

الرّائد الرّسميّ للجمهورية التونسية

مداولات مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الأربعاء والخميس 11 و 12 فيفري 2026

37

الجلسة السابعة والثلاثون

المحتوى

ii. الخميس 12 فيفري 2026		i. الأربعاء 11 فيفري 2026	
3674	6- استئناف الجلسة والإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة.....	3622	1- افتتاح الجلسة.....
	7- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد ومشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية "E-Santé".....	3622	2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة.....
3674		3622	3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرّخ في 10 سبتمبر 1957 ومشروع قانون يتعلّق بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرّخ في 3 أوت 1977 والمتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية....
		3641	4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين.....
		3668	5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين.....

- 8- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين 3678
- 9- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين 3689
- 10- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانونين 3695
- 11- استئناف الجلسة والاعلان عن تركيبة اللجان ومكاتها 3698
- 12- الاعلان عن تغيير في كتلة نيابية 3699
- 13- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي 3700
- 14- رفع الجلسة 3708
- تغيير في كتلة نيابية 3708
- الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها 3708

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة انتخابية على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الأربعاء 11 فيفري 2026 وتواصلت يوم الخميس 12 فيفري برئاسة السيد إبراهيم بودريالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين أنفة الذكر.

أ. الأربعاء 11 فيفري 2026

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة العامة وباسمكم جميعا يسعدني أن أتوجه بأحر عبارات التحية والترحيب إلى السيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان وكافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب وقيل الانطلاق في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور

انتهاء التصويت، الحضور بالتسجيل الإلكتروني 108، الحضور بالأيدي؟ التصويت بالأيدي 6، إذن الحضور الإجمالي 114 زميل وزميلة، إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة التي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 6 فيفري 2026، ما يلي:

- 1- يوم الأربعاء 11 فيفري 2026 النظر في مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957 عدد 89 لسنة 2025 وفي مشروع قانون يتعلق بإتمام

القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية عدد 90 لسنة 2025 وذلك عملا بأحكام الفصول 67 الفقرة الثالثة. و75 و89 و109 و110 و111 و112 و116 و125 و126 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

هذا وتبعاً لاعتماد لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية لتقرير موحد حول مشروع القانونين عدد 89 و90 لسنة 2005 قرر مكتب المجلس إجراء نقاش عام موحد حولهما واعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض ويجري التصويت على كل مشروع قانون إثر النقاش العام وجواب عضو الحكومة المعني وذلك وفقاً للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

وفيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل فإنه يخول للسيدات والسادة النواب تقديمها بخصوص مشروع القانونين 89 و90 لسنة 2025 إلى حد ختم النقاش العام حولهما وذلك عملاً لأحكام الفصل 75 من النظام الداخلي وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش عملاً بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

2- يوم الخميس 12 فيفري 2026 النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرم بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد عدد 69 لسنة 2025 وفي مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية "E-Santé" عدد 70 لسنة 2025 وذلك وفقاً لمقتضيات الفصول 67 الفقرة الثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

كما أنه وتبعاً لاعتماد لجنة المالية والميزانية لتقرير موحد حول مشروع القانونين 69 و70 لسنة 2025 قرر مكتب المجلس إجراء نقاش عام موحد حولهما واعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض ويجري التصويت على كل مشروع قانون إثر النقاش العام وجواب عضو الحكومة المعني وذلك وفقاً للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس، مع العلم أن نظرنا في مشاريع هذه القوانين يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

هذا ويتم في ختام هذه الجلسة العامة الإعلان عن تركيبة اللجان ومكاتها بعد انتخابها والإذن بنشرها بالموقع الإلكتروني للمجلس وذلك عملاً بأحكام الفصل 57 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون الأساسي

للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957

المؤرخ في 10 سبتمبر 1957

ومشروع قانون يتعلق بإتمام القانون

عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977

والمتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

ننظر اليوم في مشروع قانونين على قدر كبير من الأهمية، فهما يندرجان في إطار الخيارات الاجتماعية التي أكد عليها سيادة رئيس الجمهورية، بهدف تحقيق العدالة بين الفئات وتكريس الحق في الملكية وتمكين الفئات الضعيفة من آليات مبتكرة للحصول على سكن لائق يحفظ كرامة الذات البشرية وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات التشريعية تنبع من إرادة صادقة من أجل النهوض بأوضاع مختلف الفئات الاجتماعية وتمهيد الطريق أمامها للاندماج في المجهود الوطني للبناء وهو ما يتطلب مزيد تكثيف الجهد من طرف جميع الأطراف المتداخلة والمروء إلى الإنجاز الفعلي لتحقيق الغايات الفضلى من مثل هذه الإصلاحات الهامة التي ينتظرها المواطن.

السيدات والسادة النواب الأفاضل، قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية لكي تستعرض تقريرها الموحد حول مشروع القانونين محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكثيها وطاقمها الإداري على العمل الهام والقيم الذي قاموا به وعلى الجهد المبذول والآن نمر إلى تلاوة التقرير، إذن المصدق للسيد رئيس اللجنة، تفضل.

السيد صابر الجلاصي، رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة النقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان وكل الطاقم مرافق ليك،

مرحبا بالسيدات والسادة زملائي الأعزاء،

نحن اليوم أمام مشروع قانونين يخصان شركتان وطنيتان، مشروع قانونين يكرسان الدور الاجتماعي للدولة من خلال توفير مسكن لائق موجه إلى الفئات محدودة ومتوسطة الدخل. الحقيقة اليوم نحن كأعضاء مجلس النواب نثبت ونثمن المشاريع القوانين هذه، لذلك كنا حريصين على العمل داخل اللجنة أن نناقش بسرعة وأعتقد أنه في ظل الأزمة الخانقة التي نعرفها اليوم في قطاع السكن، أكيد أن مشروع القانونين هذين من خلالهما سيقع بناء وتسليم 5000 مسكن سيكون متنفسا للشعب التونسي وسيكون بصيص أمل لهذه الفئات أنها تتحصل على منزل لائق.

اليوم نعرف أن وزارة التجهيز والإسكان لديها عديد المشاريع الخاصة بالسكن، أيضا نأمل في التسريع بتقديم وتسليم المساكن الاجتماعية التي وقع برمجتها في البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، إضافة إلى هذه المشاريع القوانين التي أعتقد أن جميع زملاء النواب اليوم سيكونون حريصين على المصادقة على مثل هذه المشاريع.

أيضا لدينا في اللجنة عديد المبادرات التي تعنى بالسكن ولذلك أقولها أنه اليوم من بين أولويات لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بهذه السنة النيابية، هي مرفق السكن نظرا إلى الحاجة الملحة للتونسي وهذا كنتم صرحتم به السيد الوزير في مداخلاتكم أنه تقريبا ربع التونسيين لا يمتلكون مسكنا، لذلك أدعو جميع زملائي أن يكونوا من المصادقين و يصادقوا على هذه المشاريع القوانين التي ستثبت رؤية وسياسة رئيس

الجمهورية وسياسة الدولة التونسية في حفظ كرامة المواطن في حقه المشروع والدستوري والكوني في امتلاك مسكن لائق.

شكرا لجميع أعضاء لجنة التخطيط الإستراتيجي على العمل الجاد وشكرا لزملائي النواب الذين شرفونا في اللجنة وشكرا لكم ومرحبا بكم سيدي الوزير وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة، تفضل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق للسيد مقرر اللجنة، تفضل.

السيد صالح السالمي، المقرر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبه،

السيد وزير التجهيز والإسكان،

السيدات والسادة الإطارات المرافقة للسيد الوزير،

زملائي، زميلاتي السادة النواب،

الحضور الكريم، أسعد الله يومكم،

تشرف لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية بأن تعرض على أنظاركم ملخصا لتقريرها الموحد حول مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في العاشر من سبتمبر سنة 1957 عدد 2025/89 ومشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية عدد 2025/90.

(تمت تلاوة ملخصا للتقرير)

تقرير موحد للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

حول

مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957

(عدد 2025/89)

ومشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

(عدد 2025/90)

أ. التقديم:

يندرج مشروع القانون المتعلق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957، ومشروع القانون المتعلق بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية كما تم تنقيحه بالقانون عدد 78 لسنة 1993 المؤرخ في 19 جويلية 1993 في إطار استعادة الدولة لدورها الاجتماعي في مجال السكن من خلال توفير السكن اللائق للفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

وحيث تم في مرحلة أولى وبناء على توصيات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 20 جانفي 2025 بقصر الحكومة بالقصبة والذي خصص لتثمين الرصيد العقاري الدولي، دعم كل من شركة

النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للقيام بدورها الاجتماعي في مجال السكن من خلال توفير رصيد عقاري من الأراضي الدولية بالدينار الرمزي وذلك للمساهمة في التخفيض من كلفة إنجاز المساكن الاجتماعية.

وفي إطار استكمال تفعيل هذا الدور الاجتماعي وتوفير المسكن اللائق لفائدة الفئات محدودة ومتوسطة الدخل بأسعار تأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الاجتماعية وبعتماد طرق ميسرة لتسديد ثمن المسكن كآلية التسويغ الذي يكفل بالبيع أو آلية البيع بالتقسيط، تم اقتراح مشروع القانونين المعروضين اللذين يهدفان إلى إتمام الفصل 3 من القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والفصل 2 من القانون المتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية بما يمكن الشركتين المذكورتين من بيع المساكن الاجتماعية الممولة من موارد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بالتقسيط أو بمقتضى عقود الكراء المملك.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن تفعيل الدور الاجتماعي للدولة في مجال السكن من خلال توفير عقارات دولية بالدينار الرمزي للبايعين العقاريين العموميين المشار إليهما أعلاه مع منحهما إمكانية التفويت في المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء عبر آلية البيع بالتقسيط لتجاوز المنع المنصوص عليه بالفصل 6 من القانون عدد 39 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998 المتعلق بالبيوعات بالتقسيط والذي يحجر بيع العقارات بتجزئة ثمنها أو عن طريق الكراء المملك سيمكن من تعديل أثمان المساكن الاجتماعية المعروضة للبيع وتيسير عملية اقتناؤها دون ائقال كاهل المؤسسات العموميتين المذكورتين.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية جلسة يوم الأربعاء 04 فيفري 2026 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وذلك في إطار مزيد التعمق في مضامين وأبعاد مشروع القانونين المعروضين اليوم على أنظار الجلسة العامة.

وفي بداية الجلسة، قدم السيد الوزير بسطة شخص من خلالها واقع قطاع السكن في تونس ومدى تطوره. حيث أكد أن توفير المسكن اللائق يعدّ من المقومات الأساسية لكرامة المواطن وعامل استقرار واطمئنان ودافعا لمزيد الإنتاج والنمو الاقتصادي. كما يعتبر حقا وهدفا من أهداف التنمية المستدامة لعلاقته المباشرة بكرامة الإنسان ورفاهيته.

وذكر أن الدولة التونسية حرصت منذ الاستقلال على ضمان توفير المسكن اللائق لكافة فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط. فانتهجت سياسات عمومية في مجال الإسكان كانت لها آثار إيجابية ملموسة من حيث تطور الرصيد السكني.

ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي عرفتها تونس، كان من الضروري مراجعة السياسة السكنية، حيث مرت بأربع مراحل أساسية تخللتها مراجعات جزئية للاستراتيجيات الوطنية السكنية في العديد من المناسبات. فشهد القطاع جملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية للنهوض به وتطويره عبر إقامة العديد من المشاريع والبرامج وإرساء منظومة تمويل توفر السكن الميسر للاستجابة إلى حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي إطار المرحلة الرابعة التي انطلقت منذ سنة 2014 والتي خصّصت لتحسين الاستراتيجية الوطنية للسكن، تمت سنة 2015 المصادقة على التوجهات الكبرى.

وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في مراجعة آليات التمويل السكني وإحداث برنامج المسكن الأول وصندوق ضمان القروض المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار، بالإضافة إلى الانطلاق في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وإعداد مشروع قانون يتعلق بالبنائيات المتداعية للسقوط ووضع برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة.

وفي إطار تحيين الاستراتيجية الوطنية للسكن ومواصلة مسار تقييم وتطوير السياسة السكنية، ويهدف توفير المزيد من فرص التملك وخاصة للأسر محدودة الدخل، أفاد السيد الوزير أن الوزارة انطلقت في إنجاز دراسة لمراجعة هذه الاستراتيجية بالتعاون مع المكتب الفرعي لمنطقة المغرب العربي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية «UN Habitat»

وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وضع القطاع بتقييم السياسات السابقة واقتراح خطة عمل محينه تضبط العناصر الواجب توخها لتطوير قطاع السكن حسب ما تقتضيه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وخصوصيات المرحلة الحالية بما يسمح بمراجعة المنظومة التشريعية وأهمها مجلة التهيئة الترابية والتعمير ومراجعة القوانين المنظمة للملكية العقارية وآليات السيطرة على العقار ومراجعة القوانين المنظمة لقطاع البعث العقاري وتدعيم توفير السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى تطوير الإطار التشريعي للسكن المعد للكراء ومراجعة آليات تمويل السكن وتطوير تدخلات الصناديق العمومية والارتقاء الحضري وتهذيب الأحياء السكنية.

وأكد في هذا السياق أن الوزارة تعمل على إنهاء دراسة "مراجعة الاستراتيجية الوطنية للسكن" قبل موفى سنة 2026.

وفي تطرقه إلى آخر الإحصائيات الوطنية المتعلقة بالسكن، أبرز السيد الوزير أن أهم مؤشرات قطاع السكن التي أفرزتها نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تؤكد أن ثلثي السكان يقطنون على الشريط الساحلي للبلاد التونسية الذي لا تتجاوز مساحته 10 % من التراب الوطني والذي تتركز به حوالي 80 % من الأنشطة الاقتصادية. كما أن الرصيد السكني بلغ ما يقارب 4.2 مليون وحدة سكنية مقابل 3.4 مليون أسرة، 75,1 % منها تمتلك المساكن التي تقطنها. هذا بالإضافة إلى تضاعف عدد المساكن بحوالي 5 مرات من سنة 1966 إلى سنة 2024، وذلك نظرا للزيادة في عدد السكان وتعاقب السياسات السكنية التي شجعت على إحداث المساكن.

وأضاف أنه رغم النتائج الإيجابية المسجلة في قطاع السكن، لا بد من الإقرار بوجود جملة من الإشكاليات الهيكلية وخاصة من حيث توزيع حيازة الأسر للمساكن التي يقطنونها (المالكين والمتسوغين).

فعلى المستوى الوطني وبالمقارنة مع نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024 نلاحظ تراجع نسبة امتلاك المساكن من 77,2 % إلى 75,1 %، كما أن 24,9 % من العائلات لا تمتلك المساكن التي تقطنها نظرا للضغوطات التي تواجهها للتملك، وهو ما جعل الوزارة تسعى للتدخل بآلية الكراء المملك لتمكين الفئات محدودة ومتوسطة الدخل من التملك بعد انتهاء مدة معينة من الكراء حسب ما يتماشى وقدرتها التسديدية.

ويشتمل البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي على عنصرين يفتقرن فيهما البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي عبر توفير السكن الاجتماعي وتعزيز الانسجام الاجتماعي والاندماج الحضري.

ويتمثل العنصر الأول في إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، علما وأنه تم الانطلاق في الأشغال لبناء 9528 مسكن وتم الانتهاء من إنجاز 7368 مسكن وتسليمهم للمستفيدين. في حين يتمثل العنصر الثاني في إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية، وقد تم إلى حد هذا التاريخ إنجاز وتسليم 4708 مسكن ومقسم لفائدة المستفيدين. ثم أحيل الكلمة للسيد الزميل، نائب الرئيس لمواصلة قراءة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصح رقم 2 للسيد نائب رئيس اللجنة، تفضل.

السيد طارق مهدي، نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجية والتنمية المستدامة النقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

وفي جانب آخر من العرض، تطرق السيد الوزير إلى مكونات منظومة تمويل السكن المتوفرة حاليا معرّجا على الصعوبات المعترضة في هذا الصدد، حيث أوضح أن المنظومة المتوفرة لا تستجيب لكافة فئات المجتمع باعتبار أن إمكانية التمويل تبقى في حدود نسبة استرجاع شهري لا تتجاوز 40 % من الدخل الشهري باستثناء الفئات من ذوي الدخل غير القار. هذا إضافة إلى محدودية القدرة التسديدية للفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل، وهي الفئات التي لا يمكنها اللجوء إلى التملك السكني المباشر غير أنها قادرة على دفع معينات كراء معقولة. وبالتالي فإن آلية الكراء المملّك يمكن أن تستهدف هذه الفئة الاجتماعية بما يمكنها من التملك بعد مدة معينة من استخلاص معينات كراء شهرية تضبط بعقد كراء مملّك.

وفي إطار معاضدة مجهود الدولة للهوض بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود وتنفيذا للقرارات الرئاسية المتعلقة بإنجاز مشاريع سكنية يتم التفويت فيها بالكراء المملّك عبر استعادة الباعثين العقاريين العموميين للدور الاجتماعي الذي بعثوا من أجله، كما كان الشأن في السابق، بتوفير مساكن بأسعار تراعي المقدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين، خاصة في ظل الارتفاع المتواصل لأثمان اقتناء مسكن أو تسويغه، تولت وزارة التجهيز والإسكان إعداد خطة يتم تنفيذها عن طريق الباعثين العقاريين العموميين لإنجاز مشاريع سكنية وفقا لصيغة الكراء المملّك، تخصص لفائدة الأجراء من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

وحرصا من الوزارة على الضغط على كلفة هذه المشاريع، تم التوجه نحو توفير الأراضي اللازمة من العقارات الدولية بالدينار الرمزي وتمويل عمليات البناء عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (لغاية 100 % من الكلفة مع تسديد قيمة التمويل على مدة أقصاها 25 سنة، وبنسبة فائدة بـ 0 %) وذلك مراعاة لإمكانات الباعثين العقاريين العموميين.

وتهدف هذه الخطة إلى تدعيم توجه الدولة الاجتماعي نحو جعل قطاع الإسكان في مقدمة السياسات العمومية ذات البعد الاجتماعي، وذلك عبر مضاعفة إنتاج المساكن الاجتماعية بإنشاء مشاريع سكنية محدودة التكلفة وتطويرها بما يمكن من توفير مساكن اجتماعية وفقا

وذكر السيد الوزير أن القطاع العمومي لعب خلال مرحلة التدخل المباشر للدولة ثم مرحلة إحداث مؤسسات عمومية متخصصة تعنى بقطاع السكن والتهيئة العمرانية دورا هاما في تخطيط النسيج العمراني وتأمين طلبات السكن. غير أنه منذ تحويل القانون المنظم لقطاع البعث العقاري تراجع انتاج الباعثين العقاريين العموميين مقابل تنامي انتاج قطاع البعث العقاري الخاص، ومع ذلك فإن نسبة انتاجها معا حوالي 18 % في حين تستأثر طريقة البناء الذاتي عن طريق العائلات بنسبة تصل إلى 82 % من المساكن المنجزة سنويا. (طريقة الإنتاج الأكثر ملائمة للقدرة الشرائية للعائلات التونسية)، وذلك نظرا للارتفاع المتواصل لأسعار المساكن الجاهزة وهو ما يزيد من تقييد الأسر متوسطة الدخل واستبعاد الفئات الاجتماعية الهشة.

من جهة أخرى، أوضح أنه بالرغم من القيام بالعديد من الإصلاحات، بقي قطاع السكن يشكو عدّة صعوبات تراكمت على مر السنين. وتتمثل هذه الصعوبات أساسا في عدم الملائمة بين العرض والطلب على المساكن خاصة فيما يتعلق بتوفير المساكن الاجتماعية للفئات متوسطة ومحدودة الدخل خاصة بالتجمعات السكنية الكبرى نظرا لتقلص الرصيد العقاري، بالإضافة إلى التباين في العرض المتوفر والطلب على المساكن حسب الجهات.

وفي جانب آخر من العرض، تطرق السيد الوزير إلى المساهمة الهامة للبرامج الخصوصية في توفير السكن ببلادنا. ويتم تنفيذ هذه البرامج عبر ثلاث آليات:

1. صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء

يساعد الصندوق الأجراء على امتلاك عقار معد للسكنى بواسطة قروض تمنح لهم لغرض اقتناء قطعة أرض، أو البناء، أو التوسعة، أو اقتناء مسكن لدى باعث عقاري عمومي أو خاص. ويستفيد من تدخلاته الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري الخام 6 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. (حاليا الأجر الأدنى المهني المضمون 564 دينار) مع مدة سداد للقرض تصل إلى 25 سنة، في حين تصل السن القصوى للسداد 75 سنة.

2. برنامج المسكن الأول

تفيد المعطيات، أنه من حيث تقدم الإنجاز انخرط في هذا البرنامج 17 بنكا بمقتضى اتفاقيات أبرمت في الغرض قصد تنفيذ هذا البرنامج (بتقديرات لتسويق 6000 مسكن). كما تم إلى حد الآن تمكين فقط 3028 منتفع (عائلات أو أفراد متوسطة الدخل) من مسكنها الأول بتمويلات بلغت ما يقارب 87,9 مليون دينار.

ولعل من أبرز الصعوبات التي تم التعرض إليها في إنجاز البرنامج هو تزامن تفعيله مع ارتفاع نسبة السوق النقدية خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة فائدة القروض إلى حدود 12 % وبالتالي ارتفاع كلفة التمويل.

3. البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

في إطار تجسيم استراتيجية سكنية تؤمن مقومات العيش الكريم وتراعي حاجيات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق بشروط ميسرة، ويهدف استيعاب العجز في المجال السكني والحد من انتشار السكن الغير اللائق والبناء الفوضوي، أقرت الحكومة التونسية إحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بمقتضى قانون المالية لسنة 2012.

لصيغة الكراء المملّك تنفيذًا للقرار القاضي بالتفويت بالدينار الرمزي في أراضي دولية لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بفروعها الثلاثة وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية وهيئة هذه الأراضي وإنجاز مشاريع سكنية فوقها يتم التفويت فيها للفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

وأوضح السيد الوزير أنه قد تم فعليا الانطلاق في تجسيم المخطط التنفيذي لتوفير مساكن اجتماعية وفقا لصيغة الكراء المملّك وذلك بدءا بتخصيص الأراضي اللازمة لفائدة الباعثين العقاريين العموميين. ويندرج ذلك في إطار تنفيذ القرارات الرئاسية وتوصيات المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 20 جانفي 2025 حول تثمين الرصيد العقاري الدولي لدعم الاستثمار الاقتصادي وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة، حيث تضمنت النقطة 18 : "دعوة وزارة التجهيز والإسكان إلى التنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بغاية توفير رصيد عقاري لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية للقيام بدورها الاجتماعي في مجال السكن مع إقرار دعمها من خلال توفير رصيد عقاري من الأراضي الدولية بالدينار الرمزي واقتراح الآليات القانونية الملائمة".

وتفيد المعطيات المقدمة أنه قد تم عمليا تحقيق بعض النتائج، حيث تم إلى حدود شهر جانفي 2026 إصدار أوامر التفويت في حوالي 10,2 هك لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وللجنوب وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية. وقد شمل التفويت إلى حد الآن في الأراضي التالية:

قطعة الأرض الدولية عدد 6 الكائنة بمعتمدية المرقابية من ولاية منوبة (1,2 هك)،
قطعتي الأرض الدولية الكائنة بمعتمدية قرمبالية من ولاية نابل (0,21 هك)،

قطعة الأرض الدولية الكائنة بمنطقة المغيرة فوشانة من ولاية بن عروس (4 هك)،

قطعة الأرض الدولية الكائنة بمنطقة بوشمة من ولاية قابس (2,4 هك)،

قطعة الأرض الدولية الكائنة بمنطقة رواد من ولاية أريانة (2,38 هك).

وفي إطار إنجاز الخطة المرسومة، تعمل الوزارة على التسريع في إجراءات استصدار بقية الأوامر للتفويت في قطع الأراضي الدولية الكائنة بوادي المرج وحي الجلاء من ولاية بنزرت وسليمان من ولاية نابل ومركز مدينة توزر من ولاية توزر. كما ستتواصل العمليات العقارية قصد استصدار أراضي دولية أخرى لتشمل كل ولايات الجمهورية.

هذا وقد أعدت الوزارة مصفوفة للمشاريع المقترحة في إطار برنامج الكراء المملّك. وتتضمن هذه المصفوفة (matrice des Projets) أهم المعطيات الوصفية والكمية لكل مشروع يُقترح إنجازها ضمن هذه الآلية.

وتعتزم الوزارة، خلال فترة مخطط التنمية 2026-2030، إنجاز حوالي 5000 مسكن ضمن آلية الكراء المملّك بكلفة تقدر بحوالي 750 مليون دينار. (أي بمعدل 1000 مسكن سنويا). وسيتم بداية من سنة 2026، الانطلاق في القسط الأول بإنجاز حوالي 1213 مسكن تتوزع على 11 ولاية بكلفة تقدر بحوالي 212 مليون دينار. كما ستواصل الوزارة برمجة مشاريع سكنية أخرى تنجز في إطار منظومة الكراء المملّك حسب توفّر العقارات اللازمة لتشمل كل الولايات.

وتجدون أكثر تفاصيل حول المشاريع المبرمجة في هذا الإطار بالجدول التالي (المصدر: وزارة التجهيز والإسكان):

وفي جزء أول من مداخلاتهم، تطرق النواب إلى ما شهدته بلادنا مؤخرا من تطورات مناخية معيّنين عن تضامتهم مع كل المتضررين مما نتج عن ذلك من خسائر كبيرة سواء بشرية أو مادية جراء الفيضانات بعديد المدن والأرياف والارتفاع الكبير لمنسوب مياه الأودية. وأكدوا بالمناسبة على ضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات للوقوف إلى جنب المتضررين وخاصة الفئات الاجتماعية الهشة وكذلك على ضرورة مراجعة عديد المسائل وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية ببلادنا والقيام بما يلزم من إصلاحات عاجلة ووضع خطط استراتيجية شاملة ومتكاملة تجعل بلادنا في وضع استعداد وتأهب دائم للتوقي من التبعات المحتملة لمثل هذا التغيرات المناخية الفجائية وغيرها من الظواهر الطبيعية.

وفي علاقة بجدول أعمال الجلسة، أجمع النواب المتدخلون على الأهمية البالغة التي يكتسبها مشروعا القانونين باعتبارهما يندرجان في إطار السعي لتوفير أفضل مقومات العيش الكريم للمواطنين وخاصة المنتسبين منهم إلى فئة محدودى ومتوسطى الدخل وذلك عبر هذه الآلية الجديدة التي ستمثل حلا مناسباً لشريحة هامة من المواطنين التونسيين.

وفي جانب من المداخلات، تساءل عدد من النواب عن الضمانات التي فكرت فيها الوزارة حتى تكون أسعار المساكن التي تعتمد الشركتين المعنيتين إنجازها في مستوى معقول خاصة في ظل ما نشهده حاليا في سوق العقارات ببلادنا من غلاء كبير في الأسعار بما جعل عملية اقتناء مسكن أمرا مؤرقا وفي غاية الصعوبة والتعقيد بالنسبة للأجراء في القطاعين العام والخاص.

كما نبّه أعضاء اللجنة إلى ضرورة توخي كل السبل ووضع كافة الضمانات للتصدي لكل ما يمكن أن يحدث من أخطاء أو تلاعب وممارسات من شأنها أن تمس من مصداقية المنظومة التي ستوضع للغرض، مذكّرين بما تم تسجيله من إخلالات في تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

من جهة أخرى، لاحظ عدد من النواب أن عدد المساكن المزمع إنجازها في إطار آلية الكراء المملك والمقدر بـ 5000 مسكنا على مدى 5 سنوات يعتبر نسبيا عددا غير كاف مقارنة بالإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بعدد العائلات التي لا تمتلك مسكنا، داعين إلى توفير إمكانات إضافية من شأنها الرفع من هذا العدد بما يستجيب إلى الطلبات الكبيرة المنتظرة في هذا الخصوص.

نمر الكلمة إلى السيد المقرر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق رقم ثلاثة، السيد المقرر تفضل.

السيد المقرر

كما تطرقت بعض المداخلات إلى موضوع المنصة الرقمية التي ستوضع للغرض، حيث استفسر عدد من النواب عن كيفية اعتمادها وعن أبرز ما ستضمه من شروط ومعايير مؤكدين على ضرورة توخي أعلى درجات الشفافية وضمان حقوق المعنيتين، بالإضافة إلى الاستفسار عن الجدول الزمني للانطلاق في الجوانب التنفيذية لمختلف مكونات هذا المشروع الهام.

كما أكد النواب على ضرورة تكثيف المراقبة عند إنجاز هذه المشاريع واحترام الأجال مثنين هذه المبادرة لحلحلة مشكل السكن في تونس وداعين إلى ضرورة وضع قرار استثنائي لتسوية وضعية المخالفين لرخص البناء لحل مشكل التنمية والسكن بصفة خاصة.

هذا وأكد نواب آخرون على أهمية مثل هذه المشاريع داعين إلى ضرورة توسيع مجال تدخل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية خاصة وأنه لديها رصيد عقاري هام بالمدينة العتيقة بتونس العاصمة يحتاج إلى الصيانة في ظل مشهد عمراني ردي جدا ولا بد من استغلاله في مثل هذه المشاريع كحل أمثل وتطبيقا لمقتضيات القانون عدد 33 لسنة 2024 المتعلق بالبنائيات المتداعية للسقوط. بالإضافة إلى ضرورة القصوى لمراجعة امثلة التهيئة العمرانية وتكييفها مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية للحد من البناء الفوضوي ووقف التمدد العمراني غير المنظم على حساب الأراضي الفلاحية لتحسين جودة الحياة من خلال اعتماد إطار قانوني تشاركي وذلك في إطار الحرص على تنمية القطاع الاستثماري وكأداة أساسية للتصرف المحكم في المجال الترابي وتنظيم التوسع السريع للمدن الكبرى.

وفي جانب آخر من المداخلات، أثار عدد من أعضاء اللجنة بعض النقاط المتعلقة بالبطء الحاصل في إنجاز عدد من المشاريع متسائلين عن الأسباب وعن برامج الوزارة لحلحلة الإشكاليات المطروحة. كما تساءل عدد آخر منهم عن أسباب التأخير الحاصل في إعداد مشروع القانون المتعلق بمجلة التهيئة العمرانية والتعمير وملاحظين عديد المشاكل المطروحة في علاقة بأمثلة التهيئة العمرانية.

من جهة أخرى، اعتبر بعض أعضاء اللجنة أن توفير 28 آلة مساحة مقابل 24 ولاية يعدّ عددا ضعيفا جدا ولا يفي بالغرض، مؤكدين على ضرورة مزيد دعم الإدارات الجهوية للتجهيز بالوسائل البشرية والمادية التي تمكنها من الاضطلاع بدورها على وجه أفضل وخاصة في ظل الأوضاع الاستثنائية الطارئة على غرار ما شهدته بلادنا مؤخرا من فيضانات جراء تهطل كميات كبيرة من الأمطار تسببت في حدوث أضرار بشرية ومادية في عديد الجهات ببلادنا والتي كشفت عن هشاشة شبكات الصرف الصحي وتهالكها ومن نقص في الصيانة.

هذا، ودعوا إلى توفير مراكز لتكوين مختصين في سيطرة الآلات المساحة وتقنيين خاصة بالولايات الكبرى لمزيد توفير اليد العاملة المختصة في هذا الغرض وتعويض التقنيين المحليين على التقاعد خاصة وأن هذه السنة هي سنة الانتدابات بامتياز.

وفي تفاعل مع استيضاحات النواب المتعلقة بمشروع القانونين المعروضين على أنظار اللجنة، أفاد السيد وزير التجهيز والإسكان أن برنامج الكراء المملك هو آلية جديدة تضاف إلى جملة الآليات المعتمدة حاليا والتي من شأنها أن تساهم في تدارك بعض النقائص ومعاضدة ما يُبذل حاليا من مجهود في قطاع السكن. وأوضح أنه تم إعداد خطة في الغرض وعرضها على مجلس وزاري، حيث سيتم الانطلاق في إنجاز 5000 مسكن وفقا لما تم ضبطه ضمن المخطط التنموي 2026 - 2030، أي بمعدل حوالي 1000 مسكن اجتماعي سنويا لفائدة الأجراء على مراحل بداية من سنة 2026 بصيغة الكراء المملك بـ 11 ولاية، على أن تكون بداية تسليم القسط الأول من المساكن الجاهزة انطلاقا من سنة 2027.

وبين السيد الوزير خلال هذه الجلسة أن الوزارة عملت على تدارك كل النقائص التي لوحظت المشروع الأول لذلك جاءت فكرة الكراء المملك وهو إجراء ينتظره عديد المواطنين باعتباره سيشمل كل الأجراء بما في ذلك المنتسبين إلى القطاع الخاص.

كما أفاد أنه تم التفكير في الضغط قدر الإمكان على كلفة الإنجاز بما يمكن من بناء مساكن ذات أسعار معقولة للأجراء المعنيتين. حيث تم تخصيص رصيد عقاري على ذمة الشركة الوطنية العقارية للبلاد

التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لاقتنائها بالدينار الرمزي. وفي سياق متصل، أوضح أن الدولة تتدخل بوضع كل الاعتمادات المالية اللازمة بصندوق النهوض بالمساكن الاجتماعية بما ييسر عمليات تمويل المشاريع السكنية بصيغة الكراء المملك التي ستجزها الشركتين.

كما أشار السيد الوزير أنه باعتبار أن الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية ستعتمدان أيضا في إنجاز المشاريع المبرمجة على مقاولات خاصة، تم رصد الاعتمادات اللازمة لتهيئة الأراضي المخصصة للغرض. كما ستتم دعوة الباعثين العقاريين إلى اعتماد ما هو متوفر من تكنولوجيات حديثة في مجال البناء وبشروط معينة، وذلك بهدف التقليل أكثر ما يمكن في الكلفة، مما سينعكس إيجابيا على مستوى أسعار بيع المساكن الجاهزة، مضيفا أن معلوم الكراء سيكون غير مشط وأنه سيحدد حسب المعدل المتعامل به في كل منطقة بما يراعي إمكانيات المواطن.

وأكد بالمناسبة أن كل الجوانب والتفاصيل المتعلقة بمشروع القانونين المعروفين تمت دراستها بدقة لإنجاح هذه العملية وتحقيق الأهداف المأمولة، وأن الوزارة بلغت مراحل متقدمة لإرساء منظومة متكاملة وواقعية، مشيرا أنه من المتوقع أن تكون الطلبات كبيرة جدا رغم أن الانطلاقة ستكون حسب قدرات الشركتين وستكون التعهدات حسب إمكانياتهما المادية حتى تتمكن من الإيفاء بتعهداتها.

كما أكد أن الوزارة حريصة على إنجاح الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع وعلى مزيد التطوير والتوسعة، مذكرا أنه تم رصد الاعتمادات اللازمة لإنجاز القسط الأول من المساكن كما أنه سيتم التركيز على مزيد تأهيل الشركتين وتطوير قدراتهما بما يجعلهما قادرتان على إنجاز أكثر ما يمكن من هذا الصنف من المساكن في قادم السنوات.

وحول جاهزية المنصة، أفاد السيد وزير التجهيز والإسكان أنها ستكون جاهزة في أواخر 2026، مؤكدا أنه سيتم العمل على تفتادي ما تم تسجيله من أخطاء ونقائص في علاقة بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، كما أنه سيتم وضع مقاييس وشروط واضحة وشفافة للعموم بما يضمن نجاح العملية وتسليم المساكن الجاهزة إلى مستحقيها وفقا لمعايير موضوعية. مذكرا في الآن نفسه أنه سيتم مواصلة إنجاز وتسليم المشاريع السابقة إلى مستحقيها.

وأضاف أن الوزارة وضعت فريق عمل لضبط الأولويات بكل شفافية وستكون هناك مرافقة للتعريف بهذا المشروع المتعلق باعتماد آلية الكراء المملك، مشيرا أن المنصة المبرمجة للغرض ستكون جاهزة مع نهاية سنة 2026 وأن الانطلاق في توزيع المساكن الجاهزة سيكون في أواخر 2027 أو بداية 2028 على أن تخصص مداخلها لمواصلة إنجاز مكونات هذا المشروع وتوسيعه وتطويره خلال السنوات الموالية بما يمكن من إنجاز أكثر عدد ممكن من المساكن في إطار هذه الآلية.

هذا، وأفاد السيد الوزير أن الدولة، وفي إطار توفير ظروف ومقومات العيش الكريم للمواطن، مكّنت كذلك الوكالة العقارية للسكنى من اقتناء الأراضي الدولية بسعر تفاضلي بشرط توفير 50% من جملة هذه الأراضي في شكل مقاسم اجتماعية تراعي إمكانيات وقدرة المواطن لتمكينه من امتلاك مسكن في مجال مهني على أن يتم ضبط شروط المنتفعين بهذا المشروع لاحقا.

وحول استيضاحات النواب المتعلقة بمشاغل الجهات وخاصة بالبطء الحاصل فيما يتعلق بمراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير،

أقر السيد الوزير بوجود إشكاليات على مستوى أمثلة التهيئة العمرانية وأن العمل جارٍ لتوفير الحلول، مؤكدا أن مشروع القانون المتعلق بالمجلة بات جاهزا بعد أن تم عقد عديد الجلسات في الغرض وسيُعرض قريبا على أنظار مجلس وزاري للبت فيه، علما وأنه يتضمن الجديد حسب المعطيات المقدمة ومن بين أبرز النقاط فيه هو إحداث وكالة عقارية للتهيئة والتعمير التي من مهامها إعداد الدراسات وحسن تأطيرها، وهي تُعنى بأمثلة التهيئة العمرانية، وستتم توسعة هذا الإحداث وتعميمه على كامل تراب الجمهورية، علما وأن الوزارة حريصة على توفير أكثر ما يمكن من التسهيلات الإضافية الكفيلة بالرفع من نسق إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية.

أما بخصوص الاستفسارات التي تعلقتم بمدى التقدم في حلحلة عدد من المشاريع المعطلة، أفاد أن الوزارة، بمعاوضة عديد الأطراف الأخرى المتداخلة، قامت سنة 2025 بمجهود كبير جدا واستثنائي لتعجيل في الانتهاء من عدد من المشاريع وذلك باسترجاع نسق العمل العادي بها على أن يتم الانتهاء منها قريبا مع استحداث الرفع من نسق الإنجاز في بقية المشاريع ورفع كل المعيقات.

وحول ما أشار إليه أعضاء اللجنة من نقص كبير بالإدارات الجهوية فيما يتعلق بالإمكانيات البشرية والمادية، أكد السيد الوزير أن الوزارة ساعية لتوفير الدعم اللازم للإدارات الجهوية حسب الأولويات مذكرا أنه تم فتح باب الانتداب في عديد الاختصاصات ومنها ما هو موجه خاصة إلى المصالح التي تعاني نقصا ناتجا عن الإحالات على التقاعد على غرار النقص الحاصل في سواق بعض الآلات. كما تم رصد الاعتمادات اللازمة لعقد صفقة لاقتناء 28 آلة ماسحة وتكوين سواق في الغرض لانتدابهم مع الالتزام بتجديد الصفقة كل بداية سنة.

وفي ختام الجلسة، ثمن السيد الوزير ما عبّر عنه النواب من ارتياح بخصوص مشروع القانونين المعروفين، مؤكدا استعداد الوزارة للعمل مع اللجنة في إطار من التنسيق والتشاور والتكامل في سبيل تزيلهما بكل نجاح على أرض الواقع بما يعود بالنفع على المواطن التونسي ويوفر له أوفر أسباب العيش الكريم.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية الموافقة على مشروع القانونين عدد 2025/89 و2025/90 بإجماع أعضائها الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهت تلاوة التقرير، نشكر اللجنة الموقرة على هذا العمل القيم والآن ننتقل إلى النقاش العام وقبل بدء النقاش العام باسمكم السيدات والسادة النواب أرحب بوفد من تلاميذ المدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي بالنصر 2 الذين يؤدون زيارة دراسية لمجلس نواب الشعب ويحضران معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم. (تصفيق)

إذن نشرح في النقاش العام قائمة أولية النواب المحترمون السيدات والسادة، أنور المرزوقي، حسام محجوب، هشام حسني، نبيل حامدي، عبد القادر بن زينب، محمد علي فتيرة، بسمة الهمامي، منال بديدة، عواطف الشنيتي، ناصر الشنوفي، سيرين مرابط.

إذن المصدق للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد محمد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم مرحبا بكم،

في الحقيقة السيد الوزير لدي ملاحظة وثلاثة تساؤلات، لن أطيل لكن الملاحظة تخص الوثيقة، بعد قراءة أولى معمقة لهذا التقرير هناك قراءة ثانية مدققة، استأثر اهتمامي بكل صراحة رقم كنت أود أن يكون غير الرقم المذكور في الصفحة عدد 9، في الصفحة التاسعة من التقرير جاء فيها: "لقد شمل التفويت إلى تاريخ جانفي 2026 على أساس أوامر حوالي 10,2 هكتار موزعة على خمس ولايات من ضمن 24 ولاية وذلك على المستوى الوطني لفائدة الـ "SNIT et SPORLS et SNIT SUD" أي تم تقسيمها على ثلاث شركات وما يهمني السيد الوزير -وهنا سأصل للملاحظة التي أريد تقديمها - منها 0,21 هكتار أي 2100 متر مربع مرجعين لفائدة ولاية نابل وأنا كناطق عن معتمدية نابل وبالتحديد موجودة بمعتمدية قرقمالية في حين أن الولاية السيد الوزير تضم 16 معتمدية وأنت تعرف هذا وهذه 16 معتمدية يقطن بها الوزير -ودائما للتذكير فقط- يقطن بها 863 ألف مواطن.

السيد الوزير، دون الخوض في التفاصيل تعتبر هذه الأرقام بعيدة جدا بكل صراحة عن توقعات المواطنين في دولتنا العزيزة التي يعتبر الجانب الاجتماعي في سياستها التنموية أولوية، السيد الوزير في إطار الدولة الاجتماعية-لن أدخل في التفاصيل- تعد أولوية الأولويات.

سأدخل الآن السيد الوزير في التساؤلات بكل أمانة بعد القراءة وبحكم تكويني وأنا لست لا مهندس ولا خبير بل لدي تكوين في العلوم الإنسانية وهذه قراءة لشخص يقرأ وثيقة كهذه الوثيقة السيد الوزير، وهنا أطلب منك بكل أمانة، السيد الوزير- أريد أن تقوم بهذا- أن تمدنا بالبرامج المستقبلية للوزارة التي تتعلق بالسكن الاجتماعي ولا سيما بالسكن بصفة عامة ولا سيما بالسكن الاجتماعي والتي تأخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطن التي طال انتظار تحقيقها، رأيت الجدول السيد الوزير، فالدولة تعتمد على الأرقام وحتى في العلوم الاجتماعية والانسانية نعتمد "Les sociologues et les psychologues" يعتمدون على الأرقام، أردت أن أرى أرقاما أخرى، أردت أن أجد أرقاما تهم تقدير النقص الحالي في المساكن ذات الطابع الاجتماعي، أردت أن أجد النقص الموجود لدينا.

كما ألتمس من جانبكم أيضا السيد الوزير مد مجلسنا الموقر بالعدد الرسمي المتعلق بطلبات الحصول على المساكن الاجتماعية.

أيضا السيد الوزير وهذا التساؤل الأخير وسأتهي السيد الرئيس، هل أخذت- وهذا ما يهمني أكثر- برامج الوزارة، استراتيجية الوزارة، هل أخذت، السيد الوزير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان والوفد المرافق له،

إن الحق في امتلاك سكن لائق لا يقل أهمية عن الحق في التشغيل والحصول على عمل قار، فعبههما يتحقق الاستقرار الوظيفي والأسري وعبره الاستقرار الاجتماعي الذي يمثل أهم محرك للنمو الاقتصادي

وفي هذا الإطار نناقش اليوم مشروع قانونين يمكنان كل من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية من بيع المساكن الاجتماعية الممولة من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بالتقسيط أو بمقتضى عقد كراء بكلفة منخفضة وبأسعار معقولة، حيث نعتبر أن مثل هذا الإجراء هو استجابة لمطالب الشريحة الأكبر في المجتمع وهم الأجراء وهو ترجمة حقيقية على أرض الواقع للعدالة الاجتماعية.

وبالنظر إلى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 الذي وجب الوقوف عليها وعلى دلالتها، فإن ربع العائلات التونسية لا تمتلك مسكنا وهذه النسبة في ارتفاع متواصل نظرا إلى الأسعار الخيالية للعقارات المبنية وغير المبنية، في المقابل تفيد نفس نتائج التعداد إلى أن ثلثي سكان البلاد التونسية يقطنون على الشريط الساحلي الذي بدوره يساهم بـ 80% في نسبة النمو الاقتصادي عبر الأنشطة المرتكزة به، هذا ما يحيلنا إلى إيلاء هذا الشريط الساحلي الأولوية المطلوبة عبر ترسيم العدد الكافي من المساكن المزمع إنجازها.

إن نجاح تطبيق هذا الإجراء، البيع المملك بالتقسيط أو بمقتضى عقد كراء مقترن أساسا عبر مراجعة عدة نصوص ولعل أهمها الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 الذي يتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، هذا النص الذي يمثل أحد أهم العقبات أمام برنامج الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، فإنني أدعوكم السيد الوزير إلى الانطلاق فورا في مراجعة وإعفاء الشركة الوطنية العقارية من تعطيلات هذا الأمر.

جهوبا سيدي الوزير، فإن الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط والتي مقرها سوسة بدون مدير عام منذ سنة كاملة، الدعوة موجهة إليكم لسد هذا الشغور في أقرب الأوقات حفاظا على استمرارية العمل ولاسيما ونحن مقدمون على مشاريع هامة في قادم الأيام.

هذا ونطلب منكم السيد الوزير، الإسراع في إصدار التنظيم الهيكلي الجديد لـ "SNIT" وإنصاف العاملين فيها عبر تفعيل منحة الهندسة لمهندسي الشركة على غرار الوظيفة العمومية والبت في وضعية التقنيين وإعادة تصنيفهم والإسراع في إصدار التسميات الوظيفية المعطلة لأكثر من ثلاث سنوات وفي جانب آخر ندعوكم سيدي الوزير إلى تنظير شامل للعاملين بكل من شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية وشركة الـ "SNIT".

أخيرا السيد الوزير، أجدد لكم مطالبتي للمرة الخامسة على التوالي إلى زيارة المشروع المعطل محول الطريق السيارة أ1 تونس مساكن، محول لكنايس- مساكن الذي وعدتم باستئناف الأشغال سنة 2025، كما أجدد لكم المطالبة بإعادة طبقة السير بالخرسانة الإسفلتية للطريق المرقمة 848 بين مساكن والكنائيس وتنويرها، حيث تعتبر من الطرقات الحيوية وذات الكثافة المرورية العالية، إضافة إلى الانطلاق في تهيئة الطريق الوطنية رقم 1 في جزئها الرابط بين سوسة ومساكن وصولا إلى البرجين وهو مشروع مضمن بمخطط 2023-2025 وإلى الآن لم ينجز طريق الفرادة السيد الوزير للمرة الرابعة، هذا الطريق الذي يربط مساكن بعمادة الفرادة وصولا إلى الملاحه وضعيته كارثية جدا وطالبت خمس مرات بالتدخل في هذا الطريق وإلى اليوم لم ير النور.

نترقب السيد الوزير زيارتكم لهذه المشاريع المعطلة في قادم الأيام وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصداح للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتعي، له أربع دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية أريد أن أفتح قوسا السيد الوزير، مشروع تصريف مياه الأمطار بحلق الوادي، للمرة الألف تحدثنا في هذا وقد أرسلنا مراسلات، رأينا ما حصل لحلق وادي جراء ماء الأمطار، هذا المشروع تم إقراره من 2018 أي منذ ثماني سنوات ويراع مكانه، فالرجاء منكم إيلاؤه الأهمية وإفادتنا أين وصل هذا المشروع.

بالنسبة إلى هذا القانون، أولا نتمن هذا الإجراء الاجتماعي، الإجراءات جيدة ونوايا الحكومة طيبة، ولكن على مستوى الفعل فإن ما يراد تحقيقه بعيد جدا، أريد أن أسأل أولا، هل أن المالية العمومية تسمح بذلك أم لا؟

ثانيا، هناك متساكنين بالمساكن الاجتماعية التابعة للصناديق التي ليست تابعة لكم فهي تابعة للصناديق الاجتماعية "CNRPS et CNSS" فقد قاموا بمراسلة رئاسة الجمهورية من أجل التملك وقد تم اتخاذ هذا القرار من طرف السيد وزير الشؤون الاجتماعية السابق، ولكن تم التراجع عنه، بما أننا نريد أن يكون لكل عائلة مسكن مملك إذن لنبدأ أولا بالإجراءات المبسطة، هذا ممكن.

ثالثا، إذا كنا نعلم أن المالية العمومية للدولة غير جيدة علينا أن نعول أيضا على القطاع الخاص فعندما يتم الترفيع من الأداء على القيمة المضافة للمساكن فإننا نقوم بضرب القطاع الخاص وبذلك هناك تعجيز على مستوى الإجراءات، لذلك لا بد من مراجعة مسألة "TVA" على المساكن المملكة ليتمكنها مساعدة الدولة.

رابعا، عندما نرى أن هذا الإجراء مختفي في هيئة الأجراء للقطاع العام أو للتوظيفة العمومية أو للقطاع الخاص والمنتصين للحساب الخاص ماذا يمكن أن نفعول لهؤلاء، أليسوا تونسيين، ألا يحق الانتفاع بهذا الإجراء؟ لذلك فإن القانون هنا قد أقصى هذه الفئة، فمن جهة نشجع الشباب على الانتصاب الخاص ومن جهة أخرى نحن بصدد وضع أمامه معوقات تمنعه من التمتع بحياة كريمة، نحن دائما نقول أن النوايا الحسنة لا تكفي لا بد أن ترافق هذه النوايا.

أيضا هناك بنك موجود اليوم اسمه بنك الإسكان أي اسم على مسعى، هذا البنك تم إنشاؤه من أجل أن يكون بنك اجتماعي للتشجيع على امتلاك مسكن، هذا البنك أصبح تجاري بامتياز، لذلك إن أردنا التشجيع أو إن أردنا القيام بإجراء اجتماعي حقيقي فيجب أن يعود هذا البنك إلى صبغته الاجتماعية والقروض التي يمنحها للسكن يجب أن تكون في حدود نسبة الفائدة المديرية، لا يجب أن تكون غايته الربح، تفتح مجال لبنك الإسكان ليمنح قروض تجارية وليعطي قروض أخرى بهذا الشكل بإمكانه تحقيق الأرباح، لكن هذه القروض الاجتماعية لا يجب أن تكون غايته الربح بقدر ما تشتري من البنك المركزي بالـ "TMM" يجب أن تتبع بهذا الشكل يتم تشجيع الناس على البناء أو على الشراء.

أيضا هل أن الرصيد العقاري متوفر؟ إلى حد الآن لدينا مشكل متمثل في أن وزارة أملاك الدولة لم تحصر بعد رصيدها العقاري، الصناديق الاجتماعية لديها العديد من الأراضي لم تحصرها بعد،

لذلك إن أردنا أن نسوق على الأقل أن هناك إجراء اجتماعي، على الأقل تكون الأرضية مهيأة وتكون لدينا المعطيات الكافية، نرجو مدنا بكلفة هذه المشاريع سيدي الوزير ومدنا بطرق تمويلها ولا نبحت عنها في البنوك، في البداية هل تم الاتفاق مع البنوك أم لا؟ لأن البنوك...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصداح للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكامل الطاقم المرافق له،

في البداية الدور الاجتماعي للدولة وتعليمات رئيس الجمهورية تثبت تنقيح هذا الفصل، صحيح أن الرصيد العقاري موجود والاجتماع الأخير مع وزير أملاك الدولة بخصوص تحديد الرصيد العقاري من أجل السكن الاجتماعي، هناك إيجابيات للسكن الاجتماعي كما أن له سلبيات.

من بين الإيجابيات أن المواطن التونسي اليوم سيتمتع بهذا السكن وبالكراء المملك وهذا أمر طيب يجعل المواطن يشعر بأريحية لأنه يسكن في منزله وأنه سيدفع، ولكن ذلك المسكن سيصبح ملك له، ولكن أريد الحديث في نقطة تهم المواطن التونسي وهي كيفية مد الأهالي بهذه المساكن، الشروط القانونية التي تمكن كل مواطن من التمتع بهذا السكن الاجتماعي، هل أصبحت فاتورة الماء والكهرباء تمثل الضروريات ليتم عدم تمتيع مواطن من السكن الاجتماعي، هل أن شخص يقطن مع والده وقد أعطاه والده مسكن وطلب منه أن يدخل عداد كهرباء بمفرده وأن يقدم في السكن الاجتماعي أصبحت فاتورة الماء والكهرباء تحرم المواطن من سكن اجتماعي، هذه تمثل فضيحة.

كما أقول لك السيد الوزير أن المساكن التي تم مد السكان بها في معتمدية السبيخة، هل تعلم أن هناك خمس مساكن تحصل عليها الأهالي بعد أن أمضوا على العقد أعدادا مفتاح هذه المساكن للمعتمد وعبروا له عن عدم قبولهم بها، إذا كانوا لا يرغبون في هذه المساكن هل أن هناك بديل أم لا؟ لماذا بقيت هذه المساكن شاغرة والمواطن في معتمدية السبيخة في حاجة لهذه المساكن؟ نريد حل لهذه الإشكالية.

أذهب من المساكن إلى الأمور المحلية والجهوية، بعد الزيارة الأخيرة التي أديتها رفقة السيد والي القيروان إلى عدة مناطق الموجودة بالحدود التونسية بين السبيخة وزغوان وبين السبيخة وسيدي ناجي وأولاد الهذيلي، لهمامة، الفلايسية، هذه المناطق لها حدود ترابية مع ولاية زغوان هذه الفيضانات، قد عرت وفضحت البنية التحتية الموجودة بهذه المناطق، لكن أين يكمن الإشكال السيد الوزير؟ الإشكال هو أن الفاصل الترابي بين هذه المناطق إذا قيل سيتم بعث مشروع طريق لولاية القيروان وستوقف هذا الطريق في حدود زغوان وإذا كانت زغوان تقول اليوم أنها ستمد طريق وتقول ستوقف في حدود زغوان، إذن ما دور هؤلاء الأهالي ماذا يمكنهم أن يفعلوا، هل عليهم أن يصبروا، أن يضحوا؟ كفى تضحية أبناهم فأبناهم يقطعون 6 أو 7 كلم على أرجلهم من هذه المناطق إلى مدارس ابتدائية بسيدي ناجي التابعة لزغوان وللمدارس الإعدادية التي تتبع سيدي الناجي، هل هؤلاء الأهالي لهم الحق في طريق أم لا؟ هل سيشمل هؤلاء الأهالي البناء والتشييد أم لا؟ نريد اليوم السيد الوزير كلمة صادقة.

كما أضيف لك أيضا أن ولاية القيروان كل المشاريع فيها قد تحركت ما الذي ينقصنا الآن في القيروان؟ تنقصنا البنية التحتية الحقيقية التي يجب أن تتمتع بها هذه الولاية، فالمشكل الموجود ليس "l'autoroute" فمشروع "l'autoroute" لديه "les bailleurs de fonds" وهناك من يدافع عنه وبالرغم من كل ذلك فإن مشروع "l'autoroute" متوقف، لماذا متوقف؟ لأن المقاطع متوقفة، هل تعلم لماذا المقاطع متوقفة؟ لأن هناك من يريد أن لا تتحرك المقاطع وتتوقف الشاحنات عن العمل وهذه حقيقة سيدي الوزير، إن أردت استكمال هذا المشروع يجب أن تكون لديك هذه المعلومات الكافية والشفافية لكي يتحرك هذا المشروع الوطني.

السيد الوزير، أريد أن أقول لك الآن أن منطقة كمنطقة سيسب التي تربط بين السبيخة وسيدي سعيدان النفيضة، الطريق الذي يمر منها هو طريق حيوي بكيفية غريبة جدا، هذه المناطق الاستثمارات الفلاحية الموجودة فيها تؤكد على ضرورة اصلاح هذا الطريق ليتمكن تحويل السلع من المناطق الريفية إلى المدن المجاورة.

سأحدثك الآن أيضا عن معتمدية الوسلائية، ماذا بخصوص ذلك الجسر سيدي الوزير، جسر الثمادة، هذا الجسر بناه المستعمر ولا يمكن أن يمر منه سوى سيارة وحيدة، أين سنذهب اليوم بهذا؟ إن كان سيكون شعارنا الحقيقي سيدي الوزير وإن كان سيكون شعار هذه الحكومة، لأننا قد انتهينا من مرحلة البناء حاليا، أصبحنا في مرحلة التشييد وهذه المرحلة تتطلب تضامنا كامل الحكومة ويجب أن يكون لكامل الحكومة نفس التوجه لكي تنجح هذه المشاريع.

أريد أن أسأل السيد الوزير هل يوجد مجلس جهوي في ولاية من الولايات بخصوص البنية التحتية؟ أريد أن أسأل هذه الحكومة هل يوجد وزير الآن في حكومتنا بإمكانه أن يتحول إلى ولاية من الولايات ويعقد مجلس جهوي خاص بهذه الولاية ليعرف من خلاله كل السلبات والإيجابيات الموجودة في تلك المناطق؟ السيد الوزير، أنت على علم بصفتك إطار في وزارة التجهيز وإطارات وزارة التجهيز تعرف جيدا حقيقة البنية التحتية بكامل المناطق، هذه رسالة لك السيد الوزير لتقوم بزيارة لولاية القيروان ولزيارة "l'autoroute" للبحث عن حلول حقيقية من أجل إيجاد حل للمشاريع المعطلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بالطواقم المرافق لكم،

السيد الوزير، إن المشروع الذي نناقشه اليوم هو حلم لكل تونسي أن يمتلك منزلا بالكرام المملك ليضمن له الاستقرار والكرامة، لكن أقولها بصراحة السيد الوزير، هذا الحلم أصبح بعيد المدى، عندما نتحدث عن 5000 منزل موزعين على خمس سنوات أي بمعدل تقريبا 1000 منزل في السنة، في ظل وضع اقتصادي واجتماعي خانق.

أنطلق السيد الوزير من ولاية نابل التي تضم قرابة 1,000,000 مواطن وهي الثالثة من حيث عدد السكان يخصص لها 55 منزلا فقط على مدى خمس سنوات، هذا الرقم بكل صراحة لا يمكن تبريره ويمثل تمييزا سلبيا واضحا ضد ولاية نابل مقارنة ببقية الولايات التي نجد بها خمس السكان وقد تمتعوا بـ 700 منزل، السيد الوزير، لكم الله أبناء نابل الله غالب.

السيد الوزير، ولاية نابل تساهم بـ 15% من الناتج الداخلي الخام للدولة التونسية وتساهم بـ 15% من الإنتاج الفلاحي للدولة التونسية وتساهم بنسبة 11% في تصدير الدولة التونسية ومع ذلك نجدها دائم في آخر سلم أولويات الحكومة، آخر قاطرة من قاطرات الحكومة هي ولاية نابل، تستحضر نابل حين يريد استغلال خيراتها، تستحضر نابل في مواسمها السياحية وتهتمش نابل حين يتعلق الأمر بحقوق أولادها.

السيد الوزير، أتوجه إليكم بسؤال صريح، ماذا تفعل قرية خنقة الحجاج الموجودة على الطريق السريعة 10 كم قبل قرمبالية محاصرة بأمالك الدولة، شمالا، جنوبا، شرقا وغربا، لا يمكنها التوسع العمراني ونظالمهم بالانتظار سنة أو سنتين أو عشرة أو عشرين سنة وبعد ذلك ماذا سيحصل سيدي الوزير؟ ستدفعون المواطنين إلى البناء الفوضوي وتدفعون المواطنين إلى الاستيلاء على أملاك الدولة لأن المواطن لا يجد كيف يتوسع توسع عمراني، ثم تتركونها دون ماء ولا كهرباء في مشهد لا يليق بدولة يفترض أنها اجتماعية.

السيد الوزير، هؤلاء المواطنون أولى بهذه المساكن الاجتماعية والصيغة الحالية تضع ولاية نابل في آخر الترتيب.

أدعو كل نواب ولاية نابل إلى موقف موحد وأن نتحصل على حق ولايتنا أو أننا لا نصوت على هذا القانون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير،

النقطة المضيفة في هذا الواقع، النقطة المضيفة الوحيدة هي سعي الدولة إلى استرجاع دورها الاجتماعي والبحث عن كل السبل التشريعية لتنفيذ الحق في السكن، بداية أولى وما نعيشه اليوم من دمار حقيقة في السكن والبنية التحتية هو نتاج لانتهاج الدولة للخصوصية وللتفريط في كل المكاسب والتفريط فيه لصالح الخواص، حتى أصبح الخواص في يوم ما، أكبر من الدولة، بل أن هناك موظفين في مؤسسات الدولة يعملون لصالح الخواص.

ورد في نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن ثلثي السكان يقطنون الشريط الساحلي التي تتجاوز مساحته 10% من التراب التونسي، ترتكز فيه 80% من الأنشطة الاقتصادية في نفس التعداد العام للسكان والسكنى، يقر بأن أكبر نسب التزوج موجودة في ولاية سليانة مع أنها أكثر ولاية يوجد بها نسب أراضي أملاك الدولة بنسبة 65,000 هكتار.

كان من الأخرى ولم نر لكم سيدي الوزير أي إستراتيجية استثنائية لفائدة ولاية سليانة للحد من هاته الظاهرة، من بين أولى مهامكم في السكن والسكنى هو طرح بدائل تنطلق من المناطق المتضررة من سياسات الدولة العبيثة، السابقة والحاضرة أيضا والتي شجعت على التهميش وعزل مناطق بأكملها، سليانة من أولوية الأولويات في الكراء المملك سيدي الوزير، لم نر لكم أي تدخل في هذا أو أي استراتيجية ولم تذكروها لا أدري هل أن هذا التجاهل منكم أو من السادة الجهويين الذين تبعثون بهم إلى سليانة والذين لم يأت أي أحد منهم إلى سليانة وعمل ولديه خطة حقيقية من أجل إنقاذ سليانة من الوضعية الموجودة فيها، كأن الدولة تسير بأكثر من عقل، كل عقل يفكر على حدة، التعداد السكن والسكنى يقدم لنا برامج ويقدم لنا

بيانات ويقدم لنا نتائج ويقدم لنا أعداد، ولكن الوزارات تعمل كما تريد.

حق الجهة في العدالة الاجتماعية، السيد الرئيس يقر بالحق في السكن الاجتماعي، أيضا السيد الرئيس يتحدث عن العدالة الجهوية وعن العدالة الحقيقية في الجهات، لم نر أي برنامج تم بعثه من أجل تشديد العدالة الحقيقية الجهوية، من أجل إنصاف الجهات التي تدمرت جراء السياسات العنثية للدولة والتي قامت بتخصيص كل شيء وفرطت في كل شيء.

اليوم سليانة، ضرورة من الضرورات التي عليكم العمل عليها، لم أسمعكم تتحدثون عنها، إلى أين تودون الذهاب؟ إلى أين تودون أن تأخذوننا؟ أراضي فلاحية يتم استرجاعها من الفلاحين حتى لا يقوموا بخدمتها وبخصوص السكن لا يوجد توسع، أين تريدون أن يذهب الناس؟ فالشريط الساحلي أصبح مكتظا بالسكان، إلى أين تريدوننا أن نذهب؟ أرضنا أولى بنا وسليانة أولى بنا، حق سليانة في الكراء المملك سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل، لها أربع دقائق.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمان الرحيم،

بداية نشتم توجه الدولة الجديد نحو إرساء آليات جديدة لتوفير المسكن اللائق للتونسيين وهي تمكين الأجراء من اقتناء مسكن من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أو من شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية بالتقسيط أو بمقتضى عقود الكراء المملك ونشتم أيضا حسن توجيهكم في أن يشمل هذا الامتياز الأجراء في القطاع العام وكذلك الأجراء في القطاع الخاص، حتى لا نجرح الإخوة العاملين في القطاع الخاص من هذه الإجراءات.

هذه الآليات سوف يكون لها أثرا إيجابيا في تخفيف حدة المشاكل التي يواجهها التونسي مع السكن لكن هذا لا يمنع من تقديم بعض الملاحظات في خصوص هذا المشروع:

أولا، يوجد بتونس 3,4 مليون أسرة 24% منهم لا يمتلكون مسكنا أي ما يقارب 820,000 أسرة في تونس لا تمتلك مسكنا وحسب هذا المشروع فإن الدولة سوف توفر 5000 مسكن من سنة 2026 إلى 2030 أي بمعدل 1000 مسكن كل سنة، 1000 مسكن لـ 820,000 عائلة، يبقى هذا العدد ضعيف وضعيف جدا، لذا نحن ندعو إلى ضرورة الترفيع في المساكن المرهجة ولما لا، على الأقل في مرحلة أولى مضاعفة هذا العدد من 1000 إلى 2000 مسكن خلال سنة 2026.

ثانيا، لاحظنا من خلال التقرير أن هذا البرنامج سوف تستفيد منه 12 ولاية وبلادنا يوجد بها 24 ولاية، فكان من الأخرى خاصة في ظل التوجه الجديد للدولة الذي يركز على العدالة بين الجهات، أن يقع تقسيم هذا المشروع أو البرنامج بالتساوي بين كل الولايات دون استثناء، هنا أسأل عن المعايير المعتمدة في اختيار الولايات المنتفعة ولماذا وقع حرمان باقي الولايات من هذه الامتيازات؟

خارج إطار هذا القانون أريد توجيه ملاحظة في علاقة بالشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية التي أنجزت مشاريع سكن منذ سبعينات القرن الماضي، في معتمدية بئر علي بن خليفة لكن هذه المساكن لم يتسلمها فعليا أصحابها وبقي تقريبا نصف المساكن مهجور

ويمثل خطرا محققا بالسكان، هنا أسأل لماذا لا تسترجع الشركة هذه المساكن أو تجبر أصحابها إن تسلموها ودفعوا ثمن صيانتها أن تفوت فيها للبلدية لتمنحها لبعض المواطنين؟

في علاقة بوزارة التجهيز لدينا عديد الإشكاليات العالقة التي لا زلنا ننتظر وزارة التجهيز للتدخل فيها بصفة عاجلة لأنها أصبحت تؤرق المواطنين ومنها خاصة ضرورة التدخل لصيانة الطريق الوطنية رقم 14 الرابطة بين معتمدية بئر علي بن خليفة ومعتمدية عقارب، هذه الطريق التي أصبحت حقيقة تمثل خطرا على مستعملي الطريق، مع العلم أنها طريق إستراتيجية وترتبط بين ثلاث ولايات: قفصة وسيدي بوزيد وصفاقس.

أيضا لماذا تأخر مشروع صيانة الطريق الوطنية رقم 2 رغم أن الاعتمادات متوفرة والإجراءات وقع استيفؤها كاملة، أيضا كل الطرق الرئيسية في معتمدية بئر علي بن خليفة التي تربطها بباقي المعتمديات، كلها في حالة كارثية جدا وفي حاجة ماسة للتهيئة أيضا المعتمدية في حاجة ماسة لألة ماسحة باعتبار 80% من المسالك هي فلاحية ونحن في حاجة لألة ماسحة بصفة مستعجلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية، لها خمس دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

سأبدأ اليوم كلمتي بالترحم على التلميذ يوسف الجبالي شهيد العلم الذي وقع عليه السور في معتمدية تيرسقي، السور التابع لوزارة الفلاحة، رحمه الله وبإذن الله سيتحصل على حقه ولن أفرط في حقه.

مرحبا بالسيد وزير التجهيز ومرحبا بإطارات الوزارة،

في إطار تفعيل الدور الاجتماعي للدولة، سامحتي السيد الرئيس، لا يمكنني أن أوصل مع وجود الكثير من الضجيج.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي واصلي.

السيدة عواطف الشنيتي

في إطار تفعيل الدور الاجتماعي للدولة خاصة في مجال السكن نناقش اليوم مشاريع قوانين تتعلق بإتمام القانونين الأساسيين لـ "SNIT et SPROLS" هذا القانون سيمكن هاتين الشركتين من بيع المساكن الموجودة لديهم بالتقسيط للأجراء وسيمكن الأشخاص الذين بإمكانهم تسويغ مسكن يصبح بعد 15 أو 20 سنة مسكن مملك وبالرجوع إلى أثمان الكراء في تونس العاصمة وأثمان بيع المساكن والأسعار الجنونية خاصة لا يمكنني إلا أن أفرح لأنه حقيقة في تونس اليوم زوج وزوجة ويكونا موظفان لا يمكنهما شراء مسكن للأسف، لذلك تمنى أن تتم المصادقة على هذين المشروعين لأنه سيكون لهما تأثير إيجابي ومباشر للعائلات لأننا نريد إعادة الأمل لهؤلاء الناس الذين ظلموا كثيرا وللناس الذين شعروا أن الدولة قد تخلت عنهم، لذلك سيكون هذا بمثابة الأمل لهم وأتمنى أن يحصل على هذه المساكن كل من يستحق ذلك، لكن يبقى عدد المساكن قليل 5000 مساكن على خمس سنوات يعتبر عدد غير كاف، سنتقول لي أن هناك مالية عمومية أنا أعلم ذلك ولكنك موجود هنا السيد الوزير لإيجاد الحلول خاصة وأن ربع العائلات في تونس بدون مسكن مملك، خاصة

وأنه في المجتمع الإسلامي والعربي يعتبر عار على المواطن أن لا يملك مسكن، بالنسبة لي وأنا من الريف كل من لا يملك مسكن فهذا يعد عيب.

سأذهب الآن إلى هذه الشركات وسأبدأ بشركة "SPROLS" هذه الشركة لديها ثمانية مشاريع معدة للبيع في تونس الكبرى، أريانة، بن عروس، نابل، كما أن الـ "SNIT" لديها 20 مشروع بتونس الكبرى وغير ذلك، لا أريد تسمية الولايات لكن إن أردت أن يبقى المواطن في الشمال الغربي أو في الوسط أو في أي ولاية، ولكن تكون المساكن ليست بمواصفات جيدة كما ذكر السادة الزملاء أن المواطنين غير راضين ولديهم كثافة سكانية، أين التمييز الإيجابي وخاصة في الشمال الغربي؟ هنا السيد الوزير ولا أريد ذكر الولايات، هل توجد ولاية من الشمال الغربي؟ غير موجودة، هل توجد ولاية من الإقليم الأول؟ هناك، فالمساكن التي تسند في بنزرت في الجملة لا يمكن أن تصل إلى 150 مسكناً، هنا أقول لكم السيد الوزير عليكم بمراجعة وتغيير العقلية، أعلم أن الكثافة السكانية موجودة خاصة في تونس وبالساحل وهذه الولايات تحتاج لمساكن، ولكن على الأقل نريد الحصول على حقنا، يجب وضع نصيبنا هنا ولنا الحرية في ذلك.

أين مجلة التعمير؟ من سنة 1994 لم يتم تنقيحها، أمثلة التهيئة العمرانية وما أدراك ما أمثلة التهيئة العمرانية ستقول لي أنها تابعة للبلديات، نعم سيدي الوزير، يجب أن تكونوا موجودين لديكم التقنيات، لديكم تقنيين للقضاء على البناء الفوضوي وللقضاء على الفوضى العارمة الموجودة وفي المرة الفارطة وجدنا مناطق سقوية بباجة تم البناء فوقها وهي تقول علينا هدم تلك المباني، كيف يمكنك هدم تلك المباني ويوجد بها متساكنين، لذلك حقيقة السيد الوزير هناك العديد من المراجعات التي يجب القيام بها والتجهيزات التي طالبت بها في المرة الأخيرة في تيرسوق وفي تيباز لدينا فيضانات وحرائق، نطلب منكم مدنا بذلك حتى يمكننا تفادي الكوارث عند حدوثها وحتى يمكننا التدخل على عين المكان وشكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، النائب المحترم السيد الناصر الشنوفي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق.

السيد الناصر شنوفي

شكراً السيد الرئيس،

تحية للسيد وزير التجهيز والإطارات السامية المرافقة له،

السيد الوزير، أمر جيد وطيب أن يقع التعديل أو النظر في قراءة للقوانين يعني منذ 1957 يعني قانونين 1957، 1977 شيء جيد، ولكن أكيد القراءة أتصور لديها من الزمن الكثير لأن التطور الديموغرافي والسكاني في المدن التونسية والإشكاليات الحاصلة من المناطق الصناعية والاستثمار الذي نتج عنه البناء الفوضوي عدم تمكن الدولة من حصر أو الحد من هذا البناء الفوضوي، القراءة أكيد لديها سنوات، ولكن السؤال لماذا تركنا الزمن وتركنا مدنا تشهد هذه الفوضى لتأتي في 2026 ونقر هذا التعديل؟

مثلاً قلت السيد الوزير شيء جيد وشيء طيب، ولكن مدى تأثيره مثلاً قالت الزميلة أتصور سيكون في المدن التي فيها تدخل هاته المؤسسات خاصة تونس الكبرى والمدن الهامة، سأعطيك مثال السيد الوزير في الدائرة مثلاً الفحص وبنر مشاركة، يعني يوجد بناء فوضوي رهيب والسبب كما قلت هو أن المواطن لم يجد مقاسم أو مساكن تواكب دخله الفردي في هاته المناطق.

وبالمناسبة السيد الوزير أريد أن أحيي وكالة التهذيب والتجديد العمراني على التدخل في تحسين المدن مثل حي الأمل في الفحص الذي ستقوم سيادتكم بزيارته غداً، يعني مجهود يذكر فيشكر، ولكن في جانب آخر السيد الوزير أتمنى أن تؤدي زيارة إلى الدراوشية، هذا الحي بمدينة الفحص وكان نتيجة عدم تمكن الدولة من مجاراة التطور الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدن التونسية.

الحل أو الأمل بالنسبة إلينا أن تتدخل الدولة في مناطق وأحياء مثل الدراوشية وأتمنى السيد الوزير وأنت ستزور الفحص -مرحباً بك وتحية كما قلت لوكالة التهذيب والتجديد العمراني- أن تلقي نظرة السيد الوزير لهذا الوضع المتردي والصعب والسئ جداً في منطقة وحي الدراوشية 1 والدراوشية 2 بالفحص.

وبالمناسبة السيد الوزير عندما تزور الطريق الوطنية رقم 3 وهي طريق هامة، لكن صدقني عند دخول مدينة الفحص من مفترق الطريق الوطنية وطريق زغوان حتى طريق "GP4, GP3" لم تعد تلك الواجهة الجميلة التي تعبر عن عراقة هذه المدينة مثل مدينة الفحص.

وبالمناسبة السيد الوزير نذكر الطريق الحزامية التي وقعت برمجتها ووقع الانتهاء من المشاكل العقارية ثم نفاجئ بأن هاته الطريق الحزامية التي ستجعل الفحص مشعاً دائماً وقع السكوت عن هذا المشروع، هذا السكوت الرهيب لا نعرف أسبابه.

أتمنى السيد الوزير أن نجد إجابة مقنعة وبالمناسبة السيد الوزير ونحن نتحدث عن الطرقات وأهميتها في تطوير المجال والمشهد الاقتصادي في مدننا، أتمنى السيد الوزير لفتة كريمة لطريق كدوة الشعير وعلى حد علمي هناك دراسات موجودة، مشهد حقيقة لا أريد رؤيته مجدداً ونحن لدينا ثقة في إمكانيات أبنائنا في وزارة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق.

السيدة سيرين مرابط

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير التجهيز وكافة الوفد المرافق له،

بماذا سأبدأ سيدي الوزير؟ الفيضانات الأخيرة ملأت الكأس وفاض.

سيدي الوزير، دعونا نبدأ بالأخبار التي يمكن أن تقدم بمنطقتي، لدينا مع "SNIT" التخصيص بما يعرف بأدواش "CET" والسيد المدير العام على علم بذلك، السيدة رانية المكلفة بالملف قد طلبت من السيدة وزيرة الثقافة تخصيص المكان لإنشاء دار ثقافة، رجاء لا تحرمونا من هذا الحلم ما زال أمامي سنة ونصف وأود أن أشاهد وضع حجر أساس ويكفيني هذا، فعندما تنجز دار ثقافة بالملاسين هكذا أكون قد أنجزت ما لم يستطع أحد إنجازها سيدي الوزير، ولذلك أتمنى منك التعجيل في الإجراءات البيروقراطية الطويلة والطويلة جداً.

هذا فيما يخص دار الثقافة بالملاسين أما فيما يتعلق بـ "l'ascenseur" فنحن نعلم أن "RFR" تسلم المشروع للدولة تعني بالقناطر والسكك وتسلم المشروع "للشيمينو" أو للدولة سواء بلدية أو ولاية أو وزارة التجهيز. قامت بإنجاز قنطرة كبيرة بالملاسين وقامت بتركيب مصعد غير أن هذا المصعد تعرض لعطب فهل يعقل أن يبقى معطلاً خمسة أشهر دون إصلاح؟ عندما تواصلت مع السيد المدير

العام للـ "RFR" فأفادني بأنهم أتموا المشروع وسلموه، فلما لا تتولى أمره التجهيز أو الولاية، فهل يعقل أن تعجزوا عن التنسيق فيما بينكم عمن سيتسلم المشروع؟ هل يعقل أن تمر نساء مسنات تحت القنطرة ويمكن في أي لحظة أن يتعرضن لعملية براكاج؟ في الفيضانات يمكن أن يتعرض أي شخص لكارثة، سيدي الوزير، أنتظر منكم إجراء حينيا.

التنوير العمومي سيدي الوزير، حتما تمررون عبر الشهداء وتمرون كذلك عبر لاكانيا وجبل الجلود وطريق مرناق والمروج، السيد الوزير هذه الصور في الفيضانات لو وضعت يدك لن تراها من شدة الظلام، التنوير العمومي بالطريق السريعة الغربية إلى متى؟ أجبتم بأنهم يقومون بعمليات تخريب وسرقة الأسلاك، ولكن أين وصل طلب العروض؟ إلى يومنا هذا ونرجو أن لا تتم تسويته قبل يوم 9 أفريل عندما يمر السيد رئيس الجمهورية، السيد رئيس الجمهورية نرجو منك زيارة مقبرة الشهداء في الليل لكي ترى الواقع بأعينك ولكي تشاهدوا كيف نعيش في حي هلال فنحن مقسمون بالتراب وحتى وزارة التجهيز لم تترئ لنا طريقا بالإسمنت، بل تركتنا بجازر ترابي وفي الفيضانات ينزل علينا كل شيء.

رغبت في الاتصال بكم سيدي الوزير يوم الفيضانات لافتتاح المسبح البلدي بحي هلال، نحن أنجزنا مسبحا بمفردنا، لدينا نهج مغلق نسيح فيه، تحية لبنات وأبناء منطقتي في حي هلال على مجهوداتهم الفردية، جاءت الحماية المدنية ببارك الله فيها و"L'ONAS" وجاءت البلدية وجاءت المعتمدة الأولى لولاية تونس لكن لم نجد أي حل لأنه لا توجد قنوات لتصريف مياه الأمطار، تقول بناء فوضوي، لكنكم وفرتم الماء والكهرباء منذ عشرات السنين، فهل فكرت فيه؟

بخصوص الكراء المملك، تحدثت مع السيدة وزيرة التجهيز سابقا ولم تستمع لنا لكن عندما تحدثت عنه رئيس الجمهورية أصبح مشروع رئاسي وأدخلتم عليه التنقيحات أما عندما تحدثت عنه النائب لم تستمعوا لنا.

السيد الوزير الكراء المملك لا يعني هل تعلم لماذا؟ لأن في منطقتي لا تتوفر لديهم أسعار الكراء المملك، لأنهم لا يستطيعون دفع حتى مائتي دينار فما بالك 400 و500 و600 دينار وموجهة إلى موظفين.

السيدة الوزيرة هذه هي المنازل الموجودة في منطقتي، حتى عندما نطلب تحسين مسكن يطلب منا شهادة ملكية في حين أنه لا يملك شهادة ملكية، ولكنه يدفع "L'ONAS" ويدفع الكهرباء والماء، إلى متى سنبقى على هذه الحال سيدي الوزير؟ هل تبقى الملابس وحي هلال والزهور غلطة ونعاقب عليها طول حياتنا؟

سيدي الوزير، ما زال لدي الكثير لأقوله، لدي أعوان الاتصالية المعنيين بالإدماج في الوكالة العقارية للسكنى طبقا للأمر 327 لسنة 2025، أين وصل تصنيفهم؟ لماذا لم يتم إعادة تصنيفهم على أساس المساواة وتكافؤ الفرص؟

سيدي الوزير، أطلب منكم وأمام الشعب التونسي بأسره القيام بزيارة ميدانية إلى حي هلال والملاسين والزهور وهم في نفس الرابط لتعابن الوضع بأعينك هذا ما يسعني قوله، دائما أعبر عن ثقتي الكبيرة فيك لكن اليوم الوضع أصبح لا يطاق...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فاضل بن تركية عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق.

السيد فاضل بن تركية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

أولا نتمن بشدة كل المشاريع المتعلقة بإحداث وحدات سكنية اجتماعية باعتبار أن اقتناء مسكن يمثل حلما من أحلام الشعب التونسي، ولكن لدينا تونسي يقول "حضرنا الحاضرة قبل الجامع" بما معناه أن تهيئة الأحياء السكنية ينبغي أن تكون مسبوقة بتهيئة البنية التحتية، فمن غير المنطقي أن نوفر للشعب مسكن لائق ويصعب الوصول إليه بحالة الطرقات الموجودة وجميعنا نعرف حالتها.

أتحدث عن جهتي مثلا طريق A27 بين نابل وقلبية أطول من المسلسل المكسيكي، أكثر من عشر سنوات وإلى حد الآن إلى حد هذه اللحظة مازال معطلا وما زالت وزارة التجهيز تضع لافتات "المعذرة على الازعاج" وعضو التسريع لتدارك هذا الازعاج ماذا فعلت الوزارة؟ قامت بأشغال أخرى في المنفذ الوحيد الذي كنا نستعمله وهو منزل بوزلفة منزل تميم يعني الطرقات المؤدية إلى قلبية محطمة، فما هو المنطق الذي خططت له الوزارة؟

دائم في علاقة بجهة ولاية نابل، الأمطار الأخيرة عطلت كل المرافق في معتمديتي قلبية وحمام الغزاز والجميع على علم بهذا والمدن المجاورة وعطلت السير العادي للحياة اليومية، لا مدارس، لا نقل، لا صحة، لا شغل وأكثر من هذا الخسائر البشرية هناك حالي وفاة رحمهم الله ورحم موتانا.

طرقات ولاية نابل نقولها لك من أعين الطرقات الآن في الجمهورية التونسية بينما كانت من أحسن الطرقات في وقت ما.

فيما تبقى من الوقت أريد أن أفتح قوس أيضا في موضوع يتعلق بالخسائر الفلاحية في الجهة وسببها الأساسي البنية التحتية وخاصة الطرقات، أمطار وحالة كارثية ولم يتمكنوا من استعمال أي طريق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والقيام به. والغريب في هذا أننا هنا وتحت القبة صادقتنا على عدة قروض تهم تحسين البنية التحتية. كان من المفروض أن نجد الآن البنية التحتية والطرقات أحسن بكثير، فسؤالي المباشر إليكم والأخير السيد الوزير، أين صرفت هذه القروض والسلام؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان والسيدات والسادة المديرين العامين بالوزارة،

السيد الوزير نحن نتمن مثل هذه مشاريع القوانين والمتعلقة خاصة بإحداث شركات النهوض بالمساكن الاجتماعية.

بصفتي نائب عن جهة مدنين ستكون مداخلتي خاصة بالشأن الجهوي المحلي وهنا سيدي الوزير أنتم تعرفون جيدا البنية التحتية بولاية مدنين، فمعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف هي معتمديات مترامية الأطراف وهناك طرق مرقمة تابعة لوزارة التجهيز والإسكان تتطلب التدخل، فهنا أتساءل السيد الوزير عن الطريقة الجزائية بمدنين، متى ستنتقل هذه الأشغال؟ أيضا تعبيد طريق بوغرارة الرصيفات ومدنين الشيشمة عبر حاسي مدنين والسمار، علما السيد الوزير وأن الدراسات منتهية.

السيد الوزير، البنية التحتية خاصة في أحياء مدنين مهترنة، كلها دولة السيد الوزير سواء بلدية، تجهيز، مجلس جهوي، فلاحية، أحيانا السيد الوزير البلدية لا تملك اعتمادات لكي تفي بالغرض وتقوم بالتعبيد، لما لا تقوم التجهيز بمعاوضة البلدية أو الفلاحة في تعبيد بعض المسالك أو حتى في صيانة هذه الطرق ونعلم جيدا أنها ليست من مشمولات وزارة التجهيز؟

أيضا سيدي الوزير تم تخصيص 10 آلاف متر مربع بمعتمدية سيدي مخلوف لبناء مساكن اجتماعية، إلى حد هذه اللحظة لم تر أي أثر ولم تر النور.

نطلب منكم أيضا سيدي الوزير تدعيم الإدارة الجهوية للتجهيز بمدنين بتجهيزات "les graders"، تعلمون أن ولاية مدنين ولاية تعج بالأرياف وتتطلب المسح والتدخل بـ "les graders" حيث أننا نتمتع بألة واحدة وأحيانا تتعطل ولهذا السيد الوزير أرجو منكم تدعيم الإدارة بهذه الآلات وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر على كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات السادة والسيدات النواب،

أسمح لنفسي اليوم ولأول مرة أن أتجاوز قليلا موضوع جلستنا اليوم لأن ما نعيشه في عديد من المناطق في بلادنا لم يعد حادثا عابرا، بل أصبح اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة على حماية مواطنها في كل أزمة مناخية.

الأمطار الأخيرة لم تكشف فقط عن طرق تضررت، بل كشفت قصورا واضحا في فلسفة التدخل العمومي وفي جاهزية هيكلنا للتعامل مع هذه الوضعيات الطارئة وفي الوقت الذي كنا فيه ميدانيا أمام طرق مقطوعة وتنقل مشلول ومناطق أصبحت شبه معزولة ومعزولة وأتحدث بالتحديد عن معتمدية مرناق.

كنا نتابع للأسف حملات مزايدات على مواقع التواصل الاجتماعي حتى من بعض من يتحملون المسؤوليات المباشرة من وراء شاشة الهاتف، في حين أن المسؤول الحقيقي هو من يقدم الحلول لا يكتفي بالتنبيه أو بالتعليق، جبل طريف R573 السيد الوزير، مسلك برج السوق، بوشاكر بوسيتية 571، القصبي 572، الكبوتي MC35 ليست مجرد أسماء، بل مناطق اختبرت فيها الدولة قدراتها على التدخل السريع وعلى حماية سكانها.

بحكم قربنا وإماننا بكل مشاغل منطقتنا ومتابعتنا لكل الوضعيات والمساكن، وكنا نهينا من هذه الوضعيات منذ سنة 2023، لكن إمكانيات الدولة الموضوعية لم تكن دائما في مستوى السرعة المطلوبة، والتخطيط الخاطئ أيضا هو السبب الذي بلغ بنا إلى شبه عزلة في عديد الطرق لكي لا أقول عزلة.

ورغم ذلك ومن باب الإنصاف أسجل أن التنسيق بين مصالح التجهيز في ولاية بن عروس والأمن الوطني والحماية المدنية والسلطات المحلية ووزارتكم وأنت السيد الوزير كنت في مستوى اللحظة وبذلت مجهودات محترمة، حيث اضطروا للعمل طيلة ثلاثة أيام متتالية دون

نوم، مسؤوليتنا كنواب لا تمارس من وراء المكاتب وعلى صفحات التواصل الاجتماعي، بل في الميدان وبالتأطير وبمتابعة التنفيذ وبتوفير كل الإمكانيات وكل السبل الممكنة لحماية مواطنينا، لكن تبقى الحقيقة واضحة التدخلات الوقتية مهما كانت نواياها طيبة تظل محدودة الأثر وتتحول أحيانا إلى إهدار المال العام حتى وإن قامت مقاولات خاصة أريد أن أسميها مقاولات وطنية مشكورة بتدخلات مجانية بدافع الواجب الوطني، فإن ذلك لا يمكن أن يعوض غياب قرارات استراتيجية طويلة المدى. لذلك السيد الوزير نطالب بخطة واضحة وملزمة لإعادة تهيئة وتعبيد كل هذه الطرق والمسالك وفتحها نهائيا حتى ننهي حلقة التدهور والترقيع التي تتكرر كل سنة.

ومن هذا المنبر أتوجه ببناء مباشر إلى السيدة وزيرة المالية، هذا الملف ليس تقنيا فقط إنه ملف أمن، تنقل، ملف اجتماعي، ملف اقتصادي في الوقت نفسه وأهم من كل الملفات، يعني بدون تنقل وبدون طرق لا يمكن إنجاز أي شيء ويحتاج إلى أولوية قصوى في رصد الاعتمادات اللازمة وتحديد آجال انطلاق الأشغال.

النقطة الثانية السيد الوزير هي مصدر استياء متنامي لدى الرأي العام، اليوم عديد المقاولات اليوم يتحصلون على صفقات عمومية لا تحترم التزاماتها، نفس المقاول الذي عطل المشروع يعود ويربح صفقة جديدة وهذا سؤال مشروع ويستحق جوابا واضحا.

الدولة مطالبة اليوم بقائمة وطنية شفافة لمؤسسات غير ملتزمة، لا بد من "Blacklist" سيدي الوزير، اليوم بوسيتية مغلقة وعملت الدولة ومنحت الصفقة لوزارة التجهيز، اليوم مصالحكم أرسلوا برقية إلى المقاول يوم 3 فيفري لاستلام الصفقة لكنه لم يأت، لديه مشروعان مع بلدية مرناق، ولكن الأشغال متوقفة بدون مبرر، هؤلاء المقاولين السيد الوزير يجب وضعهم في "Blacklist"، بوسيتية مغلقة والدولة قامت بعملها والمقاول لم يبدأ في الأشغال والمواطن لا يعرف كل هذه الروايات ويقوم بحاسبتنا فقط.

لهذا السيد الوزير، الرأي العام لا يكتفي بالمراقبة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر الصغير غير منتهي، له خمس دقائق.

السيد ظافر الصغير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكافة إدارات الوزارة،

السيد الوزير، ملف السكن الاجتماعي في تونس في الحقيقة هو اختبار حقيقي لقدرة الدولة على إدارة المجال الترابي وتحقيق العدالة بين الجهات، الدولة خاصة بعد الاستقلال ساهمت بشكل غير مباشر وفي كثير من الأحيان بشكل مباشر في تكريس التفاوت الجهوي، سياسات عمرانية واقتصادية دفعت التونسيين للعاصمة ولل الساحل، النتيجة العاصمة نراها مختنقة عمرانيا واجتماعيا، هل يجب أن نواصل في هذه السياسة؟ منطلق البناء استجابة للضغط الديموغرافي يعمق الأزمة ولا يمثل حلالها.

على الدولة أن يكون لديها رؤية لإعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، الاقتراح السيد الوزير هو أن نفتح نقاشا وطنيا حول نقل جزء من الوظائف السيادية والإدارية إلى المدن الداخلية، يجب أن نفكر في إنشاء قطب إداري أو حتى عاصمة إدارية جديدة، والتجارب العالمية موجودة وأثبتت نجاعتها في خلق الاستثمارات

وتنشيط سوق العقارات وإحداث مواطن شغل، يجب أن نفكر خارج الصندوق.

كم من مشروع سكني اجتماعي تم إنجازه دون أن يرافقه خلق لمواطن الشغل أو بنية تحتية أو خدمات عمومية كافية؟

كم من حي اجتماعي تحول لاحقا إلى بؤرة هشاشة اجتماعية؟ المثال الحي هنا في باردو السيد الوزير، حي سبرولس في قصر سعيد 2، 116 عمارة شيدت آخر السبعينات وأول الثمانينات، 1740 شقة مشروع المفروض أن يكون حلا وأوجد حلا في الثمانينات على الأقل وفي بداية التسعينات، لكن 8000 مواطن يعيشون اليوم أطلب منك السيد الوزير أن تقوم بزيارة، العمارة تقريبا جميعها تسبح فوق مياه الصرف الصحي، عمارات توحى بأنها في حرب، الفضاءات بين العمارات كلها أوساخ وفضلات، يعني حي كامل يعيش فيه آلاف المواطنين متروك "délaissé".

تحدثت في هذا الموضوع للمرة العاشرة تقريبا و"SPROLS" حقيقة قامت بنقابات سكانية وهذه معضلة في تونس بأكملها لكن خاصة في الأحياء الاجتماعية لا يمكن للسكان أن يتفاعلوا مع بعضهم ويقومون بنقابات، فعلى الدولة أن تتدخل وأنا قرأت في التقرير عن تهذيب الأحياء السكانية والأحياء التي شيدت لفئة اجتماعية، الحي كارثة السيد الوزير وندعوك لزيارته بالسرعة القصوى.

أن تقول أنك قمت ببناء سور وتركت هذا الحي مهمش بطريقة غير عادية، هل تعرف ما يحويه الحي؟ فيه كل الكوارث الاجتماعية التي يمكن تخيلها والشباب في هذا الحي السيد الوزير وهذه نقطة حقيقة يمكن أن تجد لها حلا لأن لا السيد الوالي ولا البلدية ولا أي شخص يمكن أن يجد لها حلا، ملعب للحي لأن "SPROLS" عندما تقوم ببناء هذه الأحياء تترك فضاءات لإنشاء ملعب، دائرة بلدية أو مركز شرطة، لروضة بلدية.

الملعب موجود، ملعب الحي متوفر ومنجز لكن الدولة قامت بقطع الكهرباء على الشباب بتعلة أنه لا يحق لها توفير الكهرباء، تحدثنا مع جميع المسؤولين لإيجاد حل لهؤلاء الشباب لكي لا نتركهم للمخدرات والسرقة حتى مجرد ملعب حي تقطع عنه الكهرباء، أين الدولة هنا؟ وأنا اليوم ككاتب شعب أتحدث عن هذا الملعب للمرة الخامسة ولا أحد يستمع لي بخصوص هذا الموضوع وهو موجود بحي "سبرولس" ويديره السكان وهو بمثابة متنفس لهم، الرجاء السيد الوزير إيجاد حل.

حل آخر من الحلول التي سأطرحها هو العودة إلى المدن، في استراتيجية وزارة التجهيز هنا مثل سائر البلدان في العالم لا بد من التحفيز للعودة لا يجب أن تكون "concentration" في تونس العاصمة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاغم المرافق،

مرجعنا دائما هو الدستور، الدستور في فصله 22 يؤكد على أن "تهيأ الدولة للمواطنين أسباب العيش الكريم" وأسباب العيش الكريم نجدها من الأولويات التي يركز عليها الدستور، خاصة فيما يتعلق

بالسكن والعمل، ومشروع القانونين لهما من الأهمية من الدرجة الكبرى لأنهما يمسان من أولويات المواطن وهي السكن والعمل، السكن اللائق ونحن في دولة عدلت بوصلتها نحو التوجه الاجتماعي وهذا يندرج ضمن توجهات الدولة وضمن السياسات الجديدة للدولة التونسية.

طبعاً تكريس هذا المبدأ، مبدأ توفير السكن اللائق ومقومات العيش الكريم نجدها خاصة في البرامج التي قامت بها الدولة ووزارة التجهيز على مر السنين، ولكن رغم وجود مشاكل حاولت تجاوزها، خاصة إذا تحدثنا عن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وما شابه من مشاكل ومن تعقيدات ومن محاباة ومن ظلم.

وأنا أتحدث عن منطقتي وهي منطقة سيدي حسين التي تم فيها إسناد العديد من المساكن الاجتماعية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل، غير أن المنطقة تعرضت للظلم وسيدي الوزير أنت تعلم أن مركب الدوحة تم فيه تسليم 810 شقة يعني نصيب سيدي حسين كان 20 شقة وإلى الآن يشعر متساكنو سيدي حسين بالظلم والقهر لأن من الإنصاف والعدالة أن تكون الأرض والمساكن في منطقة سيدي حسين وهم يتحصلون على أقل نصيب وهذا ما جعلهم إلى حد هذه اللحظة يشعرون بالقهر والظلم، ولذلك لا بد من إعادة الاعتبار، لأن الفقير عندما يرى حيا شعبيا يعمه الفقر ويتمتع غيره بالرفاهية فإن ذلك يحز في نفسه، نحن لسنا ضد أي تونسي فالجميع من حقهم المسكن لائق لكن ينبغي إعطاء الأولوية للفقير من أهل المنطقة وعندما يتم تلبية حاجاتهم نمر إلى غيرهم، يعني منطقة مجاورة تتمتع ب200 شقة وسيدي حسين تتمتع فقط ب20 شقة، هذا ظلم ولا بد من إعادة الاعتبار لمساكني سيدي حسين.

سأذكر أن الآن هناك حي تقسيم حنبعل وتقسيم حانون في 20 مارس وحي الفتح تضم 138 مسكنا ويتعرضون للتخريب، نريد تدخل الوزارة سيدي الوزير في أقرب وقت لأن الدولة لن تخصص ميزانية أخرى لهذه المساكن، نرجو أن يتم تسليم هذه المساكن المستحقها في أقرب وقت ونأمل أن تكون الأولوية لمساكني سيدي حسين لكي لا يتكرر الخطأ لأن من أعد القائمة الأولى كانت في فترة الحقبة السوداء وتواصلت منذ سنة 2012 إلى حين تسليم المساكن، وهذا خطأ ولذلك لا بد من فتح بحث فيمن أعد القائمة ومن حدد الأسماء ولماذا تم ظلم أبناء سيدي حسين.

نمر إلى بعض التوصيات، المنصة عند وضعها لا بد من تخصيص حيز كبير للإعلام والتحسيس السمعي والبصري وكذلك المكتوب لأن المواطن في المناطق الشعبية لا يعرف متى يبدأ البرنامج ومتى ينتهي البرنامج ويبقى يتنقل بدون جدوى، لدي مراسلات تبين أنها وردت بعد الأجل فالمواطن لا يعرف كيف يتابع المطلب لأنه أمني لعدم قدرته على التنقل. لذلك عند إحداث المنصة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الإعلام لهذه الفئات الهشة.

نشكركم على مجهودات "ARRU" خاصة في سيدي حسين وآمل أن تتواصل أعمال التهذيب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سأتحدث اليوم على غير عاداتي عن الشأن المحلي في منطقتي وخاصة بعد زيارة رئيس الجمهورية لمنطقة البحر الأزرق وأطلب من هذا المنبر وباسم مواطني البحر الأزرق وأعتبرهم مناضلين في الحقيقة لأنهم يعيشون في هذه المنطقة حيث يعانون من إشكاليات كبيرة في الصرف الصحي والتهيئة العمرانية ناقصة ووقعت إشكاليات في البناء والبناء الفوضوي وهناك أناس لا يملكون عدادات الماء والكهرباء إلى يومنا هذا رغم كل التعليمات التي جاءت من أعلى هرم السلطة وأطلب من هذا المنبر أن يتوجه وفد وزاري إلى منطقة البحر الأزرق، إذ يجب أن تكون فيها تهيئة شاملة لأن هذه منطقة العمرانية مهمة فيها أكثر من 40,000 ساكن عندهم إشكاليات كبرى سواء كان في الصرف الصحي أو في الماء الصالح للشرب والكهرباء وهذه المنطقة ينقصها كل شيء رغم أنها محاذية لمناطق أخرى فيها كل هذه المرافق.

إذن أطلب منكم القدوم والمعينة وأريد أن أقول لكم بأنه منذ زيارة السيد الرئيس إلى يومنا هذا وحتى خلال حديتي معكم اليوم هناك أناس ما زال معدل الماء في ديارهم 50 صم ولا أريد أن أتحدث فقط عن منطقتي البحر الأزرق، الطابق أيضا يعاني من إشكاليات كبيرة وبوسلسلة وقمرت حروش كلها تعاني من مشاكل لأن هذه المناطق اعتبرت في فترة من الفترات مناطق لا تحتاج تدخلات مما جعل البنية التحتية تهار فيها شيئا فشيئا ولهذا أطلب منكم التدخل العاجل.

المنطقة الثانية التي أريد أن أتحدث عنها هي منطقة سيدي بوسعيد وما أدراك ما منطقة سيدي بوسعيد ونعرف أن السيد الرئيس أخذ على عاتقه إعادة تهيئة هذه المنطقة وأريد أن أقول للتجار الموجودين هناك أنه رغم أنهم لا يروني كثيرا في المنطقة لكنني أتابع الجهود التي تقومون بها وما يقوم به السيد وزير التجهيز وأعرف أن هناك برنامجا لهذه المنطقة سيبدأ في القريب العاجل وأكد للمتسائكين والتجار الموجودين هناك أن البرنامج جاهز وموجود. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد نجيب العكري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد نجيب العكري

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والوفد المرافق له،

سيدي، نعلم جيدا أن ملفات التجهيز والبنية التحتية متراكمة ومعطلة منذ سنوات نحن نثمن الجهد الذي تبذله وزارتك وخاصة وأنتم على رأسها في معالجة هذه الملفات ولإيجاد الحلول في علاقة بالبنية التحتية وبالمسالك وبالطرق والتعبيد وإلى غير ذلك. نعلم أن البنية التحتية مهترئة منذ سنوات للأسف الشديد واليوم مسؤولية كبيرة على عاتقكم.

السيد الوزير، كنتم زرتم قفصة واطلعت على الوضعية الكارثية للبنية التحتية، نود منكم بكل لطف أن تسرع في الإجراءات واتخاذ قرارات في العلاقة بكل الملفات التي اطلعتم عليها دون أن ندخل في ذكرها.

السيد الرئيس، رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية لا بد أن نوضح بعض النقاط أنه قبل الشروع في البنية التحتية لا بد من إعادة بناء العقل بمعنى أن بناء العقل وبناء الفكر وتحسين المعرفة يأتي قبل

معركة البناء والتشييد لأن بناء عقل سليم، عقل إداري، عقل وطني، عقل يريد بالفعل دولة اجتماعية تحررية ودون فساد ودون محسوبية للأسف الشديد.

السيد رئيس الجمهورية، الرجاء التسريع بتحسين الإدارة من العقول المتكلسة ومن البيروقراطيات ومن الفساد ومن الإخلالات لأن المعركة ليست فقط معركة بناء وبنية تحتية وهي معركة إدارية لتحسين الإدارة من كل الفساد والفسادين، للأسف الشديد هنالك العديد من المسؤولين ضمن العديد من الوزارات يعطلون مسار رئيس الدولة على غرار وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، لماذا أقول ذلك؟ لأننا نتأسف كثيرا لما يحصل من تعطيل في العديد من الملفات في علاقة بوزارة التربية ما يزال ملف المرشدين التطبيقيين الذين ظلموا إلى اليوم وهو ملف تضمن العديد من الإخلالات مناظرة المرشدين التطبيقيين والفساد في هذه المناظرة فهذا الملف لم يفتح.

ملف المعلمين النواب والأساتذة قبل 2008 الذين ظلموا مرتين، ظلموا قبل الثورة وبعدها وللأسف الشديد اتفاقية 2018 مع الطرف الاجتماعي حرمت من قام بالنيابة قبل 2008 وكان من المفروض أن ينصف هؤلاء مثلما أنصف زملائهم في بقية الوضعيات.

أيضا ملف التعليم العالي هو ملف أيضا تراكم فيه ملفات الفساد للأسف الشديد، لجان الانتداب والترقية كنا نهنأ وتكلمنا كم من مرة وأحلنا تقارير إلى السيد وزير التعليم العالي، نرجو وبكل لطف التسريع في إعادة تركيب لجان الانتداب والترقية لما شأها من الفساد، تقريبا هذه هي الملفات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد لطفي الهمامي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

السيد الوزير، يعد السكن الاجتماعي ركيزة لتحقيق الاستقرار الأسري والعدالة الاجتماعية حيث تهدف الدولة من خلاله إلى توفير سكن لائق للعائلات محدودة الدخل.

السيد الوزير، قبل التحدث عن مضامين وأبعاد مشروع القانونين المعروضين اليوم أريد أن أذكركم أن هنالك العديد من الحلول الأخرى الممكنة.

السيد الوزير، متى يتم التفويت في المساكن الاجتماعية التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية؟ تعرض المتسائكون بحي الرمان إلى الظلم والضياع، قدم الصندوق شكوى ضدهم وذكر أسبابا واهية بأن العمارات آيلة للسقوط، ولكن في الحقيقة هناك حسابات كي يخرجوا المواطنين لإسكان آخرين كان هذا في العشرية السوداء.

السيد الوزير، بصفتكم عضو الحكومة وكذلك العديد من الوزارات الأخرى معنية بإيجاد الحلول، متى يتم التفويت في المساكن الاجتماعية التي هي على وجه الكراء الخاصة بالإطارات النشيطة بوزارة الداخلية بالعمران الأعلى؟

السيد الوزير، متى يتم تمكين المواطنين من تراخيص الربط بالشبكات العمومية ماء كهرباء وتطهير؟ عندنا شباب في الجبل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتهي، له ثلاث دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

رحب بالسيد وزير التجهيز والإسكان والوفد المرافق له،

تناقش اليوم مشروع قانونين مهمين يندرجان في إطار دعم الدور الاجتماعي للدولة في مجال السكن ويتعلقان من جهة بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية البلاد التونسية ومن جهة ثانية بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المتعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية.

لا شك بأن هذه المبادرة التشريعية تأتي في سياق واضح وهو استرجاع الدولة لدورها الاجتماعي عبر توفير السكن اللائق للفئات محدودة ومتوسطة الدخل وخاصة من خلال تمكين الشريكتين من توفير رصيد عقاري من الأراضي الدولية بدينار رمزي بما يساهم مباشرة في التخفيض من كلفة إنجاز المساكن الاجتماعية وبيعها لفائدة الأجراء سواء بالتقسيط أو بمقتضى عقود الكراء المملك.

وإذ نثمن هذه المبادرة غير أننا نطرح جملة من التساؤلات في نفس الوقت حول حوكمة إسناد هذا الرصيد العقاري ولاسيما الضمانات حتى تصل هذه المساكن فعلا إلى مستحقيها، من جانب آخر وإن كنا حقا نتحدث عن السكن اللائق ومقومات العيش الكريم فإن مصادقية التوجه الاجتماعي يقاس أيضا بواقع الأحياء المهمشة على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق لا يمكننا سيدي الوزير، مواصلة التفاوض عن الوضع المتدهور الذي تعيشه عديد الأحياء السكنية الكبرى بولاية سوسة وبالخصوص بمعتمدية القلعة الصغرى فكيف نتحدث عن العدالة الاجتماعية في حين ما تزال أحياء كبرى مثل حي الطويلة الرمانية، حي الغشام، رأس الواد، أولاد بن عون، الشراقي، وادي الشامية والصباغين محرومة إلى اليوم من أبسط مقومات البنية التحتية؟

كما نجد الدعوة اليوم إلى تعجيل تدخل وكالة التهذيب والتجديد العمراني بمعتمدية القلعة الصغرى وإدراج هذه المناطق دون مزيد التأخير وبعبدا عن أي منطقتين في ترتيب الأولويات بين الجهات.

السيد الوزير، في نقطة أخرى ندعو الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية إلى استكمال إجراءات الإحالة والتفويت في العقارات المخصصة ضمن تقسيم حي المنازه القلعة الصغرى والتي بقيت مهملة دون استغلال أو انتفاع منذ أكثر من 30 سنة بما يمثل تعطيل غير مبرر لرصيد عقاري كان من المفترض أن يوظف لفائدة المواطنين والمصلحة العامة.

وفي مسألة محلية أخرى نتساءل اليوم عن أسباب تغييب معتمدي السيد الهاني من برمجة مشاريع السكن الاجتماعي رغم توفر جميع المقومات الموضوعية لإنجاحها، فكما تعلمون سيدي الوزير تتمتع هذه المعتمدية بموقع استراتيجي هام باعتبارها نقطة عبور بين ولايتي سوسة والقيروان فضلا عن توفر الأراضي والمساحات الشاسعة التي تتيح إنجاز مشروع نموذجي قادر على الاستجابة لتطلعات المتساكنين وترخيص حقهم المشروع في السكن اللائق.

الأحمر، في وادي السبعي، في راس الطابية وحي الرماننة وكرش الغابة وحي ابن خلدون وحي الانطلاقة يريدون بناء الطابق العلوي لماذا لا نعطيهم تراخيص؟ هذه حلول سهلة كذلك عدم إسناد التراخيص لأسباب واهية ولا نعرف لماذا لم يتحصلوا إلى حد الآن على التراخيص؟ السيد الوزير، متى تتم التسوية العقارية خاصة ببلدية تونس؟ وأيضا متى يتم التفويت في العقارات المصادرة؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمة، لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير التجهيز،

سأندخل اليوم في أكثر الملفات حساسية وإلحاحا في تونس وهو ملف السكن وتعرفون أن المواطن يواجه معضلة كبيرة في صفاقس، أجر لا يواكب الغلاء، كراء يتبع نصف الدخل وأسعار بناء ارتفعت إلى مستوى غير منطقي وخاصة اليوم، ملف السكن الاجتماعي والمسكن الأول وما أصبح يعيشه المواطن من انسداد حقيقي في الحق الدستوري وفي حق السكن الكريم.

لم تعد أزمة السكن في تونس اليوم أزمة عروض فقط بل هي أزمة قدرة على التملك وارتفاع كلفة البناء وغياب أدوات تمويل واقعية للفئات التي لم تعد تنتمي لا إلى الفئات الميسورة ولا حتى إلى الفئات القادرة على الاستفادة من التمويلات التقليدية، اليوم عندما نتحدث عن السكن الاجتماعي يجب أن نكون صريحين الفئات التي يستهدفها البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي هي فئات ضعيفة جدا وهي فئات لا يمكنها أصلا الانتفاع بمسكن ممول من طرف صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "FOPROLOS" لأن هذا الصندوق مرتبط بفئة الأجراء القادرين على السداد بينما تعيش الفئات الهشة اليوم على حد الكفاف.

وهنا أؤكد نقطة أساسية، حتى لو وفرنا الأرض بالدينار الرمزي، حتى لو كان التمويل بصفر فائض فإن تأثير هذه العوامل لا تتجاوز في الواقع نسبة 5% من ثمن المسكن لماذا؟ لأن السبب الحقيقي لارتفاع كلفة إنجاز المساكن الاجتماعية يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار مواد البناء وكلفة الدراسات والمتابعة الفنية وكلفة الربط بالشبكات الأساسية من ماء وكهرباء وتطهير وطرق، بل أكثر من ذلك زادت الكلفة بعد إدراج مشاريع الشركات العقارية ضمن البناءات المدنية بموجب الأمر الحكومي عدد 967 وهو ما أدى إلى تضخم كبير في الكلفة الفنية والإدارية.

السيد الوزير، لا نريد اليوم خطابات عن السكن، بل حلول واقعية لهذا اقترح أن يقع اعتماد سياسة واضحة تقوم على استغلال الرصيد العقاري للدولة والجامعات المحلية لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية ومشاريع المسكن الأول وفق مقاربة جديدة وفي هذا الإطار نطرح مثال عملي يمكن يتحول إلى نموذج وطني، لدينا قطعة أرض كائنة بسيدي عبد الكافي ببلدية العوايد بصفاقس وهي جزء من الرسم العقاري عدد 4078 ومساحتها حوالي 8300 م² يمكن برمجة مشروع سكني اجتماعي لفائدة الفئات الضعيفة جدا مع مراعاة التقسيم العمراني وحاجيات الجهة لكن المطلوب ليس فقط توفير الأرض، بل مطلوب تمويل واضح للبنية التحتية وتبسيط إجراءات الربط بالشبكات وتخفيف كلفة الدراسات. شكرا.

في ختام المداخلة نأمل السيد الوزير تفاعلکم الإيجابي مع هذه المسائل متمنين لكم التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة النائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الاحرار، له أربع دقائق.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، في البداية نثمن مشروع القانون المتعلق بالمساكن الاجتماعية الهادف إلى توفير السكن اللائق للفئات المحدودة ومتوسطة الدخل وفي هذا الإطار نطالب بتوسيع هذا البرنامج ليشمل كل مناطق الجمهورية وهنا أشير لسيادتكم بتوفر رصيد عقاري يتبع أملاك الدولة وبلدية حاجب العيون في ولاية القيروان وبالتالي يمكن استثماره في بناء مساكن اجتماعية.

في نقطة أخرى نشير إلى أن برنامج تحسين المساكن معطل منذ سنوات والمبلغ 3000 دينار المخصص للتحسين غير كاف ولا يفي بالحاجة.

سيدي الوزير، الطريق الرابطة بين مدينة القيروان وحاجب العيون مرورا بمعتمدية الشبيكة في حاجة إلى تقسيمه إلى قسمين بوضع حواجز لضمان انسيابية المرور وتفادي الحوادث في الاتجاهات المعاكسة وتعزيز السلامة ومنع التصادم المباشر، والحوادث التي وقعت في هذا الطريق شاهدة يمكنكم الاتصال بالحماية المدنية لتوفير الإحصائيات.

سيدي الوزير، نطرح نقاط استفهام حول مخفضات السرعة فهي لا تتشابه ولا أعرف المعايير المعتمدة في إنجازها إذ يحصل ضرر كبير للسيارات ولكننا نستعمل ونتعرض لهذه المخفضات.

سيدي الوزير، أذكر سيادتكم بضرورة إعادة فتح فرع التجهيز بمعتمدية العلاء المغلق منذ أكثر من عشر سنوات وهذا غير معقول خاصة للامتداد الشاسع للمجال الجغرافي والمسالك الفلاحية بمعتمدية العلاء هذه المنطقة المهمشة خاصة وأن أغلب المسالك غير مهيأة وتحتاج مجهودات كبيرة لتحسين وضعيتها وتسهيل تنقل المواطنين.

سيدي الوزير، الطريق 804 التي زرتها سيادتكم أثناء الإنجاز وهو بصراحة غير مطابق للمواصفات المطلوبة وهذه أمثلة صور وصلتني من منطقة المساعيد والطريق ما زال في طور الإنجاز تقريبا وهذه هي الصور (عرض السيد النائب صورا) خاصة وأنها طريق تمر منها عدة شاحنات ثقيلة محملة بالرمال وإلى غير ذلك.

السيد الوزير، أذكر سيادتكم مرة أخرى بالآلة الماسحة بحاجب العيون وكان لنا حديث في هذا الشأن فهي معطبة تماما وعديد الطرقات غير مهيأة تحتاج إلى إنجاز أو صيانة لأن عندنا طرقات ما زالت لم تنجز بعد في مدينة حاجب العيون.

السيد الوزير، في خصوص الطريق السيارة انقسمت منطقة حاجب العيون إلى قسمين وكذلك أراضي عدة مواطنين ولا بد من توفير ممرات ومنافذ ولا نعطي مجالا للمواطن حتى يمشي 2 إلى 3 كم ليصل لأراضيه وممتلكاته إما أن تكون الممرات تحت الأرض أو فوق الأرض في شكل "قناطر" صغيرة، وهذه رسالة من المواطنين وكنت زرت

المناطق المعنية وهي عمادة القنطرة، منطقة ولاد سعيد ولاد جمال ودريد وعديد المسالك في حجب العيون والعلاء في حاجة إلى الإنجاز أو الصيانة.

يوجد طريق في العلاء، الزواتنية بن جدو، طريق الذهبيات، طريق الدبابشة وفي حاجب العيون طريق الشعابين الحمر المدرج ضمن 46 كم أو 49 كم ينتظر التمويل ما زال متوقفا وطريق أولاد جميل عمادة المنار أيضا يربط حاجب العيون بجلمة ويتطلب الإنجاز، عديد الطرقات الأخرى مثل قصر السوسيين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيد وزير التجهيز والإسكان والوفد المرافق،

مرحبا بكم،

الزميلات والزملاء نواب الشعب،

أتوجه إليكم اليوم باسم مدينة بن قردان المدينة الحدودية ذات الأهمية السيادية والتي ما تزال تعاني للأسف من نقائص عميقة في البنية التحتية والتجهيز والسكن.

سيدي الوزير، تعاني بن قردان من بنية تحتية مهترئة وبطء شديد في نسق إنجاز الأشغال ما جعل عديد المشاريع المعلنة تبقى إلى اليوم حبيسة العود مثل مركز التكوين المهني بن قردان وكذلك مركز مرسى القصيبة لسباق الخيل بين قردان، يضاف اليوم إلى هذا انقطاع الطرقات والمسالك الفلاحية بسبب العاصفة الأخيرة التي أدت إلى قطع عديد الطرق من خلال زحف الرمال في ظل غياب الآلات الماسحة على المستوى المحلي وغياب تدخل جهوي سريع ومنظم مما عطل تنقل المواطنين وشل النشاط الفلاحي والاقتصادي بالجهة، واليوم هنالك نداءات استغاثة من عديد الفلاحين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى قطعانهم ومن الوصول إلى مراكز عملهم الفلاحية وفي هذا الإطار سيدي الوزير نطالب بتوفير تجهيزات قارة لرفع الرمال وتدخل جهوي سريع واليوم قبل الغد إدماج المسالك الفلاحية ضمن برامج الصيانة الفعلية خاصة وأن مساحة مدينة بن قردان تمثل 51% من مساحة ولاية مدين.

السيد الوزير، نذكركم كذلك بالطلب القديم الجديد المتعلق بإنجاز محول بنيري على الطريق السيارة بن قردان الجنوبية وهو مشروع حيوي لم يعد يحتمل التأجيل لما له من انعكاس مباشر على السلامة المرورية والحركية الاقتصادية.

أما بخصوص السكن الاجتماعي سيدي الوزير فالطلب مرتفع والإنجاز ضعيف في ظل أزمة سكن خانقة بالجهة، نلفت انتباهكم أيضا إلى وجود عقار على ذمة الوكالة العقارية للسكنى منذ الستينات بجهة الممرات منذ ما بعد الاستقلال ورغم وضوح وضعيته القانونية والعقارية لم يتم إلى اليوم برمجة أي مشروع سكني أو خدمي فيه وهو أمر غير مفهوم وغير مبرر.

سيدي الوزير، تعاني بن قردان من عديد الإشكاليات اليوم في مستوى البنية التحتية والطرقات المرقمة وخاصة أن الأمطار الأخيرة كشفت مدى هشاشة البنية التحتية في الجهة وكذلك أدت إلى قطع

عديد الطرق الحيوية التي تربط الجهات ببعضها، نرجو من سيادتكم في ميزانية 2026 تكثيف التدخل في إصلاح عديد الطرقات الحيوية وإنجاز محولات قادرة على التخفيض من الاختناق المروري بالجهة.

سيدي الوزير، تعاني أيضا بن قردان اليوم مشكلة كبيرة ومع قدوم شهر رمضان وبصفتكم كعضو حكومة أبلغكم هذا لأنه خارج إطار تدخل وزارة التجهيز والإسكان، إذ أن بن قردان تعاني مشكلا فيما يتعلق بالتنسيق في العمل المشترك بالمعبر الحدودي برأس جدير وجزء كبير من متساكني هذه الجهة ويصل عددهم إلى 120,000 ساكن يشتغلون في التجارة البيئية بمعبر رأس جدير، بات تفعيل اللجان المشتركة مع الشقيقة ليبيا ضروريا اليوم سيدي الوزير في حل عديد الإشكاليات التي باتت تؤرق المواطنين التونسيين من الطرف الليبي وعديد المواطنين موجودين في طواير طويلة، معاملات لا تليق بمعاملة أشقاء.

اليوم عندنا إشكاليات كبيرة في عملية المرور والعبور وكذلك التجارة البيئية وهي مصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي الوحيد في الجهة، نرجو منكم سيدي الوزير بحكم كونكم عضو حكومة تبليغ هذا المطلب الحارق لضرورة حل الإشكاليات ومزيد من التنسيق في العمل المشترك مع الشقيقة ليبيا فيما يتعلق بانسيابية السلع وحركة العبور بمعبر رأس جدير، أيضا سيدي الوزير تشكو الفسحة الشاطئية بين قردان وهي المتنفس الترفيهي الوحيد من غياب بنية تحتية ولا يوجد اليوم طريق في طول 5 أو 6 كم يربط مرسى القصيبة ببوقرنين وهي الفسحة الشاطئية الوحيدة والمتنفس الترفيهي الوحيد لمعمدية حدودية فيها 120,000 ساكن وكذلك هي مقصد لعديد المعتمديات الداخلية في فترة الصيف، نرجو من وزارتكم التدخل السريع والتنسيق مع بقية الوزارات سواء كان وزارة البيئة أو وزارة السياحة في التدخل لتهيئة الفسحة الشاطئية التي هي اليوم مطلب شعبي ملحا فيما يتعلق بتحسين البنية التحتية وكذلك توفير خدمات للمواطنين على طول هذه الفسحة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سيدي الوزير، أعتقد أن الفيضانات الأخيرة في ولاية نابل أبرزت مدى عمق الأزمة الموجودة في طرقاتنا وفي البنية التحتية في ولاية نابل.

اليوم أنت سيدي الوزير وقبل أن تكون وزيرا فأنت ابن الوزارة وكنت مديرا جهويا للتجهيز في نابل وأنت تعرف أنه لم يتم التدخل في الطرقات الموجودة طيلة سنوات، على سبيل المثال طريق بويحي التي تربط بني خالد بسليمان عبر بوشراي وهي طريق حيوية بها آلاف السكان لم تتم إعادة إصلاح هذه الطريق منذ سنوات وهي طريق مرقمة وتتدخل فيها وزارة التجهيز كذلك الطريق الرابطة بين سليمان عبر بوشراي والقيودي على نابل مغلقة ولم تشهد أي تدخل منذ أكثر من 20 أو 25 سنة.

اليوم حين نتحدث عن مثل هذه المواضيع لا بد من التأكيد على البنية التحتية ونشهد إعادة تهيئة بعض الطرقات السيارة لكن هناك مناطق أخرى أصبح فيها السكان معزولين تماما ولم يعد بإمكانهم التنقل بسهولة وكذلك الطريق التي نراها في مدينة قريص التي أنفقت الدولة عليها أكثر من 85 مليارا وسنمدكم بملف المهندس حيث تم تغيير الطريق والمستثمر الذي كان وجوده هناك نقمة لقريص فعمل المحطة الاستشفائية منذ ست أو سبع سنوات وتركها مهدومة والنوافذ بالإسمنت في حين أنه بقي يتوسع ومثال التهيئة العمرانية الذي يخص منطقة قريص ويمكن أن تعتبر المنطقة الوحيدة التي يبدو ماضها أفضل من حاضرها.

اليوم حين نقول قريص نقول العراقة ولا أحد أصبح يأتي الى العراقة لأنه لا يجد فيها الخبز أو كغ مقرونة ولا البيض فهي خالية ومقفرة لماذا كل هذا السيد الوزير؟ فالأوضاع مهمشة وقد زرت هذه الطريق حين تقلدت هذه الوزارة والأمور معطلة لأن هناك تغييرا في المخطط الموجود هناك وواصل السيد عمله وبعد ذلك اتضح بالكاشف بالوثائق أنه يواصل البناء دون رخصة لمدة ثلاث أو أربع سنوات مع تعيين الوالية السابقة ومع الكاتبة العامة السابقة وتم تعيين الكاتبة العام الحالي وهذه الوالية وأوقفوا التيار ولكن عن طريق المحكمة والسيد المعتمد الموجود هناك متواطئ مع هذا السيد لأنه ابن منطقتة من سوسة وتبين أن السيد ليس هو الممثل القانوني وحين جاء الأمر من المحكمة بإيقاف الأشغال والتنفيذ على المسودة لم ينفذ فأين الدولة؟ فحين نكتشف التحيل على منطقة قريص والنزل من الأملاك المصادرة وتكون الشوارع مظلمة منذ المغرب إضافة الى الأمطار الأخيرة والطريق معطل فأين سنتحدث عن البناء والتشييد؟ أين البناء؟ وأين التشييد؟ وتقع كوارث إن لم تكونوا على علم بها الرجاء السيد الوزير أن تأخذوا بعين الاعتبار.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نرفع الجلسة إلى حدود الساعة الثانية لمواصلة النقاش العام.

(كانت الساعة منتصف النهار وأربعين دقيقة)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة الثانية بعد الزوال)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أجدد الترحاب بالسيد صلاح الزواري وزير التجهيز الإسكان وكافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب.

مرحبا بكم مرة أخرى حلتكم أهلا ونزلتم سهلا.

السيد الوزير، إن وزارة التجهيز والإسكان هي وزارة سيادية بامتياز خاصة في الظرف الذي تمر به بلادنا وهي أيضا وزارة الكفاءات بامتياز وهي من أكبر الوزارات تنظيما وكفاءة وأداء، وزارة تعتمد على استراتيجيات وطنية في مجال تنظيم التهيئة الترابية والنسيج العمراني بشكل عام وقطاع السكن بشكل خاص، أتمن توجه الوزارة في مجال السكن، هذا التوجه الذي يندرج في صلب الدور الاجتماعي للدولة والدولة الاجتماعية.

إذا مرحبا بكم وأحيل الكلمة مباشرة إلى الأستاذ العزيز النائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

تحياتنا للجميع،

مرحبا بكم السيد وزير التجهيز وبالطاقم المرافق لسيادتكم.

أولا، أود التطرق إلى مشروع القانون المتعلق بالشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية والتي يخول لها بيع المساكن الاجتماعية وهو دور اجتماعي وفي هذا السياق أستحضر المثل الصيني القائل "لا تعطني سمكة، بل علمني كيف أصطادها"، لذا كنت أتمنى لو وجهت هذه القروض الاستهلاكية وجهة أخرى فأنا أعتبر القرض السكني في جوهره قرضا استهلاكيا وبدلا من منح الأموال لإنسان عاطل عن العمل لغرض السكن فحسب الأجدد بنا أن نسعى لتشغيله وتوظيفه والبحث عن كيفية تشغيله أولا، فلعل بجهودنا الذاتية نستطيع الاستثمار وتأمين حياته.

إن أمنيته أن تضطلع الدولة بدورها الاجتماعي الحقيقي ومن هذا المنبر، أوجه رسالة إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص المنشور عدد 5 لسنة 2025 بضرورة التراجع عنه فقد حرم العديد من المواطنين المستحقين من بطاقة العلاج ومن تلك المنحة التي لم تعد تساوي شيئا أمام غلاء المعيشة.

ويحكم ضيق الوقت، أنتقل إلى ضرورة تغيير قانون الصفقات العمومية. يا سيد الوزير، فهذا القانون أرهق المقاول وأرهق وزارة التجهيز وأرهق النائب والجميع على حد سواء والدليل هو تعطل المشاريع لذا نرجو منكم حل مشكلات المقاولين، بارك الله فيكم.

أما بالحديث عن البنية التحتية في البلاد التونسية، إذ بمجرد هطول قطرات من المطر ينكشف الخور الكبير في بنيتنا التحتية للأسف وهذا الإرث مستمر منذ دولة الاستقلال إلى يومنا هذا.

الحديث عن البيئة يفرض نفسه بالفعل تونس والدولة التونسية وبجميع مؤسساتها، برلمان وحكومة ورئاسة الجمهورية، التوحد ضروري وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الستار. أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم حمادي

العيشاري الغيلاني غير منتهي، له ست دقائق، تفضل.

السيد حمادي العيشاري الغيلاني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بكم وبكل الإطارات السامية للوزارة،

سأنتقل في تدخلتي من إجابة كتابية وردتني من مصالح وزارة التجهيز خلال جلسة مناقشة مهمة الوزارة لسنة 2025 وليس 2026. وبعد حصولي على هذه الإجابة لم أثر هذا الموضوع بتاتا إلى أن حل التاريخ الذي حددته الوزارة مع جملة المعطيات المقدمة وهو يخص تقسيم الـ "Capitole" بسيبطة، فحسب الأمر عدد 2237 لسنة 2014 بتاريخ 16 جوان 2014 تم إحداث دائرة تدخل لفائدة الوكالة العقارية للسكن على مساحة 105 هكتارات وبعد تجاوز جملة من الإشكاليات والاتفاقيات تمت تسوية الوضعية في علاقة بـ 49 هكتارا و 26 آر و 48 صا ووفقا للأمر المؤرخ في سنة 2022 المتعلق بالتسريع في إنجاز المشاريع العمومية المعطلة تقرر في إجابة الوزارة أن هذا المشروع سينطلق في جانفي 2026.

لقد تجنبت إثارة هذا الموضوع منذ 16 نوفمبر 2024 رغم تعدد الجلسات الخاصة بالوزارة لأنني ابن الدولة وألتزم بأخذ وعودها على محمل الجد خاصة وأن هذا التقسيم السيد الوزير، معطل منذ سنة 2014 ونحن نعلم أن سببها تعاني نقصا في الأراضي المخصصة للسكن لوقوعها بين واديين والإشكالية الوحيدة التي يمكن حلها هي عبر الوكالة العقارية للسكن "AFH" أو السكن الاجتماعي، فمتى سيتم استئناف هذا المشروع؟

المسألة الثانية تتعلق بالمستشفى الجهوي بتالة ولا يفوتنا هنا أن نشتم مجهوداتكم في حلحلة جملة من المشاريع ومنها المستشفى الجهوي بسيبطة والطريق الجهوية رقم 84، وعدة مشاريع أخرى، ولكن، ما هي مشكلة المستشفى الجهوي بتالة؟ ولماذا لا يزال معطلا إلى الآن؟ ومتى سيرى النور أسوة بالمستشفى الجهوي بسيبطة حتى تتمكن من تحسين وتجويد الخدمات الصحية وتسهيل نفاذ المواطن إليها؟

النقطة الثالثة السيد الوزير، في علاقة بالسكن الاجتماعي سبق لوزارتكم مشكورة أن أنجزت 105 مساكن من قرابة 300 مسكن وكانت هناك إشكاليات عقارية وما إلى ذلك اليوم وبصفتي نائبا عن دائرة سببطة وبالتسيق مع البلدية والسلطات الجهوية تم تخصيص أرض لفائدة السكن الاجتماعي.

سيدي الوزير، لا يخفى عليكم ما نواجهه من ضغط كبير وطلبات متزايدة ووضعية ملحة في علاقة بالسكن الاجتماعي، لقد أشرت لسيادتكم سابقا إلى أزمة السكن في سببطة ولأعطيتكم مثلا بسيبطة على حدة الإشكال فقد بلغ سعر المتر المربع من الأرض هناك ما بين 1000 و1500 دينار، هذا الارتفاع المشط يعود أساسا إلى ندرة الأراضي الصالحة للبناء وإشكالية مخطط التهيئة العمرانية "Plan d'aménagement" الذي لا يزال معطلا إلى الآن مما جعل الطبقة الوسطى عاجزة عن اقتناء قطعة أرض لبناء مسكن لائق فما بالك بالفئات الهشة والضعيفة والمعوزة التي تمثل جوهر الدولة الاجتماعية وبرنامج السيد رئيس الجمهورية للإحاطة بها.

النقطة الرابعة تتعلق بالقسط الثاني لحماية مدينة سببطة من الفيضانات إن المدينة تنتظر لفترة جديرة لطرح هذا المشروع على طاولة التنفيذ في أسرع وقت ممكن.

أما النقطة الأخيرة فتخص مشروع تهذيب حي السرور بسيبطة وهو مشروع ممتاز نتمنه، ولكن اسمحو لي أن أطرح ملاحظة بكل ود، فبعد اطلاعي على مكونات المشروع التي أنجزت لاحظت وجود نقص في المساحات الخضراء، كما أن مجموعة من سكان الحي شعروا بنوع من الظلم فبالرغم من أهمية تعبيد الطرقات والاعتناء بالحي، إلا أن أجزاء من "حي السرور الغربي" لا تزال وضعيتها متردية ولم يشملها التهذيب بعد خاصة وأن بعض الطرقات المجاورة أعيد تعبيدها مرارا خلال خمس سنوات بينما ظلت مناطقهم محرومة.

وفي الختام لا يسعني سيدي الوزير إلا أن أشكركم وأشكر كافة إطارات الوزارة على حلحلة جملة من المشاريع المتعطلة سواء في مجال الهندسة المدنية أو البنية التحتية للطرق والتي ذكرت لكم بعضها منها ولكن في المقابل، أدعوكم إلى استحداث مصالحكم المركزية والجهوية في علاقة ببقية المشاريع فعلى سبيل المثال مشروع حي الخضرة التدخل الحضري المندمج لا يزال ينتظر استكمال مكون التعبيد المعطل منذ سنة 2009 بسبب إشكاليات مع المقاول...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم حافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق تفضل.

السيد حافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات الوزارة.

في إطار تجسيم التوجهات الاجتماعية للدولة في ضمان توفير المسكن اللائق لكافة فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والسكن الاجتماعي، أصبح اليوم من الضروري ومن الحوافز لامتلاك مسكن لائق خاصة وأن ربع المجتمع التونسي لا يملك مسكن لائق وأصبح من الصعب اليوم في الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعيشها امتلاك مسكن وجاء هذا القانون ليسهل على العائلات من ذوي الدخل المحدود الحصول على مسكن لائق عن طريق التمليك بالكرام المملك.

ويأتي هذا القانون كبنية جديدة تضاف للتوجه الاجتماعي للدولة بتوجيه ومساندة من سيادة الرئيس الذي حرص منذ 25 جويلية 2022 على تكريس التوجهات الاجتماعية للدولة في جميع المجالات ونحن نساند سيادة الرئيس في توجهه الاجتماعي وفي متابعتة اليومية لمشاكل المواطنين ونطلب تعميم هذه الإجراءات على جميع الفئات الهشة في جميع ربوع الوطن وإن بداية الغيث قطرة والمهم هو التوجه والإجراءات والإرادة والعزيمة.

كنائب عن جنيانة العامرة، أستغل وجود السيد وزير التجهيز والإسكان لأجدد طلبي القديم بتجديد الخرسانة الإسفلتية بمدينة جنيانة على مستوى الطريق المتوسطة رقم 82 الرابطة بين صفاقس والمهدية بالمنطقة البلدية وهذا مطلب قديم منذ كانت الوزارة السابقة والتي وافقت كتابيا على هذا المشروع واعدة بإنجازه في أواخر 2024 ونظرا إلى الحالة الكارثية لهذا الطريق، فإنني أرجو من وزارة التجهيز التدخل العاجل في المناجزة.

ومع شكري الجزيل لإطارات الوزارة، أطلب التدخل في جميع الطرقات المرقمة بكل من العامرة وجنيانة على مستوى إصلاحها خاصة وأن البنية التحتية في كلا المعتمدين مهترنة.

قبل أن أنهى كلمتي أود أن أبلغ من هذا المنبر تشكراتي لرجال الأمن بكل أصنافهم على العمل الذي يقومون به في محاربة الجريمة وعلى تطبيق قرارات وتوجهات سيادة الرئيس في مجال الهجرة غير الشرعية، شكرا لرجال الأمن على تضحياتهم وحضورهم وعملهم.

أتوجه بالشكر كذلك لبلدية العامرة على عملها خاصة في مجال البنية التحتية وتدخلها في عديد الطرقات والمسالك الفلاحية.

عاشت تونس حرة مستقلة.

عاش الوطن شامخا متطورا.

الوطن يتعاقب وتونس غدا أفضل بإذن الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حافظ، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له خمسة دقائق تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبكافة إطارات الوزارة الحاضرين معنا اليوم.

أرجو منك السيد الوزير، في هذه المداخلة أن نخرج بحلول حتى وإن لم تكن جذرية فعلى الأقل نخرج بما يمكن تقديمه لهذه المعتمدية.

أنا لا أرغب بصفتي نائبا عن الشعب أن آتي إليكم لمجرد تفرغ ما في قلبي أو لأحملكم وكافة إطارات الوزارة مسؤولية ملفات قديمة لا تتحملونها أصلا فهناك إشكاليات سبقت تولي السادة المديرين العاميين لمهامهم وأخرى سبقت توليكم أتم للوزارة، ولكن وبعد أن أفضت في الحديث أريد أن أخرج بنتيجة ملموسة لدي خمس نقاط وأتمنى أن نحقق ولو واحدة منها.

النقطة الأولى تتعلق بالطرقات في المعتمدية حيث شرع المفاوض في إنجاز الأشغال ثم توقف فجأة وغادر الموقع متعللا بصعوبات مالية وما إلى ذلك، كما حدث في "الحلالفة" و"بلتشي" وعدة طرقات أخرى، لقد جلبنا هذا المفاوض ليعبد لنا الطريق فإذا به يوقف العمل وينسحب فهل يعقل أن تظل معتمدية كاملة رهينة لمفاوض واحد لما يقارب ست سنوات؟ لقد أنجز جزء من العمل وحتى الآن ما زلنا نطالب هذا المفاوض ونناشده ليتفضل علينا بإكمال الأشغال.

النقطة الثانية تخص برنامج التنمية الفلاحية المندمجة كنت قد ناقشت معكم السيد الوزير بتاريخ 16 نوفمبر 2025، أثناء مناقشة ميزانية وزارة التجهيز وذكرتم حينها أن المشروع في طور "طلب العروض"، السيد الوزير، نحن نتحدث عن طرقات بمسافة 18 كيلومترا أي أن المعتمدية بأكملها تحتاج هذه المسافة وإلى حد الآن لم يتحقق شيء.

إن الـ 6 كيلومترات التي تحدثنا عنها سابقا والـ 18 كيلومترا الحالية أي 24 كيلومترا إجمالا معطلة منذ سنة 2018، هذه الطرقات كفيلة بفك العزلة عن المعتمدية وهذا ليس مطلبا جديدا، بل هو مطلب قديم ولا أريد في كل مرة آتي فيها إلى هنا أن أكتفي بالفضفضة دون الحصول على نتيجة تذكر.

النقطة الثالثة بخصوص تدخل وزارة التجهيز في تعبيد ولو مسلك في معتمدية الجنشة فعلى حد علمي كان ذلك منذ سنة 2018، لم تتدخل الوزارة في معتمديتنا ولو بتعبيد طريق واحد، أرجو من السادة المديرين العاميين إجابتي إن كانت المعطيات التي بحوزتي خاطئة فربما أكون مخطئا، لكن الواقع يقول إننا نسمع وعودا من البلديتين ومن الوزارة دون أثر فعلي على الأرض رغم وجود تواريخ مبرمجة سابقا أرجو أن تقنعوني بالعكس فالتناس يستمعون إلينا الآن ويريدون معرفة الحقيقة.

النقطة الرابعة، لدينا بلديتان في المعتمدية ولا نملك آلة ماسح واحدة هناك آلة وحيدة تتداول عليها أربع معتمديات مجاورة، نحن منطقة ريفية معزولة، فهل يعقل لكي نوفر آلة ماسحة أن نضطر لتدخل النائب والسيد المعتمد والسيد الوالي وكأننا نستجدي طلبا لإصلاح طريق؟

سيدي الوزير، المعتمدية بها بلديتان أليس من الممكن توفير آلة ماسحة تابعة لوزارة التجهيز؟ هذا ليس حلا مستحيلا، بل هو ضرورة قصوى ربما لا يشعر بمرارة هذا النقص إلا من يعيش هناك فمن غير المقبول في حالات الوفاة والجنائز أن يضطر الناس لانتظار فتح الطرقات المسدودة لدفن موتاهم. نحن في سنة 2025 ومن المؤسف أن

يطالب عضو مجلس نواب تحت قبة البرلمان بـ "آلة ماسحة" وكنتمنى أن نتحدث عن مشاريع كبرى، لكن الواقع مرير الأمطار الأخيرة كشفت المستور ولم يعد بإمكان أحد المرور من تلك الطرقات.

النقطة الخامسة تتعلق بفرع التجهيز بالحنشة هذا الفرع لا يملك من المعدات شيئا يذكر حسب معاينتي لا يتوفر لديهم سوى سيارة قديمة وشاحنة متهالكة الإطارات هناك يبذلون مجهودا يفوق طاقتهم، لكنهم يفتقرون للأليات فما هي جدوى وجود فرع للتجهيز لا يستطيع التدخل لإصلاح حفرة أو تسوية طريق؟

إما أن نوفر لهذا الفرع الإمكانيات والتمويل اللازم ليقوم بواجبه أو نغلقه فوجوده دون معدات لا ينعف المواطن وكلامي هذا أنا مسؤول عنه تحت قبة البرلمان وإن كنت مغالطا فأنا أدعوكم السيد الوزير لزيارة المعتمدية والمعاينة بنفسكم فالمكان قريب وعلى الطريق الرئيسي وسهولة الوصول إليه لا تتطلب عناء نحن ننتظر منذ 2018 تعبيد 24 كيلومترا....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام شوشان، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع الإطارات المرافقة بوزارة التجهيز،

رغم أهمية مشروع القانون إلا أنني أجد نفسي ملزما بالحديث عن دائرة بني خيار ودار شعبان الفهري.

السيد الوزير، تعيش مدينة بني خيار وضعية اختناق مروري بآتم معنى الكلمة وأنت أدري بخصوصية المنطقة بصفتك مديرا جهويا سابقا للتجهيز، إن الجزء الممتد من معلم دار شعبان الفهري الأقواس وصولا إلى المفترق الدائري في المخرج الجنوبي لمدينة بني خيار والذي لا يتجاوز طوله 800 مترا لا يزال قيد الأشغال منذ أكثر من سنة ولم يكتمل بعد، وهذا يعني أن من يخرج من وسط بني خيار يضطر لقضاء نصف ساعة على الأقل لقطع مسافة كيلومتر واحد فقط.

وفي نفس السياق كنت قد أشرفت سيادتكم في سنة 2025 على إعطاء إشارة انطلاق تهيئة الطريق "MC 27"، "القنطرة الثانية" والحمد لله أنها اكتملت، ولكن مع هطول الأمطار الأخيرة، ظهرت إشكالية في مشروع حماية مدينة دار شعبان الفهري من الفيضانات حيث تتدفق المياه لتصل إلى المعلم وإلى الوادي الكبير وما حدث في الوادي الكبير أن القنطرة القديمة تأثرت بسبب صب المياه مباشرة بجانب دعائمها مما خلق وضعية اختناق مروري رهيبه للقادمين من شمال الولاية كافة.

أقول لسيادتكم إنها وضعية رهيبه فأنا شخصيا عند قدومي إلى قبة المجلس أضطر لقضاء ما بين نصف ساعة وساعة إلا ربع لتجاوز هذه النقطة، بني خيار اليوم تعيش عزلة من جهتها الجنوبية والشمالية بسبب هذا الاختناق المروري ورغم أن المقاول بصدد العمل إلا أنه يعمل ببطء شديد ونحن نشكر الإدارة الجهوية للتجهيز على تجاوزها المستمر لمحاولة ترميم الطريق المتردي، لكن هذا ليس الحل، بل الحل يكمن في إلزام المقاول بإنهاء المشروع الذي انطلق منذ سنة 2018.

النقطة الثانية، أود أن أؤمن تنقلنا مع السيد المدير العام للجسور والطرقات إلى مدينة الصمعة لمعاينة وضعية "affaissement" التي وقعت بالقنطرة حيث توصلنا إلى حل يتمثل في إحداث طريق مواز لها لكن القنطرة هي المدخل الرئيسي للمدينة وقد تحدثت مع السيد المدير العام، مشكورا وأفادني بأنه قد تم رفع التقارير إلى السيد رئيس الحكومة لتوفير الاعتمادات اللازمة، لكن الموضوع لا يحتمل الانتظار ومن هنا أوجه ندائي إلى السيدة رئيسة الحكومة: إن مدينة الصمعة ومدخلها الرئيسي عبر وادي المغازل يتطلب توفير الاعتمادات فورا لا يوجد حل بديل للحافلات والشاحنات وسيارات الأجرة التي تسلك هذا المدخل يوميا فلا بد من الإسراع في تجهيز هذه القنطرة.

النقطة الثالثة تتعلق بالطريق المحلية رقم 597 بعد انتظار طويل وتعطل العديد من الصفقات رسمي العطاء أخيرا على مقاول، لكننا فوجئنا بأن الأشغال ستتم باستخدام تقنية الرش الثنائي "Bicouche" هل يعقل ونحن في سنة 2026 أن نعيد تهيئة طريق حيوي يربط بين بني خيار وبئر دريسن بهذه التقنية التي لا يتجاوز عمرها الافتراضي ثلاث سنوات؟ هذا طريق استراتيجي يفتح على مناطق ديار بن سالم والصمعة والحلقة وغرداية ويخدم منطقة صناعية وأراضي فلاحية كنت أنتظر تعبيد الطريق بالخرسانة الإسفلتية لضمان صلابته، أما "Bicouche" فسيجعلنا نعود إلى مشكلة الحفر بعد ثلاث سنوات، وحينها سنضطر للتحديث مجددا عن الفساد الإداري والمالي وغياب المتابعة وشفافية الصفقات.

بخصوص مشروع حماية مدينة بني خيار من الفيضانات، المشروع لم يكتمل بعد، خاصة في الجزء الذي يفترض أن يصل إلى البحر هناك إشكالية كبيرة أمام إعدادية بني خيار التي تضم 1500 تلميذ حيث تنصب مياه الأمطار في الطريق المقابل للمؤسسة وفي الأمطار الأخيرة عاش التلاميذ وضعية عزلة حقيقية وهم يمرون وسط الأوحال نحن نعلم أن للمقاول آجال إنجاز، ولكن لا بد من الإسراع في استكمال الأشغال أمام المؤسسة التربوية فمن غير المعقول أن يحرم أبناؤنا من طريق قابل للمرور.

النقطة الأخيرة تتعلق بحماية مدينة المعمورة من الفيضانات إن "MC 27" يقسم المدينة إلى نصفين وما حدث مؤخرا في الاتجاه المؤدي إلى قرية يعد وضعية كارثية، لقد تضررت الأراضي الفلاحية والمحلات التجارية وارتفع منسوب المياه إلى أكثر من متر ونصف مما تسبب في خسائر فادحة في ورشات النجارة والحداة وتلف محاصيل الفراولة والبطاطس التي تشتهر بها المنطقة.

لقد أصبح فتح مسارب المياه بين الجهتين الشمالية والجنوبية ضرورة قصوى.

السيد الوزير، أنتظر منكم تعليمات شافية وضافية بخصوص هذه النقاط فالمواطنون يعيشون حالة من الاحتقان وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد سامي، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم طارق الربيعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد طارق الربيعي

شكر سيدي الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان وكافة الإطارات المرافقة له، مشروع القانون هذا لا يسعنا إلا أن نثمنه فهو خطوة في الاتجاه الصحيح نحو ضمان العيش الكريم للمواطن التونسي والضغط على التكلفة وتحسين ظروف المعيشة.

نرجو أن تكون الأوامر الترتيبية والتطبيقية الخاصة به في صالح المواطنين وأن توفر آليات واضحة وسلسلة للبيع بالتقسيط كذلك، سيدي الوزير، نؤكد على ضرورة مزيد العناية بالصيانة الدورية فمن غير المقبول أن ننجز المشاريع ثم نتركها دون متابعة، كما نرجو منكم أخذ مسألة المرافق الأساسية بعين الاعتبار عند تصميم السكن الاجتماعي فالتجارب السابقة أثبتت أن العديد من المساكن الاجتماعية افتقرت للمرافق الضرورية المحيطة بها مثل المؤسسات التربوية والصحية والترفيهية، لا بد من التخطيط لتكون هذه التجمعات مدنا متكاملة تتوفر فيها كافة مستلزمات الحياة ليجد المواطن كل ما يحتاجه قريبا منه في مدينة يطيب فيها العيش.

سيدي الوزير، نرجو مزيد العناية بالمشاريع الكبرى المعطلة نحن نعلم أنكم تبذلون مجهودا كبيرا، لكنه يظل غير كافي لتحريك العجلة بالسرعة المطلوبة خاصة في المشاريع الكبرى وأخص بالذكر الطريق المعطل وتحديدا "X20" وطريق "X30" الذي لم تنطلق أشغاله بعد كذلك "MC31" طريق بززرت على مستوى حي التضامن وبصفتي نائبا عن دائرة حي التضامن أنقل لكم معاناة الناس اليومية فقد تضررت سياراتهم ولا يزال الطريق متريدا إلى الآن.

كذلك مشروع حماية مدينة أريانة من الفيضانات فالأشغال متوقفة والمواطنون يتدمرون يوميا، الإشكالية تكمن في تذبذب أداء المقاول الذي يشتغل حيننا ويتوقف أحيانا وهذا يدفعنا للمطالبة بمزيد من الرقابة والمتابعة للمقاولين.

سيدي الوزير، نؤكد أيضا على ضرورة التسريع في مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية ورغم أن المسؤولية مشتركة إلا أن وزاراتكم عضو فاعل فيها وتعطل هذه الأمثلة تسبب في تعطيل حياة المواطنين. كما نرجو إيجاد حلول للاختناق المروري في مدينة حي التضامن وتحديدا على مستوى "النفرة" وحي الانطلاقة حيث تداخل حركة المترو والحافلات وبما أنها طرقات مرقمة تابعة لوزارة التجهيز فلا بد من التوصل إلى حل.

السيد الوزير، نرجو مساعدة البلديات في بعض الإشكاليات فعلى سبيل المثال، شارع فرحات حشاد الذي يجمع بين بلديتي حي التضامن والمنهله ودوار هيشر في حالة متردية جدا والبلديات عاجزة فنيا عن إصلاحه وتسويته بطريقة سلسلة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد طارق، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم محمد اليحيوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحيوي

شكر السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير ومرحبا بإطارات الوزارة،

في الحقيقة نحن نثمن هذا الإجراء والقانون الأساسي المتعلق بالوكالة العقارية ونحن ندعم التوجه الاجتماعي في ظل الانتصاب الفوضوي للسكن في ظل ارتفاع الأكرية فهذا مهم جدا، لكن سيدي الوزير، أود التطرق إلى مسألة أخرى وهي العدالة بين الجهات، أنا أسكن في شريطا حدوديا يمتد من طرفة إلى عين دراهم ونحن نسمع عن مشاريع السكن الاجتماعي في المناطق الأخرى رغم توفر قطع الأراضي، ومع تأكيدنا على ضرورة المحافظة على الملك الغابي إلا أنه لا

بد من تدخل الوكالة ليكون البناء منظما بما يضمن حماية الرصيد الغابي في المنطقة.

أيضا على مستوى وكالة التهذيب والتجديد العمراني في المنطقة، فممن الاستقلال إلى يومنا هذا، لم تحظ معتمديتنا الأربع إلا بمشروعين لا تتجاوز كلفتهما 5 ملايين دينار فمتى ستمتع جهاتنا بالتهذيب العمراني؟ علما سيدي الوزير، أننا في وسط مدينة طبرقة لدينا حي الكورنيش 1 و2، حيث يقطن قرابة 4000 ساكن يعيشون اليوم في ظروف قاهرة وسط الأوحال التي تعيق المرور وكذلك حي الازدهار الذي يعاني من إشكالات في مجاري مياه الأمطار ويتطلب تدخلا عاجلا للتهذيب بالإضافة إلى ذلك سيدي الوزير، نذكر حي المرجان الواقع في مدخل المدينة بالمنطقة السياحية هذا الحي لم يشهد أي تدخل منذ عام 1986. إن حياة الناس أصبحت مهددة في هذا الحي الذي لم يقع التدخل فيه منذ أكثر من أربعين سنة، لذا نرجو التدخل العاجل.

النقطة الثالثة تتعلق بأمثلة التهيئة العمرانية التي أصبحت اليوم تعيق المواطن والاستثمار على حد السواء وكنا قد قدمنا لسيداتكم ملفا بخصوص تعطيل المنطقة السياحية في مدينة طبرقة. على مستوى البنية التحتية فإن مدخل مدينة طبرقة في وضعية كارثية رغم أنه يستقبل قرابة 500 ألف سيارة وافدة من القطر الجزائري ومن المفارقات أن الطريق الوطنية هو اتجاه محظور ولا يسمح للسيارات بالدخول منها من هذا الاتجاه والجسر الموجود على الوادي الكبير سيدي الوزير، متى سيقع التدخل فيه؟ لقد أصبح التدخل فيهما مطلبنا ملحا مع ضرورة تهذيب المدخل على مسافة 4 كيلومترات.

كما أود التنبيه إلى أن الانزلاقات الأرضية على طول الشريط الساحلي أصبحت تهدد حي الأرمال ومسرح البحر الذي تبلغ طاقة استيعابه 6000 فالمؤشرات تدل على أنه خلال سنة أو سنتين قد ينزل المسرح باتجاه البحر.

هناك أيضا نقطة تتعلق بالانزلاقات، أذكركم سيدي الوزير خلال زيارتكم الأخيرة حيث وعدتم بتوفير مساكن إيكولوجية لبعض المناطق الريفية بحدود 10 مساكن والقوائم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد رمزي وسامحي مرة أخرى،

السيد رمزي الشثوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان والوفد المرافق له،

يندرج هذا المشروع ضمن تعزيز الدور الاجتماعي للدولة في السكن عبر دعم الرصيد العقاري وتيسير البيع بالتقسيط والكراء المملك للفئات المحدودة ومتوسطة الدخل.

نحن نثمن هذا التوجه لكن نجاحه يقاس بمدى انعكاسه الفعلي على الجهات الداخلية، وفي مقدمتها ولاية توزر التي تواجه تحديات حقيقية وطلبا متزايدا على السكن الاجتماعي، نظرا إلى عدم تحصيل الولاية على برامج سكنية خلال السنوات الأخيرة وضعف الرصيد العقاري المهيا والقابل للاستغلال وارتفاع كلفة البناء بسبب المناخ الصحراوي، وبعدها عن المركز، ووجود عائلات تقطن مساكن غير لائقة أو تجمعات بلا بنية أساسية.

وعليه نؤكد على ضرورة أن يتضمن هذا القانون آلية واضحة لضمان عدالة في توزيع المشاريع: تخصيص حصة محددة للجنوب وفق

مؤشرات الفقر والهشاشة، تسريع التفويت في الأراضي الدولية لمشاريع السكن بتوزر، اعتماد نماذج سكنية ملائمة للمناخ الصحراوي لضمان الجودة والاستدامة وضرورة تنقيح الأمر المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية لتسهيل إنجاز هذه المشاريع.

السكن الاجتماعي، الطرق الآمنة والبنية الأساسية، عناصر مرتبطة تضمن كرامة المواطن واستقراره،

سيدى الوزير، الطريق الوطنية عدد 16 والرابطة بين توزر ومعتمدية تمغزة مثال حي لحجم مشاكل الطرقات بالولاية وعدم جدوى الحلول الترقيعية، فبعد التدخل الأخير واصلاح بعض الحفر سجلنا أربعة حوادث خلال ستة أيام فقط، هذا واقع مأساوي ولا يحتمل.

نطالب سيدى الوزير بإعادة تعبيدها بالكامل وإدراج الطرق الجهوية والمركمة والمسالك الفلاحية ضمن خطة صيانة استعجالية واضحة المعالم والأجل.

سيدى الوزير، نحن نطالب بحقنا في تنمية متوازنة، سكن كريم وطريق آمنة تحفظ الأرواح وتدعم الاقتصاد المحلي وشكرا،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رمزي، الآن الكلمة للنائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السادة المديرين والمديريات العاميين،

مرحبا سيدى الوزير،

السيد الوزير، القصرين قبل أن أنطلق، ننتظر تلك الزيارة التي وعدتمونا بها ولم تأتوا، ونأمل أن نراكم قريبا في القصرين.

مدينة القصرين، للأسف، عالقة في الوحل، أحياء في قلب المدينة، وليست مناطق ريفية، لم تر التعبيد منذ ربما الاستعمار، وربما ما قبل الاستعمار وربما من عهد البايات لم يمسهما التعبيد إلى يومنا هذا.

مررنا بحكومة البايات ثم حكومة بورقيبة ثم حكومة بن عل، ثم الترويكا ثم العشرية وكان أملنا في هذا المسار، وكانت القصرين من الولايات الأولى التي دعمت هذا المسار وأملها على مسار 25 جويلية، لكن للأسف إلى يومنا هذا لم تتغير ملامح مدينة القصرين وما زلنا نعيش في سنوات الـ 60، في كل مرة يقال وكالة التهذيب العمراني وإذا تحدثنا عن وكالة التهذيب العمراني، السيد الوزير، سنبقى ننتظر إلى سنة 2050 ونحن ننتظر في كل مرة نمر مشروع دون أن نجد نتائج.

راجعوا أنفسكم السيد الوزير، أبنائنا عالقون في الوحل وأذكريم أننا في قلب المدينة ولسنا نتحدث عن الأرياف.

كذلك مدينة القصرين تعيش تقريبا على طريق واحدة في وسط البلاد، مع اختناق مروري كبير جدا وهي في حاجة إلى فتح طريق ثانية موازية، لعلكم تنتظرون في هذا الشأن.

نمر إلى المسيح البلدي بالقصرين، هذا المشروع الأعجوبة فقد مضت ثلاث سنوات منذ دخولي إلى مجلس نواب الشعب ولم يبق أمامي سوى عام ونصف قبل مغادرتي وهذه الحكومة لم تجد حلا لهذا المشروع المعطل ولعلكم ستسمعون في هذه الأيام أن التعطيل "زد تعطيلًا يا سيدى الوزير" ونبقى متحيرين، لماذا لم يحل هذا الإشكال؟

سنصل إلى محاكم وقضايا، لن ينتهي هذا الإشكال، ثلاث سنوات من حكومة إلى أخرى دون حل.

أما الرواق الاقتصادي، فإنه إلى حد الآن لم ينطلق، الطريق الرابطة بين فريانة والقصرين وقفصة التي وعدتم بها وتحدثتم عنها في الميزانية، لكنها إلى اليوم لم نر هذا الطريق رغم المعاناة الكبيرة للمواطنين، إذ إن الطريق بدائي جدا ومحفز إلى غير ذلك.

السيد الوزير، ننتظر زيارتكم إلى القصرين ومنتظر زيارة تقنية للمناطق المتضررة حتى تقفوا على حقيقة معاناة أهالي الجهة.

مرحبا بكم ومرحبا بكم مرة أخرى تحت قبة البرلمان.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا حاتم، الدكتورة هالة جاب الله، الكلمة لك عن كتلة الأحرار، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات المرافقة،

اليوم نثمن مشروع القانون المعروض علينا، لكن قبل المضي في بناء مساكن اجتماعية جديدة وتقديم مشاريع أخرى، يجب أولا حل الإشكاليات القديمة ففي معتمدية سوسة الرياض، ببلدية الزهور، توجد مساكن اجتماعية تم بناؤها في أواخر السبعينات وتحديدا سنة 1977 في إطار برنامج الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، إلا أنه إلى اليوم لم يتم تمكين المواطنين من شهادات الملكية الفردية ولا يزالون غير قادرين على الحصول عليها، رغم أنهم أتموا خلاص مساكنهم واستقروا فيها، بل وقاموا بتغييرها وتحسين واجهاتها.

وهذا الإشكال نعلم أنه يعود أساسا إلى مستوى التنسيق في ولاية سوسة مع المجلس الجهوي، لكن اللوم على الوزارة يتمثل في أن آخر مراسلة صادرة عنها تعود إلى سنة 2018 والحال أن الوزارة والشركة الوطنية العقارية، بموجب القوانين والاتفاقيات، ملزمتان بمتابعة هذا المشروع وتمكين المواطنين من شهادات الملكية وقد تفضلتم بالإجابة عن سؤالي الكتابي في هذا الشأن وهنا السيد الوزير، نطالكم بمزيد دفع هذا الملف معنا حتى تتم تسوية هذه الوضعية قبل الانطلاق في بناء 12 هكتارا أخرى من المساكن الاجتماعية، وحتى لا نعيد نفس الإشكال.

كما نأمل مستقبلا من "AFH" و"SNIT" عندما يتم اقتناء الأراضي يجب أن يكون في وضعية قانونية واضحة منذ البداية قبل البناء عليها، خاصة وأن المواطنين وهم في الغالب من الطبقة المتوسطة أو دون المتوسطة، يدفعون ما لديهم ثم يجدون أنفسهم في وضعيات معقدة.

النقطة الثانية، عند إحداث مثل هذه الأحياء يجب التفكير في توفير المؤسسات والمرافق العمومية للمواطنين، إذ لا يمكن إحداث كثافة سكانية كبيرة دون توفير إدارات ومرافق عمومية خاصة عندما يتعلق الأمر بأحياء شعبية تضم الشباب والأطفال.

واليوم في معتمدية سوسة الرياض التي أحدثت في الأهل معتمدية تابعة لتقسيم "AFH"، لا تزال هناك أراض ببيضاء تحولت إلى مصبات للنفايات وأصبحت تمثل إشكالا، بل إن بعض المواطنين استولوا على جزء منها وفي المقابل نفتقر إلى دار ثقافة، ونواد للطفولة ومنتره بلدي كبير وعديد المرافق الأساسية في هذه الأراضي وفي هذا الإطار كنت قد تقدمت بمقترح إلى رئاسة الحكومة وسيدى الوزير،

أعيد طرحه عليكم ويتمثل في مراجعة الأمر الحكومي عدد 327 لسنة 2021 المؤرخ في 5 ماي 2021 والمتعلق بضبط مهام الوكالة العقارية للسكنى وتنظيمها الإداري والمالي وقواعد سيرها وكنت قد اقترحت مراجعة الفصل السادس في فقرته الأولى والثانية وذلك بتمكين الوكالة العقارية للسكنى من التفويت في أراضٍ لفائدة مؤسسات الدولة حسب شروط وإجراءات مبسطة وبصفة مجانية.

فالمواطن عندما يشتري مسكنا يعتقد أنه سيجد معه خدمات مرافقة، لكنه لا يجدها في الواقع، وهنا نسعى إلى البحث عن آليات أخرى تبسط لمختلف الوزارات من استكمال المشاريع الضرورية التي وجدناها داخل التهيئة العمرانية وحتى جديدة.

وأخيرا السيد الوزير، وفي إطار إحكام الامتداد العمراني ومع صدور أمثلة التهيئة العمرانية قريبا، وحتى لا تتوسع الأحياء العشوائية، نطلبكم بضرورة إدراج الأحياء الشعبية القائمة، مثل حمام معروف 2، يونس عوانة وهنشير ساسي ضمن برامج التهيئة الشاملة بالتنسيق مع وكالة التجديد والتهديب العمراني، لأنه من غير المقبول أن تكون في سنة 2026 وما زلنا نفتقر إلى الطرقات والماء والكهرباء والتطهير وهذه المناطق في حاجة إلى تدخل عاجل من الوزارة وبرامج الأحياء الشعبية في أقرب الأجل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الدكتورة هالة، السيد معز سأطلب منك بكل لطف وسامحي بعد إذنكم السيد محمد ماجدي وزينة سأمر إلى الدكتورة مريم الشريف لها ظرف طارئ، مرة أخرى مريم تعزية "رحمها الله وبري يصبركم" الكلمة لك مريم الشريف، أربع دقائق، تفضلي،

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

التحية والتقدير للجميع،

تحية وتقدير للسيد وزير التجهيز والإطارات السامية المرافقة له،

إن حق امتلاك سكن لائق لا يقل أهمية، بالنسبة إلي، عن حق العمل القار والصحة السليمة والبيئة النظيفة وهو حق منصوص عليه في دستور 2022 "الحق في العيش الكريم لكل مواطن تونسي" وأنا أؤمن هذين المشروعين باعتبارهما يندرجان في إطار السعي إلى توفير أفضل مقومات العيش الكريم للمواطنين وخاصة الفئة محدودة الدخل، إذ يعتبران إجراء اجتماعي بامتياز ويكرسان الدور الاجتماعي للدولة ويساهمان في حلحلة أزمة السكن في بلادنا خاصة وأن ربع السكان لا يمتلكون مسكنا وفق التعداد السكاني لسنة 2024 ومع الارتفاع المتواصل في أسعار الكراء. كذلك يعتبر إنجازا إيجابيا للقضاء على البناء الفوضوي وتنظيم البنية التحتية في بلادنا وقد رأينا ما حدث مؤخرا خلال الفيضانات التي كشفت عن عديد الإخلالات في البنية التحتية في بلادنا.

أمر الآن إلى الشأن المحلي، منطقتي معتمدية وادي الليل التي تعيش وضعية صعبة جدا على مستوى البنية التحتية سيدي الوزير، نعلم أن معتمدية وادي الليل قريبة من العاصمة ومعروفة بكونها منطقة مريحة ونظيفة وبطيبة فيها العيش وقد شهدت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة، كما أن عدد سكانها في تزايد من عام إلى آخر وكل هذه الأحياء حديثة العهد تفتقر إلى الطرقات والإنارة وحتى إلى الماء الصالح للشرب وشبكات الصرف الصحي.

وأطلب من حضرتكم سيدي الوزير، التدخل عبر تكليف وكالة التهديب والتجديد العمراني "ARRU" لتهيئة هذه الأحياء من خلال تعبيد الطرقات، إذ إنه بمجرد نزول الأمطار تنقطع هذه المناطق عن العالم، مد شبكات التطهير وتزويد الأحياء بالماء الصالح للشرب والكهرباء والغاز، تركيز الإنارة العمومية وتهيئة الفضاءات الخضراء وملاعب الأحياء بما يساهم في حماية أبنائنا من الأوقات كآفات المخدرات والقمار والذي نشاهده الآن الإجرام حقيقة، أنا متأثرة منذ أن سمعت بوقوع جريمة قتل داخل حرم مؤسسة تربية حيث أقدم تلميذ على قتل تلميذ آخر. سامحوني على الخروج عن الموضوع،

السيد الوزير، أعطيكم مثلا من منوبة، المسبح البلدي منذ مدة طويلة وهو حفرة ومحفور وكل يوم نسمع أنه سيتم إصلاحه وهؤلاء الأطفال في حاجة إلى ذلك، إلى أين يتجه هذا الجيل الجديد، من مخدرات ومن قمار ومن قتل.

وقد بينت دراسة أنجزها مكتب اليونيسيف بتونس تسجيل 627 حالة عنف داخل المؤسسات التربوية خلال الثلاثي الأول من السنة الدراسية الحالية، 57% من هذه حالات العنف وقعت داخل أسوار المؤسسة التربوية ونحن صامتون، أين وزارة التربية؟ أين وزارة الشباب؟ أين وزارة التجهيز؟ أين رئاسة الجمهورية؟ أين رئاسة الحكومة؟

الجيل اليوم في خطر حقيقي، السيد الوزير، نحتاج إلى التفاتة نحو جميع الأحياء، يجب تنظيم البنية التحتية، يجب أيضا تنظيم حياة أبنائنا، فهم في خطر ويسرون في طريق لا نعلم إلى أين يقود. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا مريم، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير التجهيز والوفد المرافق،

تحية لأبناء دائرتي بمجاز الباب، تستور، قبلاط وجميع أربابها من ولاية باجة.

الحق في السكن حق دستوري للمواطن وعلى الدولة توفير أسباب العيش الكريم،

في علاقة بالسكن والبنية التحتية نؤمن مشروع القانونين المتزولين في إطار برامج الدولة في السكن الاجتماعي، تفعيل لقرارات السيد رئيس الجمهورية وتكريسا للدور الاجتماعي للدولة في إطار سياسة العدالة الاجتماعية المتبعة والخاصة بالفئات المحدودة والمتوسطة الدخل وأطالب في هذا الإطار بدمج أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم في هذا البرنامج، تمكينهم من الحق في السكن نظرا إلى خصوصية وضعيتهم في علاقة بتقدم كثير منهم في السن وتكوينهم لأسر واعترافا بحقهم الدستوري في السكن، ولا بد لهم من نصيب من هذا البرنامج.

وفي هذه المناسبة أبلغ صوت أبناء دائرتي من أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم بخصوص تركيز المنصة الخاصة بالتسجيل في أسرع وقت ممكن، وقد توجهت في هذا الموضوع إلى السيد وزير التشغيل والسيدة رئيسة الحكومة بمكتوبين في هذا الموضوع وهم

يطالبون بالإسراع في تركيز هذه المنصة لتمكينهم من حقهم وكذلك حفاظا على المصداقية.

ثانيا، تعبيد الطرقات والمسالك الفلاحية بدائرتي وخاصة بالأرياف وأطالب بدعم الوزارة لمجهودات بلدية مجاز الباب وتستور وقيلاط وسلوقية وكذلك المجلس الجهوي للتدخل على مستوى تعبيد الطرقات.

سيدي الوزير، طريق بن بركة في مجاز الباب منذ سنوات، 500 متر فقط ما زالت عالقة إلى اليوم وكذلك الذريعة، أيضا التدخل على مستوى تعبيد الطرقات في الأحياء السكنية داخل المدن وكذلك بالأرياف من القصر، واد الزرقاء، سيدي أحمد جديدي، القريعات، سيدي مدين، السلوقية، أولاد سلامة، تستور، الفضائية، خنقة الدهان، شيخ الوديان، قيبلاط وكذلك المسالك الفلاحية بريف الهري والسلوقية وريف قيبلاط وتستور.

الأحوال ومستنقعات المياه الراكدة عزلت السكان ومنعت الفلاحين من إيصال مادة الأسمونتر والفسفاط إلى أراضيهم وأطالب بتوفير هذه المواد لهم وتوفير آلة ماسحة.

نقطة أخرى في إطار مراجعة الإطار القانوني لبرنامج السكن الاجتماعي والكراء المملك، أطلب بتوحيد معلوم الاستخلاص في حدود 60 دينارا وجدولة الديون في حدود 100 دينار لأن معاليم 172 دينارا و230 دينار جعلت الناس في حالة عجز عن الخلاص نظرا إلى كون أغلبهم من الفئات الضعيفة والعاملين موسميا بالمصانع وقد تقدمت في هذا الموضوع بعدد من الملفات وأرجو تفعيل هذه الملفات والنظر فيها بجديّة.

أخيرا، أطلب برخص الماء والكهرباء للمواطنين بدائرتي والتنسيق مع وزارة الداخلية في هذا الموضوع لوضع حد لمعاناة المواطنين بالدائرة، فالمواطن بلال الهمامي في القنارة في مجاز الباب إلى اليوم لا ماء ولا كهرباء وكذلك عديد المواطنين في مختلف مناطق الدائرة، إذ أصبح هذا الإشكال متواصلا ونرجو منكم سيدي الوزير، التنسيق مع السيد وزير الداخلية لإنقاذ أبناء الدائرة.

وأخيرا مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، ونرجو من سيادتكم، سيدي الوزير، دعم الولاية في هذا المضمير وربي يوفقكم إن شاء الله وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد معز، الكلمة للنائب محترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا، الكلام موجه إلى رئاسة الحكومة، ثلاث سنوات ونحن نطرح نفس المواضيع وحتى تدركوا مطالبنا وتعملوا على حل مشاكلنا، يبدو أنه لو كنا نخاطب أناسا من عالم آخر لكانوا قد فهمونا وتحركوا.

حكومة لها أولوية التشريع، عجزت عن إصدار النصوص الترتيبية فكيف بها أن تنجز مشاريع قوانين ثورية؟ أصبح من يأتي يجلب معه أقاربه ومعارفه والجهة التي لها أبنائها داخل الوزارة تقضى شؤونها، أما البقية فهم مقصيون بطبيعتهم "توزع عليهم من الفاضل" في إطار جهوية مقبولة وهميش ممنهج. أين النصوص الترتيبية؟ قانون انتداب من طالت بطالهم، قانون سيارات ذوي الإعاقة، صندوق الأيتام، منح المرضى، وغيرها من القوانين التي صادق عليها البرلمان.

أنتم تكتبون ما تشاؤون وأنا أفعل ما أريد، لقد خلقت الفوضى في البلاد عبر المناشير والمذكرات الفاشلة، عطشتم الناس، عطلتم الماء والكهرباء، عطلتم الاستثمار ودمرتم قطاعات الفسفاط والبتروال والطاقة الشمسية والبنية التحتية وما خفي كان أعظم.

السيد وزير التجهيز، مرحبا بكم أنتم وكافة الإطارات.

لقد صرحتم خلال زيارتكم إلى قفصة أن سنة 2026 ستكون سنة إنجاز المشاريع المعطلة لكن إلى اليوم وشهر فيفري قريب أن ينتهي ولم يتحقق شيء في جهتي، الحوض المنجعي وسيدي بوبكر، كل المشاريع معطلة: مركز تصفية الدم بالمتلوي وبالرديف، محطة التطهير بأم العرايس الرديف، مركز الفحص الفني للعربات بالمتلوي، مركز التكوين المهني بالمتلوي، وحدات الإسعاف الطبي، وحدات الإنعاش الطبي، مراكز البريد بأم العرايس والمتلوي، مراكز الحماية المدنية بالمظيلة وأم العرايس، المنشآت والممرات المائية، قنطرة أولاد ماجد بالرديف، قنطرة الأمل الغربي، جهر الأودية، قناطر وادي الأربعة والمقرون، هذا مشروع على الشركة "CPG" التي يتم تعطيلها.

وأؤكد السيد الوزير، أن هذه المشاريع تعطل بشكل متعمد حيث تتم برمجتها ثم يقع التلاعب بها وتعطيلها، هو من الأجدر أن تنفذه وزارة التجهيز.

الطرق الوطنية في وضعية متردية، مثل الطريق الجهوية MC 122 بين المتلوي وأم العرايس، وهي غير صالحة للاستعمال، طريق المتلوي سقدود، طريق الرديف وطريق المظيلة القويصلة.

تهذيب الأحياء يا سيدي الوزير، فأحيائنا كلها شعبية وترابية، هنا يقع التحسين في الأحياء والتهذيب، لكن عندنا لا يصير شيء،

حماية المدن من الفيضانات، العديد من المشاريع في هذا المجال معطلة.

وبخصوص المساكن الاجتماعية، هناك جهات بها مساكن اجتماعية تتمتع بالمناطق الخضراء و"ONAS" والماء والكهرباء، في حين تعيش جهات أخرى بها مناطق اجتماعية وقلتها سابقا "رددر وأعطيه".

كما نواجه إشكالا في الديون، في "SNIT" و"SPROLS" حيث يرغب المواطنون في خلاص ديونهم للبنوك لكنهم يطالبون بحلول، سواء عبر الجدولة أو حذف الفوائض حتى يتمكنوا من الحصول على ملكية مساكنهم السيد الوزير، هذه الوضعيات تتطلب تدخلا عاجلا.

وفي الأخير، نذكر أمثلة التهيئة العمرانية حيث إن الدراسات جاهزة وكل شيء مستكمل، فلماذا هذا التعطيل؟ نحن نسكن على أراضي الدولة ولا نمتلك "Titre" في منازلنا. مع جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، الكلمة للنائبة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمان والعمل، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السيد الوزير،

ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، أطلب في البداية توفير رصيد عقاري للشركات الوطنية، "SNIT" وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لإقامة مساكن موجهة إلى الفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل بولاية زغوان ونرجو منكم أن تكون ولاية زغوان من ضمن الولايات التي يتم إدراجها في

القسط الثاني ثم أود أن ألفت انتباهكم إلى الوضعية الصعبة لعدد من العائلات المعوزة بمنطقة بوعشير وبني مار ومنطقة وادي الصباحية التي قمت بتوثيق حالتها ميدانيا.

هذه العائلات السيد الوزير، تعيش في مساكن آيلة للسقوط، مهددة بالانهيار ولا تتوفر فيها أدنى مقومات السلامة وأرجو منكم، حتى يكون المشهد واضح سيدي الوزير، إن هذه العائلات تعيش في ظروف صعبة للغاية ومساكنها قد تنهار في أي لحظة. لقد تدخلت مصالح الشؤون الاجتماعية، لكن عند اطلاعي على الملفات، تبين أن بعض هذه العائلات تقدمت بطلبات لتحسين مساكنها منذ سنة 1995 ولا أبالغ إن قلت ذلك، ثم أعادت تقديمها سنة 2010 ثم سنة 2022 وحسب ما تحريت سيدي الوزير، فإن الملف عالق على مستوى الإدارة الجهوية للتجهيز، إما بدعوى توقف البرنامج الخاص بإضافة أجزاء سكنية أو لعدم توفر الاعتمادات وفي كل الحالات لم أحصل إلى اليوم على معلومة رسمية واضحة.

وهنا أتساءل كيف لعائلة منزلها مهدد بالسقوط أن تنتظر ست سنوات دون أن تتمكن من الانتفاع بهذا البرنامج؟ وأرجو منكم السيد الوزير، الاطلاع على هذا الاشكال والتدخل من سيادتكم.

كذل، السيد الوزير، إذا تم تمتيع هذه العائلات بهذا البرنامج، فإني لا أدري إن كنتم على اطلاع بطريقة البناء المعتمدة لفانديتها "وأطلب منك التقريب" هل يعقل أن تبني الدولة، عندما ترغب في تكريم المواطن وتقديم المساعدة له، مسكنا لا يتجاوز عرضه مترا ونصف / 3 أمتار؟ صحيح أن هذه العائلات معوزة وفقيرة لكنهم ليسوا أرايب، فهم ناس، هم بشر، هذا إنسان، كيف يطلب منهم السكن في مثل هذه الظروف.

السيد الوزير، نرجو أن تحرص الدولة، عند تقديم المساعدة، على حفظ كرامة المواطن على الأقل وعندما اطلعت على هذه المساكن، استغربت كثيرا، هل استلمت إدارة التجهيز فعلا على هذا المنزل ووافقت عليه؟ وهل تنص كراسات الشروط على بناء مساكن بهذه المواصفات متر ونصف؟

السيد الوزير، إن مثل هذه المشاهد المذلة، لن نشاهدها ومع وجود السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد، الذي ينادي دائما بحفظ كرامة المواطن، فإنه من الواجب على المسؤول عند تقديم المساعدة أن يحفظ كرامة المواطن ومن غير المقبول اليوم تقديم مساكن بهذه الطريقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زينة، الأستاذ عصام البحري الجابري، كلمة لك، أربع دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

الحقيقة أنكم من القلة، سادة الوزراء، الذين يواكبون الزيارات الميدانية ويتفاعلون فعلا مع مشاغل السادة النواب جميعا وهذا ما نثمنه في إطار التشاركية لخدمة الصالح العام وخاصة متابعة السيد الوزير للمشروع الوطني لوادي قابس، كما نحني الإدارة العامة للمياه العمرانية على هذه المتابعة لكن السيد الوزير، دعونا نتحدث بصراحة، فنحن نعلم المناخ وحجم العراقيل والضغط واللوبيات الإدارية ودور النائب في هذا السياق هو دور رقابي يهدف إلى إيصال

مشاغل المواطنين إلى الجهة التنفيذية وخاصة عندما يتعلق الأمر بجهة داخلية مثل قابس التي يجب أن يسمع صوت نوابها، نظرا إلى ما قد تواجهه من روايات على المستوى المركزي وأحيانا قد لا تصل هذه المشاغل إلى السيد الوزير أو رئيس الحكومة أو حتى السيد رئيس الجمهورية.

ولاية قابس، صحيح أن الإدارة الجهوية للتجهيز تقوم بعملها لكن هناك إشكال حقيقي نود إبرازه ونأمل أن يتم التنسيق بشأنه أيضا مع السيد وزير الداخلية فالمشاريع في ولاية قابس التي يفترض أن تنجز تستغرق سنوات طويلة، قد تمتد من 10 إلى 15 سنة ورغم أن هناك مشاريع أنجزت مثل المستشفى الجامعي بقابس وشركة "سوماترا" وتعلمون لغز المستشفى الذي انحل أخيرا، فإن عديد الملفات الأخرى ما تزال عالقة وما لاحظناه، بصفتنا نوابا، وجود إشكال في التنسيق بين الإدارة الجهوية للتجهيز والولاية، حيث تؤكد الإدارة أنها أحالت الملفات إلى الولاية، في حين تفيد الولاية بأنها لم تتلقها وهذا يدخل ضمن الإدارة الخفية، بل يمكن أن يشير إلى وجود ممارسات تعرق تقدم المشاريع مثل أن يخفي مكتب الضبط ذلك الملف، يوجد لوبيات إدارية ولوبيات التي تعمل خارج إطار الدولة تضغط لتعطيل المشاريع.

السيد الوزير، من الضروري الاطلاع على تقارير دقيقة تحدد الملفات التي تم إحالتها للولاية على المستوى الإداري ويمكن أن أذكر لكم عددا من المشاريع التي نأمل أن تحظى بالأولوية مثل: السوق البلدي بجارة في إطار التنمية المتدمجة له الأولوية المطلقة ومشروع المسرح ومتابعة الإدارة العامة للتهيئة العمرانية، مع ضرورة تفاعل السيدة المديرية العامة خاصة وأنتنا نتابع ملف المسرح منذ ثلاث سنوات على تقرير خبراء ودراسات التربة.

إن النائب عندما ينقل المشاريع، هو من منطلق نقل انشغالات المواطنين، لا يقوم بذلك من باب السلطة، بل المواطن يحس أن هناك تغييرا ملموسا وبناء في إطار السياسة العامة للدولة وعندما يوصل النائب المشاريع في حد ذاتها فهي تهتم المواطن.

أرجوك سيدي الوزير نريد مسرح بوشمة، حماية شني من الفيضانات، القرية الحرفية بشني وهي مشاريع لها اعتمادات مرصودة وقد تمت مناقشتها ضمن اللجان العليا والجهوية للمشاريع المعطلة. المشكل في الملفات الصادرة والواردة التي تحدثنا عنها، يتطلب القرار السياسي للسيد الوزير، عندما يوصل النائب المشاريع، يوجد قرار سياسي وليس إداري وفني وتقني لأن حلحلة هذه المشاريع تعكس قوة الدولة وهيبته، فالمشاريع التي ذكرتها وإن كانت محدودة في العدد إلا أن أثرها كبير على المواطن وتعطي إشارة إيجابية عن جدية الدولة في الاستجابة لمطالبه.

كما أن المسؤول الجهوي قد يواجه أحيانا ضغوطا كبيرة من بعض اللوبيات والعصابات وهو ما يستوجب تضافر جهود الجميع، من أجل التخفيف من هذه الضغوط والعمل المشترك لخدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي على كتلة صوت جمهورية، له خمس دقائق، تفضل،

السيد صالح السالمي

شكر سيدي الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بك وبالوفد المرافق لك،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ صالح، الكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

اليوم يطرح سؤال يفرض نفسه: لماذا نحن في تونس على هذه الحال ولماذا نعيش هذه الوضعية؟ عندما أنظر إلى إثيوبيا التي كنا في صغرنا نرسل إليها إعانات من حليب وغيره وكذلك المغرب الموجود بجوارنا كانت البواخر تأتي إلى حلق الوادي فنرى الحاويات وكيفية إنزالها، أتساءل لماذا نحن اليوم في هذه الوضعية؟ هل لدينا نقص في الكفاءات في تونس؟ كفاءاتنا تقود العالم وحتى في وكالة "ناسا" موجودة، فهل لدينا نقص في الموارد؟ أنا أشبه تونس دائما بإنسان يتسول في الشارع وهو جالس على صندوق فيه كتر لكننا لا نعرف اليوم ماذا نريد لهذه البلاد ولا ماذا نريد من كفاءاتنا ولا كيف هي رؤيتنا للإصلاح.

تقريبا أغلب زملائي يتحدثون عن طرقات وعن حفر وعن "grader" ولا أدري ماذا، ألهمه الدرجة وصلنا تحت قبة مجلس النواب مع إطارات الدولة، نناقش مواضيع يمكن أن يحسمها عمدة أو معتمد أو كاتب عام بلدية، السؤال ما التوجه الذي اتخذناه والذي جعلنا نصل إلى هذه الوضعية وجعل مؤسسات الدولة تصل إلى هذه الوضعية؟

صحيح أن هناك سرقة وهناك لوبيات وفساد لكن أهم ما يمكن أن تصلح به الدولة اليوم هو خطاب تطميني وخطاب صلح لأن تونس اليوم انهارت بالتهديد وبالخطابات التي جعلت اليوم أي مسؤول، نتحدث بكل صراحة أي مسؤول اليوم يرفض الإمضاءات ويرفض اتخاذ أي قرار والمسؤول الذي اتخذ أي قرار يتم أخذه من مكتبه ويذهب إلى المسائلة ولا تدري عائلته لماذا هذا البحث وعندما يخرج ويعود إلى منصبه لا يدري لماذا عمل ولماذا تم إيقافه.

اليوم في كل العالم عندما يتم إلقاء القبض على مسؤول تتم محاسبته وعند ثبوت براءته يخرج وتتم تبرئته لأن هذا المسؤول وراءه عائلات وتوجد وراءه قرارات فهو سيتخذ قرارات حارقة في البلاد، لا يمكن لأي شخص اليوم أن يتخذ أي قرار فالمثل المتداول هو "تبكي أمو ولا تبكي أمي" كما يمكن أن يقول "أخطى رأسي واضرب" لدي عائلة ورأيي هذا هو الموجود اليوم، لذلك حقيقة هناك نقاط استفهام عديدة، فالبلد ينقصها شيئين: ينقصها المكونات من أعلى هرم في السلطة اليوم هناك خطاب تطميني للمستثمرين فالدجاجة التي تبيض لا يتم ذبحها، هناك فاسد هناك سلطة قضائية، هناك سلطة أمنية إن تمت تبرئته يجب أن يعود إلى عمله، ولكن إن تم وضع الجميع في سلة واحدة فكما ترى الوضعية التي وصلنا إليها، كل دول العالم صعدت للفضاء ونحن لم نلزم حتى مكاننا، بل سقطنا إلى الأسفل ومازلنا سنهار وسنهار ونحن نقف على أرجلنا.

صحيح قرار الردع موجود، ولكن قرار الردع التي تتخذها الدولة حاليا يعود بالوبال على مؤسسات الدولة، يعود سلبا على المسؤولين الموجودين في الدولة، المواطن يعاني جراء هذه القرارات، المواطن التونسي اليوم لم يعد يتحدث عن الرفاه، لم يعد يتحدث عن وسائل النقل الموجودة ففي تركيا تجد عالم آخر بعد أن جاءت تركيا لتأخذ

عندما نتحدث عن وزارة التجهيز والإسكان فإننا نتحدث في الحقيقة عن وزارة ذات سيادة، إذ لا تكون هناك سيادة بدون أو دون تجهيز ونحن نتحدث اليوم عن التجهيز السيد الوزير، في الحقيقة إن حضور وزارة التجهيز في المناطق الداخلية يكاد يكون ضعيف جدا، إن لم يكن مغيبا في بعض الأماكن.

اليوم أتحدث عن دائرتي جلمة والسبالة، التجهيز، البنية التحتية، الطرقات، المسالك، وفك العزلة عن المواطنين في 2026 السيد الوزير نتحدث عن وضعيات تعيسة جدا يعيشها المواطن بين الحين والآخر، فعندما يمرض أحدهم أو يموت شخص يتم حمله في جرار فلاحي لغياب المسالك، فلا وجود لأي مسلك فلاحي، فحتى مسلك فلاحي صغير جدا غير موجود وقد حضرت في أكثر من مناسبة يتم نقل الميت في جرار وما هو أفضع من كل هذا، أن أكثر من امرأة تموت أثناء الولادة لعدم تمكنهن من الوصول إلى المستشفى بسبب انقطاع المسالك الفلاحية فلا يمكن لأي مسلك فلاحي أن يوصلها إلى المستشفى.

أتساءل اليوم لماذا جلمة والسبالة، هاتين المعتمدتان الكبيرة لم تنالا حقهما من الولاية، رغم أنهما تمثلان من أكبر المعتمديات وفي كامل الولاية، بالمناسبة السيد الوزير، لدينا طريق لم يكمل السنة، بل لا يوجد أي طريق مدة صلوحية استعماله تتجاوز السنة لدينا طريق بعد ثلاث أشهر ظهرت فيه الحفر وبعد خمس أشهر انتهى أمره وجدد بصفقة مشبوهة، طريق بأكمله بمئات الملايين لم يدم سنة، ثم تم إنجازه من جديد في ظرف أقل من خمسة أشهر، هل نحن نصلح الفاسد أم نفسد الصالح؟ هذا سؤال يطرح علامة استفهام كبرى حول المشاريع التي يشهوها الفساد وينخرها الفاسدون.

مسألة صيانة الطرقات غائبة تماما، فالיום حفرة وغدا حفرتان وبعد شهر يصبح الطريق خارج عن الخدمة. أعيدوا السيد الوزير، للإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان دورها الأساسي وصلحياتها والتجهيز حتى تقوم بدورها المتميز الذي كانت تضطلع به سابقا، عندما كانت الإدارات الجهوية تقوم بدورها كما ينبغي، لم يكن لدينا هذا الإشكال في صيانة الطرقات.

وعلى هذا الأساس فإن جلمة والسبالة لا يوجد بها سوى آلة ماسحة واحدة فهي طول السنة لا تعمل سوى يوم وفي هذا اليوم ربما تعمل يوما بأكمله أو لا لأنها تعمل يوم وتبقى سنة بدون استعمال رغم أن 92% من المناطق بجلمة والسبالة هي مناطق ريفية وإذا لم تتمكن من تعبئة الطرقات، فعلى الأقل نوفر آلة ماسحة لفك العزلة خاصة عند نزول الأمطار أو في مثل هذه المناسبات العصبية على المواطن.

أعود إلى مشروع القانونيين وأذكر سيادتكم بالاقترح الذي تقدمت به لسيادتكم بإنجاز وحدات سكنية اجتماعية في دائرتي في ظل توفر العقار الذي ستترعب به البلدية والذي يقدر بثلاثة هكتارات في موقع متميز جدا، بما أننا نبحت عن العقارات، العقار موجود ومتوفر والمنطقة تشهد نزوحا كبيرا جدا من تخوم الجبال رغم أنها كانت في السابق من المناطق ذات أولوية مطلقة من الناحية الأمنية.

وأختم السيد الوزير، بأن مدينة جلمة وكذلك السبالة مصنفتان من وزارتك ضمن المدن المهدة بالفيضانات، فما هو الإجراء المتخذ في هذا الشأن؟ إننا نسمع بهذا التصنيف منذ عشر سنوات إلى حد الآن لا يوجد أي جديد يذكر بخصوص هذه المسألة، شكرا على حسن...

من تونس الخبرات وكانت دول مثل إسبانيا تستفيد منا في قطاعات كزيت الزيتون منذ السبعينات، فانظر أين أصبحوا وأين نحن لأننا بقينا في دائرة الاتهامات والأوضاع المتردية، هذه نقطة وأمر.

ثانياً، لا يمكنني الحديث الآن لأنني أرسلت لوزارة التجهيز قرابة التسعة أسئلة بخصوص موضوع فقط وأنا لم أرسل تلك الأسئلة اعتباراً، بل أرسلت تلك الأسئلة لأنه في عهد بن علي، في عهد ما يسمى بالمخلوع في معتمدية تسمى منزل شاكر كانت لدينا 2 "garder" وثلاث سائقين، عندما بعثت اليوم للوزارة كانت الإجابة أنه سيتم غلق هذه النقطة لأنه لا توجد لدينا وظائف ولا يوجد لدينا من سيعمل ولا تتوفر لدينا الإمكانيات لذلك إلى أين نريد أن نصل إليها، هذا سؤال إنكاري أين نحن اليوم، إن كانت منطقة كانت منذ ثلاثين سنة مرت تتمتع بهذا في عهد البناء والتشييد سيتم غلقها، ثم نتحدث عن البناء والتشييد؟ فالشعارات تتطلب الآليات لتطبيق على أرض الواقع.

أمر آخر في زيارات ميدانية، عندما يقوم النواب بزيارات، زرنا الطريق الرابط بين الحنشة ومنزل شاكر وضعوا في المنعرج حواجز تفادياً للحوادث ولذلك مجرد أن هب الريح أسقطها كان من المفروض أن يكون داخل هذه الانابيب "des bétons" لكن تم تركها فارغة، ألا يعد هذا إهدار للمال العام؟ طرقات منذ 2020 هذا طريق أولاد عمار من 2020 منذ ست سنوات ونحن نتنظر وتريدون أن يكون هناك ثقة لدى المواطن، طريق الحاج قاسم في اللافتة التابعة لوزارة التجهيز كتب عليها ينتهي في 2024، ولكن نحن اليوم في سنة 2026 واللافتة مازالت موجودة والطريق لم يتم مده بعد، مع العلم أن الإدارة الجهوية بصفاقس قامت بعملها، نحن كنواب نسأل لأننا نأتي بالمشكل من المنطقة يذهب إلى الإدارة المركزية وإلى الإدارة الجهوية، إلى الإدارة المحلية والجواب نحن نعرفه، لذلك رجائي اليوم إذا أردنا إصلاح بلادنا، علينا الابتعاد عن الاتهامات الجزافية واعتماد خطاب تطميني يجمع المستثمرين ورجال الدولة وكل من يحب هذه البلاد لننقذ بلادنا، لأننا اليوم على المحك ولكم سديد النظر، أتوجه بهذا إلى رئاسة الحكومة، أتوجه به إلى كل من له حب لهذا البلد ليصالح حالها، شكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل السيد النوري.

السيد النوري جريدي

مرحباً بالجميع،

بعيدا عن المشروعات المقدمين من الحكومة،

السيد وزير التجهيز والإسكان، يرجى منكم ومن وزارتك الانتباه إلى جملة المسائل المحلية التالية: المبنى القديم للمستشفى الجهوي صنف ب السند والمبنى الجديد بينهما شارع وأشغال السور شارفت الآن على النهاية وغلق هذه الطريق لحماية المواطنين والمرضى والإطار أمر ضروري جداً. كنت أرسلت السيدة رئيسة الحكومة في هذا الموضوع، فالرجاء الترخيص لبلدية السند بغلق هذه الطريق رسمياً في أقرب الأجل.

مشروع المساكن الاجتماعية بالسند، إلى متى يتواصل تعطيله والحال أن بلدية السند وفرت قطعة أرض لهذا المشروع؟ يرجى منكم الحسم في هذا الموضوع في أقرب الأجل، لأنه مشروع معطل منذ أكثر من عقد من الزمن.

إعادة تهيئة طريق الفج المسعى بطريق الموت الرابط بين السند والفج، في مرحلة طلب العروض، يرجى أيضاً من الوزارة التسريع في إجراءات إعادة تهيئة هذه الطريق لما تشكله من خطر أعلمناكم به في أكثر من مراسلة.

المنشآت والممرات المائية في طريق السند الجبل، لماذا يتعطل هذا الأمر أيضاً والحال أنها تمثل خطراً كبيراً على الأهالي في وضعيتها الحالية؟ غياب تام لمجهود إن شئنا أو لمعاوضة جهود بلدية السند بالنسبة إلى التجهيز في السند في الأشغال المختلفة الجهر والصيانة والنظافة وغيرها، مع غياب المعدات الأساسية، بما يعني عزلة العديد من المناطق أثناء الأحوال المناخية السيئة.

أين مشروع حماية مدينة السند من الفيضانات؟ إلى متى يتواصل هذا التعاطي السلبي الإقصائي مع المناطق الداخلية؟

طريق ماجورة أرسلت فيه الوزارة أكثر من مرة، متى يرى النور لفك عزلة أهاليها في ماجورة؟ ماجورة المحرومة من المناطق السقوية، من الماء الصالح للشرب في الدخلة، معزولة في الاتصالات، كبرياء الضغط العالي، مشاريع معطلة، إعدادية من حلم، صارت كابوس، أضعف ما يقدم لماجورة، إنجاز هذا الطريق، طريق لفك العزلة.

القطار، مشروع الطريق الحزامية القطار، أكدنا في المراسلات على ضرورة الاعتماد على مقترحات الأهالي، مشروع الأروقة الاقتصادية بالقطار، أيضاً مراعاة نفس التمشي وهو الانتباه إلى مطالب الأهالي، عديد الطرقات والمسالك في القطار، الإخوة العبيدي، مدخل القطار في نيشيو، في بنو في عمران، كلها مسالك تعاني من التعطيل، إلى متى تتواصل معاناة أهاليها في القطار؟ هذه المعاناة اليومية في الطرقات.

بالخير، نؤكد بعد مراسلاتنا العديدة أن بالخير معتمدية معزولة ووزارة التجهيز شبه غائبة في بالخير، طرقات في حالة مزرية، المسالك تقريبا في بالخي، والطلح وأولاد الحاج وأولاد زايد والرواشد والعياشة، مسالك موت نظراً لحالتها السيئة جداً، يرجى من وزارة التجهيز أن تلتفت وبكل جدية إلى معتمدية بالخير لأن حرمانها عقوبة ومظلمة كبرى في حق أهاليها في بالخير.

ملاحظة أخيرة، أمثلة التهيئة العمرانية المعطلة في السند وبالخير والقطار بولاية قفصة وفي تونس، تعيق كل تنمية وكل مشاريع التنمية إلى متى تتواصل مهزلة تعطل المشاريع الاستثمارية بسبب صبغة الأرض، إن كانت صبغة الأرض مقدسة، أعلمونا بذلك كي نؤكد على أهاليها بإرجاء تغيير صبغة الأرض إلى يوم القيامة وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً أستاذ نوري، السيد أحمد ساعدو إليك المعذرة مرة أخرى.

الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد بنور، تفضل السيد أحمد، أربع دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد الوزير ومرافقيه،

أولاً، نطالب من له النظر بالتعجيل بالانتخابات البلدية، وضع مزري في التهيئة والطرقات وأصبح الحمل ثقيل على وزارة التجهيز، كذلك نطالب بالتسريع بإخراج مثال التهيئة العمرانية بالمهدية أنموذجاً.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والسيدات والسادة إدارات وزارة التجهيز،

قبل كل شيء، نثمن مشروع القانون المعروض علينا اليوم حيث يندرج في إطار استعادة الدولة لدورها الاجتماعي في مجال توفير السكن اللائق للفئات المحدودة والمتوسطة الدخل بأسعار تأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الاجتماعية واعتماد طرق ميسرة للتسديد وهذا يحسب لكم السيد الوزير، حيث أنه يحد نوعا ما من الأحياء الشعبية غير المهيأة.

السيد الوزير، سأنتقل بالحديث بعض الشيء عن المحليات وعن المشاغل الجهوية بالمنطقة:

قبل كل شيء أود أن أتقدم بالشكر إلى وكالة التهذيب العمراني على ما حققته من تقدم ملحوظ في مشروع حي السعادة بالمحمدية، السيد الوزير، نرجو منكم بذل مزيد من الجهد في تلك المنطقة. حيث كما تعلمون يوجد العديد من الأحياء الشعبية والعشوائية، إن مشروع "AFH" قطع شوطا جيدا ونأمل أن يتطور أكثر خاصة كما تعلمون أنه لدينا أكثر من 80 هكتار ومازال هناك أكثر من 200 هكتار أخرى ستري عن قريب إن شاء الله النور ونطلب منكم سيدي الوزير، برمجة بعض الأحياء كأوذنة وكحي الثورة الذي يمثل حاليا عائق في المحمدية في برنامج وكالة التهذيب العمراني.

أيضا السيد الوزير، على إثر الأمطار الأخيرة، اكتشفنا ورأينا كمواطنين لأنني بصدد متابعة المشروع منذ البداية، فإن فائدة المشروع شهد تحسنا ملحوظا حقيقة نقص كبير كانت هناك فيضانات بالمنطقة تززع كثيرا المواطنين، اليوم هذه الفيضانات شهدت تراجعا كبيرا فقد كان سكان المنطقة يعانون من هذا، ولكن يجب برمجة "bassin d'eau" التي يجب أن تكون موجودة في آخر وادي التفاح تنتمي أن يقع برمجة في القريب العاجل وأن يرى النور.

بخصوص الجسر سيدي الوزير، كما تعلمون نتحدث اليوم عن أكثر من 100 ألف ساكن بالمحمدية، الجسر الموجود على GP3 القديمة لم تعد كافية إذ أصبح تشكل خطر كبير أظن أنه تم القيام بدراسة وحتى تكلفة هذه الدراسة موجودة لكن سيتم ذلك نريد أن نسمع ردا من سيادتكم، كما نريد مدنا بأجال محددة لإدخال الفرحة على مواطني منطقة المحمدية.

وكما تعلمون السيد الوزير نحن اليوم نتحدث عن الطريق الوطنية رقم 3 التي أصبحت قديمة وتدهورت وضعيتها القديمة قد تدهورت، غير أنه لا يمكننا الحديث عن تهيئتها الآن قبل استكمال الشبكات الموجودة في إطار التنسيق بين وكالة التطهير والـ "AFH" سيتم إن شاء الله إعادة شبكة التطهير بالكامل في المحمدية والذي سيمس GP3 تنتمي أن يقع برمجة والتفكير فيه من الآن السيد الوزير.

السيد الوزير، تجدر الإشارة إلى أن مشروع الحد من الآثار البيئية والصحية الناجمة عن نفايات البناء والهدم، فقد كانت التجربة الأولى على مستوى GP3 الطريق الرابطة بين المروج والمحمدية إلا أن أشغال تهيئة جزء من الطريق الذي يمتد على طول 1,2 كلم بتكلفة تقدر بحوالي 2,7 مليون دينار وكان من المفترض إنجازها في مدة 115 يوما، إلا أنه إلى حد الآن السيد الوزير، لم يتم استكماله، نأمل أن يرى النور في أقرب الأجل.

بودي أن أتساءل ما هو توجه الوزارة في مجال النهوض بالمساكن الاجتماعية بمعتمدية وولاية المهديّة أمام غلاء معلوم الكراء؟

ثانيا، ما هي حلول الوزارة تجاه مصائب مالكي المنازل والمحلات بمناطق صنفت أثرية على غرار منطقة برج الراس بمدينة المهديّة؟ حيث يقع منعهم من الترميم ومن البناء والتشييد وليس لهم من مأوى سوى منزلهم الذين توارثوه جيلا بعد جيل وهناك إلى حد الآن أشخاص شردوا وخرجوا من منازلهم وليس لهم الحق في كرائها ولم يسمح لهم بترميمها.

كذلك ما هي حدود ومشمولات الوزارة بخصوص الانتصاب قرب الشريط الساحلي، هناك اليوم مستثمر بمنطقة رجيش من ولاية المهديّة تعرض بالإزعاجات من مصالحكم بالمهدية وعضو أن يتم دعمه سيتم غلق أمامه فرصة استثمار والحال أنه حتى الأرض التي سيقوم عليها مشروع السياحي، تابعة للخواص وليس للدولة.

شارع الجمهورية بالمهدية، تمت إحالة جزء منه على أنظار القضاء من ولاية المهديّة إلا أن السؤال المطروح لدينا جزئين، فلماذا إلى حد اليوم لم يعد تعبيد الجزء الثاني من مفترق السكة الحديدية؟ كما نطلق عليها "قهوة محسن" إلى منطقة الزقانة أو أنه تم عرض هذا على القضاء وسيم نسيانه، عديد السيارات تمهشمت وأصبحت هذه المنطقة موجودة بقلب مدينة المهديّة، معزولة.

كذلك طريق تونس، بعد أن شابهها الفساد ولم تمر سنة على مد طريق تونس بالمهدية انهار هذا الطريق، لذلك نطالب مصالح التجهيز بإعادة تعبيده على نفقه المقاول القديم ومقاضاته ونريد أن نعرف هل فتحت قضية في هذا الشأن أم لا هذا بخصوص طريق تونس.

كذلك الإدارة الجهوية للتجهيز بالمهدية تشرف على كافة المشاريع العمومية السيد الوزير، نعلمكم أن هناك مهندنا فقط بالإدارة فكيف لا تتعطل مشاريعنا وكيف يمكن أن نهض وأن نبي وأن نشيد؟

كذلك هل لديكم أي معلومة بخصوص جهر وتوسعة ميناء الصيد البحري بالمهدية فقد تصاعدت التكلفة من 45 م د إلى 75 م د ولم يتم وضع إلى حد الآن أي حجارة؟

كذلك المناطق الداخلية ومنطقة برج شلي بقلب مدينة المهديّة وهنا أتحدث عن مدينة سياحية، السيد الوزير يتضاعف عدد السكان فيها من كافة تراب الجمهورية ونحن نرحب بهم حتى إن أرادوا الذهاب للملعب المعشب ولقاعة الرياضة فإنهم يمرون من شارع الجمهورية لأنه يعتبر الشريان الوحيد إلا أنه خلال نزول الأمطار الأخيرة يجب النظر لوضعية المناطق الداخلية على غرار منطقة الشابة، السعد والحكايم وأولاد الذواوي والدخيلة صحيح أن المجهود يذكر فيشكر من مصالح وزارة التجهيز، إلا أنه نتيجة تعطل مصالح البلدية، أصبح الحمل لديكم، ولذا نطلب منكم الدعم بالإمكانيات البشرية والمعدات والآليات، منطقة كالمهدية ليست بالعزير على وزارتنا العزيزة وزارة التجهيز التي نكن لها كل الاحترام لذلك يجب مراعاة قدوم فصل الصيف وفود أجنبية وبقدوم المصطفين نريد أن تظهر بلادنا في أبهى حلة، وفقكم الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أحمد، الكلمة الآن للنائب المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق، تفضل.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد فخري، الكلمة إذن للنائب المحترم السيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالسادة المرافقين،

بعد الفيضانات الأخيرة السيد الوزير، فإن متساكني ولاية نابل مستاؤون من هاته الحكومة نظرا إلى أنه لم يقع تنظيم أي زيارة. سواء من السيدة رئيسة الحكومة أو من السادة الوزراء، رغم الأضرار الفادحة والكبيرة في ولاية نابل والتي شملت الطرقات سواء الرئيسية أو الفرعية، المسالك الفلاحية، المسالك المؤدية للتجمعات السكنية وأيضا المساكن وكذلك المحاصيل الزراعية.

اليوم السيد الوزير، نجد أنه أكثر من 130 مسلك لا يعمل، المواطنين في عزلة أيضا حوالي 50 مسكن تضرر من الفيضانات الأخيرة، ولكن للأسف لم نر أي زيارة ما عدا بعض الزيارات للسادة المديرين العاميين الذين نشكرهم الذين تدخلوا وكذلك ممثلي الإدارات الفرعية والمحلية والجهوية الذين في الحقيقة قاموا بالواجب لكن تبقى التدخلات منقوصة في ظل غياب الإمكانيات المالية اللازمة، لذلك نطالب اليوم السيد الوزير باعتمادات استثنائية نظرا إلى هذا الحدث الاستثنائي، لإصلاح ما أفسدته السيول.

كما أريد أن أذكر السيد الوزير، أن ولاية نابل تضم حوالي 1,000,000 ساكن وكما نعلم فإنه في الموسم الصيفي يتضاعف عدد المتساكنين، كما هو معلوم أن هذه الولاية هي ولاية جاذبة وأن عدد سكانها في تزايد كبير.

أيضا تساهم ولاية نابل بـ 15% من الناتج الداخلي الخام، كما تساهم بنسبة 15% من الناتج الفلاحي الوطني وكذلك تساهم بتوفير 11% من صادرات البلاد التونسية أي أننا نتحدث عن ولاية منتجة، لكن في الحقيقة لا يتم التوجه لولاية نابل إلا لجني ثروات ولاية نابل وأيضا للخلاعة في الموسم الصيفي وللترفيه وعند توزيع المشاريع وعند توزيع الحقوق تتذيل ولاية نابل المراتب الأخيرة وأحيانا تكون خارج اهتمام المسؤولين نتحدث اليوم عن إنشاء 5000 مسكن بالبلاد التونسية على خمس سنوات لكن للأسف مرة أخرى ولاية نابل تتذيل الترتيب، رغم الأرقام والإحصائيات التي ذكرتها السيد الوزير والتي قدمتها، إلا أن ولاية نابل لم تحظ ضمن هذا البرنامج إلا بـ 55 مسكن، في حين حظيت ولايات أخرى والتي تضم يعني تقريبا خمس عدد سكان ولاية نابل بـ 700 مسكن.

وهنا لا بد أن يتوقف هذا التمييز السلبي السيد الوزير، اليوم لم نشهد لا زيارات ميدانية من طرف الحكومة لولاية نابل ولا وجود لبرنامج لإصلاح ما خربته الفيضانات والخسائر التي تعرضت لها ولاية نابل وأيضا لا عدالة في توزيع المشاريع في ولاية نابل، بل أكثر من هذا اليوم يتم غلق الفروع بمعتمديات ولاية نابل، فرع الهوارية وقع غلقه منذ سنوات، أيضا معتمدية تكلسة هذه المعتمدية لا يوجد بها فرع للتجهيز، إلى حد اليوم مازلتنا تتبع معتمدية سليمان بألة ماسحة وحيدة كثيرة الأعطاب فهي دائما معطوبة موجودة بمعتمديتين وأيضا رئيس الفرع بدون سيارة السيد الوزير ودون وجود لمقاسم جديدة للمتساكنين بولاية نابل مما اضطر المواطنين للاعتداء على حرمة الواد وتعتدي أيضا على حرمة الطرقات كما أن هناك أشخاص بما أنه لم

يتم تخصيص لهم مقاسم السيد الوزير التجأت إلى البناء الفوضوي في أملاك الدولة أو خارج مثال الهيئة وتتحمل الحكومة المسؤولية في هذا. دعوة السيد الوزير، إلى برمجة مجلس جهوي للبنية التحتية بولاية نابل، لتدارس الأضرار والخسائر التي طالت هذه الولاية وسبل إيجاد الحلول اللازمة لتحسين الأوضاع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد مصطفى ثم سأعود إليك بعد ذلك السيد شفيق، سأعود إلى السيد مصطفى البوبكري ثم سأعطيك لكلمة السيد شفيق.

إذن الكلمة الآن للنائب المحترم مصطفى بوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

نرحب بالسيد الوزير ومرافقيه،

نناقش اليوم مشروع قانون يتجاوز البعد الهيكلي أو الإداري ليمس مباشرة جوهر الدور الاجتماعي للدولة الحق في السكن اللائق، إن استكمال القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية واحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية يمثل خطوة مهمة نحو بناء سياسة سكنية أكثر عدلا ونجاعة موجهة صراحة إلى الفئات محدودة ومتوسطة الدخل التي أصبحت اليوم عاجزة عن مجازاة أسعار السوق العقارية، هذه الفئات وجدت نفسها في وضع صعب لا هي مشمولة كلياً ببرنامج السكن الاجتماعي التقليدي ولا هي قادرة على اقتناء مسكن عبر الآليات البنكية وهنا تحديدا يأتي دور هذه الشركة الجديدة لسد هذه الفجوة الاجتماعية ومنع تحول أزمة السكن إلى أزمة استقرار اجتماعي لكن نجاح هذا المشروع يظل مرتبطا بشرط أساسي العدالة بين الجهات.

لا يمكن أن نواصل بنفس المنوال حيث تتركز المشاريع في مناطق محدودة بينما تعاني عديد الولايات من نقص حاد في السكن الاجتماعي المنظم وأنا أذكر بوضوح ولاية تطاوين التي عرفت في السنوات الماضية ضعفا كبيرا في نصيبها من المشاريع السكنية الاجتماعية مما ساهم في تفاقم البناء الفوضوي والهجرة الداخلية بحثنا عن ظروف عيش أفضل.

أهالي تطاوين مثل بقية سكان المناطق الداخلية لا يطلبون امتيازات، بل يطالبون بحقهم في نصيب عادل وواضح من هذه المشاريع يراعي حاجيات الجهة ويترجم فعليا مبدأ تكافؤ الفرص بين كل التونسيين، كما أن السكن الاجتماعي لا يجب أن يكون مجرد جدران، بل أحياء متكاملة تتوفر فيها المرافق الأساسية من نقل وتعليم وصحة حتى نضمن سكنا يوفر الكرامة لا مجرد الإيواء.

السيد الرئيس، دعمنا لهذا المشروع هو دعم مشروط بأن يكون أداة حقيقية للعدالة الاجتماعية والإنصاف الجهوي وأن يصل فعلا إلى مستحقيه في كل جهات الجمهورية وخاصة في المناطق التي طالها التهميش فلنجعل من هذا القانون خطوة فعلية نحو دولة تحيي الفئات الضعيفة والمتوسطة وتضمن لكل مواطن الحق في مسكن كريم أينما كان.

على المستوى الجهوي السيد الوزير، مشاريع تهذيب الأحياء بولاية تطاوين أربع مشاريع معطلة أكثر من ثلاث سنوات ولم تنجز وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد مصطفى الكلمة للنائب المحترم شفيق عزالدين الزعفروري ثلاث دقائق. تفضل.

السيد شفيق عزالدين الزعفروري

شكرا، تحية وتقدير واحترام إلى السيد وزير التجهيز والإسكان وطاقمه،

الكراء المملك، عملية التمليك هي عملية تعزيز الانتماء إلى هذا الوطن أن تمتلك جزءا من وطنك هو انتماء لهذا الوطن.

سيدي الوزير، إذا اعتبرنا هذا القانون يد واحدة لا يمكنها أن تحقق ما هو مرجو منا في العملية الاجتماعية، أتحدث عن الدور الاجتماعي في المناطق الريفية، النقطة الأولى دائرة التدخل العقاري هي رسالة إلى دائرة التدخل العقاري برئاسة الحكومة لتفعيل مشروع الوكالة العقارية للسكنى بولاية سيدي بوزيد، أصبح ثمن المتر مربع من 500 إلى ألف دينار يمكن أن يكون هذا جانبا إيجابيا على المستوى الاجتماعي.

النقطة الثانية إلى السيدة وزيرة المالية في الترفيع في سقف ثمن السكن الأول الذي لا يزال 220,000 دينار منذ 2017، ارتفعت كلفة البناء اليوم بنسبة 40 و50 و60% وما زلنا نحدد المبلغ ب 220,000 دينار إلى يومنا هذا وله تأثير إيجابي اجتماعي جيد.

النقطة الثالثة سياسة ضاع حقه بين الوزارات وهي المسالك الفلاحية التابعة لوزارة التجهيز والمسالك الفلاحية التابعة لوزارة الفلاحة، سيدي الكريم، ثلاث طرقات تربط سيدي بوزيد بالمناطق الفلاحية، الطريق الرابط بين المدينة ومنطقة عوبدة الغزال وهنشير الدريدي، الطريق الرابط بين المدينة النصيرية، بير الباي، الجدارة، الهذابة والزعفرانية والطريق الرابط بين المدينة أولاد جلال والبراقة، السيد الوزير، حالة هذه الطرقات الثلاث كارثية وأصدقك القول غير صالحة للتنقل فالناس يدفعون معاليم الجولان.

تعبيد طريق وحيد في الهيشيرية، عمادة الفري وهو مسلك السوالمية الذهاب يتنقلون على مسالك ترابية من طين إلى اليوم كما نرجو التسريع في التهذيب العمراني، حي الهيشيرية المبرمج ما قبل مخطط التنمية 2026 - 2050.

أخيرا سيدي الوزير، حي البراهمية لا يزال يسى بجي الطبيعة والأمر مؤسف ولك مني كل الاحترام والتقدير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا شفيق، الكلمة للنائب المحترم سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل، ثلاث دقائق. تفضل.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أود في البداية التوقف عند مسألة هيكلية تؤثر بوضوح على أداء الوزارة والمتمثلة في تراجع نسبة التأطير خصوصا في السنوات الأخيرة أظهرت لا تتجاوز 35% الآن أعتقد أن التراجع وقع لتوقف الانتدابات وهجرة الإطارات و"coopération technique" وعدم تعويض الإطارات التي أحييت على التقاعد، هناك 2150 مليون دينار تقريبا للميزانية

وهي لا تدخل فيها المشاريع التابعة للوزارات الأخرى التي تشرف على إنجازها وزارة التجهيز وذلك ب 0.5% من نسبة العاملين في الوزارة بالنسبة لموظفي الوظيفة العمومية الرقم بعيد جدا.

السيد الوزير، هناك أيضا عنا عزوف في تحمل المسؤولية صلب وزارتكم كلهم مديرون عامون بالنيابة ويرفض المهندس تحمل مسؤولية كاهية مدير لأن المسؤولية في تونس بزيادة 35 أو 50 أو حتى 100 دينار في الراتب الشهري.

زد على ذلك يجب عليه أن يمثل يوميا أمام وكيل الجمهورية ليتم بحثه بعد شكوى من الوالي أو غيره أو وزير من وزارة أخرى أدى زيارة فأمر بتمريره على وكيل الجمهورية ويتبين في الأخير أنه بريء، فهؤلاء إدارتنا وهذه الوزارة هي العمود الفقري للدولة والتنمية تخضع لوزارة التجهيز والبنية التحتية والنقل الذي نتحدث عنه فالحافلات ستسير على الطرقات ولو كانت لدينا الموارد لما غرق العديد في الفيضانات والأکید أن وزارة التجهيز تولت حماية عدة مناطق من الفيضانات، هذه أبسط الأشياء وهذه أمثلة.

السيد الوزير، نطلب منكم حقيقة أن تدعوا إداراتكم وترفعوا من الحوافز وحين يتولى مهندس مشاريع تقريبا ب 20 و30 مليار وراتبه 1.700 أو 1.800 ألف دينار بينما يتقاضى زميله في وزارة المالية إضافة إلى "prime de recouvrement" تقريبا خمسة أو ستة أضعاف ونطلب منهم العمل ومن ذلك الضغط العالي ونسبة التعطيل كما قلنا 35% مطالب أن تسير 100% هذا أمر لا يستقيم يمكن أن نقوم بوقفه لعام أو عامين لكن نرجع بخطى ثابتة نحو تصحيح مسارنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سفيان، الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير، ثلاث دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالمأ الكريم،

أمامنا اليوم قانون لإحداث مساكن اجتماعية لإرساء أول أو لبناء أول لبنات الدور الاجتماعي للدولة لا يمكننا إلا أن نشتمه.

سيدي الوزير، صحيح أننا وجدنا في البرنامج لقينا ولاية نابل، ولكنك تناسيت دائرة منزل بوزلفة - الميدة من ولاية نابل أو هذا المشروع لم يدرس على قاعدة التقسيم الجديد للدوائر والأقاليم ولن تجد عدالة في نهاية المشروع أليا نرجو أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة.

أنا كنانة شعب أعرف خصوصية الخصوصية في دائرتي وبكل فخر لهذا أقول لك بأن هناك أراض دولية في الرحمة يمكن تشييد مساكن اجتماعية فيها، معتمدة منزل بوزلفة ولهذا أقول لك توجد هكتارات ضائعة في لبنة معتمدة الميدة، حي الرقي من دون استغلال نتمنى أن تدرج هذه الدائرة في برنامج توسعة مشروع المساكن الاجتماعية.

سيدي الوزير، سنتحدث على نقطة الفيضانات الأخيرة التي تضررت منها ولاية نابل وخصوصا منزل بوزلفة والميدة وقد عشت معي لحظة بلحظة في جردنة هذه الفيضانات وأيضا في وادي العامرين حيث أن المتساكنين هناك معزولون تماما وعندهم ضيعات فلاحية وإنتاج فلاحي وذلك وادي سيدي سعيد بمعتمدية منزل بوزلفة، مدرسة الغرابي، بني غانم، العيثة ولن أتحدث عن MC43 وعن تأثره بهذه الفيضانات وببطء الخدمات فيه وسأتحدث عن أكثر المناطق المتضررة

وهي عين سلطان وعين الخضر، عمادة الرحمة، منزل بوزلفة فالناس يغادرون في عين السلطان الخامسة صباحا في طريق فلاحية صخرية لا أراكم الله بحداء بلاستيكي وعندهم حجرة ملابس كما يسمونها تحت شجرة على MC43 يغيرون ويرتدون فيها أحذيتهم الرياضية ويذهبون لمعاهدتهم، هل يعقل أنه موجود فقط في الولاية وبالأضرار الجسيمة التي وقعت في كل هذه الفيضانات فالمواطنون يطالبون بها اليوم وقالوا سنتولى شحن البازين ولنا خبراتنا ومقاطع التربة ويمكن ان نساعدكم على التدخل على مستوى هذه الطرقات وهل يعقل سيدي الوزير أن يكون طريق الكسيرات أولاد عمار الذي لم يمض على إنجازها ستة شهور بهذه الحالة الكارثية؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائبة المحترمة ريم معشوي عن كتلة صوت الجمهورية، ست دقائق. تفضلي.

السيدة ريم المعشوي

شكر السيد الرئيس،

السيد وزير التجهيز والسيدات والسادة إدارات الوزارة،

قبل أن أتكلم عن مشروع القانون ومشاعل جيتي باسمي وباسم السادة نواب الكاف أريد أن أذكر اليوم بمحطة تاريخية لا يمكن أن تكون مجرد ذكرى في الرزنامة، بل هي جرح مفتوح وذاكرة حية في وجدان التونسيين والجزائريين، ذكرى أحداث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري اليوم تمر عليها الذكرى 68 ولم تكن تلك الأرض مجرد نقطة حدودية كانت أرضا سال فيها الدم المشترك وامتزجت فيها تضحيات الشعبين وكانت عنوانا لوحدة المصير والنضال ضد الاستعمار. الساقية لم تكن مجرد معتمدية، بل كانت رمزا ورسالة وما زالت تنتظر ترجمة هذه الرسالة على أرض الواقع.

اليوم بعد التقارب الكبير والعلاقات المتينة بين رئيس الجمهورية قيس سعيد وأخيه الرئيس عبد المجيد تبون، كلنا نتمن هذا المسار الأخوي والاستراتيجي بين البلدين أما الشعوب وخاصة في المناطق الحدودية لم تعد تنتظر البيانات والتصريحات والمظاهر الاحتفالية، بل تنتظر مشاريع مواطن شغل وتنتظر بنية تحتية وتنمية حقيقية تغير واقعها، نريد أن نلمس ثمار هذه العلاقات المتميزة في شكل طرقات ومناطق تبادل حر ومناطق صناعية مشتركة ومشاريع تنموية واقتصادية ليس خطأ فاصلا، بل جسر التكامل والتعاون.

الساقية التي سال فيها الدم من حقها اليوم أن تصير فيها التنمية وهنا يبرز دور وزارة التجهيز حتى تكون شريكا فعليا في هذه الرؤية عبر مشاريع بنية تحتية تفتح الأفاق وتربط الحدود بمحيطها الاقتصادي وتحول الذاكرة المشتركة إلى مستقبل مشترك أعطانا التاريخ رمزا وأعطينا السياسة علاقات طيبة والمطلوب اليوم ترجمة هذه الرمزية وهذه العلاقات إلى إنجازات ملموسة على أرض الواقع، هذا أقل واجب تجاه أرض الشهداء وتجاه شعبين كتبوا تاريخهم بالدم المشترك ثم أمر.

السيد الوزير، من هذا المنطلق وفي علاقة مباشرة بدوركم ودور وزاراتكم في البنية التحتية الاستراتيجية أود أن أسأل عن رؤية الوزارة بخصوص السكة الحديدية باعتبارها القاطرة الحقيقية للتنمية والركيزة الأساسية لفك العزلة عن الجهات الداخلية والحدودية منذ فيضانات 1969 انقطعت الكثير من الخطوط الحيوية بين القصرين وسوسة وبين ماطر وطريقة وغيرها وبقيت هذه المناطق تدفع ثمن

غياب إرادة حقيقية لإعادة الربط، ما هي الاستراتيجية الواضحة اليوم لوزارتكم لإعادة الاعتبار للنقل الحديدي خاصة وأن دول الجوار والأشقاء قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال واثبتت ان لا تنمية حقيقية دون سكة حديدية عصريه وفاعلة؟

سيدي الوزير، كنت طرحت عليكم جملة من الأسئلة في جلسة لجنة التخطيط الاستراتيجي عند مناقشة مشروع قانون الكراء المملك لكن للأسف لم تجبني، هذا أثار استغرابي وانزعاجي بصراحة خاصة وأنا نكن لك كل الاحترام والتقدير لذا أنتظر منكم اليوم السيد الوزير إجابات واضحة وصرحة أين وصل مشروع المستشفى الجهوي صنف ب الدهماني؟ متى نتحصل على موعد فعلي للانطلاق في الإنجاز خاصة بعد متابعة السيد رئيس الجمهورية نفسه؟ ومع ذلك بقي الوضع على ما هو عليه، هل سينجز أم لا؟

ثم ثانيا، مشروع حماية مدينة الدهماني من الفيضانات الذي وصل إلى مرحلة فسح العقد ما هو الحل؟ وما هي الأجال المحددة لديكم؟ طال الانتظار سيدي الوزير وليس من المعقول أن يتجاوز مشروع خمس سنوات وتغرق البلاد في الفيضانات في كل مناسبة أو في نزول الغيث النافع.

سيدي الوزير، لم ينطلق حتى القسط الأول انجاز المسالك الفلاحية فمتى يتم ذلك؟ فالناس تبعوا وخرجوا من أراضيهم وهناك من ألزمتهم بالتزوج بسبب العزلة.

سيدي الوزير، أقول مرة أخرى بأن الدواب أيضا غير قادرة اليوم على المرور في مسالكنا ثم لدي رسالة من المجلس المحلي بالسررس لا تملك من التجهيز إلا لافتة وأصبحت البنية التحتية تحت التحتية السررس بين لافتة التجهيز والواقع المر.

ثم خامسا الآلة المساحة لفك العزلة على مواطنينا وخاصة مرضانا بالقصور الكلوي عافاكم وعافانا الله الذين يقطنون في مناطق معزولة تماما وحتى يدفن أمواتنا بكرامة، أين نحن من المساكن الاجتماعية في مناطق الفقر والهميش والخصاصة؟ لماذا رفعتم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا ريم مرة أعود إليك حتى أصلح خطي وأضيف إليك دقيقتين، تفضلي. الكلمة لك مرة أخرى السيدة ريم الصغير.

السيدة ريم الصغير

شكرا،

السيد الوزير، نصل إلى طريق الكسيرات أولاد عمار، عمادة الرحمة بمنزل بوزلفة الذي مضى عليه فقط ستة شهور وأنا أدعوك إلى زيارته فقد انطلق كليا من الجوانب وهناك 300 متر طريق المقبرة على الأقل نحترم أنفسنا قليلا حين صارت التجاوزات في الطريق على الأقل نكمل الى أولاد الدرودوري 300 متر.

أولاد الغناني أيضا داموس الحاجة، هذه المنطقة معزولة تاف اللون قريقر أم ذويل القرية والقرشين والفلاحة وطريق القرشين والرغين وفرتونة وهناك أضرار جسيمة جدا على غرار الفيضانات التي وقعت في جانفي، لا أعتقد سيدي الوزير بوجود جلسة استثنائية، بل تتطلب مجلسا وزاريا استثنائيا يتبع حالة بحالة الأضرار الناجمة عن الفيضانات في دائرة منزل بوزلفة الميدية.

وأخيرا سيدي الوزير، هل لديكم فكرة عن مستجدات طريق الرومية 1 و2 عمادة الرحمة ومنزل بوزلفة؟ شكرا ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ريم والمعدزة مرة أخرى السيد رضا سأعطي الكلمة للأستاذ العزيز علينا السيد الوزير عندنا عدد 2 من الدكاترة الذين سيناقشون الدكتوراه الأستاذ ناصر الشنوفي الذي تكلم في الصباح والآن ما زال مؤخرا السيد الدكتور عمار عيدودي في الحضارة العربية، سيد عمار أعطيك الكلمة وأقول لك مبروك مرة أخرى تحياتي إن شاء الله دائما "منورنا" إذن الكلمة للنائب المحترم عمار عيدودي ثلاث دقائق. تفضل دكتور.

السيد عمار عيدودي

شكرا سيدي الرئيس،
شكرا سيدي الوزير،
مرحبا بكل مرافقيك،
ومرحبا بالزملاء،

أعتر بتهنئتك وأمر إلى المدخلة،

سيدي الوزير، باختصار لن أطيل ولن أنتظر جوابا في هذه الحصة وسأمدك بالسبب.

أولا، سأدخل فيما يتعلق بالزيارة المؤجلة "وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ". صحيح أن الزيارة تأخرت إلى ولاية القصرين ننتظر منكم وأقترح على سيادتكم زيارة مستقبلية في يومين إن أمكن ذلك يخصص يوم لجنوب الولاية ويخصص يوما آخر لشمالها، لأنني سيدي الوزير مهما أقترح قد أظهر مبالغا لأن مشاكل التجهيز في القصرين لا تحصى ولا تعد وأدعوكم مرة أخرى إلى زيارة ومرحبا بكم مسبقا للاطلاع بأنفسكم على جملة هذه المشاكل.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى إدارة التجهيز تفتقر إلى الموارد البشرية واللوجستية وهذا ما يستدعي الانتداب بالضرورة ووضعية الطرقات سواء كانت طرقات رئيسية أو طرقات فرعية أو طرق أو مسالك لا توصف أمام كثرتها إلى درجة أنه لم يلتحق تلاميذ بعض الجهات بالمدرسة يوم العودة المدرسية القريب أول أمس.

في ما يخص شركة النهوض بالمساكن والشركة الوطنية العقارية نطلب تركيز فروع محلية لماذا؟ لأن هاتين الشركتين لا تفتحان على الجهات الداخلية وعلى بعض الجهات الموعلة في الداخلية، لا بد من تركيز من توفير العقارات ولا بد من تركيز فروع محلية حتى نتجنب التزوج إلى المدن.

مطلب آخر يتعلق بفرعي تجهيز في كل من معتمديتي فوسانة وحيدرة هما مدينتان مهددتان بالأودية وبالفيضانات وهناك تهديد لخسارة الفلاحة والسياحة على مستوى الأثار فهما.

نطلب تفعيلا أكثر لوكالة التهذيب العمراني والتسريع بمراجعة التهيئة العمرانية لتجنب فوضى البناء وحماية جمالية المدينة، حماية المدن تالة وحيدرة وفوسانة والتفاتة خاصة.

تعاني المشاريع المعطلة من البطء في الإنجاز لعدم سداد النفقات والتخلي عن المقاولين ووضعية العمال وانعدام المراقبة التهرؤ السريع للطرقات ومن المشاريع المعطلة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل سيد عمار.

السيد عمار عيدودي

من المشاريع المعطلة الطرقات الرئيسية والفرعية وأساسا المستشفى الجهوي بتالة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد عمار أقل هدية يمكن أن نعطيك إياها، سيد رياض، بارك الله فيكم، أعرف أنك كريم الكلمة للسيد رياض بلال أربع دقائق. تفضل.

السيد رضا بلال

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
شكرا السيد الرئيس،
السيد رئيس مجلس النواب،
السيدات والسادة النواب،
مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيه،

لا تزال مدينة طبلية تتألم لفقدان أبنائها البحارة الأربعة الذين خرجوا طلبا للرزق فعاد اثنان منهم شهداء الواجب والبحر ولا يزال اثنان آخران في عداد المفقودين، إنهم أبناء تونس الشجعان الذين يواجهون أمواج البحر وتقلبات الطبيعة في صمت وكبرياء بحثا عن لقمة العيش الكريمة. إن تضامننا مع عائلاتهم اليوم واجب أخلاقي ووطني، كما أن دعمنا المتواصل لجهود البحث والإنقاذ واجب لا يحتمل التراخي إضافة إلى هذا الألم وقلوب يعتصرها الوجد وبمشاعر يختلط فيها الحزن بالفخر أقف اليوم تحت هذه القبة لأؤين صديقا عزيزا وصوتا حرا من أصوات تونس الصادقة ابن طبلية البار، الصحفي المتميز الهاشمي نوبيرة الذي وافته المنية يوم 6 فيفري 2026 رحمه الله.

لقد فقدنا رجلا لم يكن مجرد صحفي يمارس مهنة، بل كان صاحب رسالة آمن بالكلمة الحرة ودافع عن حق التونسيين في إعلام مسؤول ونزيه، كان الهاشمي من أولئك الذين لا يكتفون بنقل الخبر، بل يسعون إلى فهمه وتحليله وتنوير الرأي العام بشأنه بموضوعية وجرأة واحترام لعقول الناس.

عرفته عن قرب صديقا صادقا مستقيما في مواقفه وفيما لقيمه، كان حضوره هادئا لكن أثره عميق، كل من عمل معه يشهد له بالكفاءة العالية والالتزام المهني والحرص على أن تبقى الصحافة سلطة رقابية بناءة لا أداة تجريح ولا وسيلة تضليل. الهاشمي نوبيرة كان مدرسة في التحليل السياسي الرصين وصوتا عاقلا في زمن تعالت فيه الأصوات وتداخلت فيه المواقف. لم يكن يبحث عن الأضواء، بل كانت الأضواء تبحث عنه كلما احتاج المشهد إلى رأي متزن وكلمة مسؤولة برحيله تخسر تونس أحد أبنائها البررة الذين خدموها بإخلاص من مواقعهم وخسرنا نحن صديقا كريم الخلق طيب المعشر، واسع الثقافة، حاضر البديهة لا يبخل بالنصيحة ولا يتأخر عن مساند أصدقائه.

إننا اليوم إذ نترحم على أبنائنا البحارة وعلى الهاشمي نوبيرة تحت قبة البرلمان يتجدد فينا الإحساس بقيمة الإنسان وبأن الوطن لا يبني إلا بسواعد أبنائه المخلصين كل من موقعه صحفيا يحمل القلم أو بحارا يواجه الموج، كما نؤكد أن أفضل الوفاء لروح الهاشمي نوبيرة هو أن نصون حرية الصحافة وأن نحني الكلمة الصادقة وأن نختلف باحترام كما كان يفعل وأن نضع مصلحة تونس فوق كل اعتبار رحم

الله أبناءنا البحارة، رحم الله الهاشمي نورية رحمة واسعة وأسكنهم فسيح جناته وألهم أهلهم وذوهم وأصدقائهم جميل الصبر والسلوان كما نرجو من الله أن يرد المفقودين إلى أهلهم سالمين. إنا لله وإنا إليه راجعون. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أمين يا رب العالمين، شكرا سيد رياض والكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز ومرحبا بالإطارات المرافقة،

السيد الوزير، اليوم نتحدث عن الكراء المملك كإحدى الآليات الجديدة التي تعتمد عليها الدولة في إطار تنفيذ استراتيجية وطنية للسكن والسكن الاجتماعي على وجه الخصوص، اليوم هذا في إطار استكمال بحسب للوزارة أن تؤمن باستمرارية الدولة التي بنيت بين الاستقلال.

اليوم نتحدث عن الدور الاجتماعي للدولة والدولة الاجتماعية واليوم المعيار الذي نستنتجه تقريبا من خلال كل اطلاعاتنا سواء في مستوى اللجنة أو فيما تفضلتم به، المعيار هو تدهور الطاقة الشرائية للمواطن بفعل الأزمات الاقتصادية التي نعرفها و تؤثر في المقدرة الشرائية للمواطن، اليوم أريد أن أشير إلى معيار آخر لا يقل أهمية بل يتفوق على تدهور المقدرة الشرائية وهي درء المخاطر العالي، وهنا أريد أن أربط مع الفيضانات هنا أرواح مهددة وهي فئات أيضا اجتماعية نجد فيها معيارين، معيار تدهور القدرة الشرائية من ناحية ومن ناحية أخرى توجد العديد من المساكن الفوضوية وغير قابلة للتسوية على ضفاف الأودية وفي الأماكن المنخفضة.

اليوم السيد الوزير ولاية نابل التي اجتاحتها الفيضانات في سنة 2026 وفي 2018 أيضا عرضة لنفس الظاهرة المناخية لم تصنف كمنطقة منكوبة هذا السؤال، السؤال الثاني ما هو برنامج الدولة والوزارة للقضاء تدريجيا على التجمعات السكنية الخطرة وذات خطورة عالية على أرواح المتساكنين الذين يعانون من تدهور اجتماعي أيضا ووضيحتهم قاسية وقاسية جدا خاصة في أيام الفيضانات.

اليوم نتحدث عن حي سيدي سالم وسأقدم لك أمثلة السيد الوزير في قربة وقمت بزيارتهم، يعانون ولا يجدون حلا ولا يوجد أمامهم سبل أو أفق واضحة أمامهم، يعني هنا نقترح على الدولة بعض الحلول.

أولا، إحصاء دقيق وشامل لكافة التجمعات المبنية على ضفاف الأودية، والمعالجة لا تكون بنفس الدرجة لأن درجة الخطورة تتفاوت من تجمع إلى آخر، نقدم أمثلة على ذلك، هناك مساكن يجب إزالتها إبان الاستقلال عندما تم القضاء على البناء البدائي أو المساكن البدائية والأكواخ واستبدالها بمساكن اجتماعية، نقترح أيضا إعادة النظر في أولويات حماية المدن من الفيضانات وإيلاء الأولوية المطلقة لمثل هذه التجمعات إذ أنهم يشعرون بالخوف ليلا من أي طارئ جديد لأننا نعرف أن مناخنا متوسطي والفيضانات أثبتت أنها دورية، وللأسف يساهم فيها الاعتداءات على المناطق و ضفاف الأودية بشكل كبير.

أيضا السيد الوزير أريد أن أتحدث عن جملة المخاطر والتحديات في منطقتي، اليوم لدينا جسور هي في حد ذاتها تمثل خطرا لأنها لم تنجز طبقا للمواصفات ولكم أن تتأكدوا من هذا، جسر واد بو البيدين

في طريق MC27 أيضا واد عبيد وهو أيضا يمثل خطرا على كافة المناطق المجاورة التي لحقها الضرر مناطق فلاحية، مؤسسات سياحية، كل هذه المخاطر السيد الوزير ونحن كنا على اتصال بالسيدة الوالية مشكورة مع كافة الإدارات الجهوية على إعداد تقرير شامل ومفصل وربما وصل لكم ونريد السيد الوزير، لفئة كريمة وتصرف استثنائي في الظرف الاستثنائي الذي عاشته ولاية نابل وهذا التصرف مثلما نعلم هو تصرف في المخاطر و درء المخاطر مستقبلا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضلي نورة واصلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نعرف أن "MC44" في المراحل الأخيرة في إسناد الصفحة، الرجاء التعجيل لأنه يسمى طريق الموت للأسف زهقت فيه أرواح ونعلم أيضا أن "MC27" فيه إشكالية مياه الأمطار نريد أن تجدوا حلا جذريا.

الطريق الرابطة بين حي البيضاء وتازرقة والسمعة، وطريق المزرعة وتازرقة وبوجريدة و"MC44"، هذا بشكل إجمالي لأن الوقت لا يسمح، إن شاء الله في فرصة قادمة وإن شاء الله بالتوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في البداية نثمن مجهودات الوزارة وتوجه الدولة الاجتماعي خاصة بموضوع السكن الاجتماعي، ولكن لا بد اليوم من التركيز أيضا على البنية التحتية لما لها من تأثير مباشر على حياة المواطنين إلى جانب خلق مناخ جيد للاستثمار.

السيد الوزير، بعض النقاط في علاقة وبالتواصل مع المواطنين.

النقطة الأولى فيما يخص الأسعار، الجميع يعتبرونها أسعار مشطية ونعرف اليوم القدرة الشرائية للمواطن التونسي والمستفيدين من المساكن الاجتماعية أغلبها من ذوي الدخل المحدود، كذلك بطء الإجراءات، مدة الانتظار تبقى حتى عشر سنوات أو أكثر، نتمنى منك السيد الوزير مراجعة هذه النقطة وهي في حد ذاتها تؤدي إلى تدهور المساكن وتكون عرضة للتخريب والسرقة.

النقطة الموالية تخص الموقع الجغرافي، نعرف أن أغلب الجماعات السكنية تكون في أطراف المدن لكن للأسف تفتقر للمرافق الحيوية مثل نقل والمدارس والمستشفيات وغيرها، هنا لا بد السيد الوزير من التنسيق مع باقي الوزارات لكي لا نتعرض لهذا الإشكال مثلما حصل مؤخرا في المساكن الاجتماعية عندما تم تسليم 993 مسكن ولاحقا 577، تتوفر مدرسة وحيدة ومستوصف، يعني اليوم قمنا بحل إشكال السكن لكن وجدنا أنفسنا أمام إشكال آخر.

كذلك سيدي الوزير اليوم كيف ستعاملون مع ظاهرة البيوت المهجورة، يعني هل يوجد برنامج للبيوت المهجورة أم لا؟ كذلك اليوم هناك تشكيات من ضيق المساحة ونعرف خصوصية العائلة التونسية إلى جانب السيد الوزير غياب الصيانة التي ستؤثر تأثر مع الوقت على البنية التحتية لهذه المساكن.

موضوع آخر السيد الوزير هو تحسين السكن وإزالة وإعادة البناء، اليوم الملف على الجانب المحلي والجهوي يستوفي الشروط لكن الإجراءات بعد ذلك مع التجهيز وتبقى سنوات طويلة.

أريد أن أشير إلى موضوع أكثر أهمية السيد الوزير، اليوم الطريق 471 الذي ينطلق من "GP8" ويصل إلى حي شاكرو مروراً بعمادة برج يوسف وبوحنش، تعتبر هذه المناطق معزولة ولا نجد شيئاً باستثناء المدرسة، الطريق في حالة كارثية وتشكيات المواطنين يومياً حتى في النقل، شركات النقل لا ترغب في الدخول...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل واصل السيد فيصل.

السيد فيصل الصغير

لذا سيدي الوزير نتمنى إيلاء هذا الطريق الأهمية القصوى للطريق خاصة لبوحنش وبرج يوسف لأن الأهالي يعانون العزلة.

السيد الوزير، آخر نقطة، تسأل حول مشروع السكن الاجتماعي في سيدي ثابت، نفس الشيء مشروع السكن الاجتماعي بمنطقة الحسيان الذي سيشمل بناء 15 ألف مسكن، أريد أن أتساءل عما آلت إليه هذه المشاريع وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً مرة أخرى السيد فيصل.

سأذكر أسماء السيدات والسادة النواب للاستعداد للتدخل، زياد الماهر، سامي الحاج عمر، نور الهدى، صابر المصمودي، عماد أولاد جبريل، فتحي عبد السلام، السيد سامي، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل ثلاث دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكراً سيدي الرئيس،

اليوم نناقش قانوناً لا يمكن أن يكون إلا في إطار الثورة التشريعية وقانون مبارك وقانون مهم جداً نظراً لانعكاسه الاجتماعي حيث أنه سيتمكن العائلات محدودة الدخل من امتلاك مسكن دون قرض، يمكن من خلال هذه الآلية الاستغناء عن شرط التمويل الذاتي، هذا سيعزز الاستقرار الاجتماعي والديموغرافي والتوازن بين الجهات، سيدمج فئة هامة تعاني من الإقصاء من السوق العقارية بالبلاد التونسية، كذلك سيعزز الشعور بالأمن وبالعدل، سيحفز قطاع البناء ونعرف أن قطاع البناء قاطرة هامة وبالتالي يمكننا الحديث عن توفير مواطن شغل جديدة وحركية اقتصادية، سيقبل من حاجة السيولة والاقتراض، وبالتالي سينقص الضغط على البنوك، كذلك سيكون آلية من ضمن مجموعة آليات للاستباق على مستوى التخطيط العمراني.

كذلك يجب أن نشير هنا أن عدة أحياء نسميها عشوائية أو على هامش المدينة تكونت لماذا؟ نظراً لغلاء سعر العقار، نظراً لغلاء عملية البناء، وبالتالي هذه الآلية بمفردها لم تكف لكن هذه الآلية مع آليات أخرى، أكيد جداً ستفي بالغرض خاصة أننا نجد على كل أربع عائلات تونسية عائلة بدون مسكن وعندما نقول أن 80% من الشعب التونسي ومن العائلات التونسية شيدت مساكنها بالاعتماد على مواردها الذاتية دون تدخل الدولة وبالتالي تدخل الدولة سيكون في نسبة صغيرة، وإن شاء الله تكون محكومة وتكون موجهة جيداً لكي لا يطرأ مشكل آخر.

كذلك توفير المساكن الإيكولوجية منخفضة الثمن بالاعتماد على آليات البحث العلمي والكفاءات التونسية في هذا المجال من شأنه أن يساهم في توفير المسكن اللائق والكرامة. هذا يجب أن يقترن بتسهيل إسناد الرخص، خاصة عندما نتحدث عن رخص متعلقة بالمناطق الفلاحية لتركيز الإسطبل وخاصة بالتنوير، أتحدث عن أمثلة أعرفها في بير الطيب، في منزل كامل، أحياء تجارية تنتظر الرخص، البناء موجود ومطابق لمثال التهيئة العمرانية أو فننقل مطابق لمثال التهيئة العمرانية وهو في طور المراجعة والتوسعة.

السيد الوزير، هذه الآليات عندما تتضافر مع بعضها البعض ستعطينا نتيجة جيدة جداً، شكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً زياد، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سامي الحاج عمر، خمس دقائق تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكراً سيدي الرئيس،

مرحباً بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة وإطار رئاسة الحكومة المرافق،

سيدي الوزير، لقد ناقشنا هذا الموضوع جيداً تقريباً في اللجنة، وحقيقة حسب رأيي الشخصي أؤمن هذا المشروع الرئاسي الاجتماعي باعتباره مشروعاً من سيادة رئيس الجمهورية وفيه استعجال النظر إلى غير ذلك.

هو نوعاً ما يقدم جزء من الحل من خلال تمكين الفئات الضعيفة وذات الدخل المتوسط من حل، وعلى الجميع أن يعلم النواب والسيد الرئيس ومجلس نواب الشعب أن هذه المساكن التي ستشيد الدولة التونسية في حد ذاتها اقتضت لكي توفر هذه البنائيات ليتمكن المواطنون من دفع جزء منه في إطار الكراء إلى حين الشراء بالتقسيط وفق آليات معينة مع وجود عقد فيما بينهم.

ومع ذلك، وأكد مجدداً سيدي الوزير، إذا لم تتمكن من إقرار نسبة فائدة قارة عند بناء المسكن الأول فلن ننجح في إيجاد حل بتاتا، أنت سيد العارفين أن كل دولة نرى فيها العمران نشيطاً نشعر بأنّ العجلة الاقتصادية تدور، إذا كانت البلاد راكدة، فإن ذلك يعني أنه لا يوجد فيها بناء ومعمار وهذا مقياس كبير فمثلاً نقيس تقدم المدن بالتكنولوجيا لدينا كذلك الاقتصاد وحركية البلاد نقيسها بالمعمار، كل البلدان التي نجد فيها المعمار ونرى ذلك في بلدان دول الخليج وما تقوم به من ملاعب، هذا مهم جداً وتعرف كيف تدور الدورة الاقتصادية.

لذلك أطلب بكل لطف من سيادة رئيس الجمهورية أن يتدخل مع البنوك التونسية عند الاقتراض لبناء المسكن الأول فرصة وحيدة لكل مواطن تونسي، بحيث لا تتجاوز نسبة الفائدة 4% وحتى إن لم يحقق البنك المركزي أرباحاً يكفي أن تريح البنوك نسبة 2.5% و3% فقط، فهذا حل مهم لأننا الفئات المتوسطة من موظفين وأساتذة والمدبرين المرافقة لكم لا يمكن أن نبنى مسكناً براتب شهري في حدود 2 ألف دينار للأسف في ظل غلاء المعيشة، هذا متفقون حوله ولا يختلف فيه اثنان.

حتى هذه البنائيات حقيقة سيدي الوزير أنا ضد البنائيات العمودية لأنها تعطي منظراً مقرفاً حيث ترتفع في كل جهة، لماذا لا نتجه إلى إنشاء مدن سكنية يعني جمعية سكنية تتوفر فيها المدارس

والمستوصفات وملاعب الأحياء مما يخفف من أعباء النقل وأشكال النقل وتكون فيها كل المرافق الضرورية والأساسية تكون موجودة في حد ذاتها، هذا هو النجاح الحقيقي، يعني تحويل حي إلى حي سكني لائق مع التفكير أيضا في الطاقات الشمسية والنظر إلى المستقبل.

فيما يتعلق بالشأن المحلي سيدي الوزير، بعد الفيضانات التي شهدتها ولاية المنستير لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى السلطة المركزية والإدارات الجهوية، وكذلك ولايتي القيروان وسيدي بوزيد نزا لمعاودة الجهود وساعدونا بالأدوات المتاحة وخاصة الحماية المدنية التي كانت في رقم قياسي، ونترحم على المتوفين في المكنين، رحمهم الله.

نتمنى من الله أن يرحمنا بالغيث النافع لأننا لسنا ضدها، ولكن عندما نجد مدرسة شارع بورقيبة ببينة ساحتها غارقة بالمياه والأقسام مبتلة لأن القسط الثاني من الأشغال لم ينجز لقد أنجزنا قسما في شارع بورقيبة أما القسط الثاني فما زال لم ينجز، للأسف أرى الأقسام تغمرها المياه والساحة كذلك ولا يستطيع التلاميذ حتى الخروج.

اليوم أريد إجابة واضحة منكم سيدي الوزير لأنني سئمت من تكرار الحديث في هذا الموضوع بصراحة أريد إجابة بنعم أم لا، إن تم ذلك فجزاكم الله خيرا وإن لم يتم بارك الله فيك فلا أملك ما أقول.

الحماية من الفيضانات في الزهور، لا أريد القول أن هناك تلاعبا بالملفات، رئاسة الحكومة تستمع لنا وهي تعرف وهي تعلم وقالت أنه سيتم إعادة دراسة المشروع في سنة 2026 وأن الإنجاز سيكون سنة 2027 والسيد المدير العام حاضر وأضيف أن وادي يوسف خوجة نصف الحائط السيد شكري مهالك وبدأ في التساقط، طلبنا منكم زيارة وتمنعون أنفسكم من الزيارة ولا نفهم سبب ذلك سيدي الوزير، تعالوا وأنظروا كيف أصبح الوضع على اليمين واليسار، نحن نريد أن نكون سابقين ولا نريد التسبب في كارثة.

رجاء سيدي الوزير، أريد اليوم إجابة واضحة منكم وأتمنى أن تكون إيجابية لكي أعود وأنا مسرورا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، لها أربع دقائق.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير وكل الوفد المرافق،

أهلا وسهلا بكم في هذه الجلسة العامة المنعقدة بمجلس نواب الشعب والمخصصة للنظر في مشروع قانونين يندرج كلاهما صلب تثبيت وتكريس دور الدولة الاجتماعي وهذا لا يمكننا إلا تثمينه، ثم المرور للفت نظرکم مجددا إلى ملفات تم طرحها في أكثر من مناسبة على الوزارة ومنتظر إيلاء الأهمية التي تستحقها.

ضرورة تخصيص آلة ماسحة جديدة لمعتمدية منزل الحبيب التي تبعد عن مركز ولاية قابس 70 ك، وتتميز باتساعها الجغرافي وبعد العمادات عن بعضها البعض بالإضافة إلى قساوة ظروفها المناخية، حيث تعيش منزل الحبيب أكثر من 200 يوم في السنة رياح رملية عاتية، مما ينتج عنه زحف الرمال وبكميات كبيرة جدا على الطرقات المرقمة والمعبدة والتي تشكل خطرا كبيرا على سلامة مستعملي الطريق زيادة عن عزلة المناطق ذات المسالك الترابية والتي تتفاقم يوما بعد يوم.

ضرورة تفعيل فرع التجهيز بمعتمدية منزل الحبيب، السيد الوزير طلب إعطاء الأولوية في المخطط التنموي 2026-2030 لجزء الطريق الوطنية رقم 15 الرابط بين مفترق طريق السيارة ومدينة وذرف على طول 5 كم لما يحظى به من أهمية قصوى، حيث أنه لم تتم برمجته ضمن الأروقة الاقتصادية وهذا الجزء يتطلب التهيئة والمضاعفة وإنجاز جسر على وادي المالح الذي شهد انقطاع لحركة المرور لأكثر من ساعتين خلال أمتار أكتوبر 2024 بسبب ارتفاع منسوب مياه وادي المالح فوق المنشأة المائية الموجودة حاليا.

طلب إعطاء الأولوية في المخطط التنموي 2026-2030 في التهيئة والتعبيد لمسلك ذراع وذرف في الميدة على طول 11 كلم والرابط بين وذرف والميدة والعمارات، علما وأنه تمت معاينة هذا المسلك من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز 2023.

طلب إعطاء الأولوية القصوى في التهيئة والتعبيد لمسلك الغرايرة صبيحة على طول 2.5 كم والرابط بين كل من الغرايرة الخضراء صبيحة وبوسعيد.

طلب إعطاء الأولوية في المخطط التنموي 2026-2030 لجزء الطريق الوطنية رقم 15، الرابطة بين معتمديتي وذرف المطوية على طول 2 كم، حيث يتطلب التدعيم وترصيف والتنوير العمومي، كذلك الجزء الطريق الوطنية رقم 1 الرابط بين مفترق الطريق الوطنية رقم 15 المطوية وقنطرة الشمامة مدخل مدينة قابس على طول 10.4 كم، خاصة وأن دراسته جاهزة.

طلب إعطاء الأولوية في المخطط التنموي 2026-2030 للطريق الرابطة بين الأروقة الاقتصادية والميناء التجاري بغنوش، مع تدعيم الشبكة الموجودة حاليا.

ختاما سيدي الوزير، وفي إطار إعطاء كل ذي حق حقه وتحفيز كل من يبادر ويعمل جاهدا للهبوض بوطننا العزيز وفي ظل ما شهدته ولاية قابس من حلحلة ومتابعة لعدد كبير من المشاريع المعطلة ولفترات زمنية طويلة، أتوجه من خلال هذه الجلسة العامة بأسى عبارات الشكر والتقدير إلى الإدارة الجهوية للتجهيز بقابس وعلى رأسها السيد جمال بن إبراهيم المدير الجهوي على حسن التواصل وسرعة الاستجابة وإتقان العمل ومتابعته بنفسه متابعة لصيقة كلما دعت الحاجة لذلك رغم محدودية الإمكانيات اللوجستية والبشرية التي نرجو أن تحظى من طرفك شخصيا سيدي الوزير بما تستحقه من اهتمام من خلال تدعيمها في أقرب الآجال، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للدكتور صابر المصمودي عن كتلة الأحرار، ست دقائق تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

اليوم نحن أمام مشروع ذو طابع اجتماعي ولا يسعنا إلا أن ندعمه، مشروع يتعلق بإتمام قانونين، قانون يتعلق بشركة الهوض بالمساكن الاجتماعية الذي يعود إلى سنة 1977 والقانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الذي يعود إلى سنة 1957.

وهنا في الحقيقة لا يسعني إلا أن أعبر عن افتخاري بدولة ما بعد الاستقلال لقدرتها على التخطيط والاستشراف والبناء والتشييد لأن الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية أنجزت في معتمدية فقط في

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل، ست دقائق تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة هذا القانون مهم جدا ونعتبره كتجربة جديدة سيدي الوزير، لنقل للقطع مع الركود الحاصل في الشركتين الوطنيتين ولهما تاريخ حافل، إذ ساهما في بناء الدولة التونسية والنسيج الاجتماعي التونسي.

نحن في الكتلة الوطنية المستقلة نساند هذا القانون في إطار تجربة أولى بما أن التونسي يواجه غلاء الكراء، فمثل هذا الإجراء من شأنه أن يشجعه بحيث يمكنه الانتقال من الكراء إلى التملك وهذا مهم جدا.

لدي سؤال مهم جدا سيدي الوزير ولا أريد الدخول في التفاصيل أو ذكر حقائق مفزعة أنت شخصيا تعرفها، متى تحدث ثورة على المستوى الفكري والاستراتيجي داخل الشركتين خاصة وأن الأموال متوفرة لعدد السنوات طويلة لكنها راكدة ولا يوجد مشروع لبناءات لم تنجز أصلا ولدي تفاصيل هذا الموضوع بدقة.

نتجاوز هذا الموضوع السيد الوزير ونمر، في هذا القانون أريد أن أسأل، مهم جدا هذا القانون والأهم من هذا القانون أن نفكر في الجيل القادم وفي مستقبل التونسي الذي لم يعد قادرا حاليا على امتلاك منزل لكن المشرع هنا وأقصد هنا "l'équipe juridique" الموجودة سواء في الوزارة أو في رئاسة الحكومة التي عملت على هذا القانون، هل فكرت في الدولة التونسية وإطارات الدولة التونسية الذين هم حاليا متمتعون بمساكن من "SPROLS" و"SNIT" منذ ثلاثين سنة أو أربعين سنة ومع ذلك لا يملكون مسكنا، لماذا لا نفكر فيهم؟ نحن اليوم نتحدث عن قانون للمستقبل ومن قضا حياتهم في الخلاء وفي خدمة الدولة التونسية وأخذت مساكن من "SNIT" و"SPROLS" ومع هذا لم يصبح مالكا وما زالوا يعيشون في الكراء مع أبناءهم، يعني هذا السيد لا يملك قبر الحياة هذه الساعة، نحن لم نفكر في هذه الفئة بالرغم من عملهم ورغم أننا نعمل على قانون يفكر في الأجيال القادمة، كان من المفروض أن يفكر السيد الوزير و"l'équipe juridique" والوزارة والحكومة في هذه الفئة التي دفعت طيلة ثلاثين سنة وخمس وعشرين سنة، نحن لا نطالب بأن يملك منزلا مباشرة، ولكن على الأقل يدفع 30 % من قيمة العقار حاليا ويتم تملكه بما أننا فكرنا في تملك الأفراد مستقبلا والقدامى ما ذنبهم؟

لماذا نأتي بالقانون منقوصا ومبتورا، فكرنا في المستقبل لكن من صنعوا الحالي وهنا أتحدث عن أجيال خدمت الدولة التونسية طوال حياتهم حتى مماتهم وأبنائهم لا يملكون شيئا، كان من الأفضل أن نفكر في هذا الشيء مثلما فكرنا في هذا المجال.

نحن فكرنا في تملك هذه الفئات لكن سيدي الوزير في إطار الأحياء السكنية الموجودة وغيره لدينا حاليا تونسيون منذ عهد الاستعمار ومنذ أن منحهم بورقيبة أراضي وأحياء للسكن ومنحهم منازل لا يملكون مساكنهم، ولا توجد لديهم صبغة، أعلم هذا ليس من مسؤولية التجيز، ولكن أتحدث معك كممثل للحكومة هنا في إطار أملاك الدولة، أحياء كاملة هي ملك للدولة وليست ملكا لمن يعيشون

معتمديتي صفاقس الغربية عشرات الآلاف من المساكن، أنا عشت في حي الحبيب وهذه هي الشركة، لكن للأسف وذكرت في تدخلكم في اللجنة سيدي الوزير أن تدخل هذه الشركة قد تراجع رغم أنه كان لي شخصيا بعض التواصل على المستوى المركزي أو على مستوى شركة جنوب صفاقس، رغم الإرادة والحماس لدى أعوانها وهنا حقيقة أود أن أشكرهم.

سيدي الوزير، بدأت بهذه المقدمة لأنه رغم تعدد البرامج في السنوات الأخيرة وذكرتم البعض منها برنامج المسكن الأول، القروض المسندة لفائدة الفئات الاجتماعية، هذه التدخلات تبقى محدودة جدا، فنحن اليوم نتحدث عن مشروع بـ 5000 مسكن فقط في حين تقول التقديرات أن هناك أكثر من 700,000 عائلة بدون مسكن، يبقى هذا الإجراء في تدخله محدودا.

مثلما ذكرت نحن حقيقة نتمن الإجراء المنجز في علاقة بتوفير رصيد عقاري من الأراضي الدولية بالدينار الرمزي، لكننا نرى أن طيلة السنة تم توفير خمس قطع من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وحقيقة أن هذا العدد من القطع من الأراضي الدولية محدودا. الإشكالية سيدي الوزير، صحيح أن هذا الإجراء المتعلق بالتسويق أو البيع بالتقسيم لتيسير تسديد ثمن المسكن هو إجراء مهم، توفير العقار إجراء مهم أيضا لكن كشركة كم سيربحنا؟ حسب التقديرات لا يتجاوز 10% من أن نتحصل على أرض بالدينار الرمزي.

في الحقيقة لا بد أن يكون هناك مجهود آخر، هناك مثلا الأمر عدد 967 المتعلق بالمنافسة المفروضة على المؤسسات العمومية هذا فيه اشكال سيدي الوزير، كذلك الأراضي التي توفرها الدولة تكون عادة بعيدة عن شبكات الماء وشبكات الكهرباء وبالتالي ما نربحه في الأرض نخسره في كلفة الماء والكهرباء وهكذا لا نحقق فائدة كبيرة وهذا يجب أن يقال في حين سيدي الوزير، توجد بعض الأراضي أنا في معتمدية صفاقس الغربية، في وسط المعتمدية هناك مساحة بـ 60,000 متر مربع مخصصة منذ سنوات لوزارة الصحة دون برنامج لماذا؟ في الحقيقة من الضروري التنسيق مع السيد وزير أملاك الدولة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل، تفضل.

السيد صابر مصمودي

على مستوى الحكومة والحقيقة أتصور أن الفكرة قد وصلت.

سيدي الوزير، هناك موضوع آخر سيكون موضوع سؤال شفاهي، وأنا في الحقيقة لا يمكنني في كل مرة أن أذكرك به، الطريق الحزامية سيدي الوزير. لا يمكننا أن ننتظر أكثر مما انتظرنا لاكتمالها، من غير المعقول أن نوسع على سكان ونضيق على الآخرين، تضايقتنا في معتمدية صفاقس الغربية في طريق سكرة وطريق المحارز وكذلك من الجهة الأخرى في طريق السلطانية سيدي الوزير، منذ سنة 2024 ونحن نتحدث عن برنامج متواصل وقد جاءت برامج في سنتي 2025 و2026 وهذا غير المعقول، نحن لا نتحدث عن شيء جديد، بل نتحدث عن مشروع قديم.

سيدي الوزير، هناك أيضا الممرات العلوية. ما أريد قوله أن كم من ذي إعاقة وكم من ميت وكم من احتجاجات نحتاج للانطلاق في الممرات العلوية، على الأقل في طريق المطار السيد الوزير...

فيها ولا يملكون العقار ولا " titre bleu " ولا شيء، هناك عديد الأحياء مثل بومرداس والسواسي وحبسة وعزيرة عثمانة وملولش والمهدية والشابة وسيدي علوان والجم، هذه الأحياء كلها لا تملك عقاراتها.

هنا كدولة، عندما فكرنا في التملك يجب أن نفكر في من يعيشون على أرضهم وفي أملاكهم، لكنهم في الواقع لا يملكونها.

في الأخير سيدي الوزير، أرسلت لك أسئلة كتابية وأنا أحسن الظن بك وقد عقدنا جلسة ممتازة معا وتجاوبنا إيجابيات، أنا لا أحب الإجابات الجافة، لا أريد إجابات الإدارة فقط لأنني أعرفها ويمكنني أن أسلمك منها النسخ التي تبين نفس الإجابة لكافة الوزراء السابقين وعندما أقول حماية مدينة بومرداس من الفيضانات فهذا أعرف ما أقول، عندما أقول أن السواسي تمت برمجتها ثم ألغيت في الحماية من الفيضانات ومع ذلك نفس الشيء يتكرر منذ سبع سنوات وكل سنة يقال أنها مبرمجة ولا يتم تنفيذ شيء، فهذا يعني أن الوضعية بقيت على حالها ونحن هنا نتحدث عن الوقاية أفضل من العلاج، عوض أن نخسر 12 أو 14 مليار أفضل من 100 مليار مع أرواح بشرية فعندما نتحدث عن حماية من الفيضانات هذا ليس من اختصاص المالية، لكن عندما أقدم لك إحصائيات حول أحياء شعبية لا تزال دون تهذيب عمراني، فلا تقل لي أن هذا من شأن فلان وفلان فنحن نعرف أنها منذ ثماني سنوات لم تتغير، إن شاء الله تكون الإجابة مقنعة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عماد.

بقي لدينا في القائمة عشر مداخلات ليكن جميع النواب على استعداد، القائمة تضم كل من السيدات والسادة فتحي المشرقي، فخري فضلون، سامي طوجاني، شكري البحري، خالد حكيم مبروكي، منصف معلول، معز بن يوسف، محمد حسين، عدنان العلوش والأستاذ يسري البواب.

الكلمة الآن للنائب المحترم فتحي المشرقي تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، بالنسبة إلى مشروع تنقيح القانونين، فإننا ندعمهما وسوف نصوت عليهما بنعم لكن السؤال أين حصة معتمدة بنزت الجنوبية من المساكن الاجتماعية؟ مع العلم أن مؤشر تصنيف الفقر مرتفع مع وجود مئات المطالب بنزت الجنوبية، ومع توفر مساحات شاسعة على ملك الدولة الخاص مثل سيدي أحمد أو لواتة، على سبيل الذكر لا الحصر وهي معتمدة الجلاء، من أكبر المعتمديات مساحة وسكانا، وتشهد يوميا توسعا عمرانيا وكثافة سكانية رهيبه.

سيدي الوزير، نطلب منكم التدخل العاجل في الطرقات وخاصة المسالك، بل يمكن القول إنها أحياء كاملة منها بني نافع وبني وذيل وبني طون والقصر الأحمر والزويتينة ومنطقة برج شلوف وحي الملائين والفريخات والحي الجديد وفروة بمنطقة لواتة وغيرها من الأحياء، بل لنقل عمادة لواتة كاملة، وذلك لوضع حد للحالة الكارثية التي أصبحت لا تطاق وغيرها من مناطق بنزت الجنوبية.

وسوف أطرح بعض الحالات الكارثية للطرقات وخاصة بعد الأمطار الأخيرة وهي كالتالي: طريق رأس إنجلة، طريق زرقون المرازيق، الطريق الجهوية عدد 51، والذي يعتبر شريان لربط ولايات الإقليم الأول، طريق بني مسلم، طريق الماتلين، طريق المنارة، طريق برج شلوف، الطريق عدد 57 بمنطقة المرقازين، حيث شهدت انهيارا

وانزلاقا أرضيا، مما أدى إلى غلقها أمام حركة المرور لأكثر من أسبوعين.

بالإضافة إلى المسالك الفلاحية الحيوية التي أصبحت تمثل إشكالا للمتساكنين وسببا لزوج العديد من الفلاحين على غرار مسلك الشعابية، مسلك الشمايسية، مسلك الشنيتي، مسلك الودايعية المرازيق، مسلك جعفر وغيرها وهذه بعض الصور التي أتتني من عند المواطنين للحالة الكارثية.

هذه طريق زرقون المرازيق، هذا انزلاق أرضي في طريق عدد 57 له أكثر من أسبوعين، هذا حي الرقوبة، السواسة، هذا طريق الودايعية بالمرازيق، هذا حي كامل بالملائين.

السيد الوزير، نطلب منكم الإذن لمصالحكم بتوسيع برنامج وكالة التهذيب ووضع برنامج خصوصي واستعجالي ليشمل عمادة لواتة وذلك للوضعية الكارثية والمزرية التي يعيشها المتساكنون.

إن مطالبنا هي الدفاع عن حق أهاليها بنزت الجنوبية في بنية تحتية تفك عزلة المواطنين وتيسر النقل والتنقل. شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد فتحي، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالجميع،

جيد توفير مساكن اجتماعية وفق صيغة الكراء المملك والأکید أن هذا الإجراء يندرج في إطار استعادة الدولة لدورها الاجتماعي، ولكن، السيد الوزير، أود أن أثير معكم الإشكاليات التالية.

نريد تعريفا دقيقا وواضحا للأسر محدودة الدخل ومتوسطة الدخل والفئات الهشة ومدى وجاهة هذا التعريف الذي استندتم عليه في ضوء اتساع دائرة الفقر.

أغلب المواطنين اليوم لم يعودوا قادرين على شراء أرض أو بناء مسكن ولم يعودوا قادرين حتى على خلاص معلوم الكراء وأحدث هنا عن موظفين ومعلمين وأساتذة وغيرهم، فما بالك بالفئات الهشة التي لا دخل لها.

الغريب أن الدولة تمتلك مخزونا عقاريا كبيرا، أراضي شاسعة في أغلب مناطق الجمهورية وهي مهملة وكان من الممكن أن تساهم هذه الأراضي في حل جزء كبير من الإشكال بقرار استثنائي وأكثر من ذلك إذا كان ثلثي السكان يقطنون بالشريط الساحلي الذي لا يتجاوز 10% من التراب الوطني وتتركز فيه حوالي 80% من الأنشطة الاقتصادية، حسب ما ورد في إفادتك، فإن مفهوم السكن الاجتماعي يبقى دون جدوى في المناطق الداخلية المحرومة، بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي من مرافق أساسية كالصحة والتعليم والنقل وغيرها.

المواطن يفتقد في جهاتنا من دخيلة توجان بولاية قابس إلى مارت إلى مظمطة وغيرها إلى أبسط الحقوق للعيش الكريم، هناك حالة عطش مزمنة في توجان إلى اليوم ويتم رفض ربط المساكن بشبكات الكهرباء والماء التي هي في الأصل غير متوفرة، بل ويتم الاشتراط عليهم بناء وفق أمثلة عمرانية نموذجية ربما تنسجم مع المدن، لكنها لا تنسجم إطلاقا مع الأرياف والمناطق الداخلية.

في ريف من الأرياف لا تمنح رخصة البناء إلا بعد توفير مكان لمأوى للسيارات واستجابة لشروط أن يكون الطابق السفلي على الطريق الرئيسي مخصص للأنشطة التجارية والاقتصادية،

في ريف من أرياف قابس تحاصر البيروقراطية الإدارية المواطن وتضيق عليه الخناق، إلى درجة أنه يعدل عن فكرة البناء أصلا.

أمر آخر السيد الوزير، والخطاب موجه أيضا إلى بقية الوزراء لماذا يترك السيد رئيس الجمهورية وحيدا في التفاعل مع مشاغل المواطنين، من الربط بالشبكات، إلى فتح الطرقات، إلى تفقد المدارس، إلى توزيع المواد الأساسية وغيرها؟ وفي نفس الإطار لماذا لا يتم ترجمة الشعارات التي ترفع إلى برامج؟ ولماذا تعطلت مشاريع مهمة في ولاية قابس خاصة في الدائرة الانتخابية التي أنتهي إليها؟ لماذا تم رفض مشروع تثنية الطريق الوطنية من قابس في اتجاه مارت، رغم الحوادث المميتة؟

ولماذا لم يتم التفاعل مع مشروع التي وعدت به الدولة، إحداث الطريق الساحلي الذي يربط بين قابس وزارات وقد نسيت أنكم أجبتم سابقا بأن المشروع يتبع وزارة البيئة؟ ونسيت أيضا أننا نعيش في دولتين: دولة تتبع وزارة التجهيز وأخرى تتبع وزارة البيئة.

كما أود التساؤل عن مشروع القسط الثاني من المستشفى المحلي بمارث، لماذا تعطل إلى اليوم؟

الأمر الأخير، أريد طرح سؤال، تضخم مؤسسات الدولة وما رافق هذا التضخم من إهدار للمال العام، هل فكرتم في تجميع المؤسسات التالية: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، الشركة الوطنية العقارية للشمال والوسط والجنوب، شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والوكالة العقارية للسكنى في قطب وطني عقاري تونسي؟ وهل فكرتم في خارج وزاراتكم في علاقة ببقية الوزارات، في تجميع المؤسسات والدواوين؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد السلام يعطيك الصحة، الكلمة للنائب المحترم سامي طوجاني عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل،

السيد سامي طوجاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والوفد المرافق،

مرت ثلاث سنوات من عمر هذا المجلس النيابي وما لاحظناه بكل صدق وصراحة ويجب على كل واحد منا أن يكون صادقا مع نفسه ومع الله ومع دولته هو الغياب الكلي لأعضاء الحكومة. فالحكومة لا تملك تصورا ولا استراتيجية واضحة للبلاد ويجب أن نصارح شعبنا بذلك.

المواطن لم يعد يثق في الدولة لأن المصادقية أصبحت مفقودة وفي كل مرة تناقش اتفاقية أو مشروع قانون أو قرض، دون أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون. نريد تصورا واضحا لمستقبل البلاد وموضوعنا في هذه الجلسة يتعلق بمشروع قانون يتعلق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، والمتعلق بتوفير السكن اللائق للفئات محدودة ومتوسطة الدخل وهنا يجري الحديث إلى جهة منسية تابعة لولاية بنزرت وهي معتمدية سجنان التي تضم مشروعا معطلا منذ سنة 2016، "جنان 1" و"جنان 2"، "deux lots" حيث تم الاتفاق مع مصالح الحكم في القسط الأول الذي يضم 168 مسكنا وأربع تجهيزات اجتماعية وإلى حد هذه الساعة لم يتحقق شيء.

أما على مستوى معتمدية جومين 930 وضعية استعجالية لتحسين المساكن بكامل المعتمدية وإذا تم تخصيص مبلغ 5 آلاف دينار لكل حالة، فإن الكلفة الجمالية لا تتجاوز 4.6 مليار وهو مبلغ معقول جدا بالنسبة لمعتمدية مصنفة في آخر الترتيب من حيث الوضعيات الاجتماعية، عوضا عن الاكتفاء سنويا بمبالغ تصل إلى 20 ألف دينار لا تكفي إلا لخمس حالات فقط واليوم اتضح أن مصالح وزاراتكم غير قادرة حتى على القيام بتدخلات وقتية لتسهيل حركة المرور في الطرقات المرقمة والمسالك الريفية بولاية بنزرت وذلك عبر مصالح الصيانة بالإدارة الجهوية للتجهيز بكل من جومين وسجنان وغزالة وماطر وأوتيك وبنزرت الجنوبية والصور التي بحوزتنا تعكس حجم المعاناة بهذه المناطق خاصة بسبب الانزلاقات الأرضية الناتجة عن الفيضانات الأخيرة والتي تستوجب تدخلا عاجلا.

هذا طريق بين بازنينة وسجنان التي تضررت بشدة، هذا الطريق الوطنية عدد 64 بين مطر جومين وباجة وقع فيها انزلاقات، هذا الطريق الرابطة بين مطر وباجة عبر معتمدية جومين، هذا طريق سجنان حدادة، هذا طريق الخذايرية.

السيد الوزير، لدينا طرقات لم تخضع للصيانة منذ خمسة عشر وعشرين سنة، كما توجد مسالك بطول 3.7 كيلومتر، مدرجين لمسلك الدرابين بمعتمدية جومين، به نزاع عقاري تم إلغاؤه، فلماذا لا يتم استغلال ذلك لصيانة الطريق بين بازنينة وسجنان، خاصة وأن الدراسات جاهزة؟

كما نطالب بالتسريع في الإجراءات المتعلقة برصد الاعتمادات لإنجاز طريق السخارة والمقبولة، التابعتين لعمادة رواحة من معتمدية جومين، على طول 7 كيلومترات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية مستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

التحية والترحاب بالسيد وزير التجهيز وبكافة المرافقين له،

وفي الواقع نحن اليوم بصدد المصادقة على قانون نعتبره ثوريا نظرا إلى بعده الإيجابي وهو غير مسبوق.

اليوم نتحدث عن حل إحدى أهم وأكبر المشاكل التي تقلق المجتمع التونسي وهي السكن أو بالأحرى الكراء الممكك وهذا أمر مهم جدا، سيدي الوزير، ولكن عندما ننظر إلى عدد المنتفعين، نجده لا يتجاوز 5000 مسكن وهو رقم يمكن اعتباره بداية محترمة وغير مسبوقة ثورية لكنه لا بد اليوم من التفكير بجدية في حل مشاكل السكن بالنسبة إلى بقية الفئات النشيطة، لأن الفئات المهمشة قد تكون أوفر حظا في التمتع بمسكن عبر الآليات المتاحة من الفئات النشيطة من موظفين.

إذا قمنا بعملية حسابية بسيطة، نجد أن معدل كلفة المسكن في تونس لا يقل عن 200 ألف دينار، عند الحديث عن مسكن بسيط من غرفتين والبنوك لا تمول عادة إلا في حدود 80 ألف دينار تقريبا 100 ألف دينار وبقية 100 ألف دينار من أين سيوفرهم؟ هل يستطيع أن يدرهم؟ وهو أمر شبه مستحيل وبالتالي لا بد من وضع آليات جديدة.

إذا كنا نريد فعلا ترسيخ مبدأ العيش الكريم وهو مبدأ دستوري، فعلينا أن نفكر في الفئات النشيطة مثل الموظفين الذين يفنون أعمارهم في العمل دون أن يتمكنوا من امتلاك مسكن يحفظ كرامتهم، فقد نجد موظفا لا يملك أرضا ولا مسكنا وحتى إن توفرت له قطعة أرض، فإنه لا يقدر على بنائها وهذا الوضع لم يعد مقبول خاصة وأنا رفعا شعار الدولة الاجتماعية التي تقتضي تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع ونحن اليوم قادرون على ذلك، خاصة في ظل المبادرات التي يقودها السيد رئيس الجمهورية من خلال برنامج الثوري قابلة للتحقيق والإنجاز.

يمكن التفكير في حلول إضافية مثل تسهيل الحصول على المسكن الأول عبر تخفيض نسب الفوائد البنكية أو نزيل "TMM" إذا لزم ذلك أو تخصيص أحياء قطاعية لفائدة موظفي الوزارات كأن تخصص وزارة التربية أو الصحة أراضي لفائدة منظورها، مع مساهمة الدولة ومساهمة الوزارة وتيسر على إمكانية التونسي امتلاك المسكن، فالمسكن في النهاية حق أساسي يضمن كرامة المواطن وأسرته.

اليوم زملائي ذكرنا بأن ربع السكان لا يملكون مسكن، أنا أحقق وأؤكد لكم سيدي الوزير، أكثر من هذا والتي هي مسألة تكاد تكون مستحيلة واليوم الحمد لله، هذا القانون منطلق إجابي جدا، الجميع مشكورين الذين فكروا ورسخوا مبدأ العدالة الاجتماعية والدولة الاجتماعية وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية لكن ما دمنا قمنا بهذا نستطيع المواصلة في التفكير في بقية الناشطة.

كذلك على غرار أنتم عضو الحكومة سيدي الوزير، الفئات التي تقطن في المساكن التابعة لـ "CNRPS" الذين قضوا سنوات طويلة في دفع معلوم الكراء وقد سبق لي أن طرحت هذا الملف مع الوزير السابق، هذه الفئة لها سنوات تقطن، لما لا اليوم التفويت في هذه المساكن لصالحهم وندعهم أن يتحملوا مسؤوليتها، لا أعلم لماذا مع السيد الوزير الحالي أغلق الملف وأصبح غير ممكن؟ نحن نتحدث عن الدولة الاجتماعية كذلك هاته الفئة لها سنوات وهم متسوغين لما لا اليوم نفكر فيهم.

وفيما يتعلق بالصفقات العمومية، بإيجاز فإن الوقت لا يسمح السيد الوزير، يجب علينا فعلا اليوم أن نعتد آليات تضمن شفافية الصفقات العمومية، إذ لا تزال هناك العديد من التجاوزات والتلاعبات وقد كشفت التقلبات المناخية الأخيرة عن هشاشة عديد المنشآت، لا بد من محاسبة المسؤولين عن هذه الإخلالات خاصة الطرقات التي لم يمس على إنجازها سوى ثلاث أو أربع أو خمس سنوات ومع ذلك شهدت تدهورا كبيرا وهو أمر غير مقبول، اعتماد الرقمنة تضمن لنا أن تغلب على هذه الظاهرة وبارك الله فيكم وإن شاء الله موفقين.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا فخري، الكلمة للنائب المحترم خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمان والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الحضور،

نحن نثمن هذين المشروعين القانونيين لكن يجب التدخل لبناء مساكن اجتماعية بالمعتمديات والمناطق الداخلية نظرا سيدي الوزير، إلى وجود عائلات تقيم على وجه الفضل في هذه المناطق وكذلك هناك

من يسعى إلى العمل في إحدى المزارع حتى يجدوا سكنا بأوهم، كما أن هناك مواطنين يقيمون في مساكن تابعة للدولة وعند وفاة العائل الذي كان يعمل بإحدى الوزارات يتم إخراج عائلته أو مطالبها بمعاليم كراء مرتفعة جدا وهذه من الإشكاليات المساكن الاجتماعية المطروحة.

كما أشكركم سيدي الوزير، على التدخلات التي قمتم بها خاصة في سيدي بوزيد في الفترة الأخيرة لكن هناك نقصا كبيرا نظرا إلى التوسع الجغرافي ووجود عديد المسالك غير المهيأة أو المهترئة ومن أسباب ذلك سيدي الوزير، صفقة المسالك الفلاحية التي كانت مبرمجة بطول 300 كيلومتر لفائدة سيدي بوزيد تابعة لوزارة الفلاحة وقد عولوا عليها المواطنون كثيرا، لكنها لم تنجز ولا نعلم سبب توقفها منذ سنتي 2017 و2018.

كذلك هناك تأخر في مشاريع حماية المدن من الفيضانات، فالحزام الواقي من الفيضانات بمدينة السعيدة المبرمج منذ سنة 2018 لم ينجز إلى اليوم، علما أن فيضانات سنة 2019 كادت أن تقضي على المنطقة بالكامل، لذلك نطلب منكم فتح الاعتمادات اللازمة خاصة وأنكم قمتم بواجبكم سابقا وتمت برمجة دعم المسالك الريفية للسنة المقبلة، كما أن المقال الذي تحصل على الصفقة منذ شهرين أو أكثر ولم يتم فتح الاعتمادات خاصة في مسالك أولاد عبد الله الرضاع وأولاد حميدة والمباركية وهناك أيضا مسالك مهترئة جدا، حيث تتجاوز الحفر بشكل كبير، مثل طريق الرضاع فرش غريب في الرقاب، طريق البراهمية السعيدة بطول 12 كيلومترا، الطريق الجنوبية أولاد حفوز، طريق أولاد الليفي، الطرقات المرقمة 887 و903، كذلك سيدي الوزير، الطريق المحلية المرقمة 917 بطول 11 كيلومترا التي تنطلق من الكرمة وادي اللبن أولاد الفالح إلى حدود بئر علي، ما تزال غير مهيأة ولا نعلم سبب ولاتزال في المجال الترابي. كما أن طريق بئر الشار بئر خليفة بطول خمس كيلومترات ونصف وطريق أولاد عمر التي قيل إنها مبرمجة وتمت دراستها وستنطلق في طلب العروض لكن إلى حد الآن معطلة.

كذلك سيدي الوزير، أنكم وعدتم خلال زيارتكم لمدينة الرقاب بإنجاز طريق بطول 1 كيلومتر و800 متر بأولاد عيوني، وهي طريق مهمة تربط مدينة الرقاب، خاصة عند نقل مريض يجب أن يتنقل أكثر من 30 كيلومترا ليصل بينما لو أنجز 1 كيلومتر و800 متر تنقل المسافة إلى حوالي 5 كيلومترات يستطيع الوصول، وقد تواصلت مع السيد المدير العام والمدير الجهوي، لكن لم يتم تنفيذ المشروع إلى حد الآن.

وأشير أيضا إلى أنه تم تدعيم وحدة التجهيز بمدينة الرقاب بألة ماسحة، لأن آلة واحدة غير كافية لتغطية حاجيات معتمديتي السعيدة والرقاب، بالنظر إلى اتساع المجال الترابي لكليهما.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا خالد، الكلمة للنائب المحترم المنصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد المنصف معلول

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير والإطار المرافقة والسادة النواب الحضور.

السيد الوزير، نطالب من حضرتكم تهيئة الطرقات المرقمة وتسريع التدخل لفائدتها ومنها الطرقات الجهوية 121 و207 و994 و1014 و1011 و1012 والتسريع كذلك في إنجاز الطريق الحزامية لما

لها من تأثير على حركة المرور وخاصة مع العدد الكبير من الشاحنات القادمة من الشقيقة ليبيا في إطار التبادل التجاري.

سيدي الوزير، نطالب كذلك بتدعيم الإدارة الجهوية للتجهيز بتطاوين بشاحنة وعدد من الآلات الجارفة حيث إن الجهة ومعتمديها الثمانية، لا تتوفر إلا على آلة جارفة واحدة، وقد سبق وأن طالبنا بذلك منذ سنوات لكن دون تجاوب.

إن العوامل الطبيعية التي تعرضت لها الجهة أخيرا انجر عنها زحف للرمال وانسداد أغلب الطرقات والمسالك الفلاحية وهي لا تملك إلا آلة واحدة في ولاية هي الأكبر من حيث المساحة والأقل من حيث المعدات. ما هذا، سيدي الوزير؟ إلى متى؟ ولاية كاملة بألة جارفة واحدة، ننتظرها شهرا في الضاحية الشمالية وشهرا في الجنوبية حتى تعود بعد 15 يوما والطرقات معطلة والمواطن والفلاح يستغيث وأغلب المسالك الفلاحية مغلقة بزحف الرمال.

سادتي الكرام، سيدي الوزير، إذا كانت هذه المعلومة قد بلغتكم فإن الولاية في حيرة كبيرة والفلاح انقطع عن نشاطه من جراء تراكم الرمال وزحفها على الطرقات، صحيح أن السلطات الجهوية تبذل مجهودا، لكن هناك أمورا منطقية لا يمكن تجاوزها، فولاية كاملة بألة جارفة واحدة أمر غير معقول والله سيدي الوزير، لا أدري كيف يتم ذلك، فقد نجد أحيانا مواطنا يملك آلة "Traxe"، فكيف تعجز الدولة عن توفيرها؟

لقد طالبنا منذ ثلاث سنوات بتدعيم الإدارة الجهوية بألة "Traxe" لكن دون جدوى، وهذا غير معقول، إن هذا الوضع يندى له الجبين وكفانا تمهيشا، سيدي الوزير، وإذا كان الأمر يدخل في إطار العدالة الاجتماعية، كفانا تمهيشا وكفانا إقصاء وإن كانت هناك تصفية حسابات سياسية، فلا ينبغي أن تكون على حساب المواطن.

هذه صفحة نريد طمها في تعاملنا معكم كحكومة ولا بد من طم الماضي والعمل على الآتي، مع احترام المناطق وتحقيق العدالة الجهوية كما أن للصبر حدودا سيدي الوزير، وهذا الكلام موجه إلى كامل الحكومة، لمراجعة سياساتها ضد المناطق الداخلية وضد هذه الولاية التي عانت من التهميش في التشغيل في الشركات التي لا يوجد عمالها، في التجهيز، في الفلاحة فالماء مقطوع على المواطنين منذ خمس سنوات، إلى أين ذاهبين، هذا ليس معقول، إذا تكلم يجب أن يقول الحقائق وإذا سكت فإلى متى؟ ولا يمكن أن نبقي في التزيين والتبرير، بل يجب مواجهة الواقع كما هو والاطلاع على حقيقة الوضع في هذه الجهة، حيث إن السلطات الجهوية لا حول لها ولا قوة لأنها تعمل بالإمكانات المتاحة لها فقط لذلك لا بد من مراجعة الوضع سيدي الوزير، فالأمر يستعدي تدخلا عاجلا، بل هو أخطر من ذلك، كما نطالب بتوفير آلة جارفة على الأقل بكل معتمدية خاصة وأن الولاية تضم ثماني معتمديات، لا سيما المعتمديات المفتوحة على الصحراء مثل معتمدية بني مهيبة نظرا إلى شساعة مساحتها وانفتاحها على الصحراء.

كما أن برنامج المساكن الاجتماعية غائب عن ولاية تطاوين ونطالب بتفعيل دور الدولة لتسهيل الإجراءات المعمول بها لتمكين محدوددي الدخل من امتلاك مسكن اجتماعي والتسريع في ذلك مع تحيين نصيب ولاية تطاوين من ذلك.

ونتوجه بمطالبنا إلى السلطات المركزية للتدخل لمعاوضة السلطات الجهوية وكل الإدارات حسب وزارتها لأن أغلب ما اطلعنا عليه أن أغلب الإشكاليات، معطلة على المستوى المركزي، هذا يعود

للحكومة وأحملها مسؤولية التقصير وغياب دورها في أغلب القطاعات بكامل الجمهورية وخاصة في المناطق الداخلية منها بسياسة التعطيل والإجراءات الإدارية الرديئة. شكرا سيدي الرئيس وشكرا لكل السادة الحضور.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد المنصف معلول، الكلمة للنائب المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد معز بن يوسف

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير التجهيز والوفد المرافق لكم،

السيد الوزير، إن أي مشروع في قطاع السكن اليوم ولا سيما السكن الاجتماعي هو محل تهمين وتقدير منا كنواب شعب، ولكننا نرجو التسريع في إنجاز هذه البرامج فبالنظر لمدى أمتلعة عديدة في الولايات خاصة فيما يتعلق ببرامج تحسين المسكن إذ لا يزال المواطن يتقاضى منحة لا تتجاوز 2000 دينار، ويقدم مطلبها يظل عالقا لعشر سنوات أحيانا

لقد عايشت شخصا وضعيات خلال سنوات عملي في المعتمديات سواء في باردو أو بومرداس حيث رأيت مواطنين يفارقون الحياة قبل أن يقع تحسين مساكنهم التي كانت تحتاج تدخلات بسيطة جدا وحتى بالنسبة إلى السكن الاجتماعي هناك منازل شيدت في السنوات الأخيرة وما زالت مغلقة حتى الآن في انتظار تحديد القامات فالبنيات مهجورة منذ سنوات حتى صلوحيتها أمامها عدة نقاط استفهام ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التجهيز عاجزين عن تحديد قانمات لبضع مئات من المنازل في كل ولاية في حين أن هذه الديار مغلقة فمتى سيقع تسليمها لمستحقها القضية ليست في مجرد تشييد المباني أو إنجاز المشاريع، بل الأهم هو أن يسكن المواطنون في ديارهم فعليا.

كما أرجو منكم الالتفات إلى ولاياتنا التي لا تصنف كولايات داخلية فنحن نؤيد إقامة المشاريع في المناطق الداخلية وتحسين ظروف العيش فيها، ولكن الواقع اليوم يؤكد أن أغلبية السكان يترحون نحو المدن الساحلية مما خلق أزمة سكن حادة في معتمدياتنا كما هو الحال في ولاية سوسة.

سيدي الوزير، أقولها بكل صدق، لم يعد هناك أي أثر للتجهيز في ولاية سوسة، فالتدخلات التي تمت إثر الأمطار الأخيرة وهذا لا يرجع للإدارة فحسب، بل يعود أساسا إلى النقص الفادح في الموارد البشرية والعمال فليس من المعقول أن ولاية بحجم سوسة وهي ولاية منتجة بامتياز بصناعاتها وفلاحتها وسياحتها، تجد فيها إدارة التجهيز اليوم شبه عاجزة وسأؤايفكم الآن ببعض المؤشرات التي تثبت ذلك على سبيل المثال سيدي الوزير، نجد أن مقر التجهيز في القلعة الكبرى والذي يتمتع بموقع ممتاز جدا مغلق منذ أكثر من ثلاث سنوات رغم توفر المهندسين والعمال، القلعة الكبرى منطقة فلاحية وصناعية بامتياز وتعد من المعتمديات المنتجة في ولاية سوسة وهذا الوضع يأخذني للحديث عن العجز الكبير في إتمام الجزء الخامس من مشروع الوادي الكبير، لقد تحدثنا في هذا الموضوع مؤخرا فثلث سكان المدينة يعيشون في هذا الوادي الذي يمر وسط المناطق السكنية ويهدد حياة المواطنين خاصة مع اختلاط مياهه بقنوات تصريف المياه الصور المتاحة توضح حجم الكارثة، فالمياه والمخلفات تمر وسط الأحياء السكنية ولا يمكننا البقاء في مرحلة الوعود لثلاث سنوات دون إنجاز فعلي.

أما عن المسالك الفلاحية في كل معتمديات ولاية سوسة، أدعوكم سيدي الوزير إلى معاينة مدخل عمادة أولاد العابد في الكندار ومنطقة البشاشمة إنه وضع مخجل حقا الإدارة الجهوية للتجهيز أصبحت عاجزة عن التدخل حتى في المسالك الفلاحية بسيدي بوعلي وهي معتمدية تعتمد بالأساس على الفلاحة.

ليس من المقبول أن يتم تخصيص مسافات زهيدة جدا في المجلس الجهوي، 2 كيلومترات للقنطرة الكبرى، 2 كيلومترات لسيدي بوعلي، و1 كيلومتر للكندار، فماذا عسانا نفعل بهذه المسافات؟ نحن لا نصلح القديم ولا ننجز الجديد إن وزارة التجهيز هي وزارة سيادية بامتياز بالنسبة إلينا لأن الطريق هو شريان الحياة وهو الذي يجلب الصناعة والفلاحة والاستثمار ويربط المواطنين بموارد رزقهم.

ولا يفوتني سيدي الوزير تذكيركم بوضعية ملعب سوسة التي وصلت إلى حالة يرثى لها، كما أحيطكم علما أننا في معتمدية كالقنطرة الكبرى لم نشهد بناء قنطرة واحدة جديدة ولم نلمس تقدما في قناطر الوادي أو في المحولات الحيوية كمحول سهلول، من غير المعقول أن ولاية بحجم سوسة لا يوجد بها إلا محول واحد محول حي الرياض.

سيدي الوزير، لا أريد أن أقول أننا مظلومون في ولاية سوسة، ولكن حجم الظلم الذي عشناه في السنوات الأخيرة يجعلنا نشعر وكأننا لا نريد القول أننا لا ننتهي لهذا الوطن لأننا نحبه ونريد أن نبنيه معا ونعلم قيمة وزارة التجهيز في هذا البناء، لذا نرجو منكم إيلاء عناية أكبر لولاية سوسة وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد معز بن يوسف، أحيل الكلمة للنائب المحترم محمد بن حسين، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكر السيد الرئيس،

مرحبا بجميع الحضور،

السيد الوزير، بكل صدق وصراحة، لم أعد أجد الكلمات المناسبة أو الخطاب الذي يمكنني التوجه به إليكم حتى بتنا نفكر في التزام الصمت لعل الصمت يكون أكثر بلاغة ولعل في سكوتنا ما يدفعكم لفهمنا، ما يحدث في ولاية المهدية من مظالم ترتقي لمرتبة المجزرة في حق الجهة إنه لمن المهم جدا أن نسن قوانين اجتماعية وأن نفكر في الطبقات الهشة وكيفية تمليكهم لمساكن وهذا أمر ضروري ولكن الأهم من سن القوانين والتشريعات هو تنزيلها على أرض الواقع ليرى الناس هذه المساكن حقيقة ملموسة لا أن نكتفي برفع الشعارات وسن القوانين والتشريعات التي تبقى مهجورة ومتروكة مما يولد أثرا عكسيا وخيبة أمل كبرى.

اليوم في معتمدية سيدي علوان بولاية المهدية مساكن اجتماعية جاهزة منذ ثلاث أو أربع سنوات بقيت فارغة حتى تعرضت للتخريب وأصبحت مرتعا لارتكاب الموبقات لقد خصصنا الأرض لإنجاز المساكن الاجتماعية في سلقطة، واليوم يتعلل بوجود إشكالات في الربط بالشبكات العمومية ونظرا لارتفاع التكلفة هناك إمكانية حدوث تأخير في هذا المشروع وحدوث بعض الإشكالات

ماذا يحصل، سيدي الوزير، في علاقة بالمشاريع بولاية المهدية؟

إن ما شهدته منطقة سلقطة والرغيش في المدة الأخيرة جراء الإعصار والفيضانات هو كارثة حقيقية وبكل صدق، كنت أنتظر أنه بمجرد انقشاع العاصفة سنجد آليات التجهيز وفرق العمل منتشرة في

الميدان لإصلاح ما دمر، فالطرق ما زالت مقطوعة والمسلك الرابط وسط سلقطة مقطوع تماما.

هذا الطريق مبرمج والمقاوم باشر العمل فيه منذ عامين، لكنه لم يسلم حتى الآن فهل يعقل أن ينتهي من أشغال الطريق ويترك الرصيف دون إنجاز؟ إذا كانت الدولة تعجز عن إتمام مشروع مشروع لا يتجاوز طوله كيلومترا ونصف الكيلومتر يستغرق عامين فبا خيبة المسعى مع العلم أن الإدارة الجهوية تبذل مجهودات حسب طاقتها إلا أن الإمكانيات مفقودة والموارد المالية لم يقع رصدها.

سيدي الوزير، لسنا نفهم المعايير التي تعتمدها وزارتك في برمجة المشاريع فنحن نرى المليارات تضح في جهات بعينها بينما ولاية المهدية التي لم تعد تصنف لا مع الولايات الساحلية ولا مع المناطق الداخلية.

لقد قلنا هذا في مناسبات عدة، على فكرة ولاية المهدية تحتل المرتبة الثانية وطنيا في عدد حوادث الطرقات وهذه هي المرتبة الوحيدة التي نتقدم فيها بينما نقيب في أواخر مراتب التنمية بجانب ولاية مثل القصرين وسيدي بوزيد وبعض الجهات الأخرى والمرتبة الثانية التي تصدرناها وطنيا كانت من حيث عدد القتلى والجرحى والحوادث وهذا يدفعنا للبحث في الأسباب الحقيقية لكي نتوصل إلى حلول لهذه الإشكالات.

انظروا إلى الطريق الرابط بين رجيش وقصور الساف إنه طريق حيوي يربط الولاية بمركزها ومع ذلك يفتقر تماما إلى الإنارة وحجم الحوادث فيه مأساوي وكذلك الطريق الرابط بين قصور الساف والبرادعة، أما الطريق الساحلية بين رجيش وعلقطة فقد اختفت معالمها تماما ولم تبق إلا الحفر. هذا الطريق غير مرقم وقد راسلتمكم الجهة مرارا لترقيمه، ولكن إلى يوم الناس نتنظر.

أما بخصوص مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف فهو معطل منذ عامين رغم إعلانه مرتين ولو أنجز هذا المشروع في وقته لما شهدنا الجريمة التي وقعت في شاطئ بن نجيم ولما تحطمت الطرقات وكلفنا ذلك موارد إضافية. أنا هنا لا أحملك المسؤولية وحدك، بل هي مسؤولية رئاسة الحكومة أيضا التي تدير جلسات للمشاريع المعطلة دون أن نرى أثرا فعليا على أرض الواقع خاصة في مشروع حماية شريطنا الساحلي رجيش قصور الساف في قسطه الثاني، لماذا لا يتم تصنيف هذا المشروع ضمن المشاريع المعطلة؟ لا نجد إجابة واضحة وحتى الأسئلة الكتابية تظل دون رد أما السؤال الشفاهي فقد مر عليه ما يقارب الثلاثة أشهر دون استجابة، نرجو أن نجد من يجيبنا فحتى سيادتكم وجهت إليكم سؤالا شفاهيا يتعلق بهذه الإشكالات ولم توجه لنا الدعوة لمناقشته حتى الآن نحن لا نراكم إلا عند طلب المصادقة على قرض أو مشروع قانون، ولكن النجاح لا يكون إلا مشتركا.

إن الدخول في صراع بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية فبا خيبة المسعى، فالسادة النواب عندما يتشجعون فذلك جراء عدة أسباب لأننا جئنا بسقف طموحات وآمال وأحلام كبيرة جدا فلا نخذلونا ولا تدفعونا للخروج عن السراط كي لا يقال لاحقا أن النائب يتجاوز حدوده.

الرجاء من كافة المسؤولين في الوظيفة التنفيذية ومن السيد رئيس الجمهورية، إن النائب اليوم يروح تحت ضغط مسلط عليه لا يعلمه إلا الله كما أنه في مواجهة إدارة عميقة تضم متواطئين في تعطيل المشاريع أو من اعتاد على نسق عمل معين، فكيف يتصرف النائب وسط الضغط الشعبي؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد محمد بن حسين تفضل.

السيد محمد بن حسين

النائب يرى المشاريع على الورق ويعقد الجلسات ويعد المواطنين بناء على ميزانيات مرصودة وطلبات عروض منشورة، لكن المشاريع لا تنجز على أرض الواقع وفي المقابل، نجد خصوما سياسيين يترصدون بنا وبوظيفتنا التشريعية والتنفيذية وبيتهمجون لتعثر المشاريع.

لذا أرجو من الجميع، بمجلس نوابنا ووظيفتنا التنفيذية وقيادتنا، أن نكون في مستوى اللحظة والمزيد من التنسيق. إن الكلمة المفتاح هي التنسيق والحوار والتشاركية والإنصات الجيد لأن السفينة إذا غرقت فستغرق بنا جميعا. حفظ الله تونس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد بن حسين. أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم عدنان العلوش عند كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد عدنان العلوش

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان والوفد المرافق،

نحن اليوم في حضرة وزارة تعد رافعة أساسية للتنمية في البلاد، وزارة مسؤولة خاصة عن جودة العيش وبالمناسبة، أود التعرّيج إلى إشكالية كبرى قائمة في ولاية بئرزة تتطلب حلا عاجلا اليوم قبل الغد وهي مشروع الوصلة الثابتة جسر بئرزة الجديد، هذا الجسر الذي رصدت له اعتمادات مالية ضخمة وينتظر استكماله في غضون سنة يعلق عليه الجميع آمالا عريضة ليكون متنفسا ينبي معاناة طوابير وصفوف السيارات الطويلة التي نراها يوميا على مدار الساعة 24/24 وطوال أشهر السنة.

سيدي الوزير، إذا لم يتم برمجة امتداد للوصلة الثابتة يمثل طريقا حزامية جديدة في بئرزة، فإننا سنشهد أضعافا لصفوف السيارات إذ قد نرى صفوف السيارات تمتد لتصل إلى منزل بورقيبة من الجهة الغربية وإلى الجهة الشرقية وصولا إلى الكورنيش، كل هذا الضغط سيتركز على مستوى محول طريق برج طالب وكذلك شارع 14 جانفي الذي يعاني بطبعه من اختناق مروري حاد.

لذا نرجو منكم سيدي الوزير التنسيق مجددا مع وزارة الدفاع الوطني التي رفضت مقترحكم في مناسبتين سابقتين كما يبدو وحسم هذا الموضوع بصفة عاجلة ونهائية خاصة وأن الوقت يدهمنا مع بقاء عام واحد فقط على جاهزية الوصلة الثابتة وذلك لضمان أن يكون الجسر الجديد دافعا حقيقيا للتنمية لا عائقا لها.

سيدي الوزير، هناك مساحة تقدر بـ 100 هكتار في منطقة الناظور كان من المقرر سابقا أن تتولى الوكالة العقارية للسكنى "AFH" تهيئتها وتقسيمها إلى مقاسم سكنية تباع للمواطنين، إلا أن هذا المشروع لم يتم بتاتا وقد تنهى إلى مسامعنا مؤخرا أن هناك عدة أعناق اشترأبت وتسعى إلى الاستحواذ عليها، لذا أود إعلامكم أننا في بئرزة نعاني من فقر عقاري مدقع ولم يعد لدينا فضاءات عمرانية تسمح بإنشاء بئرزة الجديدة أو بئرزة 2، نرجو منكم التدخل لاستغلال هذه الأراضي عبر الوكالة العقارية للسكنى لتتقسّم وتباع لفائدة المواطنين.

سيدي الوزير، يشهد الكورنيش حاليا مشروعا لحمايته من الانجراف التابع لوزارة البيئة برصد اعتمادات ضخمة تقدر بـ 100

مليار، ولكن الجدار لهذا المسلك لا يزال بدائيا فالأرصفت ضيقة جدا ومتهالكة وأعمدة الإنارة العمومية على طول الكورنيش في حالة سيئة ومغطاة بقطع بلاستيكية ووجب التدخل في هذا الجزء وشكرا جزيلاً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً لك السيد عدنان العلوش، أحيل الكلمة الآن إلى النائبة المحترمة ألفة المرواني، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة ألفة المرواني

شكرا السيد رئيس الجلسة

مرحبا بالسيد وزير التجهيز والإسكان وبمرافقيه الكرام،

سأبدأ مداخلة اليوم بالاستناد إلى تدوينة صادرة عن صفحة الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بين عروض جاء فيه: "إثر الأمطار الغزيرة التي شهدتها الجهة قامت الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بين عروض بحملة تنظيف مختلف المنشآت المائية وإزالة الأوساخ والعوالق لضمان سيلان المياه بصفة عادية"، هذا المنشور كان بتاريخ 28 جانفي، تزامنا مع الأمطار الأخيرة التي شهدتها بلادنا.

في تقديري سيدي الوزير، هذا يمثل تكريسا لشعار "بعد ما اتخذ شرى مكحلة" فالتدخل لتنظيف العوالق وإلى آخره لا يجب أن يكون بعد وقوع الضرر، فأين هو التخطيط الاستراتيجي والاستعداد للكوارث يا سيدي الوزير؟ وأين كانت تدخلات وزارة التجهيز والإسكان لمجابهة الأضرار الناجمة عن الأمطار الاستثنائية الأخيرة؟

إن الأضرار التي لحقت بالطرقات المرقمة والمسالك الريفية الراجعة بالنظر لوزارة التجهيز والإسكان، ما هي إلا شاهد على الفساد في إسناد الصفقات العمومية وفي المراقبة وفي كيفية تسليم براءة المشاريع من الإخلالات والتجاوزات.

بعد كل تهاطل للأمطار نكتشف هول الكارثة وننظر خلفنا فلا نجد أي محاسبة تذكر، لم نسمع يوما عن محاسبة جادة للملفات فساد في إنجاز طريق أو حتى في ردم حفرة. إن الأمطار الأخيرة كشفت بوضوح عورة الوزارة وحقيقة إفلاسها، محدودية إمكانياتها سواء البشرية منها أو التقنية على مستوى المعدات، لقد عاش المواطنون في عزلة وقطيعة لأيام وكان السيد رئيس الجمهورية أكبر شاهد على ذلك خلال زيارته الميدانية حيث انقطعت حركة المرور وتدمرت البنية التحتية ومع ذلك لا تزال المحاسبة غائبة وهنا وجبت الإشارة إلى ضرورة تنقيح قانون الصفقات العمومية والمحاسبة.

لقد تحدثت مرارا عن مشروع حيوي في ولاية بن عروس وهو مشروع تصريف مياه الأمطار لمدينة بن عروس، هذا الملف صادقت عليه إدارة المياه العمرانية الرجعة بالنظر لوزارتكم بتكلفة بلغت 12 مليون دينار، بتمويل كامل من بلدية بن عروس منذ سنة 2019 وانطلقت الأشغال فعليا بتاريخ 5 جوان 2020، عن طريق شركة "MEDI BAT" ولكنها توقفت فجأة وفي غفلة من الجميع. أين هذا المشروع؟ كيف تصادق إدارة المياه العمرانية على مشروع ثم تغيب الرقابة والمتابعة؟ لقد طالبت من هذا المنبر بفتح بحث جدي في هذا الملف وتناوب الوزراء ولم يتغير شيء بينما تظل البلاد غارقة في مياه الأمطار، أين المشروع يا سيدي الوزير؟

وختاما وبسبب ضيق الوقت أود الإشارة إلى معضلة مقاطع السكة الحديدية فمدينة بن عروس مركز الولاية تشقى السكة وحالة المقاطع، سيدي الوزير، أتمنى أن تعابنوا بأنفسكم وضعية مقاطع السكة الحديدية في بلادنا ونحن في سنة 2026، حيث تقع الحوادث

بشكل يومي هذه المقاطع غير محمية ولا تستجيب بتاتا لأدنى مواصفات السلامة لسنوات ونحن نطالب وزارة التجيز بتهيئتها، ولكننا لم نتلق سوى الوعود الزائفة.

أطالكم سيدي الوزير، من هذا المنبر بإرسال لجنة معاينة أو بتشريفنا بزيارة ميدانية للاطلاع على مقاطع السكة بمدينة بن عروس وأخص بالذكر مقطع السكة قبالة جامع الشفاء الذي يشكل كارثة حقيقية وكذلك المقطع الموجود على مستوى شارع الحبيب ثامر بين عروس والمقطع المعروف بطريق رندة.

سيدي الوزير، إن إنقاذ الأرواح البشرية هو في صميم مسؤوليتكم اليوم مع الشكر الجزيل السيد رئيس الجلسة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً السيدة ألفة المرواني، أحيل الكلمة للسيد يسري البواب، له أربع دقائق تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا السيد الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له.

لن أترجم بموضوع الجلسة اليوم فحسب، بل سأتوجه من خلالكم السيد الوزير إلى كافة أعضاء الحكومة وإلى السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية.

ما الفائدة من تمكين عائلة من مسكن اجتماعي سواء عن طريق البيع بالتقسيط أو عقد كراء مملك إذا كانت هذه العائلة سترسل ابنها للدراسة ثم يعود إليها جثة في صندوق؟ إن الجريمة التي وقعت أول أمس في المنستير والتي كان ضحيتها طفل لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره داخل معهد على يد شاب آخر يبلغ من العمر سبعة عشر عاما من المنقطعين عن الدراسة وهو موضوع تطرقنا إليه مرارا عن أن الانقطاع المدرسي قبلة موقوتة، وقوع هذه الجريمة داخل حرم معهد بورقيبة للفتيات وداخل حرم مؤسسة تربوية، يضع المنظومة بأكملها في الميزان الحكومية، والنواب والقضاء والأمن والمنظومة التربوية ورئيس الجمهورية ورئيسة الحكومة.

سيدي الوزير، نحن أمام منظومة فاشلة.

إن الطريق الحقيقية التي يجب أن نعبدها اليوم هي طريق الأمان لهؤلاء الصغار والجسر الذي يجب أن نشيده ونعززه هو جسر التواصل معهم، أما الطريق التي يجب أن نقطعها فهي طريق المخدرات والعنف والسلاح الأبيض والفساد والرشوة. إن الأولوية القصوى اليوم هي حماية أبنائنا ومراقبة ما يتعرضون له عبر وسائل التواصل الاجتماعي

أقف أمامكم اليوم ولا أعلم ما هي أحوال أبنائي، لقد فقدت الثقة في كل شيء، تلميذ لا ناقة له ولا جمل كان واقفا أمام المعهد ليعيد كراسا لصديقه وإذا به يطعن بسكين ويفارق الحياة في ريعان شبابه سيدي الوزير، لقد لقننا هؤلاء الصغار درسا قاسيا فبينما كانوا يشيعون جنازة زميلهم رفعوا علم تونس أولا ثم جثمان صاحبهم خلفه وكأنهم يوجهون لنا رسالة: "أن تونس لنا وليست لكم"، أنتم لم تعرفوا كيف تحافظون علينا ولا على البلاد التي استأمناكم عليها لتعيدوها إلينا سالمة.

لقد رفع الصغار شعار "حق التلميذ فوق الجميع" إن أرواح التلاميذ مسؤولة الدولة، فأين النظام؟ وأين المسؤولية؟ إن الإهمال

يقتل والأمان حق، حق الأمان داخل المعاهد وأقوى كلمة قيلت سيدي الوزير "في المعهد ندرس ولا نموت"، التلميذ ياسين ذهب ليدرس فعاد في صندوق.

لم أعد أحتمل الحديث عن القوانين بينما يسقط السور على تلاميذنا أو يشهر السلاح الأبيض داخل معاهدنا نجابه دائما بتبريرات نقص الإمكانيات ونقص الأعوان حتى أسوار المعاهد التي تهاوت قيل لنا أن امتحانات البكالوريا ستجرى وأسوار المؤسسات ساقطة، لم يعد يهمنا النجاح إذا كان الثمن حياة أبنائنا.

لقد طالبنا بدوريات أمنية مستمرة فهؤلاء الصغار، هم الأهم، هم جيل المستقبل، كفانا ضياعا للأجيال، ضاعت منا أجيال في العقود السابقة واليوم إما أن نفتح لهم باب الأمل في هذا الوطن أو لنغلق الأبواب ونرحل جميعا، هذه البلاد أمانة في أعناقنا، بل نحن مقترضون الوطن من أبنائنا.

اليوم يا سيدي الوزير، تلميذ يقتل تلميذا والفاعل حسب الرواية الرسمية للناطق باسم محاكم المنستير تسلق سور المعهد وفي طياته سلاح أبيض إلى أين نحن ذاهبون؟ هل يعقل أن يسير أبنائنا وبناتنا في الشوارع وهم مهددون بالقتل والمخدرات في كل لحظة؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً السيد يسري البواب. أحيل الكلمة إلى النائب المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

سأتحدث اليوم خارج إطار الجلسة عن فاجعة حدثت بالمنستير، الأمان حق وليس فضلا، أرواح التلاميذ مسؤولة الدولة، الإهمال جريمة ضحيتها ياسين، دم ياسين في رقبتيكم في المعهد نقرأ لا نموت، أين النظام؟ أين المسؤولية؟ هذه بعض من الشعارات التي رفعها الأولياء والتلاميذ يوم أمس في ساحة معهد بورقيبة بالمنستير، مسرح جريمة القتل ذهب ضحيتها تلميذ قاصر لم يتجاوز السابع عشرة من عمره وأصيب فيها تلميذ ثاني بجروح خطيرة بعد الاعتداء عليهما بسكين داخل حرم المعهد من قبل شايبين، وما علينا إلا أن نترجم على روح الفقيد ياسين عبد الحق ونتقدم بأصدق التعازي إلى والديه وسائر أهله وأصدقائه وكافة الأسرة التربوية في هذا المصاب الجلل راجين من الله العلي القدير أن يتقبل الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه الفردوس الأعلى وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون ونتمنى الشفاء العاجل لرفيقه المصاب.

سيدي الرئيس، لم يكن ما حدث مجرد شجار مدرسي انتهى بشكل مأساوي، بل جريمة تعر واقع أخطر، منظومة تعليمية فشلت أخلاقيا وقيميا قبل أن تفشل بيداغوجيا، دولة غائبة عن دورها التربوي وأسرة تترك وحيدة في مواجهة انهيار القيم وكنا قد عبرنا سابقا وما زلنا نعبر تحت قبة البرلمان، بحضور أعضاء الحكومة عن عميق انشغالنا بما آل إليه الوضع الخطير من بيع واستهلاك المخدرات وتزايد مظاهر العنف داخل المؤسسات التربوية العمومية ضد كل مكونات الأسرة التربوية من مربين وتلامذة وعمال وإداريين، أمام عجز مختلف الجهات المسؤولة عن إيقاف هاته الظواهر المتواصلة منذ سنوات وحماية المرفق العمومي وكل المكونات الموجودة بداخله من الاعتداءات المتكررة والتي أصبحت حدثا يوميا إلى أن وصل الأمر إلى إزهاق الأرواح داخل الحرم المدرسي.

له العديد من الآليات التي تمكن من الحصول على قروض ميسرة وهي متعددة وقد تم ضبطها وتقديمها ضمن العرض.

هذه الآلية في الحقيقة جاءت لتمكين فئة معينة من الأجراء، الذين يكاد يكون من المستحيل أن يستفيدوا من الآليات الأخرى وذلك لأنها كلها مرتبطة بـ "SMIG" ونعلم أن هذه الآليات يوجد "SMIG" من واحد إلى ثلاثة مما يمكن من الاستفادة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وهنا نوضح أيضا أنه حتى من واحد إلى ثلاثة يمكن أن يكون العمل غير قار وهذا البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي يتميز بأنه لا يقتصر على الأجراء فقط، بل يشمل أيضا من ليس لهم دخل قار يمكنه أن يأخذوا على مستوى البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

أما الفئة التي نعتبرها محدودة الدخل أو متوسطة الدخل فهي التي تفوق ثلاثة إلى حدود ستة، أي أن البرامج موجودة، لكنها مقيدة بشروط عديدة تثقل كاهل الموظف والأجير، إذ يتعين عليه توفير تمويل ذاتي وهو ما يعجز عن توفيره وبالتالي كذلك يمكن له أن يتوجه إلى البنوك التي ستكون كلفتها مرتفعة جدا وهذا ما يحرمه من الاستفادة ونحن قلنا إن الهدف هو تمكين هذه الفئة ولذلك يجب أن يكون برنامج الكراء المملك قائما على التحكم في كلفة الإنجاز وتحقيق ذلك فإن أول عنصر هو الأرض، إذ تمثل كلفة مهمة تختلف حسب الجهات وحسب ما إذا كانت مهيأة أو غير مهيأة وتتراوح نسبتها بين 15 إلى 30 % هذه كلفة الدولة تساهم من خلال تمكين الأرض بالدينار الرمزي.

ثانيا، نفس الشيء عادة هذا موجه للإنجاز عن طريق "SPROLS" أو "SNIT"، عموما يتم تمويلهم عبر قروض وهذه القروض تكون مشفوعة بفوائد تثقل كاهل المستفيد، لذلك تم التأكيد على دور الثاني للدولة في التحكم في الكلفة من خلال التمويل من الصندوق "FOPROLOS" بنسبة مائة بالمائة دون فائدة وهو شكل ثان من تدخل الدولة، ثم تأتي مسألة كيفية الإنجاز حيث توجد طريقتان: الأولى هي بعد إعداد الدراسات ثم المرور إلى الإنجاز الكلاسيكي أي التصميم والتنفيذ مع تعيين مقاول لإنجاز المشروع، أما الطريقة الثانية فتتمثل في إسناد المشروع إلى مقاول تتكفل بالتصميم والإنجاز معا بنظام تسليم مفتاح في اليد، بما يمكنها من اعتماد تكنولوجيات مضبوطة ضمن ملفات طلب العروض، بهدف تقليص الكلفة وهذا كله يعود بالنفع على المستفيد وعلى الدولة من خلال إنجاز أكبر عدد ممكن من المساكن المعدة للكراء المملك.

وقد تم توضيح أن الأمر لا يقتصر على 10 هكتارات وعلى 11 ولاية فقط، بل إن القرار يقضي بإطلاق هذا البرنامج بداية من سنة 2026، حيث تم تحديد الأراضي التي وضعت على ذمة هذه الشركات "SPROLS" و "SNIT" والتي وجدناها في إمكانية 11 الولايات وشرعنا في انطلاق السنة الأولى من المخطط وهي 2026 مع رصد الاعتمادات اللازمة للانطلاق في هذه المهمة، ولكن وفي الوقت نفسه نواصل العمل على البحث عن أراض، على أن تكون مهيأة للسكن منظم وقابلة للحصول على التراخيص اللازمة سواء مقاسم داخل مثال التهيئة وتمر عبر اللجان المعروفة، ثم يتم الحصول على رخصة البناء حتى نكون ضمن الإطار المنظم ونوفر مساكن مستوفية لكل الشروط.

وبالتالي قد انطلقنا في السنة الأولى في تحديد إمكانية إنجاز 1213 مسكنا في 11 ولاية ويجري حاليا العمل مع وزارة أملاك الدولة لتوفير العقارات اللازمة حيث يتم التنسيق بخصوص القطع المتاحة، مع

اليوم تعاني المؤسسات التربوية من اكتظاظ خانق يتجاوز في عديد الجهات أربعين تلميذ في القسم الواحد مع نقص فادح في الإحاطة النفسية والاجتماعية، إذ قد يكلف مستشار نفسي واحد بمتابعة عشرات المؤسسات في مفارقة تفضح غياب الرؤية والجدية وأصبحت وزارة التربية إدارة أزمات بدل سياسة عمومية لا تنتج حلولا جذرية، بل تكتفي بإدارة الأزمات والترقيع الظرفي بدون رؤية واضحة لإعادة بناء المدرسة كفضاء للتربية والتعليم قبل أن تكون فضاء للامتحانات.

السيد الرئيس، الجريمة التي وقعت داخل المؤسسة لا يتحمل مسؤوليتها السيد المدير، فهو مربي فاضل ذو أخلاق عالية وخبرة مشهود له بكفاءته وجدديته في العمل وكذلك الحارس فأسوار العديد من المعاهد وقع هدمها في إطار الشعبوية وكل مترجل يمكنه اقتحام حرم هذه المؤسسات وكذلك النقص الفادح في عدد القيميين والإداريين والعملة، فكامل المسؤولية يتحملها السيد وزير التربية والإصلاح الحقيقي يبدأ ببرنامج وطني للإحاطة النفسية والاجتماعية داخل المؤسسات التربوية وإدماج الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية ولا بد من صياغة إستراتيجية وطنية للقضاء نهائيا على ظاهرة العنف المدرسي بمشاركة جميع الأطراف، إذا لم نصلح جذريا الآن ستزايد عدد الضحايا غدا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلاً السيد صالح الصيادي.

بما أن السيد بلال وباسين غير موجودين، سترفع الجلسة لمدة نصف ساعة سيدي الوزير.

سترفع الجلسة الآن لمدة نصف ساعة على أن نعود للانعقاد في تمام الساعة السادسة وخمس دقائق إن شاء الله.

(كانت الساعة الخامسة وخمس وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة السادسة وخمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة، الآن نحيل الكلمة إلى السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليفضل.

السيد صلاح الزواري، وزير التجهيز والإسكان

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبه،

السيدات والسادة النواب الموقرون،

السادة الحضور،

في البداية كل الشكر لرئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي وكافة أعضاء اللجنة على التقرير الموجز وكذلك القيم على تقديم مشاريع القوانين الخاصة بالكراء المملك.

أود في البداية أيضا أن أوضح ما تم تقديمه وأكد أن برنامج الكراء المملك هي آلية جديدة لفائدة الأجراء حيث يمكن أن يكون الأجير من القطاع الخاص وكذلك من الوظيفة العمومية، أي له دخل شهري قار وهي تضاف إلى آليات موجودة، إذ نعلم أن "FOPROLOS"

العلم أن جميع الولايات والمعتمديات معنية بإنجاز هذه المشاريع وقد تم ضبط هدف بـ 5 آلاف مسكن وذلك رغم أن طاقة الشركات المعنية في وضعها الحالي لا تتجاوز ألف مسكن في السنة، نظرا إلى برامجها العادية، حيث وضعنا برنامج في استراتيجيتنا تقوم على تطوير قدراتها لبلوغ مستويات أعلى، كما كانت في السابق حين كانت تنجز آلاف المساكن، بما يمكن مستقبلا من العودة إلى إنجاز عشرات الآلاف خلال خمس أو عشر سنوات. إذا قلنا سنطور قدرتها لأنها فقدت هذا الشيء، مع مواصلة تنفيذ برنامجنا.

وتنطلق المرحلة الأولى من البرنامج سنة 2026 بإنجاز بداية 1213 مسكنا تم ضبطها وقد شرع في إجراءات طلبات العروض وتعيين المفاوضات، على أن يتم خلال السداسية الأولى الانطلاق في إنجاز نحو 310 مساكن وفي السداسية الثانية لها نفس الشيء، يتم الانطلاق في بدايتها أكثر من 300 مسكن آخر، ثم البقية 1200 مسكن على أن يستكمل 600 مسكن ببقية البرنامج قبل موفى سنة 2026 وتمثل هذه المرحلة النواة الأولى للبرنامج الذي سيقع التوسع فيه ليشمل كامل الولايات.

ويتمثل المطلوب في تضافر جهود الجميع لتوفير الأراضي اللازمة داخل أمثلة الهيئة العمرانية، على أن تكون راجعة بالنظر إلى أملاك الدولة حتى يتم إسنادها بالدينار الرمزي ونحد من كلفة الإنجاز.

أما بخصوص المستفيدين فقد تم التأكيد على أن البرنامج موجه أساسا إلى الأجراء، مع اعتماد منصة رقمية التي سنعمل عليها لضمان الشفافية للجميع، حيث يتم إيداع المطالب ومعالجتها آليا دون تدخل بشري، اعتمادا على تقاطع المعلومات التي يقدمها المستفيد، ليتم ترتيب الملفات حسب الأولوية في الإسناد.

هذا فيما يخص التوضيح الذي أردت قوله لهذا البرنامج الجديد وكما يجدر التذكير بأن بقية الآليات تبقى قائمة، مع إمكانية تطويرها، كما أنكم ذكرتم المسكن الأول والذي لم يتم على أحسن وجه وأن أقر بهذا الشيء ونحن الآن عندنا "proposition" محل دراسة حاليا بالتنسيق مع وزارة المالية إن شاء الله، سنتمكن معا من الوصول إلى تمكين حتى من يرغب في اقتناء المسكن الأول ويمكن أن يكون غير أجير حيث لا توجد "confusion"، بل توجد إمكانية لتطوير هذا العمل حتى يساهم في الإنتاج ويمكن من التوسع فيه قدر الإمكان. هذا بالنسبة إلى الكراء المملك.

أود التأكيد أنه إلى جانب هذا البرنامج يوجد البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، حيث تم إلى حد اليوم تسليم ما يقارب 4700 مسكن، كما يجري حاليا استكمال أشغال قرابة 2000 مسكن، بعضها جاهز والعمل متواصل على القوائم ومن الطبيعي أيضا أن نعلمكم بوجود مرحلة ثانية من هذا البرنامج أو قسط ثاني يتضمن بناء ما يقارب 4700 مسكن إضافي.

وقد تم حاليا تحديد 2600 مسكن موزعة على حوالي 13 ولاية، مع ضبط المواقع بدقة وأكثر تفاصيل نستطيع أن نمدتها لكم موجودة في المحضر من بينها أريانة وبن عروس ومنوبة وبنزرت ونابل وسوسة والمنستير وسليانة وقابس وسيدي بوزيد وتطاوين ومدنين وتوزر، بكلفة جمالية تقدر بـ 295 مليون دينار وستصدر طلبات العروض الخاصة بها تباعا خلال الأسابيع القادمة.

وبذلك سيكون لدينا برنامجان متوازيان: برنامج الكراء المملك الموجه للأجراء والبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي حيث سننطلق

المرحلة الأولى منه بإنجاز 2640 مسكنا وسيتم في هذا الإطار تكليف باعثن عموميين وبعثن عقارين من القطاع الخاص بإنجاز مشاريع السكن الاجتماعي.

وفي هذا السياق يمكن القول أن سنة 2026 ستكون سنة انطلاق خطة شاملة 2026-2030 لتوفير السكن حيث من المنتظر إنجاز ما يقارب 10 آلاف مسكن ضمن هذه الخطة وستكون برنامجين، الأول عبر برنامج الكراء المملك الممول من الصندوق "FOPROLOS" وبرنامج السكن الاجتماعي المدعوم بقروض جاهزة للاستعمال، بما يمكن من إبرام الصفقات والانطلاق في الإنجاز.

وقد تعلمنا من التجارب السابقة في إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وأنتم تعلمون ذلك من خلال المتابعة لسنوات طويلة وما شهدته من تعطيلات وقائمت انتظار وغيرها والحقيقة نحن تعلمنا واليوم لدينا فرصة العنصر الثاني خاصة في برنامج الكراء المملك، نأخذ دروس والعبرة حتى ننجح فيه منذ الانطلاقة الأولى، بل منذ وضع حجر الأساس لكل مشروع.

هذا ما أردت التأكيد عليه بخصوص السكن، كما قدمت أكثر تفاصيل بالنسبة إلى ما تم تقديمه، أما بخصوص التشريعات فهي معروضة اليوم للنظر في القانون الأساسي المتعلق بـ "SPROLS" والقانون الأساسي المتعلق بـ "SNIT" حيث لم يكن مسموحا لهم سابقا بالبيع بالتقسيط أو بالكراء المملك وقد تم اليوم تمكينهم من هذه الفرصة وهو في صميم دورهم الاجتماعي خاصة وأنهم انصرفوا في السنوات السابقة نحو منطق اقتصادي صرف وأصبحت تشتغل كأنها شركة خاصة، في حين أننا نسعى اليوم إلى إعادتهم إلى دورهم الأساسي وهو توفير المساكن الاجتماعية.

هذه أبرز التوضيحات التي أردت تقديمها بخصوص مشروع القانونين المعروضين.

وقد استمعت إلى تدخلات السادة النواب، مشكورين، والذين عرجوا على العديد من التساؤلات الخاصة بالمشاريع المكلفة بها وزارة التجهيز وهي عديدة وخاصة منها مجال الجسور والطرق وسأحاول تقديم بعض المعطيات والإجابة بصفة عامة وأكد أن يجد السادة النواب ما يهمهم ضمن هذه الإجابة، مع الإقرار بوجود بعض الإجابات خصوصية لأن الإجابة العامة ليس بها محتواها.

بالنسبة إلى مشاريع الجسور والطرق فإن الأهم بالنسبة إلى سنة 2026، كما تم الإعلان عنه عند عرض الميزانية في أواخر سنة 2025، هو الانطلاق في إنجاز مشاريع كبرى، سننطلق خلال سنة 2026، أذكرها بالأرقام أي 16 مشروعاً بقيمة 2.8 مليون دينار وهي مشاريع متعددة ومتنوعة تشمل تقريبا جميع الولايات وتتضمن طرقا سريعة مثل الطريق الوطنية رقم 2 بين النفيضة وسوسة وبالقيروان والطريق الحزامية لمدينة جرجيس والطريق الحزامية بقربة إلى جانب مضاعفة الطريق الذي المحور الاقتصادي الرابط بين القصرين وسيدي بوزيد وشفافس.

كما تشمل تدعيم عديد من الطرق في 7 ولايات، بكل من قفصة وسليانة والقصرين والكاف وكننت قد عرجت على بعض منهم وأنتم تساءلتم أين هم؟

ومازلت سأحدث على المشاريع التي سننطلق في 2026، سبعة جسور بكل من باجة ونابل وقابس والمنستير وبن عروس، نفس الشيء ولاية سليانة، إضافة إلى الطريق الجهوية رقم 77 بالحبابسة والطريق

الوطنية رقم 3 بين بن عروس وزغوان، نفس الشيء الطريق الجهوية رقم 96 بولاية المهدية، في قفصة، الطريق المحلية رقم 899، إلى جانب مضاعفة المشاة الموجودة على الطريق الجهوية رقم 39 على مستوى مدخل تونس، إلى جانب إنجاز العديد من المسالك الريفية التي ستنتقل في كل الولايات بطول يقارب 450 كيلومترا موزعة على 21 ولاية.

وتبلغ كلفة هذه المشاريع الجديدة حوالي 2.8 مليار دينار وهي تضاف إلى المشاريع الجارية حاليا والتي لا تعد قليلة، أي نحن نقوم بمشاريع كبيرة على مستوى الإنجاز ومواصلة الإنجاز وحلحلة الإشكالية الموجودة وبطبيعة الحال أستطيع أن أعطي المشاريع التي تقوم بها وزارة التجهيز وهي في حدود 80 مشروع بكلفة 4.2 مليار دينار وجمع هذه الاستثمارات يتبين حجم الجهد المبذول لتنمية شبكة الطرقات.

وعلى سبيل الذكر أهم مشروع، الطريق السيارة تونس جلمة الذي يشهد نسقا متصاعدا في الإنجاز، مع العمل على تجاوز الصعوبات، بمثابرة كل السادة النواب والسادة الولاة وعلى المستوى جهوي متابعة دقيقة حتى ينتهي هذا المشروع في أواخر سنة 2027. نفس الشيء بالنسبة إلى جسر قربص الذي سينتهي في بعض الأشهر ويكون جاهزا للاستغلال وهناك العديدة من المشاريع الأخرى لقد ذكرتموهم لكن العديد منهم سينتهي في سنة 2026، في حين يمتد إنجاز البعض الآخر إلى ما بعد ذلك.

إلى جانب هذا يتم التحضير لمشاريع مستقبلية والعمل على توفير التمويلات اللازمة لها، على أن تندرج ضمن المخطط التنموي للفترة 2026-2030 وأهم المشاريع الكبرى والاستراتيجية التي ساهتمت وشاركتهم في اقتراحها وترسيمها على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي، فيمكن التأكيد أن أغلب هذه المشاريع بلغت مراحل متقدمة من الدراسات، كما يجري العمل على التصفية العقارية.

ومن أهم هذه المشاريع خاصة في مجال الطرقات السيارة مشروع بوسالم وجندوبة وكذلك الطريق السيارة في اتجاه الكاف، حيث تقدم الدراسات والوضعية العقارية سنطلق فيها لأن تم ترسيم الاعتمادات اللازمة لاقتناء الأراضي الخاصة بهذه المشاريع.

كما توجد مشاريع أخرى عديدة خاصة المحاور الاقتصادية في الجنوب التونسي ومن بينها المحور الاقتصادي الوطني رقم 15 الرابط بين القصرين وقفصة وقابس وكذلك المحور الرابط بين قابس وقبلي في اتجاه توزر وحزوة، كل هذه المحاور الاقتصادية بدورها تشهد تقدما على مستوى الدراسات والبعض منها انطلقنا في اقتناء الأراضي والتصفية العقارية لهم.

الخطة التنموية للفترة 2026-2030، فيها العديد من المقترحات التي ذكرتموها اليوم والتي تم فيها بلورة مختلف الأولويات ومن المنتظر عرضها بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد في القريب العاجل على أنظار مجلس وزاري، ثم بطبيعة الحال سيقع إحالته على المجلسين للنقاش والتعريف بالمشاريع التي تم ضبطها وترتيب أولوياتها.

من المنتظر كذلك خلال سنة 2026 التوجه إلى صناديق التمويل لتأمين الموارد المالية الخاصة وقد انطلقت الاتصالات بالفعل مع عدد من هذه الصناديق التي أبدت اهتمامها بالمشاريع المقترحة في تونس لإنجازها.

ونحن لدينا تقاليد راسخة في إيجاد هذه التمويلات ولدينا أصدقاء تونس الذين سيكون معنا، لتنفيذ الخطة التنموية وخاصة في مجال الراجع بالنظر إلى وزارة التجهيز وأعني به أربع مجالات والمتمثلة أساسا في الجسور والطرقات وحماية المدن من الفيضانات والتهديب العمراني والسكن بصفة عامة.

أردت تقديم فكرة حول هذه المشاريع، يوجد مشكل وقد استمعت إليه اليوم حول صيانة الطرقات، إذ إن عنصر الصيانة في استراتيجيتنا، لا يحظى أحيانا بالاهتمام الكافي كما يجب رغم أنه نحن فنيين نحيد أن يقع صيانة ما هو منجز ولا نذهب كثيرا للمشاريع الجديدة، لكن هناك معادلة نجد أنفسنا لا نعطي الحق لصيانة الطرقات أو المسالك وتعود هذه الوضعية إلى عامل التهرئة وهو نتيجة تراكمات تمتد على عقود وليس فقط لها عشر سنوات وفي هذا الإطار عملنا ضمن استراتيجيتنا وكل عام تطور هذه الاعتمادات التي يتم تخصيصها للصيانة، والحمد لله، حيث تم الترفيع فيها لتضعف تقريبا، إذ كانت في حدود 300 مليون دينار أصبحت تقريبا في حدود 600 مليون دينار هذه السنة 2026 وهو ما مكن من القيام بعدد التدخلات الخاصة في أعمال الصيانة، مع تنويعها.

كما أثرت مسألة نقص المعدات حيث تعاني المصالح الفنية من تقادم الأسطول ونقص في الموارد البشرية، إذ توجد أحيانا معدات دون سائقين. وقد تم فرض هذه الخطة خلال مناقشة ميزانية سنة 2026، حيث تقرر تنفيذ برنامج على ثلاث سنوات يهدف إلى اقتناء الآلات المساحة وتعويب الآلات التي تجاوزت عمرها الافتراضي لأنه لا يجوز أن نصلح آلة تعمل لمدة ساعة ثم تتعطل، لذلك قررنا أن نسير في هذا التوجه على استبدال هذه الآلات المساحة وليس الجميع، نحن نملك في حدود 78 آلة التي تعتبر في حالة حسنة، مقابل نحو 120 آلة تتطلب، استبدالهم على مراحل.

انطلقنا سنة 2026 في اقتناء 28 آلة مساحة، الحمد لله منذ مناقشة الميزانية نحن استبقنا في إعلان طلب العروض واليوم نحن عندنا مزود، لدينا صفقة تمر إن شاء الله على لجنة الصفقات وسنمضها على أن يتم جلب هذه المعدات وفق الأجل المحددة في صائفة 2026، هذا على مستوى التدعيم وسيواصل هذا البرنامج للتدعيم واستبدال آلات المساحة خلال سنتي 2027 و2028، بالاتفاق مع وزارة المالية.

نفس الشيء بالنسبة إلى هذه الفروع والآليات التي سيتم اقتناؤها، فإن ذلك يقتضي تدعيم الموارد البشرية عبر الانتدابات خاصة على مستوى الإدارات الجهوية وخاصة مقرات الفروع وفي هذا الإطار تم برمجة 165 انتدابات تشمل مختلف الرتب والاختصاصات من مهندسين وتقنيين وإداريين وعملة. كما تم إدراج وزارة التجهيز ضمن برنامج إدماج عملة الحضائر حيث سيتم انتداب حوالي 760 عوناً، بما يمكن كل إدارة جهوية من تدعيم مواردها البشرية بنحو 30 عوناً بهدف سد الشغورات وإعادة تنشيط الفروع وهو ما يعد عنصراً أساسياً في تحسين سياسة الصيانة، وجودنا وتدخلنا يكون حيني ومتابعة تدعيم على مستوى بالمعدات وتوفير الآليات اللازمة.

وأنا أحدث عن الصيانة بصفة عامة ولاحظنا الأمطار الأخيرة والتي كانت استثنائية وأريد أن أفتح قوس ونترجم على كل الذي فقدناهم ونسأل الله أن يلهم ذويهم الصبر وأن يعوض المتضررين. يوم 19 و20 كانت أمطار استثنائية في بعض الولايات وقد خلفت أضرار متفاوتة خاصة على مستوى المنشآت المائية التي لها طاقة استيعاب

محدودة، مما أدى إلى تسجيل بعض الأضرار عند تجاوز هذه الطاقة وقد سخرت الوزارة كل طاقتها للتدخل، كل الولايات المعنية وخاصة في ولاية نابل حيث تم القيام بتدخلات الحينية لإعادة تأمين حركة المرور وقد لوحظت مشاركة هامة من قبل كل المقاولات الموجودة والناشطة في الجهة، بما في ذلك المقاولات الصغرى، في مجهود جماعي مكن من إعادة حركة المرور ولو بصفة وقتية ونحن نعتز بذلك وتدخلا وقمنا بما يجب في هذا الجانب بالتنسيق التام مع اللجان الجهوية وتحت إشراف السيد الوالي بطبيعة الحال.

هذا لم يمنعا من تقديم ملف شامل للإصلاحات الضرورية والجذرية اللازمة. حيث تم في وقت وجيز إعداد تقرير وتجنبت لذلك كل إشارات الوزارة سواء مركزية أو جهوية، لنحدد أولويات التدخل وأطلقنا عليه اسم "تدخلات عاجلة" وقد تم عرضه على رئاسة الحكومة في المرة الأولى، ثم كذلك في المرة الثانية جلسة مع وزارة المالية، وقع الاتفاق على أن يتم تخصيص اعتمادات تقدر بحوالي 80 مليون دينار للتدخلات العاجلة وعندما نقول تدخلات عاجلة أي ليس سأقوم بإعلان طلبات عروض في إطار الصفقات العمومية والأجل التي ستضيق، حيث سيتم تعيين مقاولات عن طريق التعيين المباشر أو عن طريق بالنسبة للطرق التي تكتسي صبغة التأكد، نظرا إلى عدم توفر حلول لتحويل حركة المرور، تم اعتماد توجه يقوم على تكليف بعض المقاولات بالتدخل العاجل والحيني عن طريق عقود بالتفاوض المباشر وكذلك تعيين مقاولات بالصبغة المؤكدة حتى تنطلق الأشغال خلال بعض الأسابيع، مع التوجه نحو إصلاحات جذرية لكل الأضرار المسجلة هذا بالنسبة إلى العاجل. أما بالنسبة إلى الأجل للتدخلات التي يمكن أن تنتظر نسبيا، نظرا إلى إمكانية تعويض بعض المنشآت فهي تتطلب دراسات تم رصد الاعتمادات اللازمة لها، على أن تنجز خلال بضعة أشهر، ثم المرور إلى الجزء الثاني والذي تم تقديره في حدود 50 مليون دينار. هذه فكرة على التدخلات الحينية التي صارت على مستوى أضرار الفيضانات التي تم تسجيلها،

حماية المدن من الفيضانات، كل المشاريع التي تنجز في إطار حماية المدن من الفيضانات وبشهادتكم أنتم قلتم كان لها دور كبير وقد أؤكد لكم أن المشاريع التي وقع إنجازها هي ضخمة، خاصة في تونس الكبرى حيث أدت المنشآت دورها بكفاءة خلال التساقطات الأخيرة ويجري العمل على مواصلة هذه الجهود وفق استراتيجيتنا ودراساتنا لإنجاز العديد من هذه المشاريع وخاصة على مستوى المدن التي تتطلب تدخل، رغم الإكراهات المالية وذلك عبر تنفيذ المشاريع على أقساط، بما يواكب توسع المدن ويضمن حمايتها تدريجيا.

إذا سرنا في هذا التوجه وأردت أن أقول أن لها أثر إيجابي كبير وهذه الحماية هو جزء يرجع لنا بالنظر لكن يوجد جزء آخر وذلك يجب التنسيق مع وزارة الفلاحة خاصة فيما يتعلق بالسدود والبحيرات الجبلية، في إطار استراتيجية وطنية متكاملة تمتد إلى أفق سنة 2050 وهي حاليا في مراحل متقدمة من الدراسة ومن المنتظر عرضها مع نهاية سنة 2026.

بالنسبة إلى المشاريع الجارية حاليا من طرف إدارة المياه العمرانية فتبلغ حوالي 30 مشروعا بكلفة تناهز 490 مليون دينار من بينها 15 مشروعا يرتقب استكمالها خلال سنة 2026. كما تم برمجة 12 مشروعا إضافيا للانطلاق خلال سنة 2026 بكلفة تقارب 176 مليون دينار أي ما شاء الله من المشاريع، العمل والعمل لإنجازها في أقرب الأجل حتى تدخل في وظيفتها وتعطي الإضافة المرجوة لحماية المدن مثل المشاريع السابقة.

أما بخصوص المشاريع المتعلقة بوكالة التهذيب والتجديد العمراني، فقد تبين من خلال المخطط التنموي للفترة 2030-2026 وجود العديد من الطلبات خاصة في مجال تهذيب الأحياء وهي مشاريع مطلوبة كثيرة يعني ناجحة في الإنجازات السابقة وللإعلام، أنه في سنة 2026 سيقع الانطلاق في 39 مشروعا موزعة على 16 ولاية بكلفة جمالية تقدر بـ 141 مليون دينار وذلك ضمن الجيل الثاني من هذه البرامج وكلكم سنواكب الانطلاق في هذه المشاريع والعمل المشترك على إنجازها في السادسة الأولى.

كما سيتم خلال السادسة الثانية من نفس السنة إطلاق 35 مشروعا إضافيا موزعة على 18 ولاية بكلفة تناهز 120 مليون دينار حيث يجري حاليا إعداد ملفات طلبات العروض الخاصة بها، على أن تنطلق الأشغال في الأجل المحددة وستضاف هذه المشاريع إلى البرامج السابقة وأكد سيأتي برنامج جديد، أعتقد من بين المقترحات 2026 - 2030 خطة تنموية سيكون عنصرا مهما استجابة للطلبات المتزايدة وبالتعاون بين مختلف الأطراف المعنية، لمواصلة نفس النمطي في تلبية الحاجيات التنموية على بلورة جيل ثالث.

بالنسبة إلى البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي فقد تم التطرق إلى مرحله وبرمجته حيث سيتم العمل بالتوازي مع عنصر التمليك.

في مجال التهيئة الترابية والتعمير تم التطرق إلى أمثلة التهيئة العمرانية وما تعرفه من صعوبات حيث تبين أنها تعيش حالة ركود من حيث إعداد الدراسات والمصادقة عليها وقد تم العمل على هذا الإشكال وتم اقتراح مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وبعد جهد جهيد ومشاورات واسعة أصبحت هذه المجلة كمقترح جاهزا لعرضه قريبا على مجلس وزاري تمهيدا للمناقشة والمصادقة.

ومن أهم مخرجات مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير هي إحداث الوكالة الوطنية للتهيئة الترابية والتعمير على غرار الهيكل الموجود بتونس الكبرى، ليتم تعميمه على كامل الولايات وتتولى هذه الوكالة إنجاز الدراسات الخاصة بأمثلة التهيئة العمرانية، بما يمكن من تجاوز كل النقائص الموجودة في السابق حول إنجاز مثال تهيئة في بلدية معينة سنتجاوزها بإحداث هذه الوكالة مثال كما قلنا في تونس الكبرى وبالنسبة لنا هذا الجديد الذي سيعطي أمور سلسلة لإنجاز أمثلة التهيئة.

والتهيئة العمرانية ستمكننا عندما نشرع في برنامج مثل هذا "On peut détecter" الأراضي الراجعة بالنظر إلى أملاك الدولة خاصة الواقعة ضمن مجالات التوسع العمراني، يعطي إمكانية برنامج الكراء المملك يقع تطويره حسب الأراضي التي تشملها عملية التوسيع التابعة لوزارة أملاك الدولة لكن هذا مازال بعد أشهر للنظر أو التغيير في المجلة الجديدة، تم ضبط برنامج لسنة 2026 يقضي بالمصادقة على 60 مثال تهيئة عمرانية موزعة على 17 ولاية، علما أنه خلال سنة 2025 تمت المصادقة على 23 مثال تهيئة للبلدية في 12 ولاية.

يوجد مجهود على مستوى "AFH"، هذه الوكالة لها إجراء رئاسي يتمثل في الحصول على أراض تابعة لأملك الدولة بأسعار تفضيلية، شريطة تخصيص 50 % من المقاسم لفائدة السكن الاجتماعي وهي نوع من تدخل الدولة لإيجاد مقاسم اجتماعية على ألا تتجاوز مساحة المقسم 150 مترا مربعا وذلك بهدف تمكين الفئات الاجتماعية محدودة الدخل ويمثل هذا البرنامج إضافة هامة لنوعية إنجاز مساكن بالبناء الذاتي بعد اقتناء مقاسم في هذه الأراضي.

إذا هذه جملة التدخلات المطروحة وربما أجبنا على العديد منهم من خلال تجميع بعض التساؤلات، ممكن إن وجد وقت إضافي للإجابة بتفاصيل دقيقة في المسائل التي لم يقع ذكرها، نأخذ على سبيل الذكر بعض المشاريع من بينها الطريق الوطنية رقم 14 بصفاقس وكذلك الطريق الوطنية رقم 02 بصفاقس، فهي مبرمجة في إطار شراكة مع البنك الإفريقي للتنمية ومن المأمول أن يكون إطلاق طلبات العروض الخاصة بها في أواخر سنة 2026 حسب برنامج تم ضبطه مع البنك الإفريقي للتنمية.

بالنسبة إلى موضوع مهم المستشفى الجهوي بتالة فقد توقفت الأشغال نتيجة فسح الصفقة مع المقاول بسبب تقاعسها ولم يعد بالإمكان مواصلة الأشغال بنفس الصيغة، لذلك تم إجراء الفسخ واعتمادنا بطريقة تبويب المشروع ضمن قائمة المشاريع الكبرى المعطلة مما مكن من المرور إلى التعيين المباشر لمقاول جديدة، ومن المنتظر أن يتم خلال شهر أفريل على أن تستأنف هذه الأشغال ليتم استكمال المشروع، على غرار ما تم في سبيطة.

أما بخصوص تقسيم الكابيتول بسيطة والذي يمتد على مساحة 50 هكتارا فقد أعدت الوكالة الملف وتمت إحالته إلى وزارة أملاك الدولة لإدراجه ضمن برنامج المقاسم الاجتماعية بالسعر التفاضلي، على أن يتم تخصيص 50 % من المقاسم لفائدة الفئات محدودة الدخل، مع إعطاء المشروع أولوية باعتباره سيصبح مشروع رئاسي نأخذ هذا العقار ويصبح باسم "AFH".

وفيما يتعلق بالمساكن الإيكولوجية بجندوبة، أريد أن أذكر أن البرنامج يشمل 100 مسكن موزعة على ست معتمديات وقد تم ضبط قائمة المترشحين والملفات حاليا في طور الفرز، على أن تعرض لاحقا على أنظار اللجنة الجهوية تهييدا للانطلاق في الإنجاز.

أما مشروع طريق تونس المهديّة فقد تبين أن الأشغال لم تستكمل بسبب وجود تحفظات وتم فسح الصفقة، ويجري حاليا تكليف مقاول جديدة لرفع الإحترازاات على نفقة المقاول الأصليّة، علما أن الصفقة الجديدة في مرحلة التسجيل ومن المنتظر الانطلاق في الأشغال في القريب العاجل.

وفيما يخص مشاريع "ARRU" بتطاوين خاصة ببئر الأحمر والذهبية ورمادة، فمن المنتظر إطلاق طلبات العروض خلال شهر فيفري، على أن تنطلق الأشغال خلال السادسة الثانية من سنة 2026.

أما مشروع حماية الدهماني من الفيضانات، فقد تم فسح الصفقة الخاصة به وسيتم الإعلان عن طلب عروض جديد لاستكمال الأشغال خلال شهر مارس 2026.

وفيما يتعلق بالممرات العلوية للمترجلين بولاية صفاقس على مستوى الطريق الحزامية فقد استكملت الدراسات، وتم عرض الملف للنظر في صلوحيته ومن المنتظر الإعلان عن طلبات العروض خلال شهر مارس 2026 على أن تنطلق الأشغال إثر ذلك.

وبخصوص صيانة وادي يوسف خوجة بولاية المنستير، تم إدراج إصلاح الأضرار التي لحقت بالقناة جراء الأمطار الأخيرة ضمن الاعتمادات المخصصة لمعالجة أضرار الفيضانات وكذلك الشأن بالنسبة إلى مشروع حماية مدينة السعيدة من الفيضانات بولاية سيدي بوزيد، حيث تم إسناد الصفقة وهو حاليا في طور المصادقة وتم تكليف مقاول ومن المنتظر انطلاق الأشغال خلال شهر مارس.

أما بخصوص مشروع تصريف مياه الأمطار بين عروس الذي تمت إثارته من السيدة النائبة ألفة، فإنه مشروع بلدي يرجع بالنظر إلى بلدية المكان وقد اقتصر دور إدارة المياه العمرانية على المصادقة على الدراسة عند الدراسة ولا يندرج ضمن المشاريع الراجعة بالنظر إلى إدارة المياه العمرانية.

وهذا بعجالة أردت أن أقدم بعض التفاصيل المتعلقة بالتساؤلات المطروحة والتي لم ترد في هذه الخلاصة وشكرا وبارك الله فيكم ومشكورين على الإصغاء.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والأّن نمر إلى التصويت على مشروع القانونين تباعا:

أولا، مشروع القانون عدد 89 لسنة 2025 ونشر في البداية بالتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون: 86، لا يوجد محتفظ ورافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين، إذن موافقون 89، لا يوجد محتفظ ورافض واحد.

نعلن إذن تبعا نتيجة التصويت، الانتقال إلى مناقشة المشروع والأّن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، تفضل سيد المقرر لجنة تفضل.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة النقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

شكرا السيد الرئيس،

العنوان:

مشروع قانون يتعلق

بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية

للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى

القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957

انتهى العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 84، محتفظ واحد ورافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين.

إذن، موافقون 88، محتفظ واحد ورافض واحد، وقعت المصادقة على العنوان.

الآن نمر بعد ذلك التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة لمقرر اللجنة تفضل،

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة النقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

فصل وحيد:

يضاف إلى الفصل 3 من القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافق عليه بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 58 لسنة 1959 المؤرخ في 9 جوان 1959 مطّة قبل أخيرة كما يلي:

الفصل 3 (مطّة قبل أخيرة):

كما يمكن للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية ولفروعها بيع المساكن الاجتماعية الممولة من موارد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بالتقسيط أو بمقتضى عقود الكراء المملّك.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 84، لا يوجد محتفظ ورافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذن موافقون 89، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برتمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 87، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذن النتيجة النهائية: موافقون: 92، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون الأساسي للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية الموافقة عليه بمقتضى القانون عدد 19 سنة 1957 المؤرخ في 10 سبتمبر 1957، عدد 89 لسنة 2025 في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى مشروع القانون عدد 90 لسنة 2025، نشرع في البداية بالتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملاً بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 87، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين،

إذن موافقون 90، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد.

الآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان المشروع قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضواً، تفضل

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة النقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

العنوان:

مشروع قانون يتعلق

بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977

والمعلق بإحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية

انتهى العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 83، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين.

إذن موافقون 87، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، تمت المصادقة على العنوان في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل.

السيد نائب رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة النقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية

فصل وحيد:

يضاف إلى الفصل 2 من القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 والمعلق بأحداث شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية، كما تم تنقيحه بالقانون عدد 78 لسنة 1993، المؤرخ في 19 جويلية 1993 مطّة قبل الأخيرة كما يلي:

الفصل 2 (مطّة قبل الأخيرة):

بيع المساكن الاجتماعية الممولة من موارد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بالتقسيط أو بمقتضى عقود الكراء المملّك.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون: 86، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين،

إذن، الموافقة 90، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، وقعت المصادقة على الفصل الوحيد في صيغته الأصلية حسب النسب التالية موافقون 90، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد.

والآن الرجاء الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برتمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 86، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين،

إذن النتيجة النهائية 90 بالموافقة، لا يوجد محتفظ ويوجد رافض واحد وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 53 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 المتعلق بإحداث شركة النهوض بالساكن الاجتماعية عدد 90 لسنة 2025 في صيغته الأصلية.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

الشكر موصول للجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والهيئة العمرانية،

الشكر وبالغ التقدير للسيد صلاح الزواري وزير التجهيز والإسكان وكافة أعضاء الوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى خاتمة أشغال جلستنا العامة لهذا اليوم، على أن نستأنفها غدا بداية من الساعة العاشرة صباحا بإذن الله للنظر في بقية النقاط المدرجة في جدول الأعمال والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة السابعة وخمس دقائق مساء)

II. الخميس 12 فيفري 2026

استئناف الجلسة

والإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه في البداية بأحر عبارات التحية والترحيب إلى السيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وإلى كافة أعضاء الوفد المرافق له تحت قبة مجلس نواب الشعب.

نستأنف أشغال جلستنا العامة المتواصلة ومنتقل إلى النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد عدد 69 لسنة 2025 وفي مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية "E-Santé" عدد 70 لسنة 2015 وذلك وفقا لمقتضيات الفصول 67 فقرة ثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و125 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وللتذكير فإنه وتبعا لاعتماد لجنة المالية والميزانية لتقرير موحد حول مشروع القانونين عدد 69 وعدد 70 لسنة 2025، قرر مكتب المجلس في اجتماعه بتاريخ 6 فيفري 2026 إجراء نقاش عام موحد حولهما وإعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض ويجري التصويت على كل مشروع قانون إثر النقاش العام وجواب عضو الحكومة المعني وذلك وفقا للمقتضيات المبينة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفيما يتعلق بتصويت المجلس على مشروع هذين القانونين، فإنه يقتصر على الموافقة عليهما حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول الاتفاقية المعنية، وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

زميلاتي،

زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها الموحد حول مشروع القانونين محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكاتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول وعلى العمل المنجز.

وقبل إحالة المصحح إلى اللجنة، باسمكم جميعا السيدات والسادة النواب أرحب بوفد من طلبة المعهد الأعلى للمحاماة الذين يؤدون زيارة أكاديمية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرين معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم. (تصفيق)

أحيل المصحح إلى اللجنة فتفضل، السيد رئيس اللجنة، تفضل.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1

المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض

المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية

التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة

في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية

بجهة سيدي بوزيد

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2

المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض

المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية

التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في

تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية "E-Santé"

السيد ماهر الكتاري، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

مرحبا بكافة زملائنا،

أردت أخذ كلمة مختصرة لنشكر اللجنة السابقة على العمل الذي قامت به، لأن هذا التقرير قامت به اللجنة السابقة، وأن تغيير أعضاء اللجنة موجود، لكن العمل يبقى متواصلا ومستمر بنفس العزيمة، الشكر للجنة السابقة برئاسة السيد عبد الجليل الهاني، نائب الرئيس عصام شوشان ومقرر اللجنة محمد بن حسين، شكرا جزيلاً، الكلمة للمقررة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق رقم ثلاثة للسيدة المقررة، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله، المقررة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد رئيس اللجنة،

مرحبا بك السيد الوزير ومرحبا بكافة زملائي الكرام،

أتشرف بأن أعرض عليكم تقرير لجنة المالية والميزانية والذي صادقت عليه اللجنة في الفترة النيابية السابقة، وأفيدكم علما في هذا الإطار أن لجنة المالية ارتأت إعداد تقرير موحد باعتبار أن اتفاقيتي القرضين من نفس الجهة المانحة، وهي الوكالة الفرنسية للتنمية، وكذلك القطاع الممول هو نفس القطاع وهو القطاع الصحي. إليكم:

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1

المبرم بتاريخ 25 مارس 2025

لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019

بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية
للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية

بجهة سيدي بوزيد

(عدد 2025/69)

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2

المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة
الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل

برنامج دعم الصحة الالكترونية "E-Santé"

(عدد 2025/70)

1. تقديم مشروع القانون عدد 2025/69

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بتعديل اتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين بتاريخ 14 فيفري 2019 بمبلغ قدره 76 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

وقد تمت الموافقة على اتفاقية القرض المذكورة بمقتضى القانون عدد 6 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمصادقة عليها بالأمر الرئاسي عدد 15 لسنة 2020 المؤرخ في 6 فيفري 2020.

1. الإطار العام للمشروع:

في إطار توجهات الحكومة في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية، تم وضع برنامج لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، ويهدف هذا البرنامج إلى:

■ دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد،

■ تأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة

بجهة سيدي بوزيد،

■ دعم الحوكمة في المجال الصحي بجهة سيدي بوزيد.

ويتكون البرنامج من 3 مكونات رئيسية، تتمثل في:

■ توسعة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد والرفع من طاقة استيعابه،

■ دعم تأهيل المستشفيات المحلية بكل من المكناسي والرقاب لتصبح مستشفيات جهوية صنف "ب".

■ دعم الحوكمة في المنظومة الصحية بجهة سيدي بوزيد.

2. أهداف الملحق التعديلي:

يهدف الملحق التعديلي إلى تمكين وزارة الصحة من مواصلة إنجاز المشروع وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية على النحو التالي:

➤ التمديد في تاريخ آخر أجل للسحب من 30 سبتمبر 2024 إلى 30 سبتمبر 2028،

➤ التمديد في تاريخ الانتهاء من تنفيذ المشروع من 30 سبتمبر 2026 إلى 31 ماي 2029.

مع العلم أنه تم إلى حد اليوم صرف 3 مليون أورو ما يقابل 3,95 % من مبلغ القرض.

ويعود طلب تأجيل الأجل بالنسبة لهذه الاتفاقية للتأخير المسجل خلال مراحل طلبات العروض المتعلقة بالتصميم (المتتملة في وضع المواصفات واختيار المصممين) بالإضافة إلى توقف الأنشطة بسبب الأوضاع الصحية خلال أزمة كوفيد 19 وبسبب إضراب نقابة المهندسين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إجراءات الممول تقتضي اعتماد طلب عروض على مرحلتين، تشمل الأولى التأهيل المسبق، وتليها مرحلة طلب العروض، إضافة إلى مرحلة التفاوض الفني مع المجمع الفائز بالصفقة، وهو ما يستغرق وقتا أطول مقارنة بالإجراءات المعتمدة في الصفقات العمومية التونسية.

هذا بالإضافة إلى إلزام المجمع بالتصريح بالوجود عبر تسجيل الشركة قبل إمضاء العقد حسب كراس الشروط والقوانين الجاري بها العمل بالبلاد التونسية، بعد التشاور مع مصالح وزارة المالية المختصة في التشريع الجبائي والأداءات مما خلق تمللا في اتخاذ القرار وتأخرا في إمضاء العقد.

كما تمت إضافة مرحلة جديدة إلى تعهدات مجمع المصممين، تُعرف في التشريع الفرنسي بـ "مرحلة التصور الأولي" (Phase Esquisse) وهي غير منصوص عليها ضمن الإجراءات المعتمدة عادة في مراحل الدراسات، وقد أدى ذلك إلى تأخير الانتقال إلى مرحلة الدراسات التمهيديّة الموجزة بحوالي أربعة أشهر.

3. مراجعة الشروط المالية:

- الكلفة الأصلية للمشروع:

تقدّر الكلفة الجمالية للمشروع بـ 78,3 مليون أورو.

ويتم تمويله عن طريق قرض بقيمة 76 مليون أورو مسند من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية بالإضافة إلى توفير هبات في مجال الدعم الفني والنجاعة الطاقية من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية (1,3 م أورو) والاتحاد الأوروبي (حوالي 1 م أورو).

وتتمثل الشروط المالية الأصلية للقرض فيما يلي:

▪ قيمة القرض: 76 مليون أورو،

▪ نسبة الفائدة، تحتسب بناء على نسبة الفائدة المرجعية المقدرة بـ 1.54 % (الموافقة لمعدل نسبة الفائدة (أكتوبر 6 أشهر) + هامش بـ 66 نقطة مائوية) / - فارق نسبة عائد السندات الفرنسية لأجل 10 سنوات (TEC 10) بين تاريخ إمضاء اتفاقية القرض (0.53) % وتاريخ تثبيت نسبة الفائدة عند طلب السحب.

▪ فترة السداد: 20 سنة بما فيها فترة إهمال بـ 7 سنوات،

▪ عمولة التعمد: 0.25 %، تحتسب بعد 6 أشهر من تاريخ إمضاء اتفاقية القرض.

- كلفة تمديد الأجل:

تقدر الكلفة الإضافية الناتجة عن طلب التمديد في الأجل بزيادة في نسبة الفائدة المرجعية بـ 80 نقطة أساس حيث سيتمّ تحيين نسبة الفائدة بالنسبة للقسط المتبقي من القرض (73 مليون أورو) لتبلغ 2.34 % عوضاً عن 1.54 %. ويعود ذلك لارتفاع كلفة إعادة التمويل من السوق المالية الذي تلجأ إليه الوكالة للقيام بعمليات الإقراض بناء على الأجل الجديدة. وقد تمّ التشاور بخصوص هذا التعديل مع مصالح وزارة المالية والبنك المركزي التونسي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للقسط الثاني، تم التمديد في فترة الإهمال من 7 إلى 10 سنوات.

II. تقديم مشروع القانون عدد 2025/70

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلق بتعديل اتفاقية القرض المبرمة بين الطرفين بتاريخ 14 فيفري 2019 بمبلغ قدره 27,3 مليون أورو للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية.

1. الإطار العام للمشروع:

يندرج مشروع هذا القانون في إطار مواصلة تنفيذ اتفاقية القرض المشار إليها والتي تمت الموافقة عليها بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جانفي 2020 والمصادقة عليها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 10 لسنة 2020 المؤرخ في 6 فيفري 2020.

ويهدف برنامج دعم الصحة الالكترونية إلى تطوير النظام المعلوماتي الصحي بغاية تحسين الرعاية الصحية وتطوير خدمات المستشفيات العمومية في تونس.

كما يهدف هذا البرنامج إلى دعم إصلاح وتحديث قطاع الصحة من خلال ثلاثة مكونات:

1. تحديث وتأمين نظم المعلومات للمؤسسات الصحية، وتوزيعها على 24 مستشفى جامعي،

2. دعم تطوير وتركيز 5 مبادرات إقليمية للتطبيق عن بعد والتي تهم ولايات الشمال والوسط والجنوب التونسي من أجل الحد من الفوارق الجهوية في مجال الرعاية المتخصصة،

3. الدعم المؤسسي في مجال الصحة الالكترونية في تونس.

2. أهداف الملحق:

يهدف الملحق إلى تمكين وزارة الصحة المكلفة بالإشراف على تنفيذ البرنامج من مواصلة الأشغال وذلك بالتمديد في أجال الاتفاقية الأصلية حسب التحيين التالي:

➤ الأجل القصوى للسحب: 2028/09/30 عوضاً عن 2024/06/30،

➤ الأجل القصوى لتنفيذ المشروع: 2029/12/31 عوضاً عن 2023/12/31،

➤ الأجل القصوى لاستعمال التمويلات: 2030/12/31 عوضاً عن "6 أشهر انطلافاً من تاريخ آخر سحب".

ويعود التأخير المسجل بخصوص هذا البرنامج إلى إعادة هيكلة أولويات وزارة الصحة، وذلك لضمان ملائمة أهداف المشروع مع التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة على الصعيد الصحي، بما يتماشى مع التقدّم المحرز في مشروع الرقمنة الشامل للقطاع الصحي، وكذلك مع التطورات الرقمية في السياق الدولي.

وتجدر الإشارة أن السحوبات على القرض قد بلغت حوالي 16 % وأن المبلغ الباقي للسحب (المشار إليه في هذا الملحق بالقسط الثاني) يقدر بـ 23 مليون أورو.

3. مراجعة الشروط المالية:

تجدر الإشارة إلى أن مراجعة أجال السحب، قد أفضت إلى تجزئة القرض إلى قسطين: قسط أول وقسط ثان. أما القسط الأول فهو يمثل المبلغ الذي تم سحبه على القرض والبالغ 4,3 مليون أورو والذي تبقى نسبة الفائدة المتعلقة به دون تغيير. بينما القسط الثاني وهو المبلغ المتبقي للسحب والبالغ 23 مليون أورو، فهو المعني بمراجعة نسبة الفائدة. حيث أن تمديد أجال السحب قد انجر عنه رفع سعر الفائدة المرجعية بنسبة 0,5 %، وهي النسبة التي ضبطتها الوكالة الفرنسية للتنمية بالاستناد إلى أسعار السوق التي تلجأ إليها لتمويل عمليات الإقراض التي تقوم بها. وقد تم التنسيق في الغرض مع مصالح وزارة المالية والبنك المركزي التونسي. وبالتالي فإن نسبة الفائدة المرجعية سترتفع من 1,54 % إلى 2,04 % بالنسبة للقسط الثاني.

كما انجرّ عن إعادة هيكلة القرض تحيين جدول السداد (بالنسبة للقسط الأول والثاني) وذلك من خلال:

▪ تأجيل سداد أول دفعة بالنسبة للقسط الأول إلى 2026/05/31 عوضاً عن 2026/03/31،

▪ تأجيل سداد أول دفعة بالنسبة للقسط الثاني إلى 2029/05/31 عوضاً عن 2028/09/30،

▪ التمديد في فترة الإهمال من 7 إلى 10 سنوات بالنسبة للقسط الثاني مع المحافظة على آخر أجل للسداد بتاريخ 2038/11/30 بالنسبة للقسطين.

III. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 29 أكتوبر 2025، خصصتها للاستماع إلى السيد وزير الصحة وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذين القانونين على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقتي شرح الأسباب.

وفي بداية الجلسة، بين وزير الصحة أنّ هذين المشروعين يعتبران ركيزتين أساسيتين لإصلاح المنظومة الصحية وتجسيم توجهات رئاسة الجمهورية في مجال تحسين الخدمات الصحية المسداة للمواطن بالمناطق الداخلية ذات الأولوية. كما أفاد أن المشروع الأول يهدف إلى دعم تعصير المستشفى الجهوي بجهة سيدي بوزيد وتأهيل الهياكل الصحية العمومية بالخطوط الأمامية للصحة، ودعم الحوكمة في

المجال الصحي بالجهة، في حين يهدف المشروع الثاني إلى دعم برنامج دعم الصحة الإلكترونية من خلال إرساء النظام المعلوماتي الصحي بغاية تحسين الرعاية الصحية وتطوير خدمات المستشفيات العمومية في تونس.

فيخصوص الموافقة على الملحق عدد 1 لاتفاقية القرض المتعلقة بالمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، استعرض الوزير الأسباب التي حالت دون إنجاز المشروع على غرار التأخير المسجل خلال مراحل طلبات العروض المتعلقة بالتصميم (التمثلة في وضع المواصفات واختيار المصممين) بالإضافة إلى توقف الأنشطة بسبب الأوضاع الصحية خلال أزمة كوفيد 19.

وبين في هذا الإطار أنّ إجراءات التمويل تقتضي اعتماد طلب عروض على مرحلتين، تشمل الأولى التأهيل المسبق، وتليها مرحلة طلب العروض، إضافة إلى مرحلة التفاوض الفتي مع المجمع الفائز بالصفقة، وهو ما يستغرق وقتاً أطول مقارنة بالإجراءات المعتمدة في الصفقات العمومية التونسية.

كما تمّت إضافة مرحلة جديدة إلى تعديلات مجمع المصممين، تُعرف في التشريع الفرنسي بـ "مرحلة التصوّر الأولي" وهي غير منصوص عليها ضمن الإجراءات المعتمدة عادة في مراحل الدراسات، وقد أدّى ذلك إلى تأخير الانتقال إلى مرحلة الدراسات التمهيديّة الموجزة بحوالي أربعة أشهر.

ومن جهة أخرى، أفاد الوزير أنّ من بين المكونات الأساسية للمشروع إنجاز مستشفى جامعي بالجهة، بما يستوجب تطوير البنية التحتية الصحية وتعصير الخدمات المقدّمة للمواطنين. وفي هذا الإطار، أوضح أنّه سيتم تشييد هذا المستشفى بمحاذاة المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد، على مساحة تُقدّر بـ 40.600 متر مربع، وبطاقة استيعاب تبلغ 427 سريرًا، مع إمكانية الترفيع فيها إلى 455 سريرًا.

وبين الوزير أنّ هذا المشروع سيساهم في إحداث ديناميكية جديدة بالجهة وتحسين الأداء الوظيفي للمنظومة الصحية، مبرّرًا أنّ كلفة إنجازها، وفق الدراسات التمهيديّة، قُدّرت بحوالي 310 مليون دينار. كما أشار إلى انطلاق إنجاز الدراسات المعمارية والفنية منذ شهر أكتوبر 2023، والمصادقة على التصوّر النهائي للمستشفى في أفريل 2024، إلى جانب الموافقة على الرسم التمهيدي الموجز خلال شهر جانفي 2025.

وأضاف أنّه تمّ الشروع في إجراءات طلب العروض بتاريخ 15 جويلية 2025، وتمّ فتح العروض في 22 سبتمبر 2025، وهي حالياً بصدد التقييم تمهيداً لإحالتها إلى الجهة الممولة.

وفيما يتعلّق بالملحق عدد 2 لاتفاقية القرض المتعلقة بالمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية، أوضح الوزير أنّ التوجّه الاستراتيجي في مجال الرقمنة قد شهد تحوّلًا جوهريًا، حيث تمّ الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدّمًا تشمل رقمنة الخدمات الطبية، بما يتماشى مع التطوّرات المتسارعة في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي، مؤكّدًا أهمية العمل على تطوير الطب عن بعد وربط المستشفيات فيما بينها.

وأشار إلى أنّ هذا التوجّه يأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية سرية المعطيات الشخصية، إلى جانب تطوير البنية التحتية الرقمية بدعم من عدد من المؤسسات البنكية وشركات الاتصالات، مما سيساهم في تسهيل قراءة الصور الطبية (السكانار) والتقارير البيولوجية

والتشخيص عن بُعد، وبالتالي تحسين جودة الخدمات الصحية وتسريع التداخلات الطبية.

وخلال النقاش، ثمن النواب القروض الموجّهة لدعم الاستثمار وخلق الثروة، ولاسيما تلك المخصّصة للقطاع الصحي، باعتباره حقًا دستوريًا أصيلًا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة.

وفي هذا الإطار، أكّدوا ضرورة اعتماد سياسة ناجعة تضمن رعاية صحية شاملة وعادلة في جميع الجهات دون تمييز. وفي نفس السياق، استفسروا عن الكلفة الحقيقية للمشروع ومدى تطابقها مع التقديرات الأولية. وطرحوا تساؤلات حول مصادر تمويله وأجال صرف القرض، إلى جانب الشروط المالية وخاصة الزيادة المقرّرة في نسبة الفائدة المرجعية. وأكّدوا ضرورة توضيح انعكاس هذه الزيادة على كلفة القرض وعلى الميزانية العامة للدولة، مشدّدين على أن تكون شروط التمويل منصفة ومتناسبة مع الأولويات الوطنية في المجال الصحي.

ومن جهة أخرى، أكّد بعض النواب على أهمية الطب الوقائي من خلال تعميم الومضات التحسيسية لحفظ الصحة وتجنّب العدوى وضمان التغذية المتوازنة، وهذا من شأنه تخفيف التقليل من الأمراض وتخفيف الضغط على المستشفيات.

وطرح النواب عددا من الإشكاليات والصعوبات التي تشهدها مختلف الجهات على غرار هجرة أصحاب الاختصاص بما يتسبّب في نقص في الكفاءات الطبية ويؤثر على جودة الخدمات الصحية ويخلق ضغطاً إضافياً على الإطار الطبي المتبقي. كما تطرّقوا إلى النقص في الإطارات الطبية وشبه الطبية خاصة في الجهات الداخلية وفي اختصاصات معينة، واهتراء البنية التحتية وتراجع تجهيزات المستشفيات فضلا عن التفاوت الكبير في الخدمات الصحية بين الجهات الساحلية والداخلية.

ودعوا إلى ضرورة التفكير في حلول جذرية للتسريع بإنجاز المشاريع المعطلة ومعالجة التعقيدات الإدارية والبيروقراطية وتوفير الموارد البشرية وتحسين التصرف المالي والإداري لضمان عدالة في الخدمات الصحيّة بين الجهات. كما دعوا إلى بعث مؤسسات جامعية واستشفائية في عدد من الجهات قصد تقرب الخدمات الصحية من المواطنين وتخفيف الضغط على الأقطاب الصحية في المدن الكبرى وتقليل الفوارق الجهوية في النفاذ إلى الرعاية الصحية والتعليم العالي.

كما استفسروا عن معايير اعتماد الأولويات التنموية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المستشفيات والمستوصفات، مؤكّدين أهمية تقييم السياسات والاختيارات التنموية السابقة من أجل تلافى النقائص وتكريس سياسة إصلاح فعّالة ومستدامة. كما دعوا إلى التركيز على خلق الثروة وتحفيز الاستثمار المنتج بما يتيح بعث المشاريع وتمويلها بالاعتماد على الموارد الذاتية، عوضاً عن الاعتماد المفرط على القروض الخارجية التي تثقل كاهل المالية العمومية.

وفي تفاعله، أكّد وزير الصحة أهمية إرساء سيادة رقمية وطنية في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والطب عن بُعد، بما يضمن الاستقلالية والتأقلم مع التحوّلات التكنولوجية لتفادي التبعية الخارجية. وأشار الوزير إلى أنّ الكفاءات التونسية الناشطة في كبرى الشركات العالمية تعاضد مجهود الوزارة في تطوير الرقمنة داخل المستشفيات التونسية. وبين أن تونس تُعدّ الدولة الإفريقية الوحيدة التي تمتلك مستشفى رقمياً متكاملًا، يهدف إلى تقرب الخدمات الصحية وتعزيز جودة الطب وتطويره بصفة شاملة.

كما أفاد أن الوزارة تعمل على تدارك النقائص المسجلة في البنية التحتية والموارد البشرية، وتسعى إلى دفع نسق إنجاز المشاريع الصحية المتعثرة. ودعا إلى تطوير منظومة الصفقات العمومية بما يتيح الاستجابة السريعة للحالات المستعجلة وتجاوز التعقيدات البيروقراطية التي تعيق التنفيذ.

وفي ذات السياق، أشار إلى أنه لا يمكن إنجاز أقسام جراحة في كل المستشفيات الجهوية في اختصاصات معينة مثل جراحة القلب والشرايين وجراحة الأعصاب، لأن إنشائها مرتبط بمعايير محددة تتطلب إحصائيات مدققة يجب توفرها على غرار عدد العمليات المنجزة في السنة.

وفيما يتعلق بالطب الوقائي، أكد الوزير أن الوقاية تعتبر من أهم ركائز السياسة الصحية للدولة من خلال دعم الطب المدرسي والرعاية الصحية والديوان الوطني للأسرة، مشيراً إلى أهمية ضم كل هذه الهياكل للحد من التشتت وتحقيق الغاية المرجوة.

وفي هذا الإطار، تطرقت إلى منظومة الصحة الواحدة وهي رائدة في مجال الطب الوقائي والتي تضم العديد من الأطراف من وزارة الصحة من خلال التحسيس للوقاية من أمراض السكري والسمنة وداء الكلب والسرطان الخ...، وتضم كذلك وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية من خلال مراقبة الأسمدة والأدوية الكيماوية. وأفاد أنه يجب أن يتم تكريس هذه المنظومة من خلال هيكل موحد يسهل الوكالة الوطنية للصحة العمومية والذي يجب أن يكون في إطار قانون مهيكل ومجلس إدارة.

وبخصوص تحسين الخدمات الصحية، أشار إلى وجود مشروع قانون جديد لتطوير الخدمات الصحية، يُعدّ من بين الإصلاحات الهيكلية العميقة، ويهدف إلى إرساء نظام النشاط الإضافي التكميلي الذي يسمح بتحسين جودة الخدمات الصحية خاصة خلال الفترة المسائية، وتحفيز الإطارات العاملة في القطاع الصحي.

وفيما يتعلق بتطوير الخدمات الصحية في عديد المؤسسات الاستشفائية في مختلف الجهات، جدد الوزير تأكيده أن الهدف الرئيسي هو تحقيق العدالة الصحية والعدالة الاجتماعية، وكذلك العمل على تجاوز كل الإشكاليات على غرار التصدي للتشغيل الهش وتسوية وضعية المتعاقدين والمساعدين الصحيين وتطوير عدد أسرة الإنعاش.

وفي هذا السياق، تطرقت إلى مشروع مدينة القيروان الطبية الذي سيتمّ إنجازه على بعد 30 كلم من مدينة سيدي بوزيد و30 كلم من القيروان. وأضاف الوزير أنه تم إضفاء مذكّرة تفاهم مع الجانب الصيني والانتهاج قريباً من الدراسات الفنية والمالية اللازمة لإرساء هذه المدينة الطبية والتي من المنتظر أن توفر طاقة تشغيلية تقدّر بنحو 200 ألف موطن شغل، مما سيساهم في دعم التنمية الجهوية وتعزيز الاستثمار في مختلف مناطق الوسط، وتحويل الجهة إلى قطب صحي واقتصادي متكامل.

وفيما يتعلق ببقية المشاريع في مجال القطاع الصحي، أشار إلى أنه تمّ إنجاز محطة تصفية الدم بعين دراهم في آجال قياسية، وهناك متابعة لمستشفى الدهماني بولاية الكاف ومستشفى المهديّة وباجة وسيتم تشغيل غرف العمليات وتجهيزها لكل من مستشفيات الجيم ومجاز الباب والنفيضة والحامة، وأضاف أنّ الوزارة تعمل على توفير أجهزة الرنين المغناطيسي IRM بكافة الولايات مؤكداً على أهمية دور الخلية المركزية لمتابعة المشاريع الكبرى بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان.

ومن جهته، قدّم ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط توضيحات حول الشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون الثاني. وأفاد أنّ القسط الثاني للقرض، وهو المبلغ المتبقي للسحب والبالغ 23 مليون أورو، هو المعني بمراجعة نسبة الفائدة من جراء التمديد في آجال السحب. وأضاف أنّ إعادة هيكلة القرض استوجبت تحيين جدول السداد بالنسبة للمقسطين الأول والثاني.

IV. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانونين بأغلبية أعضائها الحاضرين وشكراً.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكر اللجنة على هذا العمل القيم، وقبل مواصلة إجراءات الجلسة العامة، ورد علينا طلب من رئاسة كتلة الأمانة والعمل لرفع الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة حسب ما يقتضيه القانون الداخلي، نرفع الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة على إثرها نستأنف إجراءات الجلسة العامة.

(كانت الساعة العاشرة وأربعين دقيقة صباحاً)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة الحادية عشرة وخمسة وعشرين دقيقة صباحاً)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشرع في النقاش العام،

المصدق للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثماني دقائق.

السيد عبد الستار زارعي

شكراً السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالسادة المرافقين لسيادته،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير، السادة الزملاء الكرام، عندما أتحدث عن الصحة في تونس، أشعر بالألم كبير لما يعانيه هذا القطاع من تأخر وتأكل على جميع مستويات المستشفيات الجامعية بالجمهورية وأزداد ألماً وحسرة عندما أحدثكم على المستشفيات التونسية في المناطق الداخلية بصفة عامة وبما أن الموضوع اليوم يخص ولاية سيدي بوزيد المناضلة، فالصحة في سيدي بوزيد تعاني الأمرين وتعاني الألم والمواطن في سيدي بوزيد مكسور الخاطر لأن الصحة في سيدي بوزيد وإمكانياتنا على مستوى ما كان يسعى مستشفى جهوي وأصبح يسعى الآن -وأنا أعي ما أقول- بالمستشفى الجامعي بسيدي بوزيد، لأنه ما زال لا يرتقي إلى مستوى مستشفى جامعي.

أحلام سيدي بوزيد وأهالي سيدي بوزيد ومواطني سيدي بوزيد وقس على ذلك في كل المناطق الداخلية، أحلام أهالي سيدي بوزيد في الحكومات السابقة ولدى الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الصحة، فقد تم تقديم وعود لنا ببعث كلية طب بسيدي بوزيد، ولكن كل ذلك كان حبراً على ورق.

اليوم وبهذه المناسبة وسأذكر ذلك لسيادتك السيد الوزير، رغم النقص في هذا المستشفى الجامعي الجديد الذي سيبني وهذا المشروع الذي يمثل حلم أهالي سيدي بوزيد لإنقاذ الصحة في سيدي بوزيد، لنقل بأننا نتفأل خيراً ولنقل مبروك ولنقل إن شاء الله تونس دائماً من حسن إلى أحسن.

ولهذا السيد الوزير، سأقدم لك تقريراً أو لمحة:

تحية طيبة وبعد،

بعد اجتماع العمل بسيدى بوزيد يوم الجمعة 23 جانفي 2026، حول مشروع بناء المستشفى الجامعي الجديد بسيدى بوزيد، يشرفني أن أطلب من سيادتكم الإذن -وهذا المطلب باسم جميع أهالي سيدى بوزيد- من مصالحكم المختصة الأخذ بالملاحظات التالية:

بالنسبة إلى قسم الإنعاش المركزي:

الفصل بين القسمين والنظر في إمكانية وضع قسم الإنعاش الطبي بالطابق الثاني،

الرفع من طاقة قسم الإنعاش الطبي، مع زيادة مكانين ليصبح ثمانية أسرة،

الرفع من طاقة قسم الإنعاش الجراحي بإضافة 2 أسرة حتى يصبح به ثمانية أسرة.

كما يطلب أهالي سيدى بوزيد منكم تزويدهم بالنواقص الموجودة في المستشفى الجديد:

أولاً، قسم جراحة المخ والأعصاب،

ثانياً، قسم جراحة القلب والأوعية الدموية والثريابين،

ثالثاً، قسم الأمراض المعدية أو الأمراض السارية أو الأمراض الوبائية،

رابعاً، قسم علم الأورام أو طب الأورام، وما يتطلبه من العلاج الإشعاعي أو الأشعة أو العلاج بالأشعة والعلاج الكيميائي وأمراض الدم،

قسم "dialyses" ومعاناته،

وسأحدث على معاناة المرضى في سيدى بوزيد وعن النقص في الآلات بقسم تصفية الدم، لذلك لا يقوم مستشفى سيدى بوزيد حالياً سوى بثلاث حصص تصفية الدم وهذا ناتج عن نقص الآلات رغم كثرة المرضى الذين يقومون بتصفية الدم السيد الوزير، هناك مرضى يعودون لبيوتهم منتصف الليل وعلى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، هذا الشخص يعاني من مرض فنيصيف له مرض على مرضه.

هذه هي وضعية قطاع الصحة بسيدى بوزيد، وهذا ما يعاني منه أهالي سيدى بوزيد نتيجة النقص الفادح على جميع المستويات: أدوية، أطباء اختصاص وأقسام في جميع مستشفيات سيدى بوزيد المحلية وحتى فيما يسمى الآن بالمستشفى الجامعي بسيدى بوزيد.

ونتيجة لكل ذلك، وجدنا أنفسنا كنواب في حرج كبير بين المواطن والدولة أولاً، فإن المواطن في سيدى بوزيد، نتيجة كثرة النواقص على مستوى طب الاختصاص وعلى مستوى الأسرة وفي قسم الإنعاش وفي جميع الأقسام وفي الأدوية، إلى درجة أن المواطن في سيدى بوزيد فقد ثقته في مستشفى سيدى بوزيد، لذلك تجد عائلة المريض بمجرد دخول أحد أفرادها المستشفى، تجد عائلته يطالبون النواب -وليس السيد عبد الستار زارعي فقط وهذا بشهادة جميع النواب- بالتدخل لقبول مريضهم بمستشفى المنستير أو بمستشفى سوسة أو في أي مستشفى جامعي بالساحل التونسي أو بالشمال التونسي.

نحن مع كل مصلحة تتراد لتونس العزيزة، لكن نطلب منكم بكل لطف الأخذ بعين الاعتبار هذا في المخططات وأن تفكروا في المواطن الفقير، المواطن الذي لا يملك أي مقدرة للتنقل من سيدى بوزيد إلى

الساحل أو إلى الشمال، لذلك فإن المواطن في سيدى بوزيد بمعاناة كبرى وبضيم كبير وهذا نجده في كل المناطق الداخلية وفي كامل البلاد التونسية.

لأكون عادلاً، مستشفياتنا الجامعية الموجودة حتى بالساحل التونسي -وقد شاهدت هذا بأب عيني- وفي تونس العاصمة وبالشمال الشرقي كلها تعاني الولايات وأنا أتحدث بهذا الألم وهذه الحرقلة لأنني أحب تونس وأحب شعبها وأحب كل ما فيها وأحب الصحة خاصة فهي حق دستوري، السيد الوزير الكريم وهذه دعوة إلى كل مؤسسات الدولة، من برلمان، من حكومة، من رئاسة الجمهورية، إلى ضرورة توحيد الجهود والعمل المشترك من أجل تونس ومن أجل مقاومة الفساد ومن أجل مقاومة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة الآن للناطقة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها عشر دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المحترم المرافق له،

السيد الوزير، لا أستطيع أن أبدأ مداخلة دون أن أتوجه بالشكر إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط وإلى سيادتكم شخصياً وللسيد فوزي، على ترسيم 27 عوناً وأخيراً تمت تسوية وضعيتهم وأردت أن أنقل على لسانهم شكرهم لك ولجميع الأحرار ولدهم الآن طلب بسيط يتمثل في التعجيل بصرف أجورهم خاصة أن شهر رمضان على الأبواب وهم لم يتقاضوا بعد رواتبهم وحسب ما ذكروه لي فإنه قد تم إعلامهم بأن الوزارة تنتظر الحصول على التأشيرة، نتمنى أن يتم إيجاد حل لهذا، فقد طلبوا مني أن أبلغكم بهذه الرسالة، أريد أن أشكر كل مسؤول لديه ضمير حي ويشعر بالبلاد وبالعباد وأتمنى لكم التوفيق في حل بقية الملفات.

شكراً السيد الوزير لأنني أرحمت على هذا الملف كثيراً، وكلما يأتي وزير الاقتصاد إلا وأطرحه، هذه كلمة حق يجب ذكرها.

السيد الوزير، مشروع قانون يتعلق ببرنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدى بوزيد وبرنامج دعم الصحة الإلكترونية E-santé، الصحة في تونس، هناك كلمة جاءت في التقرير في الصفحة عدد 8: "باعتبارها حق دستوري أصيل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة"، ولكن للأسف الشديد هذا الحق غير موجود في تونس، كنت أتمنى أن يحضر معك السيد وزير الصحة للنظر في مشاريع القوانين هذه وكنت سأطلب منه الترحم أولاً على رضيع دوار هيشر وقد سمعتم جميعاً بهذا الخبر، هذا الرضيع الذي توفي لأنه لم يقع تسجيله وتوفي نتيجة تقصير المسؤولين في منح دفتر علاج.

في تونس عندما تذهب لمشاهدة مباراة تفقد حياتك، حق عمر العبيدي رحمه الله،

في تونس تذهب في رحلة تموت، حادثة عمدون رحمهم الله،

في تونس تمر بجانب مدرسة ينهار جدارها تموت، هذه الحادثة جددت بتبرسق،

في تونس وبسيدى بوزيد تنهار مدرسة في المزونة،

في تونس وفي دوار هيشر يموت رضيع،

في تونس شخص أصيب بالحروق توفي،

في تونس يذهب شخص على قدميه للمستشفى ليسجل فيموت،
في تونس وفي قفصة توفيت تلميذة أثناء توجيها لاجتياز امتحان
البكالوريا،

في تونس في المنستير طفل يقف أمام المعهد يتعرض للضرب
وللطعن ويموت،

لذلك أصبحنا في تونس نصدر الموت وتطبعنا مع الموت ومع أخبار
الموت ومع أخبار العنف بطريقة رهيبية سيدي الوزير، أتخيل أن لديكم
أبناء وتشعرن بما نشعر به نحن، أنا لم أتم ليلة أمس، أكيد أنكم
استمعتم لأخبار الطفل ذي الثلاث سنوات والذي تم الاعتداء عليه في
روضة أطفال، الاسم العالي والمربط الخالي، روضة الأطفال هذه
موجودة بالنصر، طفل يتم الاعتداء عليه وتتم محاولة اغتصابه
بطريقة وحشية، اتصلت بأمه هذا الصباح قالت لي أن المندوبية
الجهوية مشكورة جدا قد تفاعلت معها، ولكن الملف يتطلب الكثير من
الإجراءات، هذا الملف لم يجد حظه مدة 13 يوم، هل تعلمون متى
تطفأ نار هذه الأم؟ إن صدر قرار غلق روضة الأطفال هذه،

لكن روضة الأطفال هذه ما زالت تنزل A B C وأنا كنت أتابع
أخبارها، أتابعها لأن الذين يعملون برياض الأطفال يتلون أغاني باللغة
الإنجليزية وبالفرنسية، ما الفائدة من الإنجليزية ومن الفرنسية؟ لا
أريد أن يدرس ابني هذه اللغات، لقد سلمت ابني كأمانة فيعود طفلي
للبيت ويعلمني أن السيد "عملي أوه" أو لا أدري ماذا؟

لم أذق طعم النوم، اتصلت بوزيرة المرأة فقالت لي: والله السيدة
النائب أنا أتعامل مع هذا الملف بصفتي أم قبل أن أكون وزيرة، ولكن
ماذا حصل؟ قبل أن أدخل لقاعة الجلسة يصلي حكم بإغلاق روضة
الأطفال هذه، ولكن هذا الحكم بالغلق لم يقع تنفيذه لأن صاحبة
روضة الأطفال هذه وزوجها "واصلين" ولديهم التدخلات، لأن المندوبية
الجهوية بأريانة متورطة ووزارة التربية أيضا متورطة ونتيجة لقلّة
الرقابة الجميع متورطون، اليوم كلنا نتحمل مسؤولية هذا الطفل وأنا
لا أريد أن أذكر اسمه ورجاء وهذا رجاء للرأي العام ولكل المشاهدين،
من يعرف اسم هذا الطفل لا يقوم بنشره لأن مجتمعا لا يرحم، ربما
سينسى هذا الطفل، ولكن أمه لن تنسى ولا يمكننا نحن أن ننسى.

السيد الوزير، تقول لي مجال الرقمنة وتعصير الخدمات، لم أكن
أود التدخل، ولكن من حق سيدي بوزيد علي أن أتكلم ونظرا إلى أن
حق كامل البلاد منوط بعائتي، علي أن أتكلم، نحن لا نريد التعصير ولا
نريد الرقمنة، أريد أن أجد دفتر المعالجة عندما أذهب لتلقي العلاج،
دفاتر المعالجة تبقى لسبعة وتسعة أشهر دون أن يتم تسليمها
لمستحقيها، لأن المرشدة -عفو لا يجب أن نقول مرشدة- لأن
"الأخصائية الاجتماعية" لم تقم بعملها لأن التغطية غير موجودة، لأننا
نعيش في بلد "ارجع غدوة"، تبقى على هذا الحال تسعة أشهر وسنة إلى
أن يتوفي المريض، لأن مريضة السرطان لتجري "mammographie"
هذا يتطلب سنة من الانتظار، لتجري العملية هذا يتطلب ثلاث
سنوات من الانتظار.

المرّة الفارطة أردت القيام بـ "collecte"، قالوا لي هل أصبحتم
تتسولون؟ بما أن الدولة لم توفر لي، ماذا يمكنني أن أفعل؟ كم من
شخص يمكنه أن يعيش؟ عندما يذهب لإجراء عملية بتركيا يعيش،
وعندما يذهب لإجراء عملية بفرنسا يعيش، هو قضاء وقدر وكل
إنسان وأجله، نحن نؤمن بهذا، ولكن هناك أسباب،

لماذا أصبحنا في تونس من لديه الإمكانيات المادية يمكنه أن يذهب
للطبيب ويمكنه أن يرى أبناءه يكبرون أمامه، ولا يموت سوى الفقير؟
السيد الوزير، هل زرتم العيثة بسيدي بوزيد؟ بالله عليك هل
ذهبت إليها وهل تعرفها؟ أنا ذهبت إليها وقمنا هناك بحملة لمدرسة،
هل تدري ماذا ترتدي الفتاة؟ الفتاة ترتدي حذاء "brodequin" الذي
يرتديه الأممي، هذه الفتاة مقاس رجلها 32، ولكنها ترتدي حذاء مقاسه
تقريبا 41 أو 42 لأن الجيش قد تكرم على هذه الفتاة وأعطاهم حذاءه
من قساوة المشهد،

سيدي بوزيد لا تختزل في الثورة فقط، فنحن لا نعرفها أيام الثورة
التي أخرجت الأحرار وحرارت تونس لا، سيدي بوزيد تعاني وتعاني في
صمت، بلد الثورة، هذا البلد هو الوحيد الذي لم يريح شيئا من
الثورة، سيدي بوزيد بقينا نترين بها يوم 17 ديسمبر إلى 14 جانفي
فقط، ولكن لا بأس، أحدثك أيضا على تونس.

ذهبت أيها السادة والسيدات الزميلات المحترمات، إلى مركز وهو
مستوصف في حي الزهور في الطبران، وقمت بمعاينة وتحديث مع
المواطنين الموجودين هناك ومع الأهالي، تحدثت عن البنية التحتية
السيد الوزير، واتصلت بالسيد وزير الصحة وأجريت تنسيقه مع المدير
الجهوي للصحة بولاية تونس، ماذا يفعلون؟ إن لم أتدخل لكان
أفضل، بعد أن أطلعت على وضعية بيوت الراحة، ماذا فعلوا؟ قاموا
بطلأها وتركيب "lavabo" وقال تم التدخل، هل تدخلت من أجل
هذا؟ هل هذا هو التدخل في تونس؟ هذا هو القطاع الصحي والحق
الدستوري في تونس؟

سيدي الوزير، أنت تحضر بالمجلس الوزاري وأنا لدي ثقة عمياء في
شخصك وقد ذكرت هذا سابقا، هناك أربع وزراء وزيرة فقط يعملون،
السيد الوزير، أطلب منك أن تطلب من السيدة رئيسة الحكومة أن
تتعامل معنا وكأننا أبناءها وأخوتها وأبناء أعمامها، أطلب منها أن تضع
نفسها في كل وضعية وكأن تلك الوضعية تعرضت لها شخصيا.

فما هو جيد عندما تكون المسؤول امرأة أنها لا يمكنها أن تتجرد
من العاطفة وتبقى تعمل بغريزة الأمومة الموجودة داخلنا، هل من
المعقول في هذا الوقت أن نتحدث عن دفتر معالجة، اليوم ذهبت
للسوق فحدثني مواطنون أنهم ينتظرون حصولهم على دفتر معالجة
لمدة سنة وستين، هذا غير معقول، بعض الناس قالوا لي لقد تدخلتم
اليوم لأنه حصل "polémique" في "instagramme"، توجهوا إلى
"instagramme" لأن المواطنين لم يجدوا طريقة ليوصلوا أصواتهم،
نحمد الله أن الناس وجدوا طريقة لإيصال صوتهم اليوم، لكن لا نريد
أن يعمل وزراؤنا تحت الضغط ولا نريد ألا يتفاعل معنا وزراؤنا إلا بعد
أن تصبح هناك فضيحة وبعد أن تصبح قضية رأي عام.

نتنظر منكم أن تأخذوا المبادرة، من غير المعقول أن نتحدث اليوم
عن تعصير الخدمات الصحية وأبسط المرافق غير موجودة، أين أدوية
الأمراض المزمنة؟ أين أدوية أمراض القلب؟ أين أدوية ضغط الدم؟
أين كراسي المعاقين؟ أين "les prothèses"؟ فالمواطن البسيط السيد
وزير الصحة لا يعنيه أنك قد أجريت عملية بـ "robot" هو إنجاز
يحسب لتونس ومكسب، لكن هذا لا يهم المواطن التونسي، فهذا إنجاز
ومكسب تقارع به الدول لتظهر لهم ما تم إنجازه في تونس، لكن ما
يهمني في تونس أنه عندما يذهب أي طفل من حي هلال ومن سيدي
بوزيد ومن الميدة ومن أي منطقة في الجمهورية التونسية ومن البحر
الأزرق، أنتم تلومون الرئيس لأنه يقوم بعمله ولأنه يذهب لأي مكان
بمفرده، لم يجد واليا يقوم بعمله ولم يجد معتمدا يقوم بعمله وعمدة
يقوم بعمله.

أنا لا أتحدث عن الشأن المحلي، بل أتحدث عن الشأن الوطني ككل، اليوم والية تنام وتستيقظ وتقول لم نعد نستقبل نواب الشعب لا مندوب ولا أي مسؤول إلا عن طريقي، أي إلى أن يموت المريض، أي عندما يكون المشكل على المستوى الضيق يمكنني حله، لكن السيدة والية نابل ترفض ذلك، هل علي أن أعود إليك؟ ما هذا الهوس بالزعامة والهوس "بالتبندير".

السيد الرئيس والله يعجز اللسان عن الكلام، فقط حتى الله تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير،

صباح الخير،

مرحبا بالطاقم المرافق،

السيد الوزير، لدي بعض الملاحظات بخصوص منظومة "E-santé"، طبعاً نتمن ونندعم هذه المبادرة ونعلم أن هذه المنظومة تتطلب إمكانيات كبرى، لذلك تجدنا من بين الداعمين لهذا المشروع، نحن نعتبر أن "E-santé" هي الحاضر والمستقبل في تونس، ليست ترفاً في الحقيقة، فنحن اليوم في حالة لحاق بالركب، لذلك لا مفر من هذا، ونحن نخطو الخطوات الأولى، هذه المنظومة تمس بكل الاختصاصات ولدي من يعمل في مجال "radiologie" تحدثت معهم الآن وهو يمس قبل كل شيء مجال "la radiologie"، ولكن نريده أن يمس أيضاً بالإدارة لنصل إلى مرحلة ترشيد استهلاك الأدوية، وحتى يكون لمنظومة "E-santé" الإيجابيات التي نريدها.

بالنسبة إلى المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد، طبعاً شعرنا بفرح كبير جداً بهذا المشروع الذي انتظره ليس فقط أهالي سيدي بوزيد وأنا أتقدم لهم بتحية من هنا، بل انتظره كل التونسيين ونحن نعرف إيجابيات هذا المشروع على مستوى الربط بالمستشفى الجامعي بصفاقس وعلى نوعية كل الخدمات، وسيكون له انعكاس كبير جداً على "les matériels" وعلى "prise en charge" فهذا المشروع كله إيجابيات.

أطلب من السيد وزير تكنولوجيا الاتصال أن يواكب "le système internet" في سيدي بوزيد، في هذه الجهة العزيزة علينا جميعاً، فـ "système" له أهمية كبرى، لذلك يجب أن يكون متطوراً، ويجب أن نوليها أهمية كبرى جداً.

كما نطلب أن يعمل الأطباء الجامعيون و"les internes" بمستشفى سيدي بوزيد من صفاقس، كما أن القيروان مرتبطة بسوسة، ومستشفى نابل مرتبط بتونس، فكل هذا من شأنه أن يقرب ويحسن الخدمات، هذه غايتنا جميعاً، لذلك لا يمكننا سوى تامين هذين المشروعين.

السيد الوزير، بخصوص الإمكانيات، نحن الآن في مرحلة الذكاء الاصطناعي، نريد أن يكون لمجال الصحة "E-santé" انعكاسات ليس على المجال الصحي فقط، بل حتى على الوضع البيئي، نريد أن تنتقل المعلومة بسهولة، وسيكون لهذا آثار إيجابية على كل المستويات وهذا

هام جداً خاصة على مستوى تنقل المواطنين، فهذه المنظومة من شأنها أن تقلص من عديد مشاكل التنقل التي يعاني منها المواطن، فنحن اليوم في عصر الرقمنة وفي عصر الذكاء الاصطناعي، لذلك نطمح اليوم أن تصبح الوصفة الطبية رقمية.

كما نعاني من عدة مشاكل على مستوى "Le circuit du médicament" نحن لا نعاني من نقص في التجهيزات فقط، بل نعاني من نقص خاصة على مستوى الأدوية، السيد الوزير، فعدد المستشفيات تعاني من معضلة كبيرة جداً على مستوى الأدوية، فكل المواطنين يتساءلون عن سبب نقص الأدوية بالمستشفيات، لذلك بهذا "Le circuit du médicament" سيصبح على الأقل "système" واضح، كما نريد أن تصبح أيضاً الوصفات الطبية رقمية، كل هذه تعد إيجابيات ونحن نتمن هذا، هذا ما أردت أن أقوله وشكراً لكم وشكراً سيدي الوزير مرة أخرى.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

التحية والترحاب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبكافة الوفد المرافق له.

في البداية أود أن أتوجه بتحية إكبار إلى أهالينا بجهة سيدي بوزيد، هذه الجهة التي قدمت ما قدمت للبلاد إبان الثورة وما نعيشه اليوم يمكنه أن يحسب لهذه الجهة وبفضل بقية الجهات.

نحن مع المصادقة على هذا القانون، قانون دعم الصحة بجهة سيدي بوزيد ولا شك في ذلك، لكن اسمح لي سيدي الوزير بأن أفتح اليوم قوساً يتعلق بدائرتي الانتخابية فيما يتعلق بالصحة، وكنت قد تطرقت لهذا في عديد المناسبات،

في قصر هلال لدينا مستشفى جهوي الحاج علي صوة، ما تم إنجازه به يضرب به المثل، المجتمع المدني بقصر هلال تدخل اليوم بقوة وقام بمعاوضة مجهود الدولة بقيمة مالية كبرى ونحن نتحدث عن أكثر من 14 مليار أموال عن طريق التطوع، لكن المشكل المطروح هنا أن هناك ما يهدد هذه التجربة بأن تخرج في صورة غير مكتملة وما نطالب به أن هناك العديد من الأقسام تعاني من نقص كبير على مستوى الأطباء والتقنيين وإلى غير ذلك، فهل يعقل أن يساهم المجتمع المدني وينخرط مع مجهودات الدولة وهناك تجربة نموذجية على خطى محمد علي صوة رحمه الله بقصر هلال ومن في تونس لا يعرف ما فعله الحاج محمد علي صوة والحاج محمد علي صوة لديه أحفاد بقصر هلال، ولكن اليوم هناك حالة من الاستياء، صدقتي السيد الوزير، الأشخاص الذين يعطون من أموالهم الخاصة للدولة تجد اليوم أن الأقسام التي ساهمت فيها وفي تجهيزها وهي ليست قليلة ينقصها تقنيون وأطباء، لذلك أصبح هذا النموذج لا يمكن الاقتداء به.

لذلك طلبت بكل لطف كما أطلب أيضاً من السيد وزير الصحة إيلاء لفة كريمة لهذا المستشفى لسد الشغورات الموجودة لتكون لدينا حقيقة تجربة يمكن أن تنسج على منوالها بقية الجهات، أعتبر تقريبا أن هذه نقطة إيجابية يجب تلميحها والمحافظة عنها وأن ننسج على منوالها لا غير.

لدينا مركز للصحة الأساسية بتوزة من معتمدية قصبية المديوني، قمت بزياته منذ أن باشرت مهامي كنائب شعب، هناك فضاءات حتى لا أقول أنها آيلة للسقوط فهي تمثل خطرا حتى على رواد ذلك المستوصف، أي أننا طالبنا وما زلنا نطالب بالتدخل إما لإعادة إحداث أو صيانة، المهم أن نجد حلا.

السيد الوزير، تجربة مجامع الصحة الأساسية، عندما نقوم بتتبعها من بزرت لتطاوين يبدو أن هناك إشكالا بخصوصها وربما كانت أفضل سابقا، فهذا المجمع مثلا يعاني من عديد الإشكاليات وحتى الأدوية نجد أنها لا تصل للمستوصفات كما ينبغي، صحيح أن هناك نقائص في الأدوية، هذا موجود، ولكن في قصر هلال يقال هناك أدوية، ولكن لا توجد وسيلة نقل لإيصال الأدوية، هل هذا معقول؟ لم نعد نتحدث عن الأدوية، بل أصبحنا نتحدث عن كيفية إيصال الأدوية، أي أن هذا المجمع عندما تم التفكير في بعثه كان من المفروض أن توفر له كل الشروط لينجح.

مسألة أخرى مهمة السيد الوزير، ربما تعنيك، اليوم اقتصادنا وكل ما هو في البلاد لا يمكننا تطويره والتقدم به سوى بالرقمنة، سمعنا عن الرقمنة عديد المرات، صحيح هناك توجه اليوم في الفوترة الإلكترونية وما إلى ذلك، ولكن لا بد أن تكون الرقمنة شاملة وهذا ممكن جدا إن تحدثنا عن وجود قاعدة بيانات في كل وزارة ونبدأ بالخدمات العمومية، فالعملية مرتبهة في وجود قاعدة بيانات موحدة لتيسير إسداء الخدمات العمومية وتبعدها عن الفساد وعن التجاوزات وبهذا الشكل يمكننا الحديث عن الرقمنة الصحية ويمكننا الحديث عن التصدي للتهرب الضريبي وما إلى ذلك.

وفقكم الله وإن شاء الله ستكون تونس من حسن إلى أحسن وشكرا لكم جميعا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم شفيق عز الدين زعفروري عن كتلة لينتصر الشعب، اثنتا عشرة دقيقة، تفضل.

السيد شفيق عز الدين زعفروري

السلام عليكم،

يبدو لي أن ما سأقوله لا يتطلب كتابة كاملة، باستثناء الجزء البسيط ألا وهو المشروع الأول المطابق للمعايير البيئية العالمية في البناء وهو من أوائل المشاريع في تونس، ويعد مشروعاً نموذجياً.

وهنا أتمنّى جهود جميع المهندسين المعماريين، كما أتمنّى مجهود الهندسة المعمارية في تونس وأخص بالذكر رؤساء اللجنة بوزارة الصحة السيدة أميرة الموجودة بينكم ورئيسة اللجنة بوزارة التجهيز والإسكان السيدة ليليا.

تحصلت على اثنتا عشرة دقيقة للتدخل، لكن ربما تدخلني يتطلب ثلاث أو أربع أو خمس دقائق، فلا أدري ما يوجد بداخلي، لكنني سأقدم لكم صورة حقيقية عن سيدي بوزيد، سيدي بوزيد أهل الخير، فحتى إن لم تجد فيها شيئا فإنك عندما تجد الابتسامة والضحكة مرتسمة على وجوه أهالي سيدي بوزيد وهذا سينسيك كل شيء، يمكن أن تنسيك الطرقات المهترئة، يمكنها أن تنسيك الظروف الصعبة، البسمة والضحكة دائما مرتسمة على وجوهنا ونحن دائما نعيش على أمل أن غدا سيكون أفضل من أمس.

هذا المشروع تم إنشائه لسيدي بوزيد منذ 2013، قالوا أن سيدي بوزيد قامت بالثورة، فقد أعطاهم المسؤولون السياسيون العديد من

العناوين: مشروع مستشفى جامعي، كلية الطب، منصة أسواق الإنتاج، لكن أعطيت مجرد عناوين، ومن لا يحسن متابعة المشاريع ولا يحسن ضبط الخلل الموجود في مشروع، سيجد نفسه في ورطة ونحن للأسف طبية أهالي سيدي بوزيد جعلتنا ننتظر 14 أو 15 سنة لتطبيق هذه العناوين دون أي دراسة -وزميلي الموجودة معهم تفهم هذا- من دون أي اعتذار ودون تقديم أي شيء على الأوراق،

سيدي بوزيد تم إعطاؤها عناوين بدون إنجاز، لذلك نتمنى أن يتحقق هذا المشروع فهو ليس لسيدي بوزيد فقط، هذا المشروع سيكون نموذجا لكامل تراب الجمهورية وهنا أدعو كل المهندسين المعماريين الساهرين على التصميم، أرجو أن تكونوا رجالا فاعلين وأعي جيدا ما أقول في هذا النوع من المشاريع وأن تكونوا قدوة لهذا الوطن، وأن تكونوا المصممين الحقيقيين لكل المشاريع المستقبلية لهذه البلاد، كما أدعو السيدة رئيسة الحكومة والسيد رئيس الجمهورية والسيد وزير التخطيط إلى إعطاء حق المهندسين المعماريين لأنهم زاولوا دراستهم لمدة سبع سنوات وليس على مدى خمس سنوات.

أعود بكم وسأروحكم بين الهندسة المعمارية وبين جمال سيدي بوزيد، السادة المسؤولون الجهويون الموجودون بسيدي بوزيد، لماذا يتم تعطيل رخص البناء؟ ماذا ينتظرون صراحة؟ هل ينتظرون منك أن تذهب إليهم وتطلب منهم أن يعملوا؟ أعطني الرخصة ليتم إنجاز المشروع ولماذا لا يحضرون في اللجنة التي تعقد يوم الجمعة؟

السادة المسؤولون، هل هناك مشروع أهم من هذا؟ هل هناك مشروع أهم من المعالجة؟ وأطلب منكم أخذ هذه الملاحظة السيد الوزير ولا تأخذ غير هذه الملاحظة، الرجاء التسريع في تنفيذ كل الإجراءات على المستوى الجهوي، لأن فشل سيدي بوزيد الحقيقي هو على مستوى جهوي وأنا أعي ما أقول، سيدي بوزيد الجميلة، لا يجب أن تبقى حقل تجارب للمسؤولين الفشلة وأنا أعي جيدا ما أقول،

السيد الرئيس، من يتحمل مسؤوليته في سيدي بوزيد عليه اليوم أن يتحملها، هل أننا اليوم لتوسعة مقبرة يجب أن نطلب هذا على مستوى مركزي؟ هذا عيب؟ صور جميلة وتحركات جميلة، ولكن لا يوجد إنجاز.

السيد وزير التخطيط، أرجو أن تكون لك يد للتسريع في إنجاز هذا المشروع لأن الناس يموتون يوميا، لا أقصد أنهم يموتون فعليا، ولكنهم لم يجدوا أي حل، فالناس يريدون أن يروا إنجازات، مستشفى يجمعنا، مستشفى يداوينا، كفى من التنقل، هذا لا يعني أننا لا نحب التنقل، أنا أعشق سوسة وأعشق المنستير وأعشق صفاقس وأعشق تونس وأعشق قابس وأعشق بن قردان وأعشق كل تونس، لكن ما سيتم إنجازه بسيدي بوزيد سيكون له إيجابيات على سوسة وما يتم إحداثه بسوسة سيكون له أثر إيجابي على سليانة وما يتم إنجازه بسليانة جيد لقابس، فعندما يكون هناك عداء جيد في وقت زمني يستطيع في أربع ساعات أن يجوب كامل البلاد طولا وعرضا والناس تقسم البلاد: هؤلاء سواحلية وهؤلاء من القصرين وهؤلاء من سيدي بوزيد، متى سنتخلى عن هذا ونقضي عليه؟

سيدي بوزيد في حد ذاتها وفي داخلها -سنقول الحقيقة ومن يريد أن ينقد لينقد كما يشاء- عندما تذهب لسوسة تجدها مسقمة، عندما تذهب لسيدي بوزيد تجدها مقسمة، حتى الشعب وليس الحكومة فقط، على الشعب أيضا أن يتخلى عن هذا، اليوم ما يجري ليس تغيير نظام بمعارضة، إن سقوط السلطة اليوم لا يتمثل في تغيير نظام بمعارضة، سأبوح بما في صدري اليوم، السقوط من النظام إلى

الاستعمار، يبحثون عن ذلك: استعمار مالي، استعمار طاقى واستعمار في كل شيء، اليوم اتركوا لنا ما لنا هنا، إما أن يكون لنا أو لا يكون لأي أحد: على المستوى الطاقى، على المستوى الصحى، على مستوى الهواء وعلى مستوى مائنا، هذا لنا ولا يمكننا أن نفرط فيه لأي بشر كائنا من نكون.

لذلك بوبت هذا الأمر إلى ثلاث نقاط: تونس لكل التونسيين من تونس العاصمة إلى بن قردان، صفاقس كامل البلاد التونسية، إلى متى ستواصل هذه القطيعة بين الشعب التونسي، إلى متى؟ لا تسمع سوى لا، تلك المجموعة من صفاقس، تلك المجموعة من قابس، لا نريد أن نندمج معهم، هذا ما هو موجود وهذا صحيح وهذه الحقيقة التي لا تذكر هنا، هؤلاء جماعة الجنوب، لا، جماعة بن قردان، جماعة قبلي مجتمعون مع بعض، هذا الأمر موجود حتى في مجلس النواب، هؤلاء جماعة نابل لا تقربوا منهم، لنضع اليد في اليد ولنبنى البلاد أفضل من أن تضيق البلاد من بين أيدينا.

نحن تعبنا، لا بأس لنتعب أكثر، لا بأس من ذلك، ولكن ماذا سنترك لأبنائنا؟ ماذا سنترك لهم من صحة؟ ماذا سنترك لهم من طاقة؟ وماذا سنترك لهم من ماء؟ وماذا سنترك لهم من هندسة؟ إلى أين نحن ذاهبون؟ كم بقي في أعمارنا؟ أنا أصغر منكم سنا، ولن أعيش أكثر مما عشته، لذلك أطلب لكم الهداية،

بلادنا عزيزة وغالية، هذا البلد حرره أصحابه بالبارود وليس بالسلاح، بل بالبارود، نسع أكاذيب إعلامية أن هناك قوات عظمى لا، نحن القوة العظمى، بلدنا هو القوة العظمى، الطاقة الموجودة في تونس والكفاءات الموجودة في تونس هي القوى العظمى.

رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية في التعيينات، الولاء للوطن قبل الولاء إلى الأشخاص وإلى أي كائن من يكون، تحية إلى مجلس النواب وتحية إلى الزملاء الذين تضامنوا مع مستشفى سيدي بوزيد، ما مهم الصحة سأتحدث فيه مع السيد وزير الصحة.

السيد وزير التخطيط، أتمنى منكم أن تقفوا وقفة مسؤول، أنا أثق فيه شخصيا في هذا المشروع ولكم مني كل الاحترام والتقدير ولكل من ساند هذا المشروع وكل من سيساند هذا المشروع وأطلب من السلطة الجهوية أن يمدونا برخصة البناء، رحم الله والديكم، بما أنكم لم تفهموا المنطق الآخر، نطلب الرحمة لوالديكم، نطلب منكم مدنا برخصة البناء لاستكمال المشروع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

تندرج مناقشة مشروعى القانونين المعروضين على الجلسة العامة اليوم في إطار تنزيل وترجمة السياسة العامة للدولة والمتمثلة في العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة.

فيهما يعتبران من بين أهم ركائز إصلاح المنظومة الصحية عبر تعصير الخدمات الصحية في الجهات والاستثمار في برنامج الصحة الإلكترونية، ورغم تميمنا لهاتين الاتفاقيتين، فإن القرضين المضمنين بهما يحملان كلفة إضافية نتيجة ارتفاع نسب الفائدة المرجعية وطول إجراءات انطلاق إنجاز المشروعين، الذي يحيلنا إلى دعوة الحكومة

للانطلاق فورا مع مجلس نواب الشعب في مراجعة الترسنة التشريعية المعقدة التي تمثل السبب الرئيسي لتعطل انطلاق المشاريع، كما هو محمول علينا اليوم كمشروع، أن نراقب بدقة انعكاس هذه الكلفة على الميزانية العامة وأن نضمن أن شروط تمويل المشروعين منصفة ومتوازنة مع أولوياتنا الوطنية.

إن الاستثمار في الصحة اليوم هو أولوية الدولة بجميع وظائفها، وهو جوهر العدالة الاجتماعية وأساس التنمية العادلة، واعتبارا لقناعاتنا أن صحة المواطن لا تعرف تمييزا بين جهة وأخرى، فإننا إذا نظرنا إلى واقع الصحة العمومية في جهة سوسة، وهي قطب جامعي وسياحي وتنموي، نجد أن المستشفيات الكبرى مثل فرحات حشاد وسهلول تعاني من ضغط هائل واكتظاظ في أقسام الاستعجالي، تمثل معاناة يومية للمواطنين والعاملين بهذه الأقسام ومن هذا المنبر نتقدم لهم بتحية إكبار لقيامهم بدورهم ولنضالهم لأهم يعملون حقيقة في ظروف قاسية وقاسية جدا، النقص في الإطارات الطبية والشبه الطبية وهجرة يومية لأكثر الكفاءات الطبية والبحثية، اضطراب في التجهيزات ونقص فادح في الأدوات الطبية وبالتالي صعوبة الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

في أقسام جراحة العظام في هذه المستشفيات من يتعرض لا قدر الله لـ "fracture du col du fémur" أي من يتعرض لكسر في عنق الفخذ يقدمون له قائمة مشتريات ليشتريها يصل سعرها لـ 5 آلاف دينار، السيد الوزير، الآن لتجري عملية بمستشفى سهلول أو بمستشفى فرحات حشاد يجب أن يكون لديك 5 آلاف دينار لتشتري "plaque" والمسامير وقارورة "sérum" وعليك أن تشتري جميع الأدوية من نفقاتك الخاصة، هذا بمستشفى عمومي،

هذا الواقع يبين أن التحديات ليست حكرًا على الجهات الداخلية، بل تشمل أيضا الأقطاب الكبرى التي تستقبل آلاف المرضى يوميا من مختلف أنحاء البلاد، لذلك، فالسبيل الوحيد لفك الاكتظاظ على المستشفيات الجامعية بجهة سوسة، هو تدعيم مؤسسات الخط الثاني وهنا أجدد دعوتي لكم لأهمية ترسيم مشروع تحويل المستشفى الجهوي بمسكن من صنف "ب" إلى صنف "أ"، -وقد تقدمت بهذا في مراسلة كتابية لكم سيدي الوزير- والعمل على ترسيمه بميزانية الدولة لسنة 2027 وإدراج تنفيذه في إطار التعاون الدولي.

هذا المستشفى الجهوي هو الوحيد في الجهة الذي تتوفر فيه الشروط ليتحول إلى مستشفى جهوي من الصنف "أ" علما أنه يغطي صعبا أكثر من 250,000 مواطن باعتبار المعتمديات المجاورة.

أخيرا السيد الوزير، وجب التذكير بأن الرقمنة عموما وبرنامج الصحة الرقمية خصوصا هو من أهم الاستثمارات الوطنية المطروحة على الدولة اليوم، ولإنجاح كل استثمار وجب رصد الاعتمادات اللازمة له، لأننا نلاحظ اليوم أن مشروع الرقمنة في تونس يسير بخطى بطيئة وعديدة هي الأطراف التي لا تريد له النجاح في شتى المجالات ولاسيما في برنامج المخاطب الوحيد، وتوحيد الهياكل المعنية بالاستثمار، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم جلال خدي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق، تفضل.

السيد جلال خدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبجميع إطارات الوزارة،

نحن دائما مع القروض الاستثمارية التي تمكن المواطن من تحسين واقعه، وإذا نظرنا إلى القرض المعروف علينا اليوم، سواء من حيث سنوات التسديد أو سنوات الإهمال أو حتى نسب الفائدة، فإننا نعتبرها معقولة وتمثل امتيازات جيدة في هذا القرض، فعندما نتحدث عن الوضع الصحي في سيدي بوزيد، أقل ما يمكن أن يقال عن الوضع الصحي بسيدي بوزيد، إنه وضع كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معنى وإذا تحدثنا عن الخطوط الأمامية للصحة في سيدي بوزيد والتي من المفترض أن تتوفر فيها أدنى شروط العلاج للمواطن، نجد أن مستشفياتنا تعاني معاناة كبيرة، سواء على مستوى البنيات، أو بسبب انعدام الإطار الطبي وشبه الطبي، أو بسبب فقدان الأدوية، فمن غير المعقول اليوم أن تكون أدوية الأمراض المزمنة، مثل أدوية ضغط الدم والسكري والغدد، مفقودة ونحن نعلم جيدا قيمة هذه الأدوية، إذ إن غيابها يؤثر بشكل خطير وقد يؤدي إلى وفاة المريض.

لقد طالبنا عديد المرات بالترفيف في تصنيف مستوصف المنصورة من صنف 2 إلى صنف 4 وكذلك مستوصف رحال من صنف 2 إلى صنف 4 وإذا تحدثنا عن بقية المستوصفات، مثل مستوصف الواعرة والتليل والرابطة وأولاد سليمان وبئر عمامة ورحال ونويل، فإنها كلها مستوصفات تعاني وضعاً صعباً، حيث نجد بها ممرض وحيد يبقى ساعتين أو ثلاث ينتظر، ولكن لا يجد ما يقدمه والأدوية مفقودة والمواطن يعاني وهذا الوضع يتجلى بشكل أكبر في المستشفيات المحلية، مثل المستشفى المحلي بسيدي علي بن عون والمستشفى المحلي ببئر الحفي، غيابات التجهيزات الطبية، نقص كبير في الإطار الطبي بشكل كبير ونقص في الإطار الشبه طبي كل هذا جعل الوضع متأزماً وكارثي في هذه المناطق.

وإذا تحدثنا عن وحدة الإنعاش المتنقلة "SMUR" بسيدي علي بن عون، فقد أعلن السيد وزير الصحة في العام الماضي عن تفعيلها، ولكنها على أرض الواقع لم تفعّل بعد، لذلك نطالب بضرورة التعجيل بتفعيل وحدة الإنعاش المتنقلة بسيدي علي بن عون كما يعاني مرضى الكلى في معتمديتي سيدي علي بن عون وفي بئر الحفي كما تعلمون فمرضى تصفية الدم يموتون في اليوم أربع أو خمس مرات ونضيف له عذاب فوق عذاب من خلال التنقل فنجد مرضى تصفية الدم يتنقلون من مناطق قد تصل إلى 100 كيلومتر للوصول إلى سيدي بوزيد، في ظروف يندى لها الجبين فهؤلاء المرضى يعانون معاناة كبيرة جدا وعند التوجه إلى المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد الذي لا تختلف وضعيته كثيرا عن الوضعيات التي ذكرناها يجدون الاكتظاظ، رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الإطار الطبي فهم يبذلون مجهودات مضاعفة في ظل نقص الإمكانيات، سواء اللوجستية أو المتعلقة بالأدوية وقد طالبنا عديد المرات بإحداث وحدة لتصفية الدم بين سيدي علي بن عون وبئر الحفي، وذلك للتخفيف على الأقل من معاناة المواطنين في هاتين المعتمديتين.

نناقش اليوم قانونا يتعلق بالوضعية الصحية ببعض الجهات بالبلاد، خاصة وأن الوضع الصحي نعلم جيدا أنه وضع مهترئ منذ سنوات، وأن هذه الوضعية الصحية كان المراد بها تهميشها وتدمير القطاع الصحي ككل وخاصة الصحة العمومية لفائدة القطاع الخاص ونحن نعلم جيدا أنه خلال السنوات الفارطة تفاقم وتراكم لوبي الفساد في القطاع الصحي، بحيث إنه حينما تذهب إلى المستشفى لا تجد أدوية ولا تتلقى علاج إلى غير ذلك وأصبح المواطن وخاصة المواطن البسيط المحدود الدخل، غير قادر على العلاج أي أن العلاج كحق دستوري لم يجده المواطن، وهذا للأسف الشديد، بعد خيارات رئيس الدولة في 25 جويلية والعودة للدولة الاجتماعية والصحة لكل المواطنين على أساس المساواة وتقريب الخدمات الصحية، كل هذه الخطوات نحن نثمناها ونمضي فيها لأنه لا خيار لنا إلا تطوير القطاع الصحي، لأنه في تطوير القطاع الصحي القضاء على العديد من الآفات.

سيدي الوزير، أتم كوزارة الاقتصاد والتخطيط، يجب أن تكون برامجكم ومخططاتكم في علاقة بوزارة الصحة واضحة على مدى مخطط استراتيجي يمتد لسنوات وليس فقط في إطار علاجات ظرفية لقطاع الصحة، لأن مثل هذه القروض أو مثل هذه الإجراءات هي إجراءات علاجية نحن نريد مخططا للقطاع الصحي يمتد على سنوات، هذا في جانب.

أيضا القطاع الصحي لا يختلف كثيرا عن القطاع التربوي المهترئ بدوره، وهو قطاع شهد لسنوات اهتراء كما يتطلب القطاع التربوي أيضا من وزارة الاقتصاد والتخطيط رؤية واضحة للسنوات القادمة، لكن ما نشهده هو أنه صحيح أن رئيس الدولة قد ذهب في خيارات تتعلق بتسوية الوضعيات التربوية الهشة، بمعنى التشغيل الهش وذهب في إصلاح تربوي وفق رؤية في إطار المجلس الأعلى للتربية والتعليم وهذا مهم جدا في إطار خيارات استراتيجية.

لقد بدأ السيد الرئيس بتسوية الوضعيات الهشة للمعلمين والأساتذة النواب، لكن للأسف الشديد تتلأأ وزارة التربية في تسوية بعض الوضعيات، على غرار تسوية وضعيات المعلمين والأساتذة النواب قبل 2008 و2006 وكنا قد طرحنا هذا الملف حتى قبل قرار السيد الرئيس وقبل إصدار القرار، نتساءل لماذا ترفض وزارة التربية ذلك؟ نحن نعلم جيدا أن وزارة التربية تريد إخفاء ملفات الفساد التي طالتها وهذا للأسف الشديد لذلك نطلب وبكل إلحاح وبكل مسؤولية أن يتدخل رئيس الدولة لفتح هذا الملف، باعتباره ملف حق ووزارة التربية ترفض التسوية وكنت قد نهيت مرات عديدة بخصوص هذا الملف وأؤكد على أنه يجب أن يفتح هذا الملف على صعيد عال أي أنه على رئيس الدولة اليوم أن يحمل وزارة التربية مسؤوليتها في التلكؤ والفساد وطمس العديد من الملفات.

هذه رسالة موجهة إلى رئيس الدولة في علاقة بوزارة التربية: إما أن يفتح ملف الفساد في وزارة التربية من خلال ملف المعلمين والأساتذة النواب الذين اشتغلوا قبل 2008 والتي ترفض وزارة التربية تسوية الوضعية وأحمّل المسؤولية لوزير التربية ولرئيس الحكومة رأسا.

أيضا تطل علينا وزارة التربية بمناظرة، هذه المناظرة التعيسة، مناظرة "الكباس" التي رفضت منذ سنوات، وهي مناظرة الفساد والمحسوبية التي رفضناها في 2003 و2004 وقد ناضلنا من أجل إجراءات جديدة، لأن الكفاءة ليست في مناظرة نعلم حيثياتها مسبقا، هذا يعد استفزاز للمعلمين ولخريجي الجامعات، فهذه المناظرة ليست كفيلة بتحديد الكفاءة، أقول ذلك لا يمكن...

كما تحدثنا في مشروع ثاني عن تطوير النظام المعلوماتي للصحة "E-santé" والذي نعتبره ثورة في مجال الصحة في تونس، لأنه سيمكن من سرعة التدخل وسيوفر الكثير من الوقت وسيساعد الأطباء من تقديم العلاج اللازم، هذا المشروع مهم وضروري جدا للنهوض بالقطاع الصحي، شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد جلال، الكلمة للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، ست دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

أود الترحيب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

أود أن أتحدث قليلا عن مخطط التنمية الأخير حيث لاحظنا بعد المفاوضات والاجتماعات التي انعقدت على المستوى المحلي والجهوي ثم الإقليمي وبعد عرضه على لجانكم، وجدنا أن معتمدية سليمان لم تحصل على أي مليم من مخطط التنمية 2026-2030 وقد تم إدراج برنامج يتمثل في إحداث مقبرة بسليمان الرياض. في حين أن مثل هذا المشروع من مشمولات البلدية وليس من اختصاص وزارة التخطيط، قد يبدو هذا طرفه لكنه للأسف واقع فقد اطلعنا على البرامج الذي تم إقرارها في كل معتمديات ولاية نابل.

هناك لجان محلية عملت نشكرهم على ذلك غير أن المرافقة من سلطة الإشراف والسلطة المحلية لم تكن في المستوى المطلوب وقد اتصلت يوم أمس بالسيدة الوالية للاحتجاج على هذا الوضع خاصة وأن منطقة سليمان الرياض تعاني ومن غير المعقول أن يقتصر مخطط كامل على إحداث مقبرة في أرض تتطلب تهيئة، الناس تعاني ومن مخطط بأكمله تتحصل ولاية نابل على مقبرة، "احفر واردم".

كذلك أحداث سوق بلدي بالشريفات فهذه المشاريع تتكفل بها البلدية هل أنتم تفقهون ما تقومون به؟ نرجو السيد الوزير أن تقع مراجعة هذا المخطط، لأن معتمدية سليمان قد تعرضت لظلم واضح في مخطط بأكمله، فالفيضان الأخيرة كشفت عمق الأزمة الموجودة في البنية التحتية، من مسالك فلاحية متدهورة إلى أضرار كبيرة لحقت بالمنازل والمصانع التي غمرتها المياه كما أن الطريق الرابطة بين سليمان وقربص ما تزال معطلة وهو ما أثر سلبا على الاستثمار في المنطقة والمستثمر الذي اشترى المحطة الاستشفائية من ثماني أو عشر سنوات قام بهدمها وتركها دون استغلال وبعد ذلك أصبح يفاوض ويبيني بدون رخصة ونحن نعلم أن البناء بدون رخصة في محطات استشفائية حيث لا يوجد بها لا "plan" للحديد ولا للإسمنت ولم يتم الأخذ بعين الاعتبار أنها قريبة من البحر وفي غياب تام للمتابعة، هذه أرواح بشر.

كما نسجل اليوم غياب التطهير الذي لم يتدخل في أي منطقة بنابل كما أن وزارة الفلاحة لم تتدخل في أي منطقة بنابل لمعالجة تداعيات الفيضانات في ولاية نابل وهي نقاط استفهام كبرى علينا مراجعة أنفسنا لأن القرارات الوحيدة التي نراها لا تتمثل سوى في إقصاء النائب وعدم التعامل معنا، لا تتعاملوا معنا فهذا لا يمثل مشكلا، لا يتم استدعاؤنا إلا للمصادقة فنحن حين ترشحنا، كان هدفنا خدمة هذه الدولة والمساهمة في إخراجها من المستنقع الذي سقطت فيه، نحن لسنا أعداء بل على العكس، فإن نجاح السيد وزير التخطيط هو نجاح لنا جميعا، لأننا سنعيش في هذا البلد وسيعيش فيه أبنائنا.

بخصوص برنامج الدولة في مجال الطاقة البديلة "photovoltaïque" هل أن هذه المشاريع يتم بعثها وسط المدينة؟ هذه المشاريع لا بد من احداثها بالمناطق البعيدة لأنها تتطلب ضغط عالي من الكهرباء، هناك مستثمر من صفاقس أقام مشروع تقريبا بـ 7 أو 8 مليون دينار، أقام ساجا فتم سرقة، أراد بناء سور لحماية المشروع فقبل بقرار هدم وقد صرف ملايين الدنانير على المشروع. فعندما نريد إقامة سور في منطقة فلاحية لا بد لوزارة الفلاحة والتجهيز ووزارة الاقتصاد من التدخل وهذا في إطار البرنامج الجديد فكيف لي كمستثمر أن أحبي مشروع الذي قمت فيه بضخ ملايين الدنانير وكي أستثمر في الطاقة المتجددة، فبدون إقامة السور سيصبح المكان مرتعا للكلاب السائبة والماعز وسيكون معرضا للسرقة فقد يخالونه نحاسا فيتعرضون للموت فلا بد إذا من بناء سور لحماية المشروع، ولكن هذا لم يتم لأننا مازلنا مكبلين بالقوانين البالية مثل اللجوء لقرارات الهدم. هل نعي جيدا ما يعني صدور قرار هدم في مثل هذه المشاريع خاصة مع توجه الدولة نحو الطاقات البديلة؟ معناه أننا أصدرنا قرار هدم للدولة، قرار هدم لمخططات الدولة وقرار هدم لما صادق عليه البرلمان.

أقسم بالله، وهذا حديث للتاريخ، أن الفترة التي نعيشها الان هي من أتعبت الفترات التي مرت بنا، القرارات موجودة، السيد الوزير ألم تختتموا بالموافقة وكنتم متحمسين للمشروع؟ كيف لبلدية إذا أن تقوم بقرار هدم لمشروع "photovoltaïque" بـ 7 مليون دينار؟ يجلسون وراء المكاتب ولا يصدرن سوى قرارات الهدم للمستثمرين، فهل سيقوم ببعث مشروع وسط المدينة حيث المستشفيات والملاعب؟ لا، سيقوم ببعثه بعيدا في الخلاء حيث الشمس والهواء.

السيد أعرفه من صفاقس اتصل بنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

قام بتسييج المكان بحوالي 50 ألف دينار فتعرض للسرقة في جهة عقارب وهذا موقوف بالصور وبكل الأدلة لذلك أقام سورا لحماية ملايين الدنانير التي وضعها هناك ولحماية مشروع الدولة وليكون عبءا لأشخاص آخرين تريد بعث مشاريع كهذه المشاريع، أين أنت السيد والي صفاقس؟ أين الأشخاص الفاعلين ببلدية صفاقس؟ تريد البناء والتشييد بماذا؟ بالقرارات البالية؟ بالأشخاص الذين لا يعرفون عاقبة ما يقومون به؟

السيد الوزير، نحن نتحدث بحرقة لأننا نريد أن ننجح معا، الرئيس في واد والقرارات الأخرى في واد آخر، بلدنا الآن بلد التشفي، فحتى عندما يعمل وزير ما يصدق نشعر بفرحة عندما تتم إقالته، أنت الآن موجود السيد سمير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد القادر، شكرا جزيلاً.

إذن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبكافة إدارات الوزارة الحاضرين معنا،

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، ثماني دقائق، تفضل.

السيد صالح السالمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أجد نفسي اليوم حائرا من أين أبدأ وماذا أقول والموضوع يتعلق بالصحة في سيدي بوزيد، حالها كحال بقية المناطق الداخلية وما تعانیه من تهميش وإقصاء، فأين هي العدالة الاجتماعية حين يضطر المريض من سيدي بوزيد ومعتمدياتها إلى إجراء فحوصاته أو عملياته الجراحية في المستشفيات المجاورة؟ إن المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد اسما كبيرا ولافتة تجلب الانتباه، لكن الداخل لا يرقى حتى إلى مستوى مستوصف في حي صغير.

تحية إلى كل العاملين في القطاع الصحي بالجهة لما يبذلونه من مجهودات في حدود الإمكانيات المتاحة، غير أن الإشكال الحقيقي يكمن في نقص التجهيزات والبنية التحتية والإطار الطبي وأسطول سيارات الإسعاف وغيرها.

والمؤسف حقا أن سيدي بوزيد بقيت كالخرافة التي تتناقلها الأجيال، بلاد الثورة والثوار و"الفلاحة"، بلاد الجود والكرم والزيت والزيتون، بلاد مضيافة من يزورها يأخذ العديد من الصور ويشبع أهلها بالمدح والمدح وكلم كبير من الوعود من قبيل "هاكم في بالي وربي معاكم".

إن الكوارث التي شهدتها الجهة عمقت جراح سيدي بوزيد وأحدثت عن الحوادث الجماعية للعاملات الفلاحيات وما خلفته من كم هائل من الضحايا رحمهم الله وشفى المصابين والذين تعرضوا لإعاقة، كانوا يتوزعون على المستشفيات المجاورة، وغالبا لا يتم نقل المرضى إلا بتدخلات كبيرة جدا من نواب الجهة والسلط الجهوية والوطنية وقريبا سنتصل بالأمم المتحدة لنقل مريض من سيدي بوزيد إلى المستشفيات المجاورة لتلقي العلاج، ما يحصل في ولايتي عيب، ونحن نتحدث عن العدالة الاجتماعية التي لن نتحقق دون عدالة صحية فعلية.

وعلى سبيل الذكر بخصوص وعود السيد وزير الصحة لدائرتي جلمة والسبالة، لقد مرت سنة ونحن ننتظر تنفيذ وعوده والإيفاء بها وأذكره، أين سيارة الإسعاف المخصصة لنقل مرضى تصفية الدم التي وعدتهم بها وقد قلت أنها ستصلهم بعد شهرين؟ أقول للسيد الوزير هل نسيت دموع ذلك المريض الذي استند على الحائط وقد قلت له هذا وعد مني سنوفر لكم "mini bus" أقول لكم السيد الوزير، أن ذلك السيد قد توفي رحمه الله وكما نقول بلسان مثلنا الشعبي "عاش يتمنى في عنبة".

أبناء دائرتي يأتون من أرجاء الأرياف ينتقلون على حسابهم الخاص للقيام بتصفية الدم، هذه هي العدالة الاجتماعية والصحية؟ حقيقة لقد مرت سنة ولم يتحقق أي شيء من وعود السيد الوزير لا ال "mini bus" ولا الفصل بين المستشفيات جلمة والسبالة ولا التجهيزات التي وعد بها وقال أنه في ظرف شهرين سيصلكم كل شيء.

السيد الوزير، لقد ذكرتني بمقولة توفيق الحكيم عندما قال: "لنا الحلم كي لا نقتلنا الحقيقة" أنا أقول لك السيد الوزير، نعم لقد قتلنا الحقيقة، جلمة والسبالة أريافها كبيرة وشاسعة فرضت عليها الجغرافيا والطبيعة بأن تكون ضحايا للتربية والتجهيز والفلاحة

نحن اليوم مدعوون للمصادقة على ملاحق اتفاقيات قروض جديدة، برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، برنامج دعم الصحة الإلكترونية "E- santé" والسؤال يفرض نفسه بالحاح إلى متى ستواصل الدولة تمويل إصلاحاتها وهيكلتها عبر التداين الخارجي؟ ففي كل مرة نناقش مشروع تنموي أو قطاعي، نجد أنفسنا أمام نفس الآلية القانونية والمالية قرض جديد، التزام تعاقدي جديد، وأعباء إضافية تحمل على عاتق المالية العمومية.

لا أحد يجادل في أولوية تطوير القطاع الصحي، ولا في ضرورة دعم الجهات الداخلية ولا في أهمية رقمنة الخدمات العمومية، الإشكال ليس في الأهداف المعلنة، بل في آليات التمويل المعتمدة، تونس اليوم تواجه ضغطا غير مسبوق على مستوى الدين العمومي، نسبة المديونية بلغت مستويات مرتفعة وخدمة الدين أصلا وفائدة تستنزف حيزا متزايدا من نفقات ميزانية الدولة، بما يقيد هامش التحرك المالي ويحد من قدرة الدولة على الاستثمار الذاتي، لقد دخلنا عمليا في حلقة مفرغة، نفتقر لتمويل مشاريع، ثم نفتقر لسداد أقساط وفوائد قروض سابقة.

هذا المسار لا يمكن أن يشكل خيارا استراتيجيا دائما لدولة تسعى إلى تكريس سيادتها المالية واستقلال قرارها الوطني، فالسيادة المالية ليست شعارا سياسيا، بل هي قدرة فعلية على تمويل السياسات العمومية من الموارد الوطنية دون ارتهان متزايد للأسواق والمؤسسات المالية الخارجية، لا يمكن أن نتحدث عن استقلال القرار الوطني، في حين أن توازنات ميزانيتنا أصبحت رهينة التمويل الخارجي وشروطه، المطلوب اليوم ليس رفض التنمية ولا تعطيل المشاريع، بل إعادة النظر جذريا في نموذج تمويلها.

نحن في حاجة إلى إصلاح جباي هيكلي، يوسع القاعدة الضريبية، ويخضع الاقتصاد الموازي للمنظومة القانونية ويكافح التهرب الضريبي باليات رقابية صارمة وفعالة، مراجعة شاملة لمنظومة الدعم وفق مقاربة استهداف دقيقة تضمن توجيهه لمستحقيه وتحد من سوء التصرف في المال العام، تعبئة الموارد الوطنية وتحسين استخلاص الديون العمومية قبل اللجوء المتهيج إلى الاقتراض الخارجي، تفعيل صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار حوكمة شفافة تخفف العبء عن ميزانية الدولة دون التفريط في المصلحة العامة، إخضاع كل اتفاقية قرض لتقييم قبلي وبعدي ومدى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات المردودية وأجل التنفيذ، ومدى انعكاسها الفعلي على النمو.

لا يجوز أن تتحول القروض إلى أداة سياسية سهلة، لتمير المشاريع، بينما تتحول كلفتها إلى عبء ثقيل تتحمله الأجيال القادمة، من واجبنا اليوم كوظيفة تشريعية ورقابية، أن نطرح السؤال الجوهرى بكل وضوح، هل نحن بصدد بناء اقتصاد منتج قادر على تمويل ذاته، أم أننا نراكم التزامات مالية تؤجل الأزمة، ولا تعالج أسبابها البنوية.

أنا مع تطوير المنظومة الصحية ومع تقليص الفوارق الجهوية لكنني في الآن ذاته مع صون التوازنات المالية للدولة ومع حماية الأجيال القادمة من الإرتهان لدين عمومي متفاقم، بلا أفق استدامة واضح.

المطلوب اليوم شجاعة في الإصلاحات الهيكلية العميقة لا الاكتفاء بشجاعة التوقيع على اتفاقيات اقتراض جديدة، لأن حماية المالية العمومية ليست خيارا ظرفيا، بل التزاما دستوريا ومسؤولية تاريخية وشكرا.

السيدة بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

نلتقي اليوم حول اتفاقية القروض لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد، جاء في التقرير أن هناك تأخير يعود إلى توقف الأنشطة بسبب الأوضاع الصحية خلال أزمة كوفيد 2019، أريد أن أذكر هنا أننا كوفد برلماني في أكتوبر 2023، ذهبنا في زيارة برلمانية إلى الجزائر الدولة الشقيقة وجدنا تهيئة جميلة جمال لا مثيل له في العاصمة الجزائر، في الأبنج وفي الشوارع ووجدنا بنايات جديدة رائعة، سألنا متى أنجزتم كل هذا؟ فالجزائر قريبة منا ونزورها باستمرار ونذكر ما الذي يحدث فيها، فقبل لنا إن كل ذلك أنجز خلال سنوات الكوفيد، حين لزم المواطنون بيوتهم حفاظا على سلامتهم، استغلت الدولة خلو الشوارع والأحياء وشيدت مباني كبرى: مستوصفات ومستشفيات وحدائق جميلة وبنيت مسجدا كبيرا وبنيت نزلا وهذبت الشوارع والمدن حرصا على سلامة المواطنين. بقي المواطنين بمنزلهم وواصلت الدولة العمل دون انقطاع لأن البناء يتطلب الحذر والعمل والاستمرارية ولم يتوقف التعمير ولا البناء.

اتفاقية القروض لتعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد خطوة مهمة، وإن تعطلت، فهي اليوم تسير نحو تكريس العدالة الجهوية، فلننا نتذكر إبان ثورة الشعب 17 ديسمبر 2021 وسقوط أول الشهداء بالرصاص، محمد العماري وشوقي الحيدوري، حين نقلنا إلى المستشفى الجهوي للصحة بسيدي بوزيد، وجدنا الوضعية مزرية ووجدنا المستشفى الجهوي قد دمر وكذلك في كل العمليات الإرهابية التي استهدفت جنودنا وأمننا في سيدي علي بن عون وغيرها، رأينا كامل الإطار الطبي والشبه الطبي يبكي على دمار المستشفى الجهوي للصحة بسيدي بوزيد وعلى دمار تونس التي كانت رهينة الخيانات، خيانات من كانوا يديرون شؤونها.

سيدي بوزيد تستحق كل خير والعدالة الجهوية هي أيضا استحقاق من الاستحقاقات التي طالب بها شعبي في ثورة 117 ديسمبر 2010 ووجب تعميم هذه العدالة الجهوية ويجب تقسيم ثروات البلاد حسب استحقاقات كل ولاية ولا أن نجد ولاية دائما هي الأولى تحصل دائما على أكبر نسبة من التمويلات، هذه الولايات المنكوبة بنيتها التحتية تدمرت ومرافقها الصحية تدمرت وهذه خطوة، وإن تأخرت، فالمطلوب اليوم هو الحرص على حسن التنفيذ وعلى دوام المصلحة ولا أن يتم إعدامها من أول استعمال بعد التنفيذ وبعد أن نتحصل على القروض.

المستشفى الجهوي للصحة بسليانة لا يقل دمارا عن وضعية المستشفى الجهوي للصحة بسيدي بوزيد وطالبنا نحن كنواب بسليانة بإحداث وحدة صحية للأمراض الخصوصية منذ أبريل 2025 وإلى اليوم لا إجابة ولا فائدة ولا تنفيذ إلى حد اليوم المريض عندما يذوق الويلات حتى يتمكن من إجراء صورة الأشعة المقطعية "بالسكانار" وان قام بها فلا يجد من يقرأ "السكانار"، ربما ننتظر شهرا ليتم ذلك وهذا في إطار السرعة والرقمنة التي يتحدثون عنها وبعد ذلك عندما تتم قراءة السكانار يطلب منك الذهاب إلى إحدى مستشفيات تونس العاصمة: صالح عزيز أو شارل نيكول وغيرها، وأول ما يصل يطلبون منه التخلي عن تلك الصورة وإجراء سكانار جديد مع أن مستشفى صالح عزيز يعاني من ضغط كبير فالمرضى تأتيه من كل الولايات وقد يصل الموعد إلى ثلاث أشهر انتظار لذلك لا ينصحونه بالانتظار ويبعث به إلى الخواص لإجراء صورة بالأشعة تجهز بسرعة في ظرف 24 ساعة

والصحة إلى غاية اليوم في 2026، ما زال مواطنو دائرتي يعانون في جميع المجالات وخاصة في الصحة اليوم، مستوصفات لا يوجد بها سوى جدران ولافتة كبيرة تدل على المكان، تتم فيها عيادة أسبوعية فقط وبإقي الأيام المريض يتنقل إلى مركز المعتمدية أو مركز الولاية ونحن لا نتصور الكلفة التي يتكبدها.

لذلك إن أردنا اليوم الحديث عن الصحة فعلينا الحديث عن توزيع عادل للخارطة الصحية وخاصة في المناطق الداخلية إن كنا نرغب في تحقيق شعار العدالة الاجتماعية، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صالح، الكلمة للنائب المحترم معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي وزير التخطيط والاقتصاد والوفد المرافق لكم، تحية لأبناء دائرتي بمجاز الباب، تستور، قبلاط وبجميع الأرياف،

في الحقيقة نتمن مشروع الاتفاقية المتعلقة بتعطير الخدمات الصحية، بجهة عزيزة علينا بسيدي بوزيد ونطالب بتعميمها على سائر الجهات خاصة بالمناطق الداخلية وكذلك برنامج دعم الصحة الإلكترونية، خاصة في ظل ما تعيشه المنظومة الصحية التونسية من أزمة هيكلية تتميز بتدهور المستشفيات العمومية جراء النقص الفادح في التجهيزات الحديثة ومن بنية تحتية مهالكة، مما أدى إلى تدهور الخدمات وزيادة الديون المتراكمة، كذلك نقص الأدوية حيث تشهد بلادنا أزمة حادة في توفير مئات الأدوية خاصة منها المتعلقة بالأمراض المزمنة، مع ارتفاع أسعارها، كذلك هجرة الكفاءات الطبية مما أدى إلى نقص في الإطار والعملة والممرضين، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعاني منها دولتنا في توفير الرعاية الشاملة لأبنائنا.

كل هذا يعود إلى غياب الحوكمة الرشيدة وحسن الإدارة ولغياب المراقبة وأكثر الناس عرضة سيدي الوزير للمخاطر، هم سكان المناطق الداخلية في غرب البلاد وجنوبها، الذين يعانون من الفقر والبطالة ويفتقدون إلى السكن اللائق والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي ومن أبسط الحاجيات الأساسية وهنا أتحدث عن جيتي ودائرتي بمجاز الباب تستور وقبلاط وجل أريافها في ولاية باجة حيث أن المستشفى الجهوي مثلا بمجاز الباب، يفتقد إلى الإطار الطبي في الاختصاص، بناية غير مكتملة وكذلك تشكو المستوصفات والمستشفيات بتستور وقبلاط من نقص حاد في الأدوية خاصة أدوية الأمراض المزمنة، نرجو سيدي الوزير أن تشمل الرعاية والتخطيط الإستراتيجي مناطقنا لأن الثروة الأساسية في بلادنا هي البشر ولذلك علينا أن نوفر له حقه في الصحة وهو حق دستوري.

وفي الأخير يجدر التذكير بمطالب أبناء الدائرة من أصحاب الشهادت العليا ممن طالبت بطالهم والذين ينتظرون إلى الآن تركيز المنصة الإلكترونية الخاصة بالتسجيل، نحن في شهر فيفري وهم يتصلون بي يوميا من أجل هذا الموضوع، نرجو من السيدة رئيسة الحكومة إفادتنا في هذا الشأن وكذلك السيد وزير التشغيل، نطلب من الله أن يحيي بلادنا ويحقق آمانينا، وفقكم الله السيد الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة الأستاذة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، ست دقائق، تفضلي.

وهذا صحيح فلدى الخواص يمكنك الحصول على موعد في ظرف 24 ساعة ويأتون بطبيب لقراءة "السكران" ويقدم له تقريراً ليتمكن من أخذه للمستشفى العمومي فالمصحات الخاصة أطباؤه يعملون بسرعة والآلات الموجودة فيه لا تتعطل فهي تعمل بسرعة أما في المستشفيات العمومية فإن أطبائنا يبعثون المرضى للخاص لأن التجهيزات الموجودة في المستشفيات العمومية لا تعمل.

أتوجه هنا ببناء إلى السيد رئيس الجمهورية سيدي الرئيس، لقد تحدثت عن مرور الدولة إلى السرعة القصوى وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق العدالة الجهوية وتحقيق كل استحقاقات الشعب التي نادى بها في ثورته والتي ما زال ينادي بها، السيد الرئيس كيف وبأي أدوات وآليات والحال أن الأزمة أزمة عقول تسير المؤسسات والأزمة أزمة عقول ترفض إنجاز المصلحة العامة وتعمل على تعطيلها أقولها وأتحمل مسؤوليتي في كل كلمة أقولها، الأزمة ليست أزمة قروض نتحصل عليها من أجل المصلحة العامة وإنما أزمة عقول موجودة، لا تريد المصلحة العامة وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً أستاذة بسمّة، الكلمة للنائب المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكراً سيدي الرئيس،

مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق،

لا يمكننا اليوم الحديث عن إصلاح قطاع الصحة بمعزل عن قطاع الرعاية الاجتماعية والنظام الاجتماعي، فالإصلاح الحقيقي يبدأ من إعادة هيكلة شاملة ومتكاملة لقطاع الصحة ولقطاع النظام الاجتماعي، فمن الضروري اعتماد سياسة ناجعة، تضمن رعاية صحية شاملة بما أن صحة المواطن حقاً دستورياً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة ومن هذا المنطلق يمكننا التصويت على القروض الموجهة لدعم الاستثمار وخلق الثروة، ولاسيما تلك المخصصة لقطاع الصحي بالنسبة للقرض الأول بمبلغ قدره 76 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

وبالنسبة إلى القرض الثاني بمبلغ قدره 27.3 مليون أورو، كذلك من الوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية، فلا بد أن يشهد التوجه الاستراتيجي في مجال الرقمنة تحولاً جوهرياً في الخدمات الطبية بما يتماشى مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي، فلا بد من العمل على تطوير الطب عن بعد وربط المستشفيات فيما بينها وإرساء سيادة وطنية رقمية لضمان الاستقلالية والتأقلم مع التحولات التكنولوجية لتفادي التبعية الخارجية خاصة وأن تونس تعد الدولة الإفريقية الوحيدة التي تمتلك مستشفى رقمياً متكاملًا، مع ضرورة تطوير منظومة الصفقات العمومية، بما يتيح الاستجابة السريعة للحالات المستعجلة وتجاوز التعقيدات البيروقراطية التي تعيق التنفيذ ولما لا يقع إعداد بطاقة شخصية لكل مواطن بها شريحة إلكترونية، يقع فيها خزن كل المعطيات الصحية ويستظهر بها عند كل عيادة طبية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية سرية المعطيات الشخصية.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

قدمت الهيئة التونسية للاستثمار تقريرها السنوي لسنة 2025 وكان نصيب ولاية المنستير المراتب الأخيرة في الاستثمار وهذا مؤشر له عدة دلالات ونقاط استفهام ونخاف كل الخوف بأن تكون هنالك إرادة سياسية تسعى إلى تهيمش ممنهج للمنستير ولتدمير الساحل وجعله خراباً، فالمنستير بها كل مقومات نجاح الاستثمار بحكم موقعها الاستراتيجي، وهي ولاية سياحية، جامعية، فلاحية، صناعية لكن مع كامل الأسف وقعت معاقبتها منذ 1987 بصفر تنمية وبصفر استثمار ولذا السيد الوزير اليوم المنستير تطالب بحقها في الاستثمار والتنمية وذلك في إطار تكريس عدالة اجتماعية واقتصادية وفقاً لأحكام الدستور وشكراً.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ عادل ضياف، عشر دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكراً السيد الرئيس.

مرحباً بالسيد الوزير والوفد المرافق له.

طبعاً السيد الوزير، ننطلق من الدستور بالفصل 43 يؤكد على أن الصحة حق لكل إنسان وتضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية وكذلك تضمن الدولة العلاج المجاني لفائدي السند ولذوي الدخل المحدود وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبقاً لما ينظمه القانون.

هذه الحقوق مكفولة دستورياً ونود في البداية أن نحكي أهالينا في سيدي بوزيد وكما يقول المثل "وين تصب تنفع" أي حيثما هطل الغيث نفع، إن تعصير الصحة أمر ضروري لأنه يندرج ضمن باب سياسة الدولة الرامية لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن في بلادنا لكن السيد الوزير، هناك تناقضاً بين القول والفعل فبينما نطلع على مراسلة تعود إلى فيفري 2024 ونحن الآن في فيفري 2026، أي بعد مرور عامين نجد أن المراسلة تتضمن اعترافاً من وزارة الصحة بتوفير تجهيزات للدائرة الصحية بسيدي حسين إلا أنه إلى حد هذه اللحظة لم يتحقق شيء مما كتب سواء ضمن برنامج "الصحة عزيزة" أو عبر توفير التجهيزات الضرورية الأخرى.

ولماذا نقول ضرورة؟ لأن الكثافة السكانية في سيدي حسين وكأنها تدل على معتمدية في اتجاه أن تصبح ولاية أي أنها معتمدية بحجم ولاية ونحن نعلم المستوى المعيشي للناس هناك فمعظم الأحياء شعبية وجزء كبير من سكانها هم من محدودي الدخل والمعوزين الذين لا يملكون تكاليف العلاج الخاص وفي الوضع الراهن يضطر أهالي سيدي حسين للتوجه إلى المستشفيات الجامعية مثل الرابطة وشارل نيكول أو صالح عزيز في حالات المرض بالسرطان.

لقد طالبنا بتجهيزات ضمن برنامج "الصحة عزيزة" وتحديدًا في اختصاص العلاج الطبيعي وعددها أربعة وقد وصل جزء منها السنة الفارطة وكنتم حاضراً في القافلة الصحية وأحيى الوزارة على هذه المبادرات لكنها لا تلبّي الاحتياجات الفعلية والمطلوبة للمنطقة.

لدينا تجهيزات قياس "HTA" وتحاليل داء السكري التي لم تصل بعد ضمن برنامج "الصحة عزيزة"، وكذلك تجهيزات الإسعافات الأولية جهازان لم تصلا أيضاً رغم مرور عام كامل على استلام وزارة الصحة لها فما هو سبب تأخر وصولها إلى منطقة سيدي حسين حتى الآن؟

أما بخصوص التجهيزات التي وعدنا بها منذ فيفري 2024، فقد قيل لنا إنه سيتم توفير آلة تصوير أسنان ثلاثية الأبعاد ولم يصل ووعدنا بكرسي أسنان ثان ولم يصل أيضا وحتى الكرسي الوحيد المتوفر حاليا أصبح يشكل خطرا على المرضى نظرا لأن تمديدات المياه فيه لم تتجدد منذ سنة 2013 وبالنسبة إلى الإطار الطبي، لدينا طبيب أسنان متقاعد لا يواظب على الحضور بانتظام مما جعل توفير طبيب أسنان ثان ضرورة ملحة لدائرة صحية تغطي ما لا يقل عن 300,000 ساكن بسيدي حسين كيف يمكن تقديم الخدمة لهؤلاء في ظل هذه الظروف؟

كذلك الأمر بالنسبة إلى آلة تقصي سرطان الثدي لقد تلقينا وعودا بها في مراسلة رسمية منذ عامين وفيما يخص توفير أدوية الأمراض المزمنة فإن الكميات التي تصل إلى سيدي حسين لا تتجاوز خمس الكمية المطلوبة وهي لا تلي احتياجات المواطنين أبدا.

أما عن وضع المستوصفات فإن طوابير المرضى تمتد لتصل إلى الطريق العام دون وافي يجمعهم من حر الصيف أو أمطار الشتاء حيث يظل المواطنون وكبار السن في الشارع بينما ينعم الممرضين بالداخل بالدفء هذا الوضع يعاني منه المواطنون في كل من المركز الوسيط ومستوصف سيدي حسين على حد سواء، لقد وعدنا بتفعيل قسم الاستعجالي الموجود بالمركز الوسيط إلا أنه لا يزال غير مفعّل.

كذلك الأمر بالنسبة إلى سيارة الإسعاف فكل هذه الوعود مدونة في مراسلات رسمية وضمن إطار التعاون الدولي لكننا لا نرى أثرا لهذا التعاون نحن دولة واحدة وحين تقطع التعميدات يجب الالتزام بها للحفاظ على ثقة المواطن ففي الوثائق الرسمية يذكر أن لدينا 45 ممرضا بينما الواقع يؤكد وجود 28 ممرضا فقط، ثمانية منهم للطب المدرسي والبقية موزعون على المستوصفات فكيف للمرضين اثنين فقط في مستوصف 25 جويلية أن يواجهوا حي مكتظ بالسكان؟ إنه وضع يفوق طاقة العمل.

انتقل إلى مستوصف "عمر المختار" "بيرين سابقا" حيث شيدت عمارات جديدة سلمت لـ 4000 ساكن جديد تتبعها أربعة أو خمسة أحياء والمستوصف الحالي لم يعد قادرا على استيعاب هذا الضغط السكاني الموجود فكيف نتعامل مع هذا الوضع؟

لقد طالبنا بتوسعة مستوصف "المنجي سليم" وهناك امرأة جزاها الله خيرا تبرعت بقطعة أرض مساحتها 1000 مترا مربع وتعهدت ببنائها كمستوصف وقد وقعت على ذلك رسميا وتسلمت وزارة الصحة الملف وعابنت الموقع وحين طرحنا مسألة طبيعة الأرض أكدت وزارة الفلاحة استعدادها لتغيير صبغة الأرض الفلاحية بمجرد طلب وزارة الصحة كما أبدت وزارة أملاك الدولة جاهزتها الكاملة للتخصيص فور تسلم الملف كل هذه الموافقات موثقة لدينا بالوثائق الرسمية والملف كامل موجود لدى السيد وزير الصحة وهذا المشروع من شأنه أن يخفف الضغط بشكل كبير عن مستوصف "بيرين".

وبالنسبة إلى القوابل، ذكر في الوثائق أن لدينا ست قوابل وهذا غير دقيق فقابله مستوصف "بيرين" خرجت في إجازة مرضية طويلة الأمد ثم أحيلت على التقاعد المبكر مما جعل المستوصف حاليا دون قابلية وفي اختصاص طب الأسنان نعاني من نقص ففي الوثائق يذكر وجود طبيين بينما لا يوجد في الواقع إلا طبيب واحد متقاعد وكما ذكرت سابقا حضورها غير منتظم هذه هي المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المنطقة وتؤرق مواطنها.

فمن يتوجه إلى وحدة الشؤون الاجتماعية للحصول على "بطاقة العلاج البيضاء" يفاجأ بأن مطلبه معلق منذ عام أو عامين وعندما يمنح وثيقة مؤقتة للتوجه بها إلى المستشفى يرفض قبوله ويطلب منه العودة من حيث أتى بحجة أن تلك الوثيقة غير معترف بها إننا نتحدث عن فئة تعيش تحت خط الفقر ومع ذلك يضطر المواطن لركوب سيارة أجرة والتوجه إلى مستشفيات العاصمة ليواجه بالرفض مجددا، فأين الحل؟

يجب أن نجد صيغة نهائية لهذه المعاناة ما دمنا نتحدث عن تعصير الإدارة فلا بد من الاعتماد الكلي على الرقمنة يجب أن يكون المواطن المعوز أو من ذوي الاحتياجات الخاصة مسجلا في قاعدة بيانات وزارة الصحة بحيث يذهب للعلاج مباشرة ويجد بياناته متاحة أليا دون الحاجة لتعقيدات ورقية لا يمكننا الاستمرار في سياسة الارتجال وطلب الوثائق الورقية في عصر الصحة الرقمية.

أما فيما يخص طب الاختصاص، فنحن نعاني من غياب تام لعدة اختصاصات حيوية مثل أمراض الجلدية وأمراض الأنف والأذن والحنجرة المواطن يجبر دائما على التنقل إلى مستشفيات العاصمة مثل الرابطة وشارل نيكول وغيرها وبالرغم من أن الفنيين يساهمون في تعديل الكفة ولا يسعني إلا أن أشكر وزارة الصحة على مجهوداتها في تسيير القوافل الصحية التي زارت سيدي حسين تكرارا، ولكنها تظل غير كافية فالمنطقة بحاجة إلى عناية خاصة وإنشاء مستشفى محلي هو الحل الجذري الذي نأمل إدراجه ضمن التخطيط الجديد.

تحية إجلال وإكرام للجيش الأبيض على مجهوداتهم الجبارة.
وحفظ الله تونس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عادل بضياف، سرفع الجلسة بطلب من السيد الوزير لمدة خمس دقائق ثم نستأنفها مجددا.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسا وخمسين دقيقة

بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة الواحدة بعد منتصف النهار)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عند كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد والوفد المرافق له.

السيد الوزير، نحن نثمن مثل هذه المشاريع وخاصة المتعلقة بالخدمات الصحية.

سأتحدث عن الشأن الجهوي المحلي وفيما يتعلق بقطاع النقل وندائي موجه إلى السيد وزير النقل.

السيد وزير النقل، كنت قد تحدثت مع سيادتكم عديد المرات فيما يتعلق بالنقل بين المدن أي الحافلة الوطنية بمدنين، للأسف المواطن في مدنين لا يتمتع بنقل مريح من مدنين إلى تونس العاصمة إن وضع الحافلات كارثية أتصدقون أن المواطن يستقل الحافلة ومياه

الأمطار تنهمر عليه من فوق؟ والله إن هذا الأمر يبعث على البكاء، أين وزارة النقل؟ لقد صرحت لي بأنكم ستحسنون وضعية النقل في ولاية مدينين ووعدتكم بزيادة عدد الحافلات لتغطية كافة المناطق، ولكن ما نلاحظه هو تزايد عدد الحافلات التي تنتقل بين الولايات ولم تأخذ مدينين حقها لا أدري حقيقة كيف يتم تصنيف ولايتنا فنحن مواطنون تونسيون ونطالب بمعاملتنا كبقية الجهات، فنحن نشد العدل والمساواة بين كل الجهات.

أدعوكم السيد الوزير إلى معاينة محطة النقل البري الراجعة بالنظر إلى الوكالة الفنية للنقل البري بمدينين لترى تلك الوضعية الكارثية وأنا أي جيدا ما أقول رغم اجتهاد السيد المدير الجهوي للوكالة الفنية إلا أن هناك نقصا حادا جدا في الموارد البشرية، إن ما نراه في هذه المحطة ليس إلا فوضى عارمة لا تليق بمحطة ولا أريد وصفها بلفظ آخر فنحن نعيش في دولة.

إننا وفي إطار دورنا الرقابي وتواصلنا المباشر مع أهاليها ومع السادة المديرين الجهويين والوظيفة التنفيذية والتي تجمعنا بهم علاقات طيبة جدا تنتقل ميدانيا إلى هذه الأماكن ولقد زرت محطة النقل بنفسني والحال هناك يدمي القلب.

ومرة أخرى السيد الوزير، أذكركم بطلي السابق المتعلق بإحداث خط يربط بين مدينين وسيدي مخلوف وتونس العاصمة، بحيث تمر الحافلة الوطنية عبر معتمدية سيدي مخلوف نظرا لقرتها من مدينين وهو ما وعدتموني به وأكدتموه لي سابقا لقد وعدني السيد المدير العام المكلف بالنقل بين المدين الذي يشغل الآن منصب كاتب عام الوزارة بإحداث هذا الخط، ولكن إلى حدود هذه الساعة لا يزال الأمر مجرد حبرا على ورق لا أفهم حقيقة، هل نبيع الوهم والوعود الزائفة للمواطنين؟ إن كل ما يصرح به هنا ننقله مباشرة إلى المواطن، لذا نرجو منكم السيد وزير النقل، بكل لطف، إيلاء عناية خاصة بقطاع النقل بين المدين.

أنا أي جيدا وضع الشركة الوطنية للنقل بين المدين "SNTRI"، فالحافلة التي تنطلق من مدينين نحو تونس العاصمة، إن ولاية مدينين بحجمها الذي يعادل أربع ولايات تستحق وضعها أفضل وأدعوكم لمعاينة هذه الوضعية ميدانيا والأدهى من ذلك أن الرحلات غير منتظمة فمرة تتوفر الحافلة ومرة تغيب مما يضطر المسافرين لانتظار الحافلة القادمة من بن قردان أو تطاوين لعلهم يجدون مكانا شاغرا والله إنه لمن المؤسف أننا في سنة 2026 وفي عصر البناء والتشييد ولا نزال نتحدث عن مثل هذه الحالات المتردية لم يعد لدي ما أضيفه أمام هذا الواقع. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق.

في الحقيقة السيد الوزير، أتمن كل أعمالكم في إطار المساهمة في البرامج التنموية للبلاد التونسية وهذا أمر لا ننكره غير أن ما أطلبه هو ضرورة تعزيز التنسيق في هذه البرامج مع مختلف الوزارات والدواوين لضمان إنجاز هذه المشاريع في الحقيقة هناك بعض المشاريع تكتمل لكن لا يقع استغلالها في إياها.

أعطيتكم مثلا على ذلك لدينا الآن وحدة طب أسنان الأطفال المدرسي وهي جاهزة بالجم منذ عامين لكنها لم تدخل حيز الاستغلال نحن ننتظر تارة توفير الكراسي الطبية وتارة ننتظر تعيين الأطباء، فلماذا كل هذا التأخير؟ وكذلك الأمر بالنسبة لوحدة التقويم الصحي التي اكتمل بناؤها ومنتظر تجهيزها، لذا أتمنى أن يشمل المشروع منذ البداية على البنية التحتية والتجهيزات معا أو أن تتكفل الوزارة المعنية باستغلاله فور استلامه فليس من المنطقي أن تمنحنا جهات مانحة تمويلات لمشاريع تنموية فنقوم بالبناء ثم نغلق الأبواب فهذا يؤدي إلى تآكل المنشآت. علاوة على ذلك فإن الدول الأجنبية والوكالات العالمية التي تتقدم ببرامج تنموية لتونس يهملها أن ترى استغلالا حقيقيا لتلك المشاريع فليس من المعقول أن يأتي المانح إلى منطقة الساحل مثلا ليجد بيئة متردية والدخان ينبعث في كل جانب بسبب حرق النفايات عشوائيا إضافة إلى تلوث شواطئنا إن الشريط الساحلي وأقولها بكل أسف يعاني من التعفن والتلوث. فأين البرامج التنموية؟

لقد آن الأوان في مناطق الوسط الشرقي من المهديّة والقيروان وسوسة والمنستير للحد من حرق النفايات والبدء فوراً في مشروع تحويل النفايات وتثمينها فالبينة النظيفة هي خير مشجع للاستثمار كما أن حالة طرقاتنا سيئة للغاية فالمنتقل بين المدين يجد نفسه عرضة للحفر وهذا ينفر المانحين لدعم البرامج التنموية جراء البنية التحتية.

أما عن السكك الحديدية فلم يعد السائح ولا حتى المواطن التونسي يثق في ركوب القطار لغياب شروط السلامة وتهالك السكك التي لم تجدد منذ أمد بعيد إننا اليوم السيد الوزير، أمام حتمية فرض واقع جديد ضمن البرامج التنموية يرتكز على بناء بيئة نظيفة وخرارة طرق سليمة وسكة حديدية حديثة حينها فقط سيتشجع المانحون لتقديم المزيد من البرامج التنموية.

السيد الوزير، أدعوكم إلى دراسة الجدوى من البرامج التنموية دراسة معمقة فلا فائدة من إنجاز برنامج تنموي لا يتم استغلاله لاحقا.

وختاماً، أقول إنه برغم ما قد يحدث بيننا من اختلاف في وجهات النظر وما قد يتخلل نقاشاتنا من حدة في الكلمة أحيانا إلا أننا جميعا نقف صفا واحدا من أجل مصلحة تونس فكل شيء يهون في سبيل الوطن ولن نتخلى عن تونس أبدا تونس التي تهض بعزيمة رجالها. تحيا تونس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

نتمن مشروع القانونين المتعلقين ببرنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد وبرنامج دعم الصحة الإلكترونية، هذا نتمنه ونصوت لصالحه.

مداخلتي اليوم عبارة عن جملة من الرسائل المباشرة إلى السيدة رئيسة الحكومة، إن عجز حكومتكم عن إصدار الأوامر الترتيبية لقانون ميزانية 2025 وفشلكم إلى حدود اليوم 12 فيفري 2026، في إصدار الأوامر الترتيبية لقانون ميزانية 2026 وفصله الاجتماعية الهامة منها منحة الأيتام وخط تمويل الضيعات الدولية ذات المساحة التي تفوق ألف هكتار وتسوية وضعية الأساتذة والمعلمين النواب قبل

2006 و2008، هذا الملف المعقد والذي إن شئنا يعقد أعمال السيد وزير التربية الذي يتخبط الآن باستصدار مناظرة جديدة سيئة الذكر الـ "Capes" وإنا ندعوه للتخلي عن ذلك.

كذلك الفصل المتعلق بحق استيراد سيارة لكل عائلة وفصل سيارات المعاقين وغيرها، إن هذه الحكومة عاجزة تماما عن إحداث منصة لتسجيل المعطلين من أصحاب الشهادات العليا ممن طالت بطالتهم وذلك لتفعيل قانون الانتداب الاستثنائي للدفعة الأولى منهم والذي صادق عليه مجلس نواب الشعب في جلسة 16 ديسمبر 2025 وأمضى عليه السيد رئيس الجمهورية وصدر بالرائد الرسمي للبلاد التونسية، إن هذه الحكومة تعمل ضد إرادة الشعب وغارقة في التعطيل، فإما أن تتدارك أمرها بتفعيل هذه الأوامر الترتيبية وإما أن تستقيل وترحل كما يحدث في الديمقراطيات.

السيد وزير الفلاحة، إلى متى تتواصل معاناة الدفعة الثالثة من عمال الحضائر التابعين لوزارة الفلاحة، المحادثة تمت منذ أشهر فمتى تتم تسوية الوضعية؟

السيد وزير الصحة، هناك نقص فادح في السواق في مستشفيات السند والقطار وبليخر والمطلوب هو الانتداب الفوري لحل هذه المشكلة.

كما أوجه نداء إلى السيد وزير الصحة لرفع المظلمة المسلطة على المواطن "عبد القادر بن عبد الله بن محمود بن عزيز" من عمادة ماجورة بمعتمدية السند والذي تم التخلي عنه بعد 15 سنة من العمل في الحضائر إثر تعيينه في مستشفى السند اختصاص بستنة وذلك بسبب إعاقته البصرية الطارئة.

السيد وزير الصحة، إن هذه العائلة تنكب في عائلها الوحيد بسبب فقدانه للبصر وحرمانه من مورد رزقه هو بمثابة حكم بالإعدام، إن حرمان المواطن عبد القادر بن عزيز من مورد رزقه تعد جريمة ويجب أن تنتهي بإعادة هذا المواطن إلى عمله.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، إن المراجعات الأخيرة عبر التقاطعات أضرت بمئات العائلات المعوزة اجتماعيا وصحيا وحرمانها من المنحة ومن الدفتر العلاجي المجاني هو حكم بالإعدام أيضا، أعيديوا الحق لأصحابه، فليس من المعقول أن تعاني مئات العائلات الأمرين وسيكونون خصما لكم يوم القيامة.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، إن التقارير في أغلب الأحيان تكون باردة وبلا روح فالأرامل اللاتي لديهن أبناء يعملون يجب مراعاة أن هؤلاء الأبناء لديهم عائلات ومسؤوليات خاصة إن الدولة التي لا ترحم الفقراء والمعوزين والأرامل واليتامى ليست دولة اجتماعية وهذا حق لهؤلاء وليس منة من أحد، أعيديوا الحقوق لأصحابها.

السيد وزير الداخلية، يرجى منكم متابعة قرار التفويت في مساحة 400 متر مربع من مبنى معتمدية السند الشاسع لفائدة وزارة المالية وذلك لبناء قباضة مالية جديدة لكي نستغل المبنى القديم في خدمات أخرى.

السيد وزير التجهيز والإسكان، أجدد المطالبة بإصدار قرار غلق للطريق التي تفصل بين المبنى القديم والمبنى الجديد للمستشفى الجهوي صنف "ب" بالسند وذلك لأهمية حماية هذه المؤسسة الهامة. آخر طلب إلى السيد وزير البيئة، إن طلب عروض محطة تطهير السند خط أحمر يجب أن لا يتجاوز السداسي الأول من عام 2026 لأن أهاليها في السند قد نفذ صبرهم وهم يعانون معاناة لا يمكن وصفها.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

النقاش اليوم حول اتفاقيات وبرامج موجهة لدعم الدولة، ليس مجرد نقاش مالي أو محاسبي، بل هو في جوهره نقاش حول خيارات الدولة واتجاهات التخطيط الوطني.

نحن اليوم أمام مرحلة تحتاج إلى تغيير عميق في المنهج. لا يكفي أن نوقع الاتفاقيات ونصادق على البرامج، بل يجب أن نعيد التفكير في كيفية توجيه الموارد وتوزيعها جغرافيا وبناء مراكز نمو جديدة تعيد التوازن داخل البلاد.

سيدي الوزير، في هذا الإطار أريد أن أتوقف عند مثال واضح وصرح وهو معتمدية مرناق التي تحدثنا عنها عديد المرات، هذه المنطقة لم تعد مجرد فضاء محلي، بل أصبحت اليوم مجال توسع طبيعي كبير للعاصمة ومحورا للطرق وفضاء فلاحيا وصناعيا وكتلة سكانية في نمو متواصل.

سيدي الوزير، معتمدية مرناق حسب إحصاء سنة 2014 بلغ عدد السكان 45 ألف ساكن وفي آخر إحصاء بلغ 85 ألف ساكن، فما الذي أعددناه؟ وماذا هيأت الدولة؟ ماذا أنجز في النقل؟ ماذا أنجز في الصحة؟ ماذا أنجز في الخدمات؟ ماذا أنجز في التعليم؟ لا شيء.

سيدي الوزير، 85 ألف ساكن، أبسط الخدمات غير متوفرة، لا يوجد حتى مكتب "CNAM" و"CNSS"، لذلك مرناق تقدم نموذجا لمنطقة تمتلك مؤهلات استراتيجية تجعلها قادرة أن تتحول إلى مركز نمو نموذجي إذا أدرجت ضمن رؤية التخطيط الوطني. وأهم ما يجب القيام به سيدي الوزير، هو مساعدة بلديات مرناق والتخليدية على إعداد والمصادقة على أمثلة النهيئة العمرانية التي تمكنهما من التطور ضمن خطة استراتيجية تضعها الدولة، لأن هذه البلديات، كما تعلمون، ضعيفة الإمكانيات وغير قادرة بمفردها، اليوم البناء الفوضوي استشرى في معتمدية مرناق وهذا هو السبب.

المنطقة تمتلك إمكانيات لوجستية وصناعية وعقارية كبيرة وطاقمة بشرية قادرة على خلق القيمة، منطقة يمكن أن تستوعب توسع العاصمة دون فوضى عمرانية ويمكن أن تستقطب الاستثمارات اللوجستية والصناعية ويكمن أن تتحول إلى مركز خدمات ونمو اقتصادي يخدم كامل جنوب العاصمة وشرق البلاد وتمثل مركز ثلاث ولايات: زغوان ونابل وبن عروس.

التخطيط الحقيقي لا يقاس بالنوايا، بل بقدرتنا على تحويل المصادقة إلى فعل.

سيدي الوزير، لقد صادقنا في هذا المجلس ومع سيادتكم ومشكورة وزارة التخطيط، على عديد الاتفاقيات والبرامج خلال السنوات الأخيرة، والتي كان من الممكن أن تغير وجه الدولة، ولكن للأسف جزء كبير منها لم ير النور إلى اليوم. المشكل ليس في النصوص، بل في منظومة التنفيذ، بطء في الإجراءات، غياب للمتابعة، تشتت في المسؤوليات وتعطيل للمشاريع دون مبررات مقنعة. لذلك فإن المصادقة اليوم يجب أن تكون التزاما وطنيا، لا مجرد خطوة

شكلية، التزاما بأجال تنفيذ واضحة، بمساءلة دورية وبشفافية تمكن المواطن من معرفة مدى تقدم المشاريع وكيفية رصد الموارد وصرافها. إذا لم ندخل عقلية المرور إلى الفعل داخل الإدارة، سنبقى نصادق على الاتفاقيات دون أثر فعلي على الواقع ودون أن يشعر المواطن بتحسّن حقيقي.

الدولة التي نريدها اليوم هي دولة تخطيط ذكي، دولة تختار مناطق القوة لتصنع مراكز النمو، دولة تقطع مع سياسة رد الفعل وتعيد تشكيل المجال الوطني ومرناق وأعيد التأكيد واحدة من هذه المناطق التي يجب أن تكون جزءا من رؤية الدولة، لا في الهامش، بل في صلب التخطيط.

سيدي الوزير، تونس الكبرى اليوم تشهد ضغطا كبيرا، ولا يمكن للدولة أن تواصل التوسع العشوائي. لدينا رصيد عقاري كبير وكبير جدا يجب المحافظة عليه، وإدراجه ضمن خطة استراتيجية وطنية لأن بلديات مرناق وبلديات الخليدية غير قادرة وحتى الأجهزة الأمنية أصبحت تجد صعوبة في مجارة الكم الهائل للبناءات الفوضوية.

لدينا رصيد عقاري ممتاز يستطيع أن يلعب دورا كبيرا في الخطة التي تضعها الدولة ويجب المحافظة عليه وترك شيئا للأجيال القادمة وهو ما سنحاسب عليه جميعا، شكرا سيدي الوزير.

السيد نائب رئيس مجلس النواب

شكرا، السيد الوزير، ما زالت ثلاث مداخلات للسادة خالد حكيم مبروكي والمعز بن يوسف وعصام البحري الجابري، بعدها نرفع الجلسة مدة ساعة.

الكلمة للسيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق لكم،

بداية أود أن أشكر لجنة المالية على العمل الكبير الذي قامت به، وكذلك أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له على العمل الذي يبذلونه خاصة في المناطق الداخلية. فهذا في الحقيقة من أحلام سيدي بوزيد التي عشناها لعشر سنوات واليوم نطمح أن نرى كيف تتحقق والحمد لله تتحقق لكن سيدي بوزيد ما تزال تنقصها عديد المشاريع، إذ لا تزال نعيش على أحلام تحقيق مشاريع كبرى لسيدي بوزيد من شأنها أن تدفع عجلة التنمية خاصة في المناطق الداخلية.

ومن أهم هذه المشاريع إعادة فتح معهد التكوين للممرضين، الذي يعد من أساسيات مدينة سيدي بوزيد، سوق الإنتاج الذي يمثل حلما كبيرا نأمل أن يتحقق في أقرب الأجال، المعهد العالي للرياضة الذي يعتبر جاهزا إلى حد الآن ويمكن تفعيله ليصبح معهدا رياضيا وهو معهد ابن خلدون بسيدي بوزيد، توسعة مركز تجميع الزيت لديوان الزيت بسيدي بوزيد الذي يحتاج إلى طاقة أكبر، إذ أن طاقة 1400 طن لا تكفي خاصة أن الجهة تعد الأولى وطنيا والثانية عالميا في إنتاج زيت الزيتون.

ومن جهة أخرى، نطرح إشكال الشركة الجهوية للنقل التي تعد من أبرز مشاغل سيدي بوزيد خاصة في ظل التوزيع غير العادل الذي تشهده شركة "القوافل" بقفصة التي تغطي ثلاث ولايات وهي: سيدي

بوزيد وقفصة وتوزر، فقد تم مؤخرا تدعيمها بـ 25 حافلة بينما سيدي بوزيد حقها في التوزيع العادل يجب أن يكون أكثر من النصف على غرار التعداد السكاني وبالنواقص الموجودة وقد بلغني الآن أن نصيب سيدي بوزيد 8 حافلات وأنا أدعو من هذا المنبر وكذلك المواطنين بعدم القبول، لأنه ستؤدي إلى فتنة كبرى في المنطقة، سيدي بوزيد تستحق أكثر بكثير، لا يجوز أن تعطى إلى ولاية سيدي بوزيد التي تضم نصف متساكنين 8 حافلات والأخرين تعطيهم 17 حافلة، يجب أن يكون التوزيع عادلا وقد أكد السيد وزير النقل على التوزيع العادل في جلسة سابقة وعلى ضرورة تحقيق العدالة في التوزيع وهذا استحقاق لسيدي بوزيد، نحن لا نريد شيئا سوى شركة نقل في سيدي بوزيد.

كما نوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية بخصوص إحداث شركة نقل خاصة بولاية سيدي بوزيد، حتى لا تبقى في وضع التبعية.

كذلك السيد الوزير، إن شاء الله، ألا يكون المخطط 2026-2030 كسابقه حيث لا زلنا نسير في مخطط 2016-2021 مع العلم أن وزارة التخطيط تعجز على 7 مليارات لمشروع الماء وهو حق دستوري، في منطقة سعيدة الشرقية، مخطط 2016-2021 إلى حد الآن لم يتم تمويله فقد كان التمويل المخصص له في حدود 1.8 مليون دينار وحسب الدراسات المحيطة تجاوز 7 ملايين دينار.

أرجو، سيدي الوزير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجعوا المصحح للسيد خالد، تفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا السيد الرئيس،

سيدي الوزير، بالنسبة إلى التطهير، أرجو من سيادتكم التدخل العاجل لتوفير الاعتمادات اللازمة لتطهير خاصة المعتمديات الداخلية بولاية سيدي بوزيد، على غرار معتمديات أولاد حفوز والرقاب والسعيدة، التي تفتقر إلى خدمات التطهير إلى حد الآن.

كما تعلمون، فإن التطهير يمثل عنصرا أساسيا لدفع الاستثمار في المناطق الداخلية، لا سيما أن معتمديات الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز تعد من أبرز المناطق المنتجة للمواد الفلاحية ومن حقها التمتع بمثل هذه المشاريع وخاصة تمويل البنية التحتية، من طرقات وهيئة شاملة بما يضمن حق المواطنين في العيش الكريم وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق، تفضل،

السيد معز بن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير، الوفد المرافق لكم،

اليوم لن أتحدث فقط عن ولاية سوسة لأنني أمثل ولاية سوسة، فتمويل المشاريع موجه في الصحة إلى سيدي بوزيد وهذا حق من حقوقها، كما هو الحال بالنسبة إلى القصرين والقيروان لأن كل ما يتم إنجازه في المناطق الداخلية يخفف الضغط عن المناطق الساحلية ونعلم حجم معاناة أهالي سيدي بوزيد الذين يضطرون للتنقل إلى المستشفى الجامعي فرحات حشاد والمستشفى الجامعي سهلول.

لكن سيدي الوزير ومن موقعي ألاحظ أمرا مؤسفا وقد أشرت إليه في عدة جلسات حيث أصبحت أشعر كأن بعض السادة الوزراء لم

يعودوا يرغبون حتى في ذكر اسم ولاية سوسة، لأننا منذ ثلاث سنوات نعيد طرح نفس الموضوع وكأنه عندي نشرة أسبوعية أو نشرة شهرية، واليوم أصبحت أطرحها سنويا.

سيدي الوزير، سأذكر بعض المشاريع المعطلة في ولاية سوسة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

أولا، مشروع ميناء النفيضة وهو أصلا مشروع غير موجود، إلى متى سيظل هذا المشروع الاستراتيجي الذي يجب أن ينجز في هذه البلاد؟ البلاد الوحيدة منذ الاستقلال لديها ميناء وحيد، ميناء النفيضة والعالم بأشمله يريد المجيء ونحن لا نعرف أين يكمن الإشكال هل فينا أم في الجهات التي تريد أن تساهم في إنجاز هذا الميناء؟

ثانيا، مشروع مترو الساحل وهو مشروع قديم جدا منذ كنت في السنة السادسة أو السابعة، تتوارثه الأجيال وراء أجيال ورغم ذلك لا تزال إدارته قائمة وتعمل على حساب الدولة.

اليوم عندنا مشكلة في النقل، فولاية سوسة التي يبلغ عدد سكانها قرابة مليون ساكن لم تتحصل إلا على 34 حافلة وفيها ولاية مثل المهدية لها مشاكل كبيرة جدا في النقل وزد على ذلك ولاية سوسة وولاية المنستير، كنا ننتظر مترو الساحل لكنه لم يتحقق إلى اليوم.

ثالثا، معمل الحليب سيدي بوعلي، الذي عاد إلى ملك الدولة منذ أكثر من سنة، هل تعجز الدولة عن ضيغ بعض المليارات لإعادة تشغيله رغم ما يوفره من إمكانيات؟

نريد عودة المعمل إلى العمل لكنه لا يعمل، إلى متى؟ نحن نحب الدولة، لكن الدولة عندما تنصبر عليها، تنسانا أحيانا سيدي الوزير وهذا معمل استراتيجي نأمل إن شاء الله مع حلول شهر رمضان ألا تقع إشكاليات في التزود بالحليب والزبدة وغيرها.

زد على ذلك سيدي الوزير، الملعب الأولمبي بسوسة الذي لا يزال إلى الآن غير مطابق لمعايير الاتحاد الإفريقي إلا بعد بعض التداخلات، رغم أن الدولة صرفت عليه أكثر من 137 مليارا ورغم ذلك، فإنه لا يرقى إلى مستوى الملاعب في البلدان المجاورة وكان من الأجدر الإبقاء عليه كما كان مع تحسين المدارج، على الأقل بطاقة استيعاب تناهز عشرين ألف متفرج بدل الوضع الحالي، ولكن للأسف الشديد لا يعكس قيمة النجم الساحلي ولا قيمة تاريخ جمعيتنا.

كما أن المؤسسات السياحية مغلقة على الطريق السياحية بسوسة، من بوجعفر وصولا إلى هرقل، اليوم بوجعفر وجميع التونسيين يذهبون إليه، أكثر من نصف المؤسسات فيه المتواجدة في كرنيش سوسة وصولا إلى سوسة والقنطاوي مغلقة، يجب أن نصغي إلى هذه المؤسسات والمشاكل التي تمر بها، إذا كان أصحاب هذه المؤسسات غير قادرين على تسييرها، أتصور أن الدولة تستطيع بشكل من الأشكال أن تتدخل سواء عبر إلزامهم بإعادة الاستغلال أو تتولي تسييرها بصفة مؤقتة أو كراءها لأن المشهد العام غير مقبول.

وبخصوص مشروع القنطاوي فإن شركة الدراسات تعمل عليه منذ ثلاث سنوات وهو مشروع متكامل يضم ملعبا للصولجان وحوالي 1800 مسكن ومرافق تجارية. هل عجزت الدولة بأن تضخ فيها 20 أو 30 مليار؟ غير أن الانتظار المتواصل للشركاء يطرح إشكالا خاصة أن القنطاوي فقد حيويته، أليست هذه خسارة للدولة؟

أما محطة تحلية المياه بسوسة التي قدرت كلفتها 138 مليارا فمنذ ثلاث سنوات ونحن ننتظر إنجازها، إلى جانب مشاريع أخرى مثل سد

القلعة الكبرى والبنية التحتية، في ظل غياب إحداث مناطق صناعية جديدة خلال السنوات العشر الأخيرة رغم الحاجيات المتزايدة ويبلغ عدد سكان ولاية سوسة تقريبا أكثر من أربع أو خمس ولايات مجتمعة، إذ تستقطب أعدادا هامة من الوافدين الباحثين عن العمل وتحسين ظروف العيش، غير أن البنية التحتية أصبحت مهترئة والمناطق الصناعية مغلقة، دون إحداث منطقة صناعية جديدة.

زد على ذلك ما قمنا به أول الثورة التمييز الإيجابي، يطرح تساؤلا حول مفهوم التمييز الإيجابي خاصة أن ولاية كسوسة التي تضم حوالي مليون ساكن، تراجعت في ترتيب العشر ولايات التنمية مقارنة ببقية الولايات.

سيدي الوزير، هذا من شأنه أن يفرض الدولة والوزراء والمؤسسات ويفرض المواطنين الذين ينظرون إلى ولاية سوسة بنظرة توجي وكأننا قد ارتكبنا جريمة في حق البلاد؟ رغم أن عددا كبيرا من أبناء ولاية سوسة يعملون في خدمة الدولة ولا أريد الإضافة فالقائمة ما زالت تطول سيدي الوزير، لكن يبقى السؤال ما هو الحل؟ إن الحل لا يكون بتأجيل المشاريع أو غياب المتابعة، إذا لم توجد مشاريع كبرى على أرض الواقع سيصبح كل نائب يطلب حتى ولو كانت في حيه، مدرسة في حيه ومستشفيات في حيه وفي معتمدية، انجزوا لنا قطارا يشق البلاد في ساعة من الزمن بـ 300 أو 400 كيلومترا.

نحن اليوم في وضع يجعلنا نتحرك بين الجهات بسهولة، فأتناول الدواء في سيدي بوزيد وأشرب القهوة في رمادة وأتناول العشاء في بنزرت وأعود إلى القلعة الكبرى وهذا يؤكد أن النقل يمثل أكبر معضلات التنمية في البلاد.

نريد بلدا يعيش فيه الجميع في ظروف طيبة، فنحن 10 ملايين ولسنا 100 مليون من حيث عدد السكان.

وفي الختام، شكرا لكم، مع التوفيق وكل عبارات الاحترام لفريقكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عصام البحري الجابري، له ست دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

إن باب الاتفاقيات والقروض هو من صلب عمل الوزارة، لكن، سيدي الوزير، تحويل الملفات إلى وزارتك لا ينبغي أن يكون إجراء شكليا أو من منطلق التضامن الحكومي، بل محطة للتقييم والمتابعة ضمن استراتيجيات الوزارة وأثر القروض والاتفاقيات الاقتصادي والاجتماعي وليس دور وزارتك مجرد أن يأتيها ملف من وزارة فتبحث له عن خطوط التمويل.

أريد أن أثير مسألة خطيرة تمس ثقة المواطن وهي آليات التمويل التي أصبحت لدى بعض الوزارات من أدوات للتنمية إلى إهدار للمال العام ورهن الأجيال القادمة وأنتم تعلمون أن كل قرض أو اتفاقية له كلفته وانعكاساته على التوازنات المالية والمديونية العمومية.

سيدي الوزير، أود أن أشير إلى القرض الذي يمكن أن يأتي إلى مجلس النواب بقيمة 110 مليون أورو، لفائدة المجمع الكيميائي وهو قرض يمثل إهدارا للمال العام في "خردة".

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات،

في البداية نثمن مجهودات الوزارة وكذلك مشروع القانونين، الأول في دعم الصحة الإلكترونية التي أصبحت اليوم تحقق نتائج ملموسة ونشاهد النجاحات التي حققتها وزارة الصحة في هذا المجال وكذلك في تعصير الخدمات الصحية خاصة في جهة سيدي بوزيد ونأمل أن تشمل هذه المبادرات بقية الولايات.

كما استمعت إلى مداخلات الزملاء ووجدت أن هناك عديد الإشكاليات خاصة في الجانب الصحي وأود أن أنقل صوت عن معاناة المواطنين. على سبيل المثال مشروع إعادة تهيئة مركز الصحة الأساسية ببوحنش الذي تم غلقه منذ أربعة أو خمسة أشهر لانطلاق الأشغال، إلا أن الأشغال لم تبدأ إلى اليوم، مما اضطر المواطنين إلى التنقل إلى أقرب وحدة صحية وهو أمر صعب بسبب غياب النقل وسبب غياب النقل هو الحالة الكارثية للطريق 471، حيث ترفض شركات النقل العمل عليه لأن حافلاتها جديدة وكذلك سيارات الأجرة وهذا يبين العلاقة المباشرة بين النقل والصحة والبنية التحتية كحلقة متكاملة. كما توجد عديد الإشكاليات في مراكز الصحة مثل مركز الصحة بقنطرة بنزرت، النحلي من معتمدية قلعة الأندلس والمباركة والبكري وشرف، وغيرها.

سيدي الوزير، عند الرجوع إلى ميزانية وزارة الصحة نجد 4350 مليون دينار وانتداب 4000 طبيب لكن التساؤل هل هذه الانتدابات وهذه الميزانية كافية لحل الإشكاليات؟ الواقع أنها غير كافية لأننا اليوم لدينا العديد من الطلبات ولا يوجد أي وزير في وزارته لا يرغب في النجاح، لكن اليوم لا بد من تغيير في الاستراتيجية، فليس الحل في توزيع الموارد بشكل محدود على جميع المناطق دون أثر فعلي.

اليوم نحتاج إلى رؤية جديدة تقوم على إحداث مستشفى محلي أو مراكز صحية أساسية متكاملة بكل معتمدية، كما أن توقيت العمل في العديد من المراكز الصحية محدود حيث تقتصر الخدمات على الفترة الصباحية من الساعة 08 إلى 12، بعدها لا تجد خدمة صحية من الساعة الثامنة إلى التاسعة ليلا لا تجد أي طبيب أو استعجالي وهو ما لا يستجيب لحاجيات المواطنين.

لذلك نقترح تضحية، فترة زمنية تمتد لخمس سنوات، العمل على إحداث في كل معتمدية مراكز صحية متكاملة يضم طب الاختصاص وسيارات الإسعاف والخدمات الضرورية لأن المواطن اليوم يتنقل 5 كيلومترا عوضا أن يقطع مسافات طويلة تصل إلى 20 أو 30 كيلومترا وينتظر ساعات طويلة للحصول على العلاج، تضحي بخمس أو ست سنوات بما يضمن تحسين الوضع الصحي في مختلف العمادات وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وشكرا لكل الزميلات والزملاء المتدخلين.

السيد الوزير، نرفع الجلسة لمدة ساعة ثم نعود على الساعة الثالثة إلا ربع، تفضلوا.

وهنا، سيدي الوزير، وأنا أعرف أنك من الكفاءات، لا أريد أن أقول لوزير تضامن حكومي، هناك وزراء وطنيون ويعملون وهناك وزراء تضللهم الإدارات عامة وندعو الحكومة قبل هذا القرض إلى القيام بمعاينة ميدانية للمجمع الكيميائي الذي يراد الاستثمار فيه بـ 110 مليون أورو في مجمع انتهى عمره الافتراضي والتقني.

يمكنكم سيدي الوزير، الرجوع إلى المداخلات مع السيدة وزيرة الطاقة التي أكدت خلال زيارتها سنة 2023 أن التجهيزات لا تعاني من إشكاليات كبرى، وفجأة أصبحنا أمام قرض بقيمة 110 مليون أورو خاصة أن ملف التلوث والجريمة أصبح محل متابعة لدى السيد رئيس الجمهورية ونحن في انتظار الخطة الاستراتيجية.

لذلك قبل آليات التمويل يجب معرفة الاستراتيجية والخطة الاستراتيجية في كل ما يحدث في ولاية قابس خاصة بعد إعلان السيد رئيس الجمهورية أن ما يحدث في هذه الولاية هو جريمة وتقصير وإهمال، ارتعدت كل لوبيات التلوث واللوبي الصناعي الذي تسبب في هذه الجريمة لعقود من الزمن ومحاولة تمرير آليات التمويل 110 مليون أورو هو نوع من المناورة والهروب من المحاسبة وليس بنفس آليات الفشل السابقة.

إن استثمار 110 مليون أورو في "آلة قتل" في ولاية قابس ليس استثمارا وقد أكدت سابقا أن الاقتصاد المرتبط بصحة الإنسان ودماثة ليس اقتصادا.

اليوم ارتكبت مغالطات كبيرة ونعلم أنهم فعلوا كل شيء بعد إعلان السيد رئيس الجمهورية ومحاولة تسييس الملف، بل وحتى وجود تمويل خارجية وداخلية لقرير الملف بأي طريقة، لأن هناك محاسبة وهناك تأكيد على الإهمال والتقصير واليوم أتكلم بـ "وجيعة" المواطن القابسي الذي خرج في مسيرة شارك فيها 130,000 مواطن ثم عاد إلى منزله بـ "وجيعة" منتظرا من الدولة تغييرا في منوال التنمية.

هناك لجنة علمية أعدت تقريرا لكن يبدو أن اللجنة العلمية من اللوبي الصناعي يريد، عبر المناورات والقروض، إهدار المال العام وإثبات إمكانية صيانة هذا المجمع واسترجاعه لكن سيدي الوزير، قبل ذلك نريد معاينة ميدانية وحتى تقارير من اللجنة العسكرية لأننا نعرف وضع المجمع وحتى بعض التجهيزات مثل "joint" التي تم جلبها مدة ستة أشهر ونعرف أن تجهيزاته تعود إلى سنة 1972، فهل يعقل استثمار 110 مليون أورو في هذا المجمع؟ أليس هذا إهدارا للمال العام؟

هناك خطة استراتيجية ويبقى الأمل عند السيد رئيس الجمهورية وإن شاء الله يدرك هذه المناورات التي هي مجرد هروب من المحاسبة. لقد وجدنا سيدي الرئيس، قرضا نستطيع إصلاح الأمور ولا يمكن إصلاحها بقرض قدره 110 مليون أورو، نتحدث عن جريمة امتدت لخمس سنوات عاما.

سيدي الوزير، نعلم أن المصادقة على أي قرض تقتضي أن تكون الاستراتيجية حاضرة وهناك حلول في اللجنة العلمية ويمكن الرجوع إلى كل المداخلات مع السيدة وزيرة الطاقة والمناجم لأن هذا الملف معروف وعند تشويه الحجة والاختناقات ليست وليدة اللحظة، فقد تحدثنا عنها منذ سنة 2023، كل ليلة نعيش الروائح الخانقة في قابس ويبقى الأمل الوحيد في إعلان السيد رئيس الجمهورية للخطة الاستراتيجية لأن هذا القرض بصيغته الحالية، سأرفضه ولا يمكن رهن الأجيال القادمة بقرض للاستثمار في خردة المجمع الكيميائي وشكرا.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع القانونين

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب على ما عودتمونا به من حسن استقبال وسعة الصدر،

شكرا أيضا لكافة السيدات والسادة النواب المحترمون على تدخلاتهم وعلى تقديمهم البناء،

واسمحوا لي قبل أن أتفاعل مع التدخلات حسب المحاور التي تم التطرق إليها بأن أقدم بجزيل الشكر إلى السيدات والسادة الرئيس ونائب الرئيس والمقرر والأعضاء السابقون للجنة المالية والميزانية لما بذلوه من مجهودات خلال الفترة السابقة والذين كان لنا شرف العمل معهم حول عديد المواضيع خاصة الميزان الاقتصادي واتفاقيات التمويل وقد كان العمل في كنف المهنية وبروح المسؤولية المتبادلة وفي إطار من الاحترام، أيضا كل التمنيات لأعضاء ورئيس ونائب رئيس ومقررة التركيبة الجديدة للجنة المالية والميزانية بالتوفيق إن شاء الله.

بالنسبة إلى المحاور، يتعلق المحور الأول بمشاريع القوانين المعروضة، المحور الثاني نتحدث فيه عن القطاع الصحي وبعض المواضيع الأخرى سيتم التطرق إليها في نقطة ثالثة وربما الخاصة في هذه الجلسة أن هناك توافقا كبيرا على مشروع القانونين.

يتعلق مشروع القانون الأول بالموافقة على الملحق عدد 1 باتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد وأهداف هذا الملحق هي تمكين وزارة الصحة من مواصلة إنجاز المشروع وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية على النحو التالي: التمديد في تاريخ آخر أجل للسحب من 30 سبتمبر 2024 إلى 30 سبتمبر 2028 والتمديد في تاريخ الانتهاء من تنفيذ المشروع من 30 سبتمبر 2026 إلى 31 ماي 2029.

وبالنسبة إلى المشروع الثاني هو مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الإلكترونية ويهدف الملحق إلى تمكين أيضا وزارة الصحة المكلفة بالإشراف على تنفيذ البرنامج من مواصلة الأشغال وذلك بالتمديد في آجال الاتفاقية الأصلية حسب التحيين التالي: الأجل القصوى للسحب 30 سبتمبر 2028 عوضا عن 30 جوان 2024 والأجل القصوى لتنفيذ المشروع 31 ديسمبر 2029 عوضا عن 31 ديسمبر 2023 والأجل القصوى لاستعمال التمويلات 31 ديسمبر 2030 عوضا عن ستة أشهر انطلاقا من تاريخ آخر سحب.

هذا هو موضوع الملحقين والهدف من المشاريع هو الانتهاء من إنجاز مشروع مهم منطقة سيدي بوزيد وسيشع على كامل جهات الإقليم الثالث إن شاء الله وأيضا المشروع الثاني "E-santé" هو مشروع مهم كل الجمهورية سيتمتع بخدماته كل مواطني الجمهورية التونسية

ونود دوما أن تنجز المشاريع في وقتها لأن ذلك سيوفر علينا الالتجاء إلى الممولين للمطالبة بالتمديد في آجال السحب أو في آجال الإنجاز لكن في بعض الأحيان نجد أنفسنا في وضعيات فيها عوامل ربما تكون خارجة عن النطاق كما ذكر في شرح الأسباب في الفترة 2019 - 2020 - 2021 فترة الأزمة الصحية التي جعلت انطلاق هذه المشاريع بصفة متعثرة وحين لاحظنا هذا وتأكدت وزارة الصحة من استحالة الانتهاء من إنجاز المشروعين في الأجال عدنا إلى النقاش والتفاوض مع الممول لإمضاء الملحقين ومن الطبيعي حين نرجع إلى الممول لإمضاء الملحقين سيقول لك أيضا سأتوجه إلى السوق حتى أتحصل على التمويلات.

إذا لإمضاء الملحقين هناك كلفة اضافية ستضاف إلى التمويل وهذا ما اتفقنا عليه، ولكن حاولنا أن نحفظ حقوق الدولة التونسية وألا تكون النسب مرتفعة ونعتبر أننا نجحنا في هذا إن شاء الله واليوم ستكون لنا فرصة أن نستكمل هذين المشروعين في الأجال وهما يهتمان قطاع الصحة وما أدراك ما قطاع الصحة وقد أجمع السيدات والسادة النواب على أهمية القطاع للمواطن التونسي، أهمية تم تجسيدها كحق دستوري في الدستور التونسي بالفصل 43 وهذا تم التذكير به من أحد السادة النواب: "الصحة حق لكل إنسان وتضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية وتضمن الدولة العلاج المجاني لفاقد السند ولذوي الدخل المحدود وتضمن الحق في التغطية الاجتماعية طبق ما ينظمه القانون."

هذا الفصل 43 من الدستور التونسي والصحة موضوع مضمون في الدستور وإن شاء الله مثل هذه المشاريع خاصة على مستوى المشاريع الجهوية تعمم على باقي الجهات والشغل كبير على مستوى وزارة الصحة حتى نسرع أكثر في إنجاز المشاريع المبرمجة وحتى تأخذوا فكرة على أهمية القطاع حتى بالنسبة إلى البحث اليوم عن التمويلات حظي قطاع الصحة بـ 6% تقريبا من جملة التمويلات المتوفرة للدولة التونسية من الخارج وهي موضوعة على ذمة القطاع الصحي.

في ما يخص نسبة الإنجاز لدينا دوما إشكاليات في إنجاز عديد المشاريع العمومية لكن حين نجد أن نسبة السحب على الموارد الخارجية الموضوعية على ذمة المشاريع ما بين 2024 و2025 تطورت من 38% تقريبا إلى 44% في ظرف سنة، هذا يدل على أننا تحسنا في الإنجاز لأنها مرتبطة ببعضها فنسبة السحب مرتبطة بنسبة الإنجاز، تقدمنا في نسبة السحب، إذن تقدمنا في نسبة الإنجاز، ولكن نتقدم كما نريد ويجب أن يتواصل العمل وحتى حين ذكر السيد النائب ممثل عن ولاية سيدي بوزيد بعض الإجراءات على المستوى الجهوي التي ربما ستعطل المشروع ويتم العمل والتنسيق على مستوى وزارة الصحة حتى تتم حلحلة هذه الإشكاليات حتى نتقدم أكثر في مشروع سيدي بوزيد مثل عديد المشاريع الأخرى الموجودة على مستوى وزارة الصحة، على سبيل الذكر لا الحصر مشروع تهيئة قسم الولدان بمستشفى شارل نيكول، مشروع تهيئة قسم الاستعجالي بمستشفى الحبيب بوقطفة ببنزرت، مشروع القسم الاستعجالي بمستشفى المنجي سليم بالمربى، مشروع رقمنة وحدة إنتاج لقاحات بمعهد باستور، اقتناء تسع وحدات طبية متنقلة مسبقة الصنع، مركز الأورام السرطانية عافانا وعافاكم الله بقابس، مشروع المستشفى متعددة الاختصاصات بقفصة ومشروع سيدي بوزيد وذكرت هنا أمثلة للذكر لا للحصر وهذه المشاريع التي فيها تمويلات خارجية دون أن أذكر المشاريع الأخرى الممولة بالكامل على ميزانية الدولة التونسية هذا كله لأهمية القطاع وحتى نضمن للمواطن التونسي حقه الدستوري في الصحة.

تم التطرق أيضا إلى موضوع وجود السيد وزير الصحة من عدمه في هذه الجلسة الذي كان موجودا في أشغال اللجنة وتفضل بعديد الإجابات المضمنة في محضر الجلسة ولكل قطاع دوره وهذا ما كررناه عديد المرات، فدور وزارة الاقتصاد والتخطيط بما أنها تغطي على الاتفاقيات وهي التي تأتي أمام البرلمان لتناقش المواضيع بحضور إدارات عليا من وزارة الصحة الذين يشرفون مباشرة على المشروع.

ذكر عديد السيدات والسادة النواب بعض الإشكاليات الجهوية على مستوى توفر التجهيزات وحالة البنيات وواقعا اليوم يفرض ضرورة إعادة تأهيل عديد البنيات وتجديد عديد التجهيزات أو صيانتها بأكثر فاعلية وهناك برامج كاملة على مستوى وزارة الصحة لصيانة المعدات وتوفير التجهيزات وأظن أن "السكانار" متوفر اليوم في كل المستشفيات الجهوية تقريبا والهدف أن يكون "IRM" متوفرا أيضا في كل المستشفيات الجهوية مع مشروع الصحة الرقمية وقال أحد السادة النواب أن كل ما هو رقمي يقلل التعب على المواطن التونسي خاصة في اختصاص التصوير الطبي ويساهم ويخفف العبء في الاختصاص فالموارد البشرية غير متوفرة فيه لكن بالمستشفى الرقمي يمكن أن نتجاوز هذه الإشكالية وكل ما هو رقمي هو توجه استراتيجي للدولة التونسية وغدا سيعقد مجلس وزاري مخصص لمتابعة مشاريع الرقمنة في القطاع العمومي حتى نتأكدون أن هذا سعي كبير في أن نحسن الرقمنة لأننا بذلك سننضي على الفساد وسنسرع في الإجراءات وسنسهل في عديد الخدمات من بينها خدمات القطاع الصحي وحتى في الاستثمارات الكبرى التي صارت مثلا على مستوى التغطية 5G الذي تطور حتى يكون في خدمة القطاع الصحي على مستوى الرقمنة.

وقع التطرق أيضا إلى بعض المواضيع التي تهم الاستثمار وتحدث أحد الإخوة عن المنستير وقال بأنها همشت على مستوى الاستثمار واستشهد بتقرير الهيئة التونسية للاستثمار وقدم لي في الحقيقة فرصة لأحدث عن موضوع الاستثمار لأن تقرير الهيئة التونسية للاستثمار قد صدر مؤخرا الذي يهم نوايا الاستثمار والتصريح بالاستثمار لكن أيضا صدر تقرير آخر هو تقرير وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التي تتابع تطور الاستثمارات وحين أرى ما ذكر على مستوى الهيئة التونسية للاستثمار لم أجد أن المنستير كانت مقصية لكنها لم تكن ضمن العشر ولايات الأوتل التي ذكرت في التقرير والتي كانت فيها أكثر تصريح بالاستثمار لكنني متأكد أنها موجودة في نوايا الاستثمار وهذا طبيعي جدا بما أن الاستثمارات المصريح بها تطورت على المستوى الوطني في 2025 بنسبة 39.3% مقارنة بسنة 2024 وفي الإقليم الثالث تطورت بـ 17.1% بـ 20% في 2025 مقارنة بـ 2024.

والمنستير ولاية من ولايات الإقليم الثالث وأيضا بالنسبة للاستثمار الخارجي هناك ارتفاع بـ 30.1% في 2025 مقارنة بـ 2024 وحين نقارن بـ 2023 نجد ارتفاعا بـ 41% وحين نقارن بـ 2022 نجد ارتفاعا بـ 60.7% وفي السنوات الأخيرة 2025 مقارنة بـ 2024 تطور الاستثمار الخارجي المباشر بـ 30.1% وفي الاستثمار الخارجي المباشر وتم مشروع بمبلغ 124 مليون دينار بارتفاع + 4.2% و1714 موطن شغل هذا للتأكيد على أن المنستير لم تكن أولا مستثمرة وثانيا هذا استثمار خاص وليس استثمارا عموميا وهي استثمارات حسب ما يقرره المستثمر لكن الأکید أن للدولة أيضا دور كبير في أن توجه الاستثمارات لكن المعطيات الموجودة تؤكد على تطور إيجابي جدا على مستوى الاستثمارات وكانت كل أقاليم الجمهورية التونسية مشمولة

بالارتفاع في نوايا الاستثمار والاستثمار الخارجي المباشر بدرجات متفاوتة.

وقع التطرق إلى موضوع آخر وهو الهروب من القانون وكما تعرفون لا يوجد اليوم من هو أكبر من القانون ووقع ذكر وضعية الروضة والأکید أن القانون سيأخذ مجراه مهما كان الشخص الذي وراء هذه الروضة وهذا اليوم معطى في تونس أي أحد فوق القانون.

أيضا من جملة ما قاله السيدات والسادة النواب وقع التطرق إلى بعض الجهات وأكثرها على مستوى جهة ولاية سوسة كذلك التساؤل عن التمييز الإيجابي وأين ولاية سوسة؟ أين المطار؟ أين ميناء النفيضة؟ أين مترو الساحل؟ وهي مشاريع موجودة ونحن بصدد العمل عليها وتقدم بغية إنجازها إن شاء الله وأقول مجددا بأن الجمهورية التونسية واحدة وهناك وحدة الدولة وليس هناك تمييز اليوم ولا هدف في تمييز بين جهة وأخرى ومتأكد من هذا وواثق تمام الثقة من هذا على مستوى الحكومة وهذا أيضا مضمن بال دستور، التنمية هي من حق كل الجهات المعنية.

الموضوع الآخر حول إشكالية التمويلات الخارجية بما أن هذا سيرهن الأجيال القادمة بين ظفرين.

التعويل على الموارد الخارجية استثمارات كانت أو قروضا أو هبات هو شيء طبيعي في أغلب دول العالم ونحن اليوم بفضل ما تم ملاحظته من تحسن في المؤشرات الاقتصادية، ذكرت الآن نسب التطور في الاستثمارات الخارجية وفي نوايا الاستثمار، اليوم تصدر المعلومة عن التجارة الخارجية، نسبة تغطية الواردات بالصادرات في جانفي 2025 هي 80.4 و80.6% مقارنة بـ 76% في جانفي 2025 إذا هناك ارتفاع في نسبة تغطية الواردات بالصادرات بين جانفي 2025 وجانفي 2026 وهناك انخفاض طفيف في مستوى الأسعار في آخر الأسبوع الفارط من 4.9% إلى 4.8% لكننا في هذا المنحى التنازلي وحين نقول 4.8% فإننا لم نصل إلى هذا المستوى منذ 2021 تقريبا وستمكننا هذه المعطيات اليوم من الحصول على تمويلات وبحرص كبير من سيادة رئيس الجمهورية سنسعى إلى السرعة في الإنجاز والتوجه إلى القطاعات الاستثمارية وأيضا القطاعات الاجتماعية وما نأتي به هنا كله موجه إلى هذه القطاعات تقريبا اليوم قطاع الصحة وقد خصصنا سابقا لقطاع المياه والطاقة وكل قطاع يمرر هنا هو قطاع مهم ومن أولويات الدولة التونسية.

نحن حريصون جدا على ديمومة التدين العمومي بصفة عامة أي أن تكون لنا القدرة دوما على الإيفاء بتعهداتنا دون المساس بكل ما هو استثمار وكل ما هو قطاعات اجتماعية فنحن حريصون كثيرا على هذا وحتى إذا ارتأت الأموال الخارجي أن التدين لا يتصف بالديمومة فلن يقرضك أو سيقرضك بكلفة كبيرة جدا لأنه حينها لن يكون متأكدا من أنه سيسرجع القرض الذي قدمه.

هذه أهم المواضيع التي وقع التطرق إليها وما لاحظته اليوم في هذه الجلسة تقريبا والحمد لله هو إجماع شبه كلي على موضوع المشروعين لأهميتهما وأعيد القول بأنهما ملاحق في قروض وقع التفاوض حولها في السابق لكن البطء في الإنجاز جعلنا نراجع المدد المطلوبة، لهذا رجعنا إلى الممول وأعدنا مناقشته وتم تقسيم المبلغ بين الذي تم صرفه وما لم يتم صرفه فبقي المبلغ الذي تم صرفه بنفس الشروط والظروف الأصلية وما لم يتم صرفه دخلت فيه عوامل أخرى بما أن الممول في حد ذاته لم تكن لديه الإمكانية لإيجاد التمويلات لأنشطته بنفس النسب التي كان يجدها في السابق.

شكرا السيد رئيس المجلس، شكرا السيدات والسادة النواب وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات القيمة.

والآن نمر إلى التصويت على مشروع القانونين تباعا.

أولا، مشروع القانون عدد 69 لسنة 2025، في البداية يجري التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 87 موافقون دون احتفاظ ولا اعتراض. الموافقون برفع الأيدي؟ 4، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الراضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

91 موافقون دون احتفاظ ولا اعتراض. ننتقل الآن إلى مناقشة المشروع وأحيل الكلمة إلى اللجنة التي تلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تفضل السيدة المقررة تفضل.

السيدة المقررة

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019

بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 91 موافقون مقابل محتفظ واحد ورافض واحد. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الراضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

النتيجة النهائية: 93 موافقون، مقابل محتفظ واحد ورافض واحد. تمت المصادقة على العنوان في صيغته الأصلية. تفضل.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تمت الموافقة على الملحق عدد 1 الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 90 موافقون مقابل محتفظ واحد ورافضين اثنين. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الراضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

إذن النتيجة النهائية: 92 موافقون مقابل محتفظ واحد ورافضين اثنين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 90 موافقون مقابل محتفظان اثنان ورافضين اثنين. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الراضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

النتيجة النهائية: 92 صوتا نعم مقابل محتفظان اثنان و4 ورافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 1 المبرم بتاريخ 25 مارس 2025 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد عدد 69 لسنة 2025.

ثانيا، مشروع القانون عدد 70 لسنة 2025 ويجري التصويت في البداية على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء للاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 89 موافقون مقابل محتفظان اثنان ورافض واحد. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الراضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

النتيجة النهائية: 91 صوتا نعم مقابل محتفظان اثنان ورافض واحد. يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان المشروع قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا. تفضل السيدة المقررة.

السيدة المقررة

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019

بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية E-santé

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

(كانت الساعة الثالثة وخمسين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

والاعلان عن تركيبة اللجان ومكاتها

(كانت الساعة الرابعة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

عملا بإحكام الفصل 57 من النظام الداخلي نعلن عن تركيبة اللجان القارة ومكاتها بعد انتخابها:

1- لجنة التشريع العام:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: فوزي الدعاس

- نائب الرئيس: يوسف التومي

- المقرر: ياسر القراري

الأعضاء:

لطفي الهمامي، نورة شبراك، صالح المباركي، معز الرياحي، حاتم لباوي، غسان يامون، مليك كمنون، حسام محجوب، مريم الشريف، فاطمة المسدي، ريم الصغير وعلي بوزوزية.

2- لجنة الحقوق والحريات:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: ثابت العابد

- نائب الرئيس: أيمن بن صالح

- المقررة: هالة جاب الله

الأعضاء:

حاتم الهواوي، محمد الشعباني، محمد علي، شكري بن البحري، بلال ابن المشري، لطفي السعداوي.

3- لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: رياض جعيدان

- نائب الرئيس: كمال الكرعاني

- المقرر: الطيب الطالبي

الأعضاء:

عبد الحافظ الوحيشي، ضحى السالمي، أيمن نقرة، عمر البرهومي، ياسين مامي، سيرين المرابط، أسماء درويش.

4- لجنة المالية والميزانية:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: ماهر الكناري،

- نائب الرئيس: ظافر صغيري،

- المقررة: زينة جيب الله،

الأعضاء:

النتيجة: 90 موافقون مقابل محتفظ واحد ورافض واحد. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الرافضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

إذن النتيجة النهائية: 92 موافقون مقابل محتفظ واحد ورافض واحد. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تفضلي المصدق للسيدة المقررة.

السيدة المقررة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على الملحق عدد 2 الملحق بهذا القانون والمبرم بتاريخ المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية E-santé.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 87 موافقون مقابل محتفظان اثنان ورافضان اثنان. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الرافضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

النتيجة النهائية: 89 صوتا نعم مقابل محتفظان اثنان ورافضان اثنان. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

والآن الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 92 موافقون مقابل 3 محتفظين ورافضان اثنان. الموافقون برفع الأيدي؟ 2، المحتفظون برفع الأيدي؟ لا أحد، الرافضون برفع الأيدي؟ لا أحد.

إذن النتيجة النهائية: 94 موافقون مقابل 3 محتفظين ورافضان اثنان وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الملحق عدد 2 المبرم بتاريخ 27 ديسمبر 2024 لاتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 14 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم الصحة الالكترونية E-santé عدد 70 لسنة 2025.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلاً للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يتم رفع الجلسة مؤقتا لمدة عشر دقائق لتوديع السيد الوزير ومرافقيه لنستأنفها من أجل الإعلان عن تركيبة اللجان القارة ومكاتها بعد انتخابها والاذن بنشرها بالموقع الإلكتروني للمجلس وذلك عملا بأحكام الفصل 57 من النظام الداخلي.

عصام شوشان، المعز بن يوسف، مصطفى البوبكري، أمال المؤدب، محمد أمين الورغي، الفاضل بن تركية، محمد زياد الماهر، إبراهيم حسين، مسعود قريرة، النوري جريدي، علي زغدود، محمد بن حسين.

5- لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

مكتب اللجنة:

-رئيس اللجنة: صابر الجلاصي،

-نائب الرئيس: طارق مهدي،

-المقرر: صالح السالمي،

الأعضاء:

طارق الربيعي، سفيان بن حليلة، معز برك الله، ريم المعشراوي، سامي الحاج عمر، ثامر المزهود، شفيق عز الدين الزعفروري.

6-لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري:

مكتب اللجنة:

-رئيس اللجنة: حسن جربوعي،

- نائب الرئيس: خالد حكيم مبروكي،

- المقررة: سيرين بوصندل،

الأعضاء:

محمد بن سعيد. عمر بن عمر، الطاهر بن منصور، عبد الستار الزارعي، حمزة بضيافي، رشدي الرويسي، عمار عيدودي.

7- لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة:

مكتب اللجنة:

-رئيس اللجنة: محمد أمين المباركي،

- نائب الرئيس: عدنان العلوش،

-المقرر: محمد علي فنيرة،

الأعضاء:

نور الهدى سبائطي، بثينة غانمي، محمد ماجدي، عبد العزيز شعباني، مهي عامر، عبد القادر بن زينب، عصام البحري جابري.

8- لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية:

مكتب اللجنة:

-رئيس اللجنة: محمد اليحياوي،

- نائب الرئيس: حمادي غيلاني،

-المقرر: أيمن البوغديري،

الأعضاء:

فيصل الصغير، صالح الصيادي، نزار الصديق، باديس بالحاج علي، رمزي الشتوي، بو بكر بن يحيى، محمد الهادي العلاني.

9- لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: عز الدين التايب،

- نائب الرئيس: عبد القادر عمار،

-المقرر: رؤوف الفقيري،

الأعضاء:

رياض بلال، عبد الجليل الهباني، ماجدة الورغي، أحمد بنور، منصف المعلول، أيمن مرعوي، عواطف الشنيتي.

10- لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة:

مكتب اللجنة:

-رئيس اللجنة: عبد الرزاق عويدات،

-نائب الرئيس: منير كموني،

-المقرر: نجيب عكرمي،

الأعضاء: فخر الدين فضلون، كمال فراخ، حسن بن علي، ناصر الشنوفي، حمدي عبد العالي، نجلاء اللحياني، منال بديدة.

11- لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: سامي رايس،

- نائب الرئيس: مراد الخزامي،

-المقرر: عماد الدين السديري،

الأعضاء:

فاتن النصيبي، صابر المصمودي، عبد السلام دحماني، رضا الدلاعي، حمدي بن صالح، بدر الدين القمودي، بسمة الهمامي.

12- لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلح:

مكتب اللجنة:

-رئيس اللجنة: عبد السلام الحمروني،

- نائب الرئيس: إلياس بوكوشة،

-المقرر: فتحي المشرقي،

الأعضاء:

فتحي رجب، حسن بوسمة، عادل ضياف، سامي طوجاني، محمد ضو، محمود العامري، محمود شلغاف.

13- لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية:

مكتب اللجنة:

- رئيس اللجنة: محمد أحمد،

- نائب الرئيس: هشام حسني،

- المقررة: ألفة المرواني،

الأعضاء:

يسري بواب، محسن الهرمي، سامي عبد العالي، يوسف طرشون، صلاح الفرشيشي، مختار عبد المولى، عزيز بن الأخضر.

الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي نعلن عن تغيير في مكتب كتلة نيابية يتعلق بتعيين السيدة بسمة الهمامي في خطة نائب

رئيس كتلة ليبتصر الشعب وتأذن بنشر هذا التغيير بالرائد الرسمي
للمداولات مجلس نواب الشعب.

مداخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن أحيل رئاسة الجلسة إلى النائب المحترم السيد أنور المرزوقي
للمداخلات التي يقوم بها السادة النواب على معنى الفصل 108 من
النظام الداخلي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

القائمة تضم 21 متدخلا.

الكلمة للسيدة سيرين المرابط تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

اليوم أردت أن أتحدث عن السوق البلدي بحي هلال، كما تعلمون
قمت اليوم بزيارة ومعاينة لحالة سوق حي هلال وتحدثت قليلا مع
بائعي الخضار الموجودين هناك ومع المواطنين الذين يعانون، لماذا
قمت بهذه الزيارة اليوم؟ لأن هناك عدل منفذ يقوم بزيارة لأصحاب
المحلات.

هل يعقل أن يحدث هذا في سوق لم يمض على إنشائه سوى سنة
أو سنتين ولدينا أيضا الانتصاب الفوضوي ولم يتم إدخال المنتصبين
خارج السوق إلى الداخل، حدثتني بائعة الدجاج عن السلع التي لم تقم
ببيعها منذ البارحة ثم يأتيها اليوم عدل منفذ ويطلب منها دفع مبلغ
قدره 2700 د وذكرت لي ما كتب وهذا فحواه حيث لا يمكن أن تنكر
متسوغ عقد الكراء المؤرخ في 1993... يعني منذ سنة 1993 تقوم
بمراجعة في العقد وتطلب منها دفع 2700 د وإلا فهي مطالبة بإخلاء
المحل، من يملك هذا المبلغ في حي هلال؟

لا بأس نحن مع الاكتراء من أملاك الدولة وندفع المعاليم لكن
وفروا لنا الكهرباء، السوق جديدة وحالتها مزرية وهنا أود أن أبين
الممارسات النوقميرية التي نرفضها ونكرها في المسؤولين، السيد والي
تونس عندما قام بزيارة ميدانية إلى سوق حي هلال لم يكن هناك
"compteurs" للكهرباء فماذا فعلوا؟ قاموا بتركيب عدادا كهرباء
ديكور (قامت السيدة النائبة بعرض صور)، هذه تونس 2026 ثم
تحاسبه وتطلب منه دفع 2700 د؟ أنظروا إلى حالة الرخام، يعني
الدولة أنفقت عليه واستثمرت فيه لكن لم تدمج الباعة الذين في
الخارج ولم تقض على ظاهرة الانتصاب الفوضوي، هل يعقل أن يبقى
حي هلال دون مركز ودون صيدلية ويبقى السوق يعاني؟

السيدة المسيرة الجديدة لبلدية تونس، السيدة سماح دلدول
أتمس منك وبشدة وبكل لطف أن تقومي بزيارة ميدانية يلها اتخاذ
قرارات أولها تجميد قرارات الإخلاء وقرارات الدفع إلى أن يتمكن الباعة
من العمل ونرجو كذلك تركيز الإنارة قبل شهر رمضان حتى يشعر
المواطن بأن الدولة تهتم بهم.

أنتم تتحدثون عن الأمراض والتسمم في حين أن السمك يباع
خارج السوق وعلى قارعة الطريق وكذلك اللحوم والدجاج، لما لا يتم
ادخالهم إلى السوق؟ ما معنى أن الوضع الأمني لا يسمح؟ لا يوجد وضع
أمني لا يسمح فعلى الجميع تطبيق القانون ولا أحد فوق القانون. لماذا

يطبق القانون فقط على الفقراء والبسطاء؟ السوق مهيا يعني يجب أن
يدخله جميع الباعة ولا كلام غير ذلك.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيرين، الكلمة الآن للنائب المحترم حمزة بضيافي، تفضل لك
الكلمة.

السيد حمزة بضيافي

اليوم سأنقل إليكم حال أهل الجريد تحت مطرقة القانون
وسندان القائمين على تنفيذه، لا ندري من يعاقبنا القوانين البالية أو
الأوامر الترتيبية من الوزارات المعنية، لا نعلم من يساهم في حصارنا،
قرارات مركزية عبثية لا تمت لواقعنا المعيشي والجغرافي والمناخي أو
القائمين على تنفيذه جهويا، فضاعت مطالبنا بين مركز يأخذ قراراته
من منطلق الاجتهاد دون قطع للأسباب والمسببات وبين محلي لا يعرف
التأويل ولا التفسير ولا التعليل يطبق الأوامر بدون تلملم حتى وإن
كانت كارثة تحل على رؤوس متساكني الجهات الداخلية دون مراعاة
لخصائص جهاتنا المحرومة والمعدومة.

نحن نعاني حصارا بما للكلمة من معنى، فلاحون لا يستطيعون
نقلت أمورهم وماشيتهم وأغلافهم بكل حرية داخل أراضي الولاية
وداخل أراضي الوطن، اليوم فلاحي التمور ملاحقين، اليوم ماذا
سيفعل الفلاح الجريدي لكي تعترفوا به، العمدة يعرفه والمعتمد يعرفه
والوالي يعرفه، ماذا عساه يفعل لكي تعترف به باقي أجهزة الدولة؟ من
أين سيحصل الفلاحون على الفاتورة؟ زمال وغيره من شباب الولاية
الذين حاولوا بيع المنتوج الوطني يتعرضون للمضايقات وهم ملاحقين
أمنيا.

ندائي هنا للسيد وزير الداخلية والسيد وزير التجارة والسيد وزير
الفلاحة الحاضر الغائب، الحاضر بصفته والغائب بالقرارات
والأفعال، أعطوا أوامر واضحة السيد الوزير لمنظوركم لكي نسبح
لتمور ومواشي ولاية توزر من التحرك بكل حرية ولنترك الفلاحين
يبيعون منتوجاتهم بكل أريحية.

أنقل إليكم حال ضعاف الحال في بلاد الجريد، وزارة الشؤون
الاجتماعية الحمد لله تجهد لكي تقضي عليهم بتعطلات واهية، كل
شخص يبتكرون له سببا مناسبا، من يرغب في تحسين مسكن أو
سكن يطالبه بوثيقة تثبت ملكيته الأرض، لو توفرت لديه أرض
يملكها لما طلب تحسين مسكن ومن يطلب منحة المعوزين يجدون له
سببا لكي يحرم منها، اجتهدوا في حلول للأهالي فهذا عيب، ارحموا من
في الأرض يرحمكم من في السماء، هناك مواطنون في تجمعات سكنية
متباعدة لا يوجد نقل كافي، لا يوجد تعليم يرتقي إلى المستوى المطلوب
ولا تجهيزات صحية تغنيهم عن التنقل، الحمل ثقيل والمسؤول دوره أن
يخفف على المواطن ويجد له الحلول لا أن يضيق عليه الخناق بداعي
تطبيق القانون، المواطن ليس مجرما أو خارجا عن القانون، المواطن
يسعى وراء رزقه ودورنا أن نسهل له مسعا، إلى ديان يوم الدين نمضي
وعند الله تجتمع الخصوم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل ضياف، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

لدي بعض النقاط ذات بعد إنساني ونحن نعلم أن محيط
المؤسسات التربوية تحدث فيه بعض التجاوزات والتهديد خاصة

للتلامذة الذين لا يعودون لمنازلهم وقت الغذاء وفي سيدي حسين لدينا وضعية عمادة بيرين، تلاميذ لا يعودون إلى منازلهم ولدهم مشكلا في النقل المدرسي في المساء وطالبنا وزارة النقل منذ السنة الفارطة وراسلناهم بتخصيص حافلة لأبناء وتلاميذ عمادة بيرين. في الصباح لديهم حافلة خاصة، ولكن في المساء بقيت معهم في المحطة أنتظر في الحافلة، مائة تلميذ يلاحقون الحافلة وهناك من نجح في الصعود داخل الحافلة وهناك من صعد ولكن بقي معلقا في باب الحافلة وهذه خطورة كبيرة.

ولذا أنا أطلب وزارة التربية أن تنسق مع وزارة النقل لكي يوفرنا لهم حافلة لأن أكثر من مائة تلميذ يغادرون على الساعة الخامسة من إعدادية ومعهد سيدي حسين ومن إعدادية عمر المختار، هذه وضعية يجب حلها لأن التلاميذ متعرضون للاعتداءات وللسطو المسلح، كما يتعرضون لخطر السقوط من الحافلة ولذا لا بد من حافلة خاصة

النقطة الثانية أوجهها لوزارة أملاك الدولة، نحن في أحياء شعبية لا تتحمل عبء الزيادة المقترحة على وزارة الشباب والرياضة لكي تدفع الجمعيات 650 دينار عوض 250 دينار لكن لا أحد يستطيع دفع هذا المبلغ لأن معظم الجمعيات متطوعون ويدفعون عشرة دنانير سنويا فعلى وزارة أملاك الدولة مراجعة هذا المعلوم لأن هذا المبلغ يدفعه متساكنو حي راقى لا الأحياء الشعبية.

كذلك نطلب من وزارة التجهيز على الأقل معالجة مشكلة الأحياء المبنية على أملاك الدولة لأنهم بدون كهرباء وماء إلى يومنا هذا ولا تسوية أيضا، يجب تسوية الوضعية في حي 20 مارس وفي حي 25 جويلية وحي المستيري وحي بن ونيس، لا يتمتعون بالماء والكهرباء وشهر رمضان وفصل الصيف على الأبواب.

كذلك لدينا الملعب الرياضي تم تسليمه منذ ثلاثة أشهر في مركب عمر المختار، شهد كارثة بعد هطول الأمطار حيث أن الأرضية أصبحت متهاكة، كيف تم التسليم ولما كل هذه الإخلالات وعلى وزارة التجهيز ووزارة الشباب والرياضة فتح تحقيق في الغرض.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ناصر الشنوفي، تفضل.

السيد ناصر الشنوفي

شكرا السيد الرئيس،

مداخلتي ستتناول نقطتين، النقطة الأولى تهم الوضع الاجتماعي لعديد العائلات وهنا أريد أن أخاطب السيد وزير الشؤون الاجتماعية الذي خاطبته ونحن نقاش ميزانية الوزارة، أقول للسيد الوزير خاطب عقلك ووجدانك هناك عائلات وقع حرمانها من المنحة وتلتها وتبعها الحرمان من بطاقة العلاج، عائلات تعاني الفقر وتعاني الخصاصة، ولا نعرف السبب لحرمان هذه العائلات من هذا المبلغ الزهيد ومن هذا الحق الدستوري في بطاقة العلاج.

وسأذكر السيد الرئيس قائمة أولية ممن تواصلت معهم، أربعة معوقين وقع حرمانهم من المنحة ومن بطاقة العلاج، منهم نجمة برق، مصطفى التليلي وهو معوق وابنته تتلقى علاج في غسيل الكلى والدولة تجاهلت كل هذا وحرمتها من المنحة ومن بطاقة العلاج، جلال بن نصير مقعد ومصطفى بن الصادق الرياحي معاق ومشلول الحركة زوجته تتقاضى 317 دينار فقط وقع حرمانه من المنحة ومن بطاقة العلاج، الهادي المريري مسن، بدر بوعونية، وسيلة من أم الأبواب،

منجية، السيدة الورتاني، الصادق العابد، يوسف بن يوسف، مسعودة بن بوعزير بلقاسم تبلغ 88 سنة وقع حرمانها من المنحة وأليا من بطاقة العلاج، يعني لولا تدخل السيد الوالي مشكور والمدير الجهوي لتركيب عدسة للسيد المريري في 17 من هذا الشهر كان سيحرم. بأي أسلوب نعامل المواطن السيد وزير الشؤون الاجتماعية؟

النقطة الثانية السيد الرئيس أريد أن أوجهها للسيد رئيس مدير عام شركة نقل تونس، أقول له السيد الوزير ثلاث أشهر خلت ونحن نقاش ميزانية وزارة النقل، كنت وعدتني مباشرة بإرجاع خط الحافلة عدد 24 المتجهة من تونس نحو بئر مشاركة، ولكن ثلاثة أشهر تمر السيد الرئيس، وأذكر السيد الرئيس المدير العام وأقول له حان الوقت لأن تفي بوعدك سيدي الرئيس المدير العام، مع جزيل الشكر السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ناصر، الكلمة الآن للنائب المحترم وليد الحاجي، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث في ثلاث نقاط: النقطة الأولى خاصة بعمال المناولة الذين استغلوا أقل من سنة بعد صدور أو في فترة صدور قانون منع المناولة وتنظيم عقود الشغل، العمال في علاقة بوزارة الصحة الذين عملوا تقريبا ستة أشهر منهم عشرة عملة في المستشفى المحلي بحاجب العيون أبرموا لهم عقود إسداء خدمات، لا يكفي أن هذا يمثل مخالفة قانونية شكليا ولم يتقاضوا أجورهم منذ ثمانية أشهر، المنشور المتعلق بالتأجير غير واضح، وتقريبا العدد الجملي في المستشفيات في تونس في حدود 500.

الإدارات المحلية تقول أن الوزارة هي التي تتكفل بالخلاص في حين تقول الوزارة أن المنشور واضح المستشفى المحلي هو من يدفع، فبقي العمال كالكرة وقد دخلوا الشهر الثامن دون أن يتقاضوا أجورهم وهذا للامانة غير معقول ومرفوض رفضا تاما، وعلى السيد وزير الصحة أن يباشر هذا الموضوع بنفسه ويدفع لهم مستحقاتهم فمهم من له أبناء ومهم من هو مريض وفي حالة متعبة، هذا غير معقول ولا بد من حل الاشكال.

نقطة أخرى تتعلق بتسوية وضعيات عمال الحضائر، هناك عمال كان من المفترض تسوية وضعياتهم سنة 2020 لكن للأسف هناك أشخاص غير مسجلين على المنصة لم تحل مشكلته وهناك من اختار ضمن الاختيارات وزارة العدل وعددهم كبير ولدي منهم حالات في حاجب العيون، ولكن وزارة العدل رفضتهم ورفضت إدماجهم ضمن وزارة العدل.

كان من المفروض أن تعيد رئاسة الحكومة إدماجهم في وزارات أخرى، لكن هذا لم يحصل، منذ سنة 2020 إلى غاية سنة 2026 يعني ست سنوات السيد الرئيس والسادة الزملاء ولم يتقاضوا أجورهم لا على الحضائر ولا تمت تسوية وضعياتهم وهذا غير معقول ووزارة التنمية على علم بهذه الوضعية.

النقطة الثالثة، رخص الكهرباء في المناطق الريفية، من غير المعقول أن تمر الملفات على المستوى الجهوي بالموافقة من البلديات مثل بلدية الشواشي بحاجب العيون وهي بلدية في منطقة ريفية حيث تمت الموافقة على 60 مطلبيا من البلدية لكن يتم رفضهم على مستوى

الجهة وعلى مستوى الولاية بتعلة أن المدير الجهوي لأملاك الدولة رفض لأن الأراضي غير مسجلة في دفتر خاينة لا يوجد أراضي لها عقود في الأرياف، ونادرا ما نجد أراضي مسجلة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وليد، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ النوري جريدي، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، السيد وزير التربية خذ هذا على الحساب ريثما أقرأ الكتاب، إقصاء الطرف النقابي وكيل التهم الباطلة لهم وهذا الطرف الذي كان يدافع عنك في يوم من الأيام لن يفيدك في شيء، ستدور الأيام دورتها وتعود من حيث أتيت، لو دامت لغيرك ما آلت إليك من إنجازاتك، عودة مدرسية فاشلة بامتياز وتعثر في التعهدات السابقة الممضاة في محاضر رسمية تخص اتفاقيات سابقة مما جعل التلاميذ رهينة لتجاوزات الالتفاف عن الحقوق الشرعية للمربين، دامت نضالات المربين وسينقطع الحديث عنك بمجرد إعفائك.

قسم تحضير في مدرسة الناصرية في عليم من 2018، مطعم معهد السنند وعد بالإصلاحات منذ سنوات، معهد بن رشيق يعاني كلما هطلت الأمطار، مدرسة المحطة دورة مياه كارثية ونقص تجهيزات، معهد القطار راسلنا بخصوصه مرات ومرات نفس الوضعية، معهد الفرابي القطار بلا دهن من 20 سنة، معهد بو عمران في وضع كارثي وتحدثون عن تكافؤ الفرص، معهد بلخير وأغلب مدارس بلخير تعاني بلا تعهد ولا صيانة ولا تجهيزات، النقل المدرسي في السمايرية وماجورة وبلخير مئة منكم من إنجازاتكم العنف والاعتداءات والغيابات لأن النقل المدرسي لا يلبق وأذكرك بالحافلة التي احترقت بالتلاميذ السنة الفارطة بماجورة لولا أطفاف الله، ماجورة المحرومة من إعدادية تمتعت بها العديد من الجهات الأخرى في إطار الترضيات السياسية، يعني مناطق لها حق في الوطن ومناطق مغضوب عليها للمرة الألف، إحداث إعدادية في مهجورة مطلب لا تراجع عنه.

من إنجازاتك السيد وزير التربية ملف المرشدين التربويين الغامض، أساتذة سد الشغورات، نواب ما قبل 2006 و2008 من المعلمين والأساتذة، وأخيرا بدعة البدع عود على بدء "كاباسك الملعونة".

آخر إنجازاتك، لا أنسى وضع الإداريين في وزارة التربية وملف تمثيلهم، لا أنسى أيضا وضعية العمال عمال التربية.

السيد وزير التربية، إلى أن نلتقي في الأسئلة الشفاهية إن كان لك في البقاء حظ، سامحني وزارة التربية أكبر منك وتعيينك على رأسها كان خطأ يجب أن يغتفر في التاريخ وأن تمعي صفحتك بلا رجعة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم نجيب العكرمي، تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

الملفات التربوية وما أدراك ما الوضعية التربوية المهترئة، أقول ذلك لأن وضعيات التربية اليوم تقريبا ملفات كارثية، العنف المستشري في المدارس والمعاهد، بنية تحتية مهترئة، تلاميذ يموتون تحت الجدران المهترئة اهتراء المسؤولين.

للأسف الشديد أقول ذلك ليست بنية التربية هي بنية تحتية وإنما هي بنية فكرية وبنية عقلية ورؤية استراتيجية، للأسف الشديد

مسؤولي وزارة التربية وفي العديد من الوزارات بلا رؤية، بلا استراتيجية، للأسف الشديد وزارة في حالة عطالة، ليس فقط وزارة التربية لأن الملفات التي تراكمت والفساد المستشري في علاقة بالعديد من الملفات على غرار المرشدين التطبيقيين وأعاون التأطير، هذا الملف أشار السيد الوزير إلى أنه ملف فيه فساد، اليوم لا يريد أن ينصف هؤلاء المرشدين التطبيقيين وأعاون التأطير.

أيضا وزارة التربية تريد رسكلة منظومة الفساد، فعلى السيد رئيس الجمهورية أن يكون على دراية ويعي بذلك لأننا لا نتجنى على هؤلاء وإنما هنالك فساد مستشري رهيب.

أيضا ملف أعوان التأطير، ملف النواب والأساتذة المعلمين ما قبل 2008 و2006، الوزارة لا تريد أن تفتح هذا الملف مع أن هؤلاء توجهوا منذ سنة إلى السيد رئيس الجمهورية، وكنا نهينا الوزارة قبل إصدار القرار الرئاسي بأن تنصفهم وتضممهم ضمن قاعدة البيانات، الوزير يتعنت لأن هيكل الوزارة تساعده على مواصلة الفساد للأسف الشديد.

كان المفروض على وزارة التربية أن تفتح مناظرات الانتداب منذ 2011 إلى 2021 لكن للأسف الشديد عوض أن تفتح مناظرات الفساد التي شملتها محسوبيات وفساد واختلالات نجدنا تفتح مناظرة لعنبا التاريخ ولعنبا خريجوا الجامعة، هل تفتح هذه المناظرة سيتم الوصول إلى الكفاءة التي نريد؟ بتاتا لا، لأن هذه المناظرة ليست مناظرة للكفاءة وإنما مناظرة لترسيخ المحسوبية والفساد، أقول ذلك نحن مع حق التناظر، ولكن ليس على الآليات التي رفضها خريجوا الجامعة منذ سنوات.

اليوم، هذا الوزير يريد احتقاننا اجتماعيا يخلق أزمة وعلى رئيس الدولة أن يتدخل لإيقاف هذه المهازل، نحن مع الإنصاف على قاعدة العدل والمساواة والشفافية وليس بأليات قديمة وبمديرين ومسؤولين داخل الوزارات، أقول للأسف وزارات كفيفة بلا رؤية، بلا استراتيجية، على رئيس الجمهورية أن يتدخل.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نجيب، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، باختصار تواصل بيع الوهم لدى العديد من الوزراء، إنجازاتهم لا تراها سوى على صفحات التواصل الاجتماعي للوزارة.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، القانون الذي قمتم بإعداده أردنا إصلاحه رفضت ذلك وقلت أن القانون يشمل الجميع، مسألة أخرى في القانون سنعلمك بها وأنت قاضي، لم تأت بتنقيح مجلة الشغل، بل قدمت قانونا جديدا اسمه قانون تنظيم عقود الشغل منع المناولة، هذا القانون ينطبق على القطاع العام والقطاع الخاص والوظيفة العمومية بحذافيرها، هناك مجموعة متكونة من ثمانية أو خمسة أشخاص تمت تسوية وضعياتهم لكن الآلاف ما زالوا مهمشين بتعلة أن هذا القانون لا يشملهم.

سيدي الوزير، السيدة رئيسة الحكومة، هذا الوزير قال أنه قام بتسوية 92 ألف حالة، أتحداه أن يقدم الأسماء أو ينشرها للشعب التونسي.

وأتوجه بالسؤال إلى الشعب التونسي كم من شخص تمت إحالته على البطالة الوجودية جراء هذا القانون؟ على الجميع أن يعي بهذا في جميع المؤسسات التي تخص الدولة، كفانا من بيع الوهم للناس،

أتحداه مباشرة وبالنسبة إلى من يستمع لي ولمن يعيش هذه الحالة عوض أن ترسلوا لنا تشكياتكم راسلوا السيد الوزير وأعلموه بأنكم تعيشون في حالة بطالة.

السيد وزير النقل، كفانا وهما، اليوم منزل حمزة، الرواضي، بوهلال علي، العثامنة، الجيبات، المعامر، الشريشيرة، الشحيمات، في معتمدات بومرداس والسواسي التلاميذ لم يجدوا إلى حد هذه الساعة كيف يذهبون إلى الدراسة في حين أنك تروج لعدد الحافلات، أين هي الحافلات التي ستقلهم؟ وأين وعودك؟ لا محالة المغالطات ليست جديدة عليك وقلت أنه لا يوجد كراء حافلات من شركة لشركة أخرى وقدمنا الوثائق ونحن لا نتكلم إلا بالحقائق الدامغة والوثائق، أين أنت الآن؟

بصراحة، ننتظر التغيير الوزاري ومتأكد أنهم راحلون، لكن ماذا ستقول مستقبلا لمن تباع لهم الوهم؟ وبالنسبة للوزراء الجدد أبلغهم رسالة من الآن، عليهم العمل وفق برنامج صريح مع الشعب التونسي، إما أن تتولى منصب وتسجل في التاريخ أنك وزير وقد مر وزراء كثيرون، لكن التاريخ لا يذكر إلا من ترك أثرا.

اليوم في بومرداس والسواسي وولاية المهدية أكبر من هؤلاء الوزراء الذين يقومون بتميشها بهذه الطريقة وحق الولاية لن نسكت عن المطالبة به وفي يوم ما سيكون هناك إصلاح لوضعية النقل وإصلاح لوضعية التشغيل، لكنهم سيبقون على حالهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للأستاذة بسمة الهامي.

السيدة بسمة الهامي

شكرا سيدي الرئيس،

كلامي اليوم موجه إلى السيد وزير الداخلية، تدخلنا في أكثر من مرة منذ سنة 2024 عما يحدث في ولاية سليانة ممن تم تعيينهم لإدارة شؤونها، أصبحت الولاية اليوم تحت وضع الفعل وردة الفعل.

تحدثتم عن وجوبية التحلي بـ84 شرطا لكل من يتولى المسؤولية في الدولة، السيدة المعتمدة الأولى كم من شرط توفر فيها لكي تأتي إلى سليانة وهي مجمدة منذ شهر مارس 2025، في حين أنها تتمتع بأجرها وبالبنزين والمنزل والسيارة وهي مجمدة والآن تم ارسالها إلى ولاية توزر ككاتب عام للولاية ولا نعلم كم من شرط تتحلى به لإدارة شؤون الدولة وكم من مشروع ستسير به شؤون توزر.

وكان الشأن السياسي في سليانة غير مهم، وكان العلاقة مع المجتمع المدني في سليانة غير مهمة وسليانة بأكملها غير مهمة، الوالي الحالي في الأصل تم تعيينه في سليانة كمعتمد لمعتمدية مكثرت وكانت المعتمدة الأولى في حد ذاتها رئيسته في العمل وبعد شهرين تم تعيينه واليا دون الـ84 شرطا الذين تحدثت عنهم والذين يجب توفرهم لمن يتقلدون مهامها في الدولة، ما هي الخطة التي جاء بها إلى سليانة أو المشروع الذي جاء به لسليانة دون غيره من المعتمدين الذين يسيرون معتمدات أكبر وأكثر مشاكل منها؟

ما الذي جاء به لسليانة فريد عصره لكي يتحمل مسؤوليات سليانة أو يحلحل وضعها أو يقدم خطة تخرج سليانة من الحالة التي هي عليها؟

اليوم هناك قطبان، قطب عين السيدة المعتمدة الأولى يتشاجر مع القطب الذي عين السيد الوالي، وكلاهما يتصارعان في رقعة شطرنج وهي سليانة، سليانة حتى عندما يتم فيها تعيين مسؤولي دولة

لا يقدمون لا خطة ولا مشروع، يأتون وكأنهم يعيشون تجربة يتعلمون منها وكل حسب مجهوده.

أتصور السيد وزير الداخلية قبل اعفاء أي شخص تولي مسؤولية في سليانة أو تقومون بنقله أن تقوموا بمناذاته ثم محاسبته ماذا فعل في سليانة؟ ماذا حقق؟ ما هي المكاسب التي تركها؟ ما هو المنجز الحقيقي الذي قدمه للبلاد؟ فإذا لم يكن لديه أي منجز أو فعل حقيقي يغيرون به فلا فائدة من استمراره في الوزارة ويعود إلى مكانه.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا بسمة، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ماجدي.

السيد محمد ماجدي

رسالة إلى سيادة رئيس الجمهورية من المواطن الوردية عمایدي أصيل القرية العجوز الرديف، والد المرحومة الشهيدة الممرضة أزهار عمایدي.

رسالة من عمق حرقة أب فقد ابنته أثناء أداء واجبها بالمستشفى المحلي بالرديف الذي يفتقر إلى أبسط الإمكانيات والتجهيزات.

رسالة من عمق الحريق الذي أتى على شابة في مقتبل العمر، ذنبا الوحيد أنها كانت تؤدي واجبها المدني بكل إخلاص.

رسالة العم الوردية هي الآتية: لما تأخر التقرير لقرابة شهرين ونصف؟ ولما لم يتم تحميل المسؤوليات في هذه الحادثة الفاجعة؟

السيد رئيس الجمهورية، يطلب والد المرحومة أن تتعهد التحقيقات والأبحاث لجنة معينة من رئاسة الجمهورية، لأنه فقد الثقة بفعل المماطلة وخوفه من تزيف الحقائق.

السيد رئيس الجمهورية، عائلة المرحومة أزهار عمایدي وأهاليها في الرديف متشبثون بإثبات حقها وإنصافها ردا لاعتبار العائلة والجهة، فلولا رداءة ظروف العمل في المستشفى المحلي بالرديف لما تعرضت المرحومة إلى مثل هذه النهاية المأساوية.

لهذا يرجى من سيادتكم السيد رئيس الجمهورية إنصاف العم الوردية وعائلة المرحومة بكل الأشكال القانونية لضمان حقها المعنوي والمادي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيد الرئيس،

مداخلة موجهة إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومنه إلى السيد كاتب الدولة للمياه.

أعلمكم أن مواطنينا في دخيلة توجان وفي مطماطة وفي مارت ما زالوا في حالة عطش ولا يوجد بوادر ولا مساعي لحل هذا المشكل، عيب كبير أن تهضم الحقوق الأساسية للمواطنين في مناطق جبلية وعرة وفي مناخات قاسية جدا.

السيد كاتب الدولة للمياه وفي زيارة للجهة في 2 جويلية 2025، وكنت واكبت هذه الزيارة وعد المواطنين في توجان وفي تونين وفي بقية المناطق من أولاد مهلهل إلى الجواييط والبراوكة وغيرها بأن مشكلة غياب مياه الشرب ستنتهي نهائيا في ظرف مدة وجيزة وأن المساعي في حفر بئر توجان وبئر تونين ستكون من أولى أولوياته، المهم مضاعفة إنتاج محطة تحلية مياه البحر بالزرات.

السيد كاتب الدولة للمياه غادر ونسي وعده، أعلمه بأنه وعد الأهمالي بصفته ممثل الدولة ومطالب بتنفيذ سياسة الدولة، ولكن للأسف لم نر أي نتيجة أو أي أثر.

أكبر شيء يهدد الدولة بالإضافة إلى عدم توفير المياه، هي عدم وفاء الدولة لتعهداتها، وتنكرها لوعودها لأن المواطن يفقد ثقته بالدولة وتضرب فكرة المواطنة أصلا.

السيد وزير الفلاحة، هل تعلم أن هناك مشروع. في بلدية الزارات من ولاية قابس، عنوانه مشروع حماية ميناء الصيد البحري بالزارات من الترمل، هذا المشروع تم الإعلان عنه في المجلس الوزاري المنعقد في 25 جوان 2015، وحضرت في جلسات مع مكتب الدراسات منذ 2019 وسأقول لك أن مصدر رزق البحارة ليس لعبة وحياتهم مقدسة ولا يمكن الاستهتار بها، ميناء الصيد البحري بالزارات تدهورت بنيته التحتية نهائي وأصبح يمثل خطرا خاصة عند عودة البحارة من الصيد نظرا للانسداد الكلي في مدخل الميناء بسبب الترمل.

أحملك من هنا كل المسؤولية لأي حادث يمكن أن يقع، ولن أدعوك إلى فتح تحقيق أو إلى التسريع في طلب العروض، بل رسالتي ستوجه إلى السيد رئيس الجمهورية، السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لم يفلح في إيجاد الحلول لمشكلة الفلاحة، لا في الإنتاج ولا في حماية القطيع ولا في غيرها، السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لم يفلح في إيجاد حلول لمشكلة الموارد المائية بدليل بقاء حالة العطش المزمنة في مناطق بذاتها ومعها السيد كاتب الدولة.

السيد وزير الفلاحة لم يفلح في إيجاد حلول لمشاكل الصيد البحري، فافعل ما تراه صالحا ومناسبا لحماية لحقوق المواطنين وخاصة الذين طالت معاناتهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد السلام، النائب المحترم جلال خدمي تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الفلاحة، اليوم الأعلاف غير موجودة في السوق لا الفصبة ولا السداري ولا الشعير، والفلاح والمربي اليوم يتخبط ولم يجد ما يطعم به الشاه والماعز فهل سيطعمها التراب والحصى؟ هذا غير معقول سندمر الفلاح وستقوم بهرسلته، حتى المزروعات التي يعتمد عليها الفلاح في الأزمات أكلتها الحشرة القرمزية واليوم أصبح الفلاح مضطرا إلى بيع مواشيه بأي ثمن على الأقل لكي يكرم هذه الحيوانات التي لم يجد لها طعاما، من غير المقبول سيدي الوزير أن يتخبط الفلاح والوزارة لا علم لها.

ثانيا، سمعنا مؤخرا أن الوزارة أرسلت أعوانها لإحصاء أعداد قطع الخرفان الخاص بعيد الإضحى، حذار ثم حذار السيد وزير الفلاحة فإذا قمتم باستيراد الخرفان من الخارج فإن ذلك سيقتضي على الفلاحين الذين يجتهدون ويناضلون زوجة الفلاح والفلاح وبنائهم لا يروحون عن أنفسهم، بل بالعكس يقومون بالاعتناء بالمواشي طيلة 12 شهرا في الأمطار وفي كل الظروف لتوفير خروف العيد ونحن لا نقبل باستيراد خرفان من الخارج وتتسببون في القضاء على مجهودات هؤلاء.

أين السيادة الوطنية التي ينادي بها السيد رئيس الجمهورية؟ أين التعويل على الذات في هذه القطاعات؟ نحن قادرون على التعويل على أنفسنا وقادرون على توفير اكتفائنا الذاتي، والسمو بهذا القطاع ليكون رافعة للاقتصاد التونسي.

الرسالة الثانية أوجهها إلى السيد وزير التربية، من غير المعقول أن تعود بنا إلى الوراثة ونعيد مناظرة الكاباس وتدمر أحلام أناس عانت الويلات وعانوا البطالة لمدة 20 و25 سنة، فتحنا لهم باب الأمل من جديد بالقانون الذي صدر وتم ختمه من قبل السيد رئيس الجمهورية في قانون المالية واليوم نتفاجأ بصدمة كبيرة لهؤلاء إذ في كل مرة ندمر حلمهم، وفي كل مرة ندمر تفاؤلهم وتتوالى الخيبات حتى مرض هؤلاء وهم من خيرة كفاءات البلاد، شرف كبير أن ندافع عنهم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد زياد الماهر.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى معاملة "آجر الاتحاد" بجمال تلك العلامة المميزة فقبل أن تكون لدينا في تونس علامة للمواصفات التونسية "م ت" وقبل ISO 9001 وقبل 14001، وقبل كل هذه المواصفات كانت هناك مواصفات "آجر الاتحاد" بجمال، هذا المعلم اليوم تم غلقه بطرق غريبة وعجيبة وهي مثار شك وجدل وشبهة.

اليوم سأحدث عن مسألة لم نتناولها من قبل لكن حان وقتها، سنتحدث عن ترتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية، صدر في هذا قانون في سنة 2006، ونقح قانون آخر سنة 2016، بل ومنذ سنة 1984 تضمنت اللوائح البلدية إجراءات لرفع الضرر المترتب عن الفضلات والأوساخ والمعدات، بل منذ سنة 1975 استبقت التشريعات والترتيبات البلدية هذه المسألة فمنعت وجود الخردة والمخلفات في الأماكن العامة أو في العقارات التي تضر بالصحة العامة أو تشوه المنظر، كما توجب الجماعات المحلية بإعلام صاحب العقار بإزالة المخلفات في أجل معين وإن لم يفعل تقوم الجماعة المحلية بذلك وتحمل المصاريف على المالك إن كان شخصا طبيعيا أو معنويا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم نزار الصديق تفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

أتوجه بكلمتي اليوم إلى رئاسة الحكومة حول الإشكالية المتعلقة بانتفاع مشاريع التحويل الأولى لمنتجات الفلاحة والصيد البحري بامتيازات التنمية الجهوية وعلى إثر رأي مستشار القانون والتشريع للحكومة بشأن تأويل أحكام الفصل 6 جديد من الأمر الحكومي عدد 182 لسنة 2024، المنقح والمتمم للأمر عدد 389 لسنة 2017، فقد ترتب عن ذلك تجميد البت في الملفات الجديدة وتعطل صرف المنح لفائدة المشاريع المتحصلة على مقررات إسناد امتيازات مالية، ورغم المبادرات التي قامت بها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد من خلال مراسلة مختلف الهيئات المعنية واقتراح حلول عملية لتجاوز هذه الإشكالية، لم يتم التوصل إلى حل عملي لوضعية ملفات تشجيع الاستثمار بالجنوب الغربي وخاصة بولاية توزر التي ترتكز أساسا على قطاع تخزين وتصنيع التمور وهو أهم القطاعات الحيوية ومن الركائز الأساسية للاقتصاد المحلي والجهوي.

ومن المؤكد أن ينجر عن هذا الوضع آثار كارثية على قطاع التمور وبالتالي على فلاحي كامل الجهة لدينا اليوم محصول يقدر بـ 500 ألف طن، فأين سيتم تخزينها؟ إن المستثمرين في هذا المجال يعيشون واقعا

مريرا ويسيروون نحو الاندثار، نحن نصدر سنويا ما يقارب 30% من المحصول بينما يقع تخزين البقية على المستوى الوطني وبالتالي لا بد من التسريع في تمكين المستثمرين والفلاحين من هذه التشجيعات لإنقاذ جهتنا من الخراب القادم.

ما حدث في منطقة الجريد هو مصيبة حقيقية والعام المقبل ستكون المصيبة أعظم إذا بقي الوضع على ما هو عليه حيث التمور ملقاة وانهارت قيمتها لعدم تخزينها في الظروف الملائمة، من المفروض أننا ولاية داخلية تحظى بالتميز الإيجابي، ولكن من المفارقات أننا لم نلتمس تمييزا إيجابيا ولا غيره، بل يتم اليوم تعطيل منح المستثمرين في توزر والتنكيل بتجارنا وفلاحينا وهذا أمر لم يعد مقبولا بالمرّة بكل صراحة دعوا الناس تعمل وتستزرق.

إن تعطيل منح الاستثمار خاصة لأصحاب مخازن التبريد والمصانع بالجريد والتنكيل بالتجار يؤثر بشكل مباشر على الفلاحين فهل من المعقول أن يصل أسعار التمور صنف "دقلة النور" عند الفلاح إلى دينار واحد أو 1500 مليم وصنف "الخوات" إلى 700 مليم؟ هذه الأسعار تعود للتسعينات وهي نفسها التي تتداول اليوم في السوق.

كذلك الأمر بالنسبة للمضايقات التي يتعرض لها الفلاح والتاجر على مستوى النقل والانتصاب فهذا غير معقول شبابنا من ولاية توزر حين يتنقل لبيع التمور بسعر 6500 مليم لا يسمح له بذلك ويتم التنكيل به حتى يعود بسبعته فكيف لدولة تدعي الحفاظ على "قفة المواطن" أن تدعو إلى بيع "الدقلة" بـ 10,000 مليم بينما ينكلون بمن يريد بيعها بـ 6000 مليم ويجبرونه على المغادرة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد نزار الصديق، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم رمزي الشتوي تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا، مداخلي اليوم إلى السيد رئيس الجمهورية التونسية، عملا بأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بهذه المداخلة العاجلة لاطلاعكم على الوضع الخطير الذي يعيشه فلاحو التمور بولايتي توزر وقبلي.

سيدي الرئيس، أكثر من ثلثي منتج هذا الموسم لم يقع بيعه حيث أن جزءا منه متواجد في المخازن وجزء آخر ما يزال إلى حد هذه اللحظة على رؤوس النخيل في مشهد غير مسبق يهدد مورد رزق آلاف العائلات ويضرب أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في جهتنا التي يرتكز اقتصادها أساسا على إنتاج التمور ورغم إقرار السلطة التنفيذية بضرورة إيجاد حلول عاجلة لتسهيل الترويج والتصدير ورغم توصيات المجالس الوزارية المنعقدة في الغرض ورغم تعدد الهياكل ذات الصلة بقطاع التمور في عدة وزارات، فإن الواقع اليوم يؤكد عدم تنفيذ تلك التوصيات لأسباب غير مقنعة، بل إن بعض الجهات الإدارية المعنية بتزليل تلك التوصيات أصبحت للأسف تمثل عائقا إضافيا أمام الفلاح بدل أن تكون سندا له ولا نرى أثرا للقرارات إلا في التقارير الكتابية.

الأخطر من ذلك سيدي الرئيس، أن الفلاح غير قادر قانونيا اليوم على بيع هذا المنتج إلى المستهلك رغم أن السعر المقدم من طرف الفلاحين يقل على السعر المحدد بعد المرور بمسالك التوزيع بـ 30% ويصل إلى 50% في بعض الأوقات، هذا الفارق الصادم لا يستفيد منه الفلاح ولا المستهلك، بل يغذي حلقات الوسطاء والاحتكار، ويعمق معاناة أهاليينا في الجنوب.

إن فلاحي توزر وقبلي اليوم أمام خطر الإفلاس وأمام موسم قد يتحول من فرصة إنتاج إلى كارثة اقتصادية واجتماعية وعليه نلتمس من سيادتكم التدخل العاجل لتفعيل ما تم إقراره في المجالس الوزارية السابقة ولتمكين الفلاحين من البيع المباشر للمواطنين ولحاسبة كل جهة عطلت أو تسببت في تعميق الأزمة ووضع خطة إنقاذ عاجلة لترويج ما تبقى من منتج التمور داخليا وخارجيا.

سيدي الرئيس، التمور ليست مجرد منتج فلاح، بل هي ركيزة اقتصادية لجهات كاملة ورمز من رموز السيادة الغذائية الوطنية وإنقاذ هذا القطاع اليوم هو إنقاذ لكرامة الفلاح ولتستقبل الجنوب والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم معز الرياحي، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

أتوجه إلى رئاسة الحكومة بهذا النداء لأبلغكم مطالب المواطنين في دائرتي بكل من مجاز الباب وتستور وقبلاط والمتعلقة بحقهم في تركيز منصة التسجيل باعتبارهم من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم ونفد صبرهم ونطالب السيدة رئيسة الحكومة بالإسراع في أقرب وقت ممكن بتركيز هذه المنصة.

السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، لدينا عقارا على ملك الدولة الخاص تم تخصيصه للوزارة بمجاز الباب يسمح بـ 596 مترا مربعا نطلب منكم تخصيص جزء منه لفائدة أطفال التوحد، حيث تعاني أكثر من مائتي عائلة أو أكثر لا تزال تنتظر هذا الإجراء، نرجو منكم الإسراع علما بأنني قد تقدمت لسيادتكم بملف في هذا الموضوع.

السيد وزير الفلاحة، لقد طلبت منكم سابقا عقد لقاءات مع مواطنين من منطقتي السلوقية والهرري حيث يتعلق الأمر بموضوع توسعة المنطقة السقوية بهنشير السنوسي بالهرري، بالإضافة إلى ضرورة توفير مادة الأمونيتير والأعلاف للفلاحين.

السيد وزير التجهيز والإسكان، أطلب منكم مساعدة الجماعات المحلية في عمليات التعبيد وتوفير آلة ماسحة خاصة بالمسالك الفلاحية لا سيما بعد الأمطار الأخيرة التي أدت إلى عزلة الأهالي وعدم تمكن الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم لتزويدها بمادة الأمونيتير.

السيد وزير الداخلية، أطلب منكم النظر في إمكانية منح ترخيص استثنائي فيما يخص الربط بشبكاتي الماء والكهرباء فالمواطنون لا يزالون يعانون ومنهم المواطن بلال الهمامي بمجاز الباب الذي لا يزال ينتظر الربط بالماء والكهرباء خاصة ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم، كذلك نطالب السلط الأمنية بتكثيف الدوريات المسترسلة بالنسبة للمؤسسات التربوية حفاظا على سلامة أبنائنا.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، نطلب منكم التراجع عن المنشور عدد 5 لسنة 2025، الذي تسبب في كارثة إنسانية حيث أصبح المصابون بأمراض مزمنة وخطيرة اليوم في حالة عجز كامل.

السيد وزير الداخلية والسيد والي باجة، نرجو المبادرة بالنظر في مطالب أبناء دائرتي المتعلقة برخص النقل الخاصة بـ "التاكسي الفردي"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم شفيق عزالدين الزعفروري تفضل.

السيد شفيق عزالدين الزعفروري

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير النقل، رسالتي إليكم من سيدي بوزيد، راجع حساباتك وأرقامك وإحصائياتك وقراراتك، ما بالولاء تدار الأمور.

السيد وزير النقل، إصلاح الورشة الفنية بسيدي بوزيد، عجزتم عن ذلك لماذا؟ وإني أهم وزارتك في هذا الموضوع.

السيد وزير النقل، إن عذرکم الوحيد في عدم توفير العدد الكافي من الحافلات هو ترددي المسالك والطرق وللمرة الثانية أقول لك، راجع حساباتك وانزع عنك ثوب الولاء فإني أحاجك بما بين يديك من أرقام وإحصائيات.

السيد وزير النقل، يوجد في سيدي بوزيد 14,000 مشترك، والأسطول يتكون من 45 حافلة فقط 32 حافلة مزدوجة و13 حافلة عادية منها 15 حافلة معطلة أما الحافلات المكيفة فعددها 11 اثنتان صغيرتان معطبتان وخمس حافلات كبيرة معطبة وأربع فقط قيد الاستعمال إضافة إلى ثلاث حافلات تستغلها شركة "ديليس" ليتم استخدامها في الفترة المسائية لنقل الأطفال.

السيد وزير النقل، رسالتي لك من أهالي سيدي بوزيد بخصوص الحافلات المقتناة من الخارج فليس لكم فضل علينا في ذلك فهذه الحافلات تم شراؤها بعرق وأموال دفعها الشعب التونسي على حد سواء ولذلك يجب أن يكون الانتفاع بها متاحا للجميع على حد سواء.

السيد وزير النقل، هل تفتقر وزارة النقل لمديرين عامين من أبناء ولاية سيدي بوزيد؟

السيد وزير النقل، راجع قراراتك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مختار عبد المولى، تفضل.

السيد مختار عبد المولى

شكرا السيد الرئيس.

يتعلق هذا التدخل بالوضع الاجتماعي والاقتصادي في ولاية تطاوين وأخص بالذكر وضعية الشباب في منطقتي الذهبية ورمادة، هؤلاء الشباب الذين لا سبيل لهم للعمل إلا عبر المعبر الحدودي الذي يعتبر شريان الحياة الوحيد للجهة، كما أتطرق إلى وضعية قطاع النقل والباعثين الشبان وشركة البستنة وضحايا قانون الشغل الجديد والمشاريع المعطلة التي لم تحل مشاكلها منذ سنوات.

إن كل هذه المشكلات أرهقت جهة تطاوين وأرقت المواطن وللأسف الشديد في كل المناسبات التي يحتاج فيها المواطن للترفيه أو التخفيف من معاناته خاصة من يسعى للعمل وتوفير رزق لعائلته تزامنا مع شهر رمضان وعيد الفطر إلا وتتخذ إجراءات مجحفة وخاصة الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا في علاقة بالترفيه في المعالم الديوانية وهي معالم باهظة ومشقة لدرجة أن المواطن في هذه المناطق توقف عن التجارة.

هذه الإجراءات تم اتخاذها من قبل وزارة المالية والإدارة العامة للديوانة لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الحدودية التي لم

توفر لها الدولة سبيل أو مواطن شغل تضمن كرامة العيش وبدلا من تسهيل العمل القانوني عبر المعبر دفعت هذه السياسات الشباب نحو العمل الممنوع أو العمل الخطير مما يترتب عنه في نهاية الأمر صدمات وسقوط أرواح، لذا ندعو وزارة المالية إلى مراجعة حساباتها في هذه الإجراءات وترك مجال للمواطن ليعيش ويسترزق وتسهيل عملية التجارة البيئية.

أما المسألة الثانية بخصوص الشركة الجهوية للنقل بولاية تطاوين، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الجغرافيا الشاسعة لولاية تطاوين ورغم تدعيم الشركة بحافلات جديدة إلا أن العدالة في توزيعها غائبة تماما وبالتالي ندعو وزارة النقل للنظر في هذا الموضوع بجدية.

وفيما يتعلق بوضعية الباعثين الشبان والباحثين عن تمويل للمشاريع الفلاحية خاصة في الذهبية ورمادة، فإن الوضع غير مقبول إذ يتم رفض المطالب بطرق واهية وهو ما لا يمكن أن يترتب عنه إلا ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم يوسف التومي تفضل.

السيد يوسف التومي

شكر السيد الرئيس.

أوجه بعض الرسائل إلى السادة الوزراء والسيدة رئيسة الحكومة حول الفصل المتعلق بانتداب كافة المرشحين بقائمة الانتظار لرتبة مساعد صحي والذي صدر بالرائد الرسمي، فمتى سيقع انتدابهم خلال سنة 2026؟

السيد وزير النقل، أتساءل عن أسباب إلغاء رحلات قطار المنستير والمهدية كما تم إلغاء قطار سوسة وبقي قطار قابس فقط.

السيد وزير التربية، متى سيتم الإعلان عن طلب العروض لبناء معهد قصبية سوسة؟

السيد وزير تكنولوجيايات الاتصال، متى سيفتح مكتب بريد قصبية سوسة أبوابه علما أنه كان من المنتظر افتتاحه في أوت 2025؟

السيد وزير التجهيز والإسكان، متى سيصدر طلب العروض الخاص بالطريق الرابطة بين مدينة الثريات وسيدي عبد الحميد؟

السيد وزير الشؤون الاجتماعية، أؤكد على ضرورة توفير الأدوية بالمستوصفات والمستشفيات خاصة لفائدة أصحاب الأمراض المزمنة.

السيد وزير الفلاحة والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيدة وزيرة المالية، أطلب بتوفير الماء الصالح للشرب بحي "القنانة" و"حماة دار الجربي" من معتمدية الزاوية والقصبية والثريات، حيث تعيش 600 عائلة إلى يومنا هذا دون ماء وكذلك الأمر بالنسبة لحي "هنشير ساسي 2" من معتمدية الزاوية والقصبية والثريات وكذلك "كدوة الرمل" من مدينة قصبية سوسة.

السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، بخصوص برامج التنمية الجهوية الـ "PRD" لماذا يتم الربط بشبكة الماء الصالح للشرب دون توفير العدادات؟ ليس من المعقول إنجاز الشبكة وترك الناس عرضة للعطش في انتظار العدادات على غرار طريق "المسعدين"، و"تقسيم الحطاب" وحي "الامتياز 2" بقصبية سوسة، وحي "المندرة" بزاوية سوسة من جهة "نهانة".

السيد وزير البيئة، بخصوص مشكلة التطهير في ولاية سوسة، ضرورة توفير قنوات التطهير لحي هنشير ساسي 2 وشارع فلسطين

زاوية سوسة والحمامة الشرقية وحي اليمن والجهة الغربية بزاوية سوسة ووادي القوس وكدوة الرمل بقصيبة سوسة والثريات وحي المنيرة وحي الأزدهار وسانية جبارة ومدرسة الجمهورية بزاوية سوسة.

هذه الملفات والعديد من المواضيع الأخرى ستكون محاور أسئلة كتابية وشفاهية موجهة للسادة الوزراء لحلحلة جميع هذه الإشكاليات. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد علي زغدود، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس،

مداخلتي اليوم إذا هي نداء عاجل إلى السيد رئيس الجمهورية، هذا النداء هو نداء باسم آلاف المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادات والكفاءات من خريجي الجامعات التونسية وكذلك باسم جهة تشريعية من زملائي النواب وكذلك باسم جهة المبادرة لقانون من طالت بطالتهم 23/2023 والذي ابتهجنا عندما رأى النور بعد سنوات من النضال داخل جلسات الاستماع في 16 ديسمبر الفارط ورأى النور بعد مصادقة رئيس الجمهورية في 23 ديسمبر 2025، تحت قانون 18/2025، نتفاجأ للأسف أن هذا الملف ما زال عالقا وكذلك نوجه اليوم نداء صادق إلى السيد رئيس الجمهورية أن القوانين التي صدرت والتشريعات التي طالبت بإقرار آلية المنصة كحل عادل ومنصف للانتداب، لكن سيادة الرئيس إلى اليوم التعطيل ما زال قائما والانتظار طال واليأس يتسلل إلى نفوس شباب لم يطلب سوى حقه المشروع في الشغل والكرامة.

متى سيتم احترام القوانين التي صدرت باسم الشعب؟ ومتى يفعل ما تم التمهيد به رسمياً؟ عندما سمعنا المرور إلى السرعة القصوى باسم السيد رئيس الجمهورية في مطالبته لأداء الحكومة، كنا ننتظر السرعة القصوى بساعات ودقائق اليوم لنا 54 يوما من صدور قانون من طالت بطالتهم وإلى اليوم كنا ننتظر اجتماع وزاري لتطبيق هذا القانون وتنسيق العمل بين أعضاء الحكومة في تطبيق إجراءات القانون واحداث المنصة خاصة أننا نعلم أن هنالك شغورات كبيرة في الدولة وهذا لم يقع احترامه ولم يقع تطبيقه فمتى سنرد الاعتبار لهذه الفئة الواسعة التي رأينا في هذا القانون إنصافا لها وردا للاعتبار.

السيد الرئيس، اليوم نحن تحت غطاء الدولة الاجتماعية لا بد أن يتم تفعيل هذا القانون بإحداث المنصة وأن تكون هذه الانتدابات لمن طالت بطالتهم وفق المنصة وتحترم الأقدمية وتحترم سنوات البطالة وتحترم الفترة التي قضاها هؤلاء الخريجين اليوم للأسف عديد الوزارات أصبحت اليوم تنشر قوائم للمناظرات دون احترام لهذا القانون ودون احترام تشريعات الدولة.

نطالب بتدخل عاجل من السيد رئيس الجمهورية لوضع حد لهذا الملف...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم يوسف الطرشون، تفضل.

السيد يوسف الطرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أجدني اليوم، خاصة بعد التقلبات الجوية الأخيرة مجبرا على تكرار ما قلته سابقا مع العديد من الوزراء المعنيين بالموضوع الذي

سأتناوله وهو بكل وضوح وضع ميناء كاب زبيب بالمتملن من ولاية بنزرت، إن الوضع الذي آل إليه هذا الميناء كارثي وأقول جيدا كارثي، لماذا؟ لأن الإدارة لا تقوم بواجبها.

لقد كررنا النداء مرارا وتكرارا في وسائل الإعلام وفي مداخلتنا مع السادة الوزراء كذلك قمنا بزيارات مع مسؤولين على المستويين الجهوي والمحلي لإلغاء ما هو مخالف للقانون والمتمثل في كون هذا الميناء أصبح وأنا أختار كلماتي بدقة مستعمرا من طرف قوارب الترفيه هذه المراكب لا تملك الحق في الرسو بميناء تجاري مخصص للصيد البحري فهذا الميناء هو للبحارة الذين أصبحوا هم من يتعرضون للإقصاء من ذلك المكان حتى أن الكثير منهم هجروا هذا الميناء رغم ما يعانونه من مشقة وانتقلوا إلى بنزرت والسبب هو وجود هذه المراكب الترفيهية التي يبلغ عددها رقما صادما 68 مركب ترفيهه مقابل 33 أو 36 مركب صيد فقط مما أدى إلى تصادم مراكب البحارة حيث تكتظ المراكب فوق بعضها في حالة مزرية لذا، أدعو بكل وضوح إلى اتخاذ قرار بإخلاء الميناء من مراكب الترفيه.

كما تبين أن الحاجز الصخري لم يعد كافيا وخاصة الحاجز الغربي حيث أصبحت الأمواج تتجاوز الحاجز وتصب فوق القوارب داخل الميناء، الميناء يفتقر لأبسط المرافق فلا توجد سوى نقطة مياه واحدة ولا يوجد مجمع صحي أو محل لتزويد البحارة بالماء وحتى وسائل النقل التي تزود الميناء والبحارة بالوقود لا تجد مسلكا للدخول بسبب ضيق المكان وتهالك الطريق المؤدي إلى كاب زبيب الذي لم يعد يسى طريقا.

علامة على ذلك توجد مشكلة في الكهرباء فهذا الميناء غارق في الظلام والناس يخشون على أرواقهم ومنذ أكثر من سنة لم يتم تزويدهم بالنور الكهربائي، إنني أؤكد أن هذا الميناء ركيزة أساسية للاستثمار ولا بد من إنقاذه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم ياسين مامي تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

أود اليوم الحديث عن ظاهرة خطيرة جدا، بل هي آفة تهدد المجتمع وهي ظاهرة القمار الإلكتروني إن ما نراه اليوم ليس مجرد تسلية أو ألعاب عابرة، بل تحول الأمر إلى إدمان حقيقي يهدد النسيج المجتمعي واستقرار العائلات فقد تسببت هذه الظاهرة في ضياع شبابنا وأصبحنا نسمع يوميا قصصا غريبة في مجتمعنا.

لقد وصلتني في الفترة الأخيرة رسائل عديدة ومؤثرة من شبابنا إحدى هذه الرسائل يقول صاحبها: لقد تغيرت حياتي تماما وأشعر بالخجل حتى من الحديث عما أصابني فهذا السلوك لا يمثلنا لقد غرقت في الديون والذين يروجون لهذا القمار خنقوني بتهديدهم اليومية حتى اضطرت للاقتراض لسداد ديونهم وكلما حاولت الإقلاع عاودوا الاتصال بي لأغرق من جديد لقد وصل بي الأمر إلى بيع خاتم والدي دون علمها وهي تظن حتى الآن أنها أضاعته.

كل يوم نسمع غريبة جديدة فهذا أب باع أرضه لسداد ديون ابنه وذلك خسر محله التجاري ومصدر رزقه بسبب القمار لقد تسببت هذه الآفة في تشتت عائلات وضياع شباب وارتفاع معدلات الإجرام نتيجة الديون المتراكمة وفي العديد من المشاكل في المجتمع.

التغيير في كتلة نيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغيير الذي طرأ على كتلة نيابية كالتالي:
- تعيين السيدة بسمة الهمامي في خطة نائب رئيس كتلة لينتصر الشعب.

الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداورات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيد النائب الطاهر بن منصور بتاريخ 3 نوفمبر 2025 والسيد النائب عبد العزيز الشعباني (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 28 و30 أكتوبر 2025 والسيدة النائبة نورة الشبراك بتاريخ 15 نوفمبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

أحمد بنور (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 20 و22 أكتوبر 2025، أيمن بن صالح بتاريخ 15 جويلية 2025، سامي رايس بتاريخ 16 أكتوبر 2025، صابر المصمودي بتاريخ 27 أكتوبر 2025، عبد العزيز الشعباني (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 24 و27 أكتوبر 2025، علي بوزوزية بتاريخ 14 أكتوبر 2025، عماد أولاد جبريل بتاريخ 8 سبتمبر 2025، محمود العامري بتاريخ 19 جانفي 2026، مختار عيفاوي بتاريخ 8 نوفمبر 2025، مصطفى البوبكري بتاريخ 15 جويلية 2025، النوري جريدي ومحمد ماجدي بتاريخ 26 سبتمبر 2025، أنور المرزوقي ونورة الشبراك بتاريخ 30 أكتوبر 2025، يوسف التومي وهالة جاب الله بتاريخ 30 أكتوبر 2025، ريم الصغير بتاريخ 24 جويلية 2025، سنياء بن المبروك بتاريخ 15 سبتمبر 2025، ضحي السالمي بتاريخ 10 أكتوبر 2025، نجلاء اللحياني بتاريخ 2 أكتوبر 2025، نورة الشبراك بتاريخ 30 أكتوبر 2025، هالة جاب الله (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 7 و9 و16 أكتوبر 2025، محمد ماجدي والنوري جريدي ونجيب عكرمي وعلي زغدود وبسمة الهمامي بتاريخ 18 جويلية 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

فتحي المشرقي بتاريخ 12 جوان 2025، محمد بن رزيق شعباني بتاريخ 26 ديسمبر 2024، يوسف التومي بتاريخ 7 أفريل 2025، مهي بن عامر بتاريخ 18 أفريل 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العام والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

الطيب الطالب بتاريخ 2 ديسمبر 2025، حاتم لباوي بتاريخ 26 جانفي 2026، رمزي الشتوي بتاريخ 4 ديسمبر 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 15 جانفي 2026.

وتقدم كل من السيد النائب عبد العزيز الشعباني بتاريخ 12 فيفري 2025 والسيد النائب محمود العامري بتاريخ 1 جويلية 2025

إن آلاف المنصات على مواقع التواصل الاجتماعي تروج لهذا النوع من القمار وهو أخطر بكثير من القمار التقليدي لأنه يدخل البيوت دون استئذان عبر الهواتف الذكية ويستهدف المراهقين والشباب في عقر دارهم وبالتوازي مع ذلك تطورت طرق التهرب من المراقبة لدى المروجين لهذه المنصات.

إننا نواجه اليوم فراغا تشريعيا وضعفا رقابيا لذا أصبح من الضروري سن قانون واضح وصارم يجرم منصات القمار والترويج لها ونطالب بالحجب الفوري لكل المواقع والتطبيقات المخالفة وتفعيل التتبع المالي لمسارات الأموال المشبوهة بالإضافة إلى إطلاق برنامج وطني للتوعية خاصة داخل المدارس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم محمد زياد ماهر، تفضل.

السيد محمد زياد ماهر

سيدي الرئيس، لقد نوهت سابقا بأن معامل أجر الاتحاد بجمال هي بناية تقع في قلب المدينة وهي بناية غير مسيجة وغير محمية أصبحت تعتمد كمبر ووكر للفساد وملادا للرديلة، هذه البناية يرتادها ويدخل إليها الأطفال مما يهدد بوقوع كارثة في أي لحظة فقد ينهار جدار أو تتهاوى البناية على المارة والمعلومة المؤكدة لدي هي أن من لا مسكن لهم يبيتون داخلها مما يجعلنا نخشى سقوط الحائط عليهم ووقوع ضحايا لا قدر الله وحينها سنضطر للبحث عن حلول أو انتظار تدخل رئاسة الدولة لذا، فإن هذا الموضوع مطروح برسم السيد وزير الداخلية شخصيا كما تتحمل جميع السلطات والجهات المتدخلة المسؤولية في ذلك.

أما بخصوص السيد الكاتب العام بالنيابة الحالي لبلدية جمال فإننا نشد على أياديه ونحن نعلم نقص الإمكانيات المتاحة لديه وهو كفاء يحتاج إلى الدعم المحلي والجهوي والوطني.

ولا يفوتني أيضا في هذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد والي المنستير وكافة إدارات الولاية والإدارات الجهوية على مجهودات التي يبذلونها معنا ومنتظر منهم مزيدا من الحرص والعناية والتدخل العاجل والناجز في هذا الملف.

كما أحبي إدارات بلدية جمال وعمالها ونحن ندرك مدى تفانيهم وكدهم ونعلم أننا بتضافر جهود الجميع سنتمكن من إزالة هذه المخلفات وهذا المنظر غير اللائق الذي لم يعد مقبولا وسط مدينة جمال كذلك الشكر موصول أيضا للسيد معتمد جمال.

لقد شكرت الجميع ونحن الآن ننتظر منهم التدخل والوقففة الحازمة وإن شاء الله سنطوي هذا الملف بإنهاء مشكلة النظافة وسنظل مستمرين في مسار الإصلاح وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد زياد ماهر.

شكرا لكافة الزميلات والزملاء الأفاضل الذين تدخلوا على معنى الفصل 108 وتصبحون على خير.

(كانت الساعة الخامسة وخمسا وعشرين دقيقة مساء)

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

نظراً للصعوبات العديدة والمتكررة التي تجدها وزارتك في حفر الآبار العميقة جداً وتجهيزها بسبب عدم وجود مقاولات تونسية في المجال مما يضطرها للجوء لمقاولات اجنبية. الأمر الذي عقّد الوضع وأدى إلى تعطل وتأخر إنجاز بعض المشاريع لسنوات عديدة وما له من آثار سلبية على الواحات. هذا إضافة لما تتطلبه هذه الطريقة من توفير للعملة الصعبة خزينة الدولة في أمس الحاجة لها.

بناء على ذلك:

• هل فكرت وزارتك في تطوير وإعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتنقيب عن المياه؟

وذلك بـ:

- تغيير الطبيعة القانونية للوكالة من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى منشأة عمومية لإضفاء المرونة اللازمة في التصرف داخل المؤسسة؟

- تجهيز المؤسسة بالمعدات اللازمة والضرورية التي تؤهلها للقيام بكل أشغال الحفر والتجهيز في أقرب وقت ممكن.

ولكم سديد النظر. والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول تطوير وإعادة تأهيل وكالة التنقيب عن المياه.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 03 نوفمبر 2025

وبعد، جواباً على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تطوير وإعادة تأهيل وكالة التنقيب عن المياه، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

➤ تقرر خلال جلسة عمل وزارية بتاريخ 20 أكتوبر 2014 بقصر الحكومة تغيير الصيغة القانونية لوكالة التنقيب عن المياه من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية.

➤ تم إصدار القانون عدد 54 لسنة 2018 المؤرخ في 04 ديسمبر 2018 المتعلق بإحداث صنف مؤسسات عمومية للتنقيب عن المياه،

➤ تم إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث الشركة الوطنية للتنقيب عن المياه وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها وفي طور النشر.

كما يتم العمل على إيجاد التمويلات الضرورية لدعم وكالة التنقيب عن المياه.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

السيد النائب وليد حاجي بتاريخ 14 أكتوبر 2025 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها في شهر جانفي 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها في شهري أفريل 2025 وفيفري 2026:

أيمن بن صالح بتاريخ 15 جويلية 2025، حاتم الهواوي بتاريخ 27 أكتوبر 2025، عادل ضياف بتاريخ 1 ديسمبر 2025، مريم الشريف بتاريخ 4 ديسمبر 2025، نجيب عكرمي بتاريخ 3 مارس 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

عزيز بن الأخضر بتاريخ 7 أكتوبر 2025، النوري جريدي ومحمد ماودي بتاريخ 31 جويلية 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 14 جانفي 2026، نور الهدى سيانطي بتاريخ 22 جويلية 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

نورة الشبراك (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 17 جوان و3 جويلية 2025، منال بديدة بتاريخ 24 جويلية 2025، مريم الشريف بتاريخ 10 نوفمبر 2025، سيرين بوصندل بتاريخ 2 جويلية 2025، نبيل الحامدي بتاريخ 28 أكتوبر 2025، الطيب الطالب بتاريخ 19 نوفمبر 2025، هالة جاب الله بتاريخ 20 أكتوبر 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

منال بدبدة بتاريخ 13 ماي 2025، سنياء بن المبروك بتاريخ 13 ماي 2025، بثينة غانمي بتاريخ 6 ماي 2025، محمد بن حسين بتاريخ 15 أفريل 2025، محمد علي ومحمد ماجدي والنوري جريدي ونجيب عكرمي بتاريخ 13 جانفي 2025، ريم الصغير وأسماء الدرويش بتاريخ 5 ماي 2025.

كما تقدم السيد عبد العزيز الشعباني بتاريخ 27 أكتوبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير التجهيز والاسكان وتلقى الإجابة عنها في شهر فيفري 2026.

وتقدمت السيدة سيرين المرابط بتاريخ 27 جانفي 2026 بسؤال كتابي إلى السيد وزير النقل وتلقت الإجابة عنها في شهر فيفري 2026.

وتقدم السيد النائب عماد أولاد جبريل بتاريخ 14 أكتوبر 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقى الإجابة عنها في شهر فيفري 2026

كما تقدم السيد عبد العزيز الشعباني بتاريخ 26 نوفمبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقى الإجابة عنها في شهر فيفري 2026.

وتقدم السيد مسعود قريرة بتاريخ 31 أكتوبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقى الإجابة عنها في شهر فيفري 2026.

نظرا للمعاناة الكبيرة التي يعيشها متساكنو سيدي حراث جراء انقطاع الماء وضعف التزود، فقد أصبح من الضروري التدخل العاجل لتحسين منظومة التزويد بالماء الصالح للشرب عبر دعم الشبكات أو ربط المنطقة بمصدر قار.

● فماهي الإجراءات العملية التي تعتمزم الوزارة اتخاذها في هذا الصدد؟

● ومتى سيتم تجاوز هذا الإشكال بصفة نهائية؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول التزود بالماء الصالح للشرب بسيدي حراث

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 28 نوفمبر 2025.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص التزود بالماء الصالح للشرب سيدي حراث، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

➤ تزود منطقة سيدي حراث بالماء الصالح للشرب عن طريق مجمع التنمية الفلاحية سيدي حراث الصغائرية الذي توقف عن النشاط منذ سنة 2020 بسبب الديون المتخلدة لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي تقدر بحوالي 35 ألف دينار.

➤ لفضّ الإشكال القائم تم في مرحلة أولى التنسيق مع مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لتزويد منطقة سيدي حراث بالماء الصالح للشرب عن طريق إحداث محطة ضخّ على خط التوزيع التابع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وقد تعهدت هيئة مجمع التنمية الفلاحية بجدولة الديون مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز حتى تتمكن من تدعيم المنظومة عن طريق البئر العميقة سيدي حراث.

➤ لم تفي هيئة المجمع بتعهداتها المتعلقة بجدولة الدين مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز ورغم المجهودات المبذولة من قبل جميع الأطراف المتدخلة الا ان وضعية التزود بالماء الصالح للشرب لا تزال تشهد اضطرابات خاصة.

➤ في مرحلة ثانية بالتنسيق مع جمعية "العون" المباشر لحفر بئر عميقة لتزود المنطقة بالماء الصالح للشرب خاصة وأن مياه البئر الاولى تعاني من نسبة ملوحة تفوق 1غ/لتر ولكن نتائج البئر كانت سلبية.

➤ في مرحلة ثالثة في إطار مشرع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية القصرين، تم برمجة حفر بئر عميقة وحاليا في طور الحصول على هبة قطعة الأرض التي ستقام عليها البئر العميقة.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني
للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم ما يلي:

الموضوع: حول حفر آبار تعويضية بمعتمدية القصرين الجنوبية.

نظرا لنضوب بعض الآبار وتراجع منسوب المياه الجوفية، فقد أصبح من الضروري حفر آبار تعويضية بكل من العويجة والدغرة لتأمين ريّ الأراضي وضمان ديمومة النشاط الفلاحي.

● فهل تمت برمجة هذه الآبار؟

● ومتى سيتم الشروع في إنجازها؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول حفر آبار تعويضية بالقصرين الجنوبية

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 28 أكتوبر 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص طلب حفر آبار تعويضية بالقصرين الجنوبية، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

1- بالنسبة لعمادة العويجة:

➤ منظومة فكبرينة: مجمع التنمية الفلاحية بفكبرينة هو مجمع مختلط ماء صالح للشرب مع ريّ (يزود حوالي 88 عائلة و 5 مؤسسات عمومية بالماء الصالح للشرب كما يزود 21 فلاح بمياه الريّ على مساحة سقوية تقدر بـ 43 هك) يشكو من عديد الصعوبات التي تمثلت أساسا في ضعف دفع البئر العميقة التي أصبحت غير قادرة على تلبية حاجيات السكان من الماء الصالح للشرب والري مع تفشي ظاهرة الربط العشوائي (استعمال مياه الشرب لريّ الغراسات) وتقدم الشبكة ولفضّ جميع الإشكاليات ولفصل منظومة الري عن منظومة الشرب. قامت مصالح المندوبية بحفر البئر العميقة القفا ولكن رفض المنتفعين تجهيز البئر وقتيا حال دون استغلالها كما قامت مصالح المندوبية بالدراسة الفنية اللازمة في إطار مشروع تحسين التصريف في المنظومات المائية الممول عن طريق البنك الألماني للتنمية وحاليا في طور البحث عن اعتمادات للقيام بأشغال الهندسة المدنية.

➤ منظومة وسنينت 2: مجمع التنمية الفلاحية بوسنينت 2 هو مجمع مختلط ماء صالح للشرب مع ري (يزود حوالي 31 عائلة ومدرسة ابتدائية بالماء الصالح للشرب كما يزود 21 فلاح بمياه الري على مساحة سقوية تقدر بـ 57 هك) تم حفر البئر العميقة أولاد نصر وذلك لتدعيم منظومة الماء الصالح للشرب والري وتم تجهيزها وقتيا كما قامت مصالح المندوبية بالدراسة الفنية اللازمة في إطار مشروع تحسين التصريف في المنظومات المائية الممول عن طريق البنك الألماني للتنمية وحاليا في طور البحث عن اعتمادات للقيام بأشغال الهندسة المدنية.

➤ تم برمجة حفر بئر عميقة أولاد يحيى الرحيمات وذلك في إطار مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين. وتجدر الإشارة الى أن مصالح المندوبية قد قامت بنشر طلب عروض في الغرض.

2- بالنسبة لعمادة لدغرة:

➤ تم برمجة حفر عدد ثلاثة آبار عميقة (فج بوحسين 2 مكرر – أولاد يحيى فج بوحسين- الجناوحية الدغرة) وذلك في إطار مشروع

التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين، وتجدر الإشارة الى أن مصالح المندوبية قد قامت بنشر طلب عروض في الغرض.

➤ سيتم النظر في إمكانية إدراج حفر البئر التعويضيتين لكل من البرج الدغرة والهيرة الدغرة ضمن ميزانية التنمية لسنة 2026.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للتائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، اتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي ::

الموضوع: حول تعبيد وصيانة المسالك الفلاحية بمعتمدية القصرين الجنوبية

نظرا لتدهور وضعية عدد هام من المسالك الفلاحية وصعوبة تنقل الفلاحين نحو أراضيهم، فقد أصبح من الضروري الإسراع بتعبيد وصيانة هذه المسالك بكل من: سيدي حراث، العويجة، مقودوش، بلهيجات، عين نوبة 1، مجرسة المقيسات، الكيس فريانة، الفرش 2 فريانة، إضافة الى المسالك المندرجة بمشروع التنمية المندمجة جنوب الولاية.

- فهل تم رصد الاعتمادات اللازمة؟
 - ومتى يتم الشروع في اشغال الصيانة والتعبيد؟
- وفي انتظار ردكم وتفاعلکم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول تعبيد وصيانة المسالك الفلاحية بمعتمدية القصرين الجنوبية

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 30 أكتوبر 2025. وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص تعبيد وصيانة المسالك الفلاحية بمعتمدية القصرين الجنوبية، يشرفنا إفاذتكم بما يلي:

➤ تم إدراج هذا الطلب ضمن أولويات مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين.

➤ تمت برمجة تعبيد حوالي 60 كيلومترا من المسالك الفلاحية بكلفة جمالية تناهز 70 مليون دينار وتندرج هذه الاشغال في إطار تحسين البنية التحتية الفلاحية ودعم حركة النقل والتزويد بما يسهم في الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي وتسهيل وصول المنتوجات الى الأسواق كما ستشمل الصفقة جل معتمديات ولاية القصرين الجنوبية بما يضمن توزيعا عادلا للإستثمارات وتعزز التكامل بين المناطق الريفية ومن المبرمج ان يتم تنفيذ هذه الاشغال على مرحلتين خلال سنتي 2026 و2027 بما يتيح متابعة دقيقة لمختلف مكونات المشروع وضمان جودة الإنجاز هذا ومن المنتظر الانطلاق الفعلي في

أشغال الصفقة خلال شهر افريل 2026 بعد استكمال الإجراءات التعاقدية واللوجيستية اللازمة ويأتي هذا التدخل في سياق حرص الوزارة على الاستجابة لمطالب المواطنين ودعم التنمية الجهوية المستدامة بولاية القصرين .

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للتائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، اتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول أحداث وتهيئة مناطق سقوية بعدد من المناطق الريفية بمعتمدية القصرين الجنوبية

نظرا لما تمثله المناطق السقوية من أهمية في تحسين مردودية الإنتاج الفلاحي وتشجيع الفلاحين على الاستقرار، فقد أصبح من الضروري إحداث وتهيئة مناطق سقوية بكل من الدغرة، العلالقية بوزقارم، دوار العمامرية بلهيدات، نفاض القوس مقودوش، أولاد نصر ضرواية مقودوش، العويجة، الصغابرية سيدي حراث، شارع الكليل الصغابرية' الدهاسة أولاد علي بن زايد، المقيسات، الفرش 2 - سيدي حراث 1، القساسمية، الهيرة أولاد زيد، بوزقارم، بلهيجات، أولاد محمد، أولاد يحي، الجناوحية، هنشير الطويل فج النعام، منطقة الطرش بوزقارم، فج الطين بوزقارم،

• فما مدى تقدم الدراسات الفنية لهذه المشاريع؟ وهل تم إدراجها ضمن المخطط الجهوي للتنمية؟

• ومتى يتم الانطلاق في تنفيذها فعليا؟

وفي إنتظار ردكم وتفاعلکم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول إحداث وتهيئة مناطق سقوية بعدد من المناطق الريفية بالقصرين الجنوبية.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 30 أكتوبر 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص إحداث وتهيئة مناطق سقوية بعدد من المناطق الريفية بالقصرين الجنوبية، يشرفنا إفاذتكم بما يلي:

وضعية الدراسات الخاصة بإحداث مناطق سقوية بمعتمدية القصرين الجنوبية (جدول 1)

الأبار المبرمج إحداثها بمعتمدية القصرين الجنوبية (جدول عدد 2).

والسلام

جدول عدد 1: قائمة اسمية في الدراسات الخاصة بإحداث مناطق سقوية بمقتضية القصرين الجنوبية

ع.ر	موضوع الدراسة	مصدر التمويل	الملاحظات
01	أحداث مناطق سقوية بكل من المحامية النزيبية وروضة الخضريه	البرنامج الوطني	في انتظار عرض الملف على انتظار لجنة الصفقات
02	أحداث مناطق سقوية بكل من القرعة 25 و القرعة البركة و الفيليرية وفتح بوحسين 3	مشروع التنمية اللاجحة المنجحة	في طور تحضير كراس الشروط لإعلان عن طلب عروض الدراسة
03	أحداث مناطق سقوية بكل من القرعة الجديرة و القرارة أحداث منطقة سقوية بتلمحات2	بجانب ولاية القصرين	في طور اعداد عقد الصفقة في طور تقييم طلب العروض

جدول عدد 2: قائمة اسمية في الأبار المبرمج احداثها بمقتضية القصرين الجنوبية

ع.ر	موضوع الدراسة	مصدر التمويل	الملاحظات
	حف ابار صميقة بكل من فتح بوحسين 2 مكرر / أو لاو يحيار / فتح بوحسين / الطرش اللايشة الصمصية / أو لاو نصر -الطور / / الشعابية -الطور / أو لاو يحيار الرحيمات / الجاوية الحرة / البريج / فتح العطين / سيدي حراث / هشير الصمصه / المراتب الحرائق / مقودش 3 / القرعة المداوية / الطرش / الحاج / المقيمات البرايكة	البرنامج الوطني مشروع التنمية اللاجحة المنجحة بجانب ولاية القصرين	في انتظار موافقة البنك العمول لإعلان عن طلب العروض

السؤال الكتابي للمنطقة نورة الشربك

الموضوع: حول تسوية وضعية مشروع إقامة ريفية عائلية على النمط الحديث

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس النواب، أتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

حيث ان مستثمرة تونسية مقيمة بالخارج تولت بناء إقامة ريفية واستضافة عائلة على النمط السياحي المستحدث على أرض على ملكها كائنة بديار الحجاج بقرية مساحتها 7850 م² مسجلة بدفاتر الملكية العقارية بكلفة استثمار جمالية حوالي 3 الاف مليون دينار وذلك في إطار المساهمة في الاستثمار وتعزيز مقومات السياحة العائلية بالجهة وتنشيط الدورة الاقتصادية والاسهام في تشغيل اليد العاملة.

وكانت طيلة مراحل البناء حريصة على ان يحصل المشروع على كافة التراخيص القانونية، الا انها وبحسب تصريحها، تعرضت الى تحيل من طرف من تم تكليفه وتقدمت بقضية في الغرض. وفوجئت بعد انتهاء الأشغال بأن البنائة لم تحصل على ترخيص من بلدية قرية موضوع مطلبين الأول بتاريخ 10 جويلية 2020 أجابت عليه البلدية بالرفض بمقتضى مکتوبها عدد 2393 بتاريخ 21 سبتمبر 2020 استنادا لمکتوب وزارة الفلاحة عدد 3105 بتاريخ 02 سبتمبر 2020 والمطلب الثاني مقدم بتاريخ 24 جوان 2021 أجابت عليه البلدية بالرفض أيضا بمقتضى مکتوب عدد 2393 بتاريخ 06 أكتوبر 2021 بناء على مکتوب المندوبية الجهوية للفلاحة عدد 3281 بتاريخ 27 سبتمبر 2021. وكانت المندوبية الجهوية للفلاحة بنابل تبدي الرأي في المناسبتين برفض اسناد الترخيص بناء على المعاينة الفنية التي قامت بها مصالحتها والتي تبين من خلالها ان الأرض مرتبة حسب تحديد خارطة حماية الاراضي الفلاحية بولاية نابل، وتقع ضمن مناطق التحجير (منطقة سقوية عمومية)

وقد انتهت أشغال البناء ولم تتمكن صاحبة المشروع من التراخيص اللازمة لاستغلاله وأصبح عرضة للتلف والسرقات حيث ان الحراسة والصيانة ترهق كاهلها في غياب أي مردودية للعقار بعد أن وضعت كل ما تملكه بمشاركة عائلتها في سبيل الاستثمار في معتمدية قرية مسقط رأسها ولغاية الاسهام في الدورة الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة.

وتبعاً لما سبق ذكره وبعد عديد المساعي على المستوى المحلي والجهوي لحلحلة الإشكالية دون جدوى، يشرفني ان أتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

ماهي السبل القانونية الكفيلة بإيجاد حلول يمكن اعتمادها للحالة المعروضة على سيادتكم في سبيل مراجعة صيغة العقار الكائن بمنطقة مصنفة سقوية بعد أن استجالت تسوية الوضعية والحصول على التراخيص. علما وأنها لم تعد مستغلة فلاحيا منذ سنوات عديدة بالإضافة على ان العقار الأصلي تشتت وتم تقسيمه بالإرث. وقد أصبح المشروع المقام ذو الكلفة الباهظة، معطل غير مستغل وتتكبد باعته خسائر مالية طائلة في سبيل المحافظة عليه.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول تسوية وضعية مشروع إقامة ريفية عائلية على النمط الحديث بمعتمدية قرية من ولاية نابل

المراجع: مراسلتكم بتاريخ 15 نوفمبر 2025

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه، بخصوص تسوية وضعية مشروع إقامة ريفية عائلية على النمط الحديث بمعتمدية قرية من ولاية نابل، أتشرف بإفادتكم بأنه سبق للوزارة ان تلقت مکتوبا في الغرض من السيدة والية نابل للنظر في عريضة صاحبة المشروع وإمكانية تسوية وضعية مشوع منتجع سياحي على قطعة أرض تمشح 0.785 هك كائنة بمنطقة ديار الحجاج بمعتمدية قرية من ولاية نابل ومصنفة ضمن مناطق التحجير (منطقة سقوية عمومية). وقد تمت إجابة السيدة والية بأن المشروع المذكور مقام على خلاف الصيغ القانونية المنصوص عليها بالقانون عدد 87 لسنة 1983 المؤرخ في 11 نوفمبر 1983 المتعلق بحماية الأراضي الفلاحية كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة.

وتجدر الإشارة الى أنه لا يمكن منح تراخيص او تسوية وضعية الاقامات الريفية المنجزة داخل حدود المناطق السقوية العمومية والمصنفة ضمن مناطق التحجير (مناطق سقوية عمومية) وذلك طبقا لأحكام الفصل 10 من القانون عدد 67 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 والفصل الأول من الامر الحكومي عدد 191 لسنة 2018 المؤرخ في 21 فيفري 2018 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التراخيص لتهيئة بنايات او إحداث بنايات او منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات يهدف بعث مشاريع إقامات ريفية او فضاءات سياحية مرتبطة بالنشاط الفلاحي وتابعة له وضبط المواصفات الفنية لتلك البناعات.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يطيب لنا التوجه اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص عدم ادراج اسم مربية متحصلة على إجازة قامت بعديد النيبات في قاعدة البيانات

المصاحيب: تظلم ونسخ من شهادت علمية ومن بطاقات النيبات المنجزة للمعنية السيدة ه.ع. تحية طيبة وبعد،

حيث وتبعاً لمبدأ العدل والمساواة وإتاحة فرصة التشغيل للجميع ...

وتبعاً لقيام المعنية بجملة من حصص النيبات وبقاءها عاطلة عن العمل الى اليوم منتظرة الانتداب وهو حقها الدستوري ...

وتبعاً لكون الادراج في قاعدة البيانات هو شرط أساسي للترتيب وللتمهيد لسوق الشغل

وحيث لاحظنا ادراج بعض الأسماء في قاعدة البيانات والحال أن المعنية ه.ع. سبقتم زمانيا في القيام بالنيبات ... الا أنها تفاجأت بعدم ادراج اسمها بقاعدة البيانات وبالمنصبة.

لهذا وحيث أن الموضوع لا يخص المعنية فقط نتوجه اليكم
بالسؤال التالي:

(1) هل لديكم نية في المراجعة واحكام تطبيق القانون المتعلق
بالقوائم المضمنة بقاعدة البيانات

(2) هل هناك إرادة في انصاف المعنية والاذن قصد ادراج اسمها
بقاعدة البيانات.

(3) هل هناك توجه لإعادة فتح المنصة للمربين كي يتسنى
التسجيل فيها والحال أنه تم تسجيل عدة عراقيل في التسجيل.

وفي انتظار تدخلكم، تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسيقين.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص0000310-3000-26-2026 بتاريخ 6
فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت
بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير
التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس
نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب
ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد أحمد بنور

الموضوع: حول عدم إدراج اسم مربية متحصلة على إجازة قامت
بالعديد من النيابات في قاعدة البيانات.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به، بخصوص عدم إدراج
اسم مربية متحصلة على إجازة قامت بالعديد من النيابات في قاعدة
البيانات، أشرف بإفادتكم أنّ السيدة المعنية بالأمر قامت بالتعويض
في سنة 2006 وبالتالي ليست مدرجة بقاعدة البيانات لوزارة التربية
وهي غير معنية بالتسوية تبعا للأمر 21 بتاريخ 08 جانفي 2025.

هذا وقد تمت المصادقة على فصل بقانون المالية 2026 لإدراج
القائمين بنيابات قبل 2006 للمرحلة الابتدائية وقبل 2008 للمرحلة
الإعدادية والتعليم الثانوي.

السؤال الكتابي الثاني

لنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام
الداخلي لمجلس نواب الشعب يطيب لنا التوجه اليكم بالسؤال
الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص طلب تدخلكم لرفع مظلمة.

المصاحيب: تظلم من المربية ك/ب.

تحية طيبة وبعد،

حيث وفي إطار التسويات وحفظ الحقوق وفقا للإجراءات
والقانون نعرض على شمول نظركم هاته الإشكالية على اعتباركون
المعنية لم تتمكن من إجابة مقنعة ولا من الاتصال بمصالح وزاراتكم.

ويبقى أملنا وطيد في تدخلكم قصد تسوية الموضوع

وعليه نتوجه اليكم بسؤالنا التالي

(1) هل لديكم نية تماهيا مع توجهات الدولة السامية في حلحلة
هذا الاشكال وتسوية وضعية النائبة المعنية.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسيقين

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06
فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت
بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير
التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس
نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب
ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد أحمد بنور

الموضوع: حول التدخل لرفع مظلمة ... في إطار التسويات وحفظ
الحقوق.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص وضعية
السيدة ك.ب أفيدكم بأن المعنية بالأمر موجودة بقاعدة بيانات
المرحلة الابتدائية بوزارة التربية وهي معنية بالتسوية تبعا للأمر 21
بتاريخ 08 جانفي 2025. وقد تم انتداب المعنية للتدريس بالمدارس
الابتدائية بالمندوبية الجهوية للتربية بتونس.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول تدعيم الإطار الإداري للمعهد الثانوي
بدار فضال

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من
النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:
تحية وبعد.

على إثر ما تم طرحه في الجلسة العامة الحوارية ليوم الإثنين 14
جويلية 2025 بخصوص نقص الإطار الإداري بمعهد دار فضال
وأهمها:

- المعهد بدون قيم عام منذ سنتين

- 900 تلميذ مسجل يشرف عليهم فعليا 3 قيمات.

وهو ما إثر على نتائج الباكلوريا ونتائج كل المستويات الأخرى بهذا
المعهد نظرا لنقص الإحاطة وحسن المتابعة لأبنائنا التلاميذ.

لذا أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

• متى سيتم تدارك هذا النقص في معهد دار فضال؟

وتقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد أيمن بن صالح

الموضوع: حول تدعيم الإطار الإداري للمعهد الثانوي بدار فضال.

وبعد، جوابا على سؤالكم بخصوص تدارك نقص الإطار الإداري (قيم عام بمعهد دار فضال، أتشرف بأن أفيدكم بما يلي:

➤ يتم عرض مركز معهد دار فضال سكرة سنويا بكتاب حركة القيمين العاميين المباشرين للتناظر لكن لم يقع اختياره من قبل المشاركين في حركة القيمين العاميين.

➤ كما تم فتح مناظرة خارجية لانتداب قيمين عاميين لسنة 2025 وحيث أن عدد المراكز المالية المسندة أقل بكثير من الشغورات فقد تم ترتيب المؤسسات ترتيبا تفضليا حسب عدد التلاميذ.

➤ تم إسناد المراكز لمؤسسات عدد تلاميذها أكثر من عدد تلاميذ معهد دار فضال سكرة.

➤ هذا وسيتم عقد جلسات مع الهيئة العليا للتوظيف العمومية ومصالح وزارة المالية لموافاتنا بالعدد الكافي لتغطية الشغورات الكبيرة بخطة قيم عام ومن بينها معهد دار فضال سكرة.

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

الموضوع: حول صيانة الأقسام بمدرسة المنار من معتمدية بني

خيار عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة الوضع الذي آلت إليه مدرسة التعليم الابتدائي "المنار" من معتمدية بني خيار،

وبالنظر لعرقلة هذه المدرسة وأهميتها بالنسبة لمتساكني وسط المدينة، ورغم الانتهاء من أعداد الدراسات لتهيئتها، فإن إدارة المدرسة التجأت لغلغلق قسم وعدم استغلاله لتدهور وضعية السقف والجدران.

وحيث أن أعمال الصيانة برمجت منذ سنة 2024 بتمويل من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (فاداس)، ولكن ما بلغ إلى مسامعنا أن هذا الصندوق قد تراجع على تمويل المشاريع الجديدة لتهيئة المؤسسات التربوية والاكتفاء بتمويل المشاريع المتواصلة دون غيرها.

وتنفيذا لدورنا الرقابي لأعمال الحكومة يشرفني أن أقدم إليكم بالتساؤلات التالية:

• أسباب تراجع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (فاداس) على تمويل مثل هذه المشاريع التربوية والتعليمية.

• مال مشروع صيانة مدرسة المنار بمعتمدية بني خيار تاريخ بداية الأشغال، مبلغ الأشغال مصدر التمويل
تقبلوا منا فائق عبارات التقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد سامي رايس

الموضوع: حول صيانة الأقسام بمدرسة المنار من معتمدية بني خيار.

وبعد، جوابا على سؤالكم بخصوص صيانة الأقسام بمدرسة المنار من معتمدية بني خيار، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

➤ في خصوص أسباب تراجع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على تمويل مثل هذه المشاريع التربوية والتعليمية؟ فإن الوزارة تواصل إنجاز المشاريع في إطار الاتفاقية المبرمة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الى موفي سنة 2028 لاستكمال تمويل جملة من مشاريع تأهيل البنية التحتية المدرسية.

➤ وبخصوص مأل مشروع صيانة المدرسة الابتدائية بمعتمدية بني خيار، وفي هذا الإطار نحيطكم علما أن مشروع الصيانة الشاملة للمدرسة الابتدائية المنار من معتمدية بني خيار مدرج ضمن برنامج دعم التعليم الابتدائي الممول بتمويل مشترك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وقد تم الإعلان عن المنافسة في شأنه موفي شهر ديسمبر 2025 بكلفة تقديرية 1.2 مليون دينار والملف حاليا في مرحلة تقييم العروض وسيتم الانطلاق قريبا في تنفيذ المشروع حال استكمال الموافقات اللازمة والإجراءات الترتيبية في الغرض.

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص إعادة تخصيص فضاء معهد بورقبيبة للغات بصفاقس تحية طيبة،

تأسس معهد بورقبيبة للغات الحية عام 1964 وهو مفتوح للعموم من الراغبين في تعلم إحدى اللغات أو تحسين مستواه فيها ويعود المعهد بالنظر إلى جامعة تونس المنار وتعتبر وزارة التربية شريكا أساسيا في هذا البرنامج في الجهات بالإشراف وتوفير الفضاءات والإطار التربوي.

يقع المقر الرسمي للمعهد بالعاصمة وله فروع بعدد من ولايات التونسية من بينها بن عروس والقيروان والقصرين بالإضافة إلى صفاقس سابقا. وقد اضطر فرع صفاقس للغلق بعد سحب الفضاء المخصص في وسط المدينة بمعهد الثانوي الحبيب معزون وتتعال منذ ذلك الحين أصوات المواطنين بمدينة صفاقس ومختلف معتمديتها خاصة من محدودي الدخل لعودة معهد بورقبيبة للغات بصفاقس للنشاط لأن الدراسة به غير مكلفة مقارنة بمراكز تعليم اللغات الخاصة ذات الكلفة الباهظة وإيماننا منا بدوركم التربوي وبحسكم الاجتماعي نتوجه بالسؤال التالي:

● فهل تدخلتم لإعادة تخصيص فضاء من طرف مندوبية صفاقس للتربية 1 ليرى معهد بورقبيبة للغات بصفاقس النور مجددا؟ والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص2026-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. لتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد صابر المصمودي

الموضوع: حول إعادة تخصيص فضاء بمعهد بورقبيبة للغات بصفاقس.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول إعادة تخصيص فضاء بمعهد بورقبيبة للغات بصفاقس، بعد غلق فرع صفاقس وسحب الفضاء المخصص له بالمعهد الثانوي الحبيب معزون أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

1- استغل جزء من فضاء معهد الحبيب معزون لسنوات طويلة لفائدة فرع معهد بورقبيبة للغات الحية بصفاقس، عندما كانت الظروف التنظيمية والبيداغوجية تسمح بذلك.

2- منذ السنة الدراسية 2015-2016 ظهر الاكتظاظ بمعهد الحبيب معزون، ولم يعد قادراً على استيعاب كافة تلاميذ المدرسة

الإعدادية شارع الحبيب بورقبيبة، مما اضطر المندوبية إلى توجيه نسبة من التلاميذ إلى معهد 09 أفريل 1938 في انتظار أشغال التوسعة والصيانة.

3- أنجز مشروع التوسعة والصيانة على مرحلتين الأولى بتاريخ 2017-10-31 واستمرت 240 يوماً، والثانية بتاريخ 2018-01-15 واستمرت حوالي سنة. وشملت الأشغال:

* تهيئة المسكن الوظيفي للمدير وتحويله إلى قاعات تدريس لاستيعاب التلاميذ.

* تحويل الفضاء الذي كان مخصصاً لإدارة فرع معهد بورقبيبة إلى مسكن وظيفي للمدير.

4- نشاط فرع معهد بورقبيبة للغات الحية يتم بعد السادسة مساءً، مما تسبب في استهلاك مفرط للكهرباء وديون تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز مع عدم التزام إدارة الفرع بدفع مساهمتها.

5- إشكال النظافة القاعات تُسَلَّم يومياً بعد تنظيفها من قبل عملة المعهد، لكن لا تتم المحافظة على نظافتها، مما وضع إدارة المعهد في إحراج متواصل.

وبناءً على هذه الأسباب، قررت المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 1 بعد انتهاء أشغال الصيانة، ولحماية المناخ الاجتماعي بالمؤسسة عدم الترخيص لفرع معهد بورقبيبة للغات الحية باستغلال فضاء معهد الحبيب معزون. وقد لقي هذا القرار تجاوباً إيجابياً من الإطار التربوي والأولياء والتلاميذ.

السؤال الكتابي الأول

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول صيانة المؤسسات التربوية وبناء مدارس جديدة بمعتمدية حاسي الفريد.

نظراً لتدهور البنية التحتية بعدد من المدارس الابتدائية بمعتمدية حاسي الفريد على غرار مدارس الفكة - العمامرية - القويرة - الهشيم وما لذلك من تأثير مباشر على ظروف التمدريس وجودة التعليم، فقد أصبح من الضروري التسريع في صيانتها وتجديد مرافقها الصحية ودورات المياه.

● فمتى ستدخل الوزارة لتنفيذ هذه الأشغال الضرورية؟
● وهل تم تخصيص اعتمادات مالية ضمن ميزانية 2025 أو 2026 لذلك؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلهم الإيجابي مع هذا الموضوع، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص2026-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

في ذات السياق وفي إطار مواصلة تأهيل البنية التحتية المدرسة بجهة حامي الفريد فقد تم تخصيص اعتمادات مالية قدرها 2.8 مليون دينار لفائدة 07 مؤسسات تربوية ضمن ميزانيتي التنمية لسنتي 2025 و2026 كما هو مبين بالجدول التالي:

المؤسسة التربوية	طبيعة التدخل	سنة الدرمجة	الكلفة التقديرية
المدرسة الابتدائية 2 مارس 34 حاسي الفريد	صيانة شاملة	2025	1200000
المدرسة الابتدائية الرميلا	صيانة خفيفة	2026	150000
المدرسة الابتدائية الساهلة 2	صيانة عامة	2026	50000
المدرسة الإعدادية حاسي الفريد - قسط 02	صيانة عامة	2026	900000
المدرسة الإعدادية مقسم التراب بحاسي الفريد	بناء قاعات مختصة	2026	200000
معهد حاسي الفريد	بناء فضاء أنشطة	2026	200000
المدرسة الابتدائية حاسي الفريد	صيانة عامة	2025	100000
			2800000

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول إحداث مدرسة ابتدائية جديدة بمنطقة ودادة. نظراً لارتفاع عدد التلاميذ بالمنطقة وبعد المسافة عن المؤسسات المجاورة، فقد أصبح من الضروري إحداث مدرسة ابتدائية بمنطقة ودادة لتأمين حق التلاميذ في التعليم في ظروف لائقة وقريبة من مقر سكنهم.

- فهل تم برمجة هذا المشروع ضمن الخارطة التربوية الجهوية؟
 - ومتى تتوقع الوزارة الانطلاق في تنفيذه؟
- وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي مع هذا الموضوع، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجبة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول صيانة المؤسسات التربوية وبناء مدارس جديدة بمعتمدية حاسي الفريد.

وبعد، جوابا على سؤالكم بخصوص صيانة المؤسسات التربوية وبناء مدارس جديدة بمعتمدية حاسي الفريد أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تعمل وزارة التربية على دفع نسق إنجاز برامج تأهيل البنية التحتية المدرسية للمؤسسات التربوية حرصا على تحسين ظروف التمدريس وجودة التعليم، حيث نوافيكم بالمعطيات المتعلقة بالمشاريع التي تمت برمجتها للمؤسسات التربوية موضوع مراسلتكم كما هو مبين بالجدول التالي:

المؤسسة	سنة الدرمجة	المشاريع	مرحلة الإنجاز	الكلفة
المدرسة الابتدائية العمامرة	2018	بناء قاعات عادية	تمت الاشغال	70000
	2022	بناء فضاء تحضيري	تمت الأشغال	120000
المدرسة الابتدائية الفكة	2022	بناء مطعم	اعداد الدراسات الفنية والمعمارية	70000
	2024	صيانة عامة	بصدد الإعلان عن طلب عروض	350000
	2024	بناء فضاء تحضيري	بصدد الإعلان عن طلب عروض	200000
المدرسة الابتدائية القويرة	2018	بناء مجموعة صحية	تمت الاشغال	112000
				922000

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعاً لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقاً لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعويض بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول إحداث مدرسة ابتدائية جديدة بمنطقة ودادة.

وبعد، جواباً على سؤالكم الذي تفضلتم به حول طلب إحداث مدرسة ابتدائية بمنطقة ودادة من عمادة الكامور بمعتمدية حامي الفريد من ولاية القصيرين أشرف بإفادتكم بما يلي:

➤ تعتبر معتمدية حامي الفريد من المناطق ذات أولوية في التدخل خلال السنوات الأخيرة حيث تمت برمجة إحداث 03 مؤسسات تربية بالمنطقة في إطار تطوير الخارطة المدرسية في الجهة، وهي:

- المدرسة الابتدائية الساهلة 2

- المدرسة الإعدادية الكامور حامي الفريد ضمن برنامج سنة 2013

- المدرسة الابتدائية خنقة الجازية ضمن برنامج سنة 2022

➤ يضم الحوض البيداغوجي لعمادة الكامور 02 مدارس ابتدائية: المدرسة الابتدائية الكامور والمدرسة الابتدائية الفكة ومعامل الكثافة لا يتجاوز 26.3 كما هو مبين بالجدول التالي:

السنة الدراسية 2026/2025				
المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الفصول	معدل الكثافة	عدد التلاميذ اصليي منطقة ودادة
المدرسة الابتدائية الكامور	292	12	24.3	76
المدرسة الابتدائية الفكة	327	13	25.1	62

➤ تعرف منطقة ودادة من عمادة الكامور بمعتمدية حامي الفريد بكونها منطقة ريفية ذات تشتت سكاني حيث لا يتجاوز عدد سكانها 120 عائلة، ويبلغ عدد تلاميذ هذه المنطقة 138 تلميذاً موزعين بين 62 تلميذاً بالمدرسة الابتدائية الفكة و76 تلميذاً بالمدرسة الابتدائية الكامور، هذا بالإضافة إلى وجود 09 تلاميذ من هذه المنطقة يدرسون بالمدرسة الابتدائية مقسم التراب من عمادة مقسم التراب.

➤ خلال اجتماعات المجالس المحلية بالجهة في إطار إعداد مشاريع الجهة للفترة 2026-2030 لم يقع طرح هذا الموضوع، باعتبار أن عدد التلاميذ أصليي المنطقة يعتبر ضعيفاً نوعاً ما ولا يمكن من إحداث مدرسة ابتدائية جديدة إضافة إلى أن المدارس الابتدائية المتواجدة بالمنطقة قادرة على استيعاب كافة التلاميذ وتعمل بمعدل كثافة متوسط (26.3)

وبناء على ما سبق فإن مقترح إحداث مدرسة ابتدائية بمنطقة ودادة لا يمثل أولوية في الوقت الراهن وسيتم العمل على مراجعة الخارطة المدرسية بالجهة وإقرار هذا الإحداث متى توفرت الإمكانيات خاصة من حيث عدد التلاميذ والجدوى من الإحداث ومراعاة التوازن بين المؤسسات التربوية بالحوض البيداغوجي. ويتمثل الحل الجوهري في العمل على تعزيز النقل المدرسي والنقل العمومي بهذه المنطقة بالتنسيق مع مختلف السلطات الجهوية المعنية وإيجاد حلول عملية لتأمين وصول تلاميذ هذه المنطقة إلى مؤسساتهم التربوية في ظروف طيبة، في انتظار النظر في إمكانية برمجة مدرسة ابتدائية بالمنطقة في السنوات القادمة.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول بناء قاعتين بمدرسة بئر حمودة.

نظراً للاكتظاظ المسجل داخل الأقسام، فقد أصبح من الضروري بناء قاعتين إضافيتين بمدرسة بئر حمودة لتخفيف الضغط وتحسين جودة التعليم.

• فهل تم إدراج هذا التدخل ضمن مشاريع الصيانة والتوسعة الجهوية؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلهم الإيجابي مع هذا الموضوع، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعاً لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقاً لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعويض بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول بناء قاعتين بمدرسة بئر حمودة... إدراج هذا التدخل ضمن مشاريع الصيانة والتوسعة الجهوية.

- 29 تدخل بـ 17 مؤسسة تربية تمت بها أشغال التوسعة والصيانة باعتمادات جمالية تقدر بـ 6.33 مليون دينار.
- 14 تدخل في مرحلة الإبرام أو إعداد المنافسة باعتمادات جمالية 5.8 مليون دينار.

هذا وتحرص الوزارة على إعطاء الأولوية المطلقة ضمن تدخلاتها في تعهد وصيانة الفضاءات الحاسوبية من مجموعات صحية ومنشآت مائية لتزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب صلب برامج تأهيل البنية التحتية المدرسية أو من خلال برامج خصوصية سنوية تعنى بتجاوز النقائص ونقاط الضعف خاصة منها التي تتعلق بسلامة التلاميذ والإطار التربوي ومرطادي المؤسسات التربوية.

السؤال الكتابي

للنائب علي بوزوزية

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي الداخلي أنشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:
الموضوع: حول المشروع المعطل المدرسة الابتدائية أرض النعناع بحي الشباب من معتمدية دوار هيشر.

السيد وزير التربية،

- لماذا الأشغال معطلة؟ (منذ 2024)
- متى ستفتح هذه المدرسة أبوابها؟

وشكرا.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000-310-200003 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد علي بوزوزية

الموضوع: حول المشروع المعطل المدرسة الابتدائية أرض النعناع بحي الشباب من معتمدية دوار هيشر.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص تعطل الأشغال بالمدرسة الابتدائية أرض النعناع بحي الشباب من معتمدية دوار هيشر، وموعد فتح المدرسة أبوابها، أنشرف بإفادتكم أن المشروع شهد صعوبات تعلقت أساسا بإشكاليات مالية وفنية خاصة لدى المقاول المكلّف بالإنجاز. وقد تم عقد جلسات عمل لحلحلة الإشكال وأمكن حاليا التوصل إلى استئناف الأشغال والرفع من نسق الإنجاز علما أن المشروع محل متابعة مركزية وجهوية بهدف فتح المؤسسة خلال العودة المدرسية المقبلة 2026-2027.

وبعد، جوابا على سؤالكم بخصوص بناء قاعتين بمدرسة بئر حمودة... وإدراج هذا التدخل ضمن مشاريع الصيانة والتوسعة الجهوية، أنشرف بإفادتكم أن المؤسسة تحتضن 60 تلميذا موزعين على 06 فصول. حيث تم توسعة المؤسسة بقاعة تدريس جديدة تم الانطلاق في استغلالها سنة 2024 كما تم برمجة إنجاز سياج المؤسسة ضمن الدفعة الثانية من البرنامج الخصوصي للتدخلات الاستعجالية لسنة 2026.

السؤال الكتابي الرابع

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أنشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول صيانة دورات المياه بالمؤسسات التربوية بحاسي الفريد

نظراً للحالة المتردية لدورات المياه بعدد من المدارس الريفية، وما تمثله من خطر صحي على التلاميذ، فقد أصبح من الملح التدخل العاجل لصيانة هذه المرافق وضمان حد أدنى من شروط الصحة والنظافة

- فماهي خطة الوزارة لتحسين البنية التحتية الصحية بالمؤسسات التربوية الريفية؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي مع هذا الموضوع تفضلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000-310-00003 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني

الموضوع: حول صيانة دورات المياه بالمؤسسات التربوية بحاسي الفريد.

وبعد، جوابا على سؤالكم، بخصوص صيانة دورات المياه بالمؤسسات التربوية بحاسي الفريد، أنشرف بإفادتكم بما يلي:

عملت الوزارة على رفع نسق تأهيل البنية التحتية المدرسية في مختلف المؤسسات التربوية بجهة القصيرين وبالتحديد معتمدية حامي الفريد سواء كانت في وسط ريفي أو حضري حيث تم تخصيص اعتمادات مالية تجاوزت 11 مليون دينار لفائدة 22 مؤسسة تربوية تمحورت حول 43 تدخلا مفصلة كالتالي:

السؤال الكتابي

للنائب عماد أولاد جبريل

تحية احترام وتقدير.

نداء عاجل إلى السيد وزير التربية،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

في إطار القيام بواجبنا الرقابي تجاه المرافق التربوية، نتوجه إليكم بهذا النداء العاجل بخصوص الوضعية الكارثية التي تعرفها المدرسة الابتدائية بالجعاونية - معتمدية السواصي، والتي لا تزال إلى اليوم في حالة أشغال مفتوحة منذ أكثر من خمس سنوات.

● هذه الوضعية أفرزت عدة نقائص خطيرة، من بينها:

- غياب السور، ما جعل المدرسة عرضة للاقتحام ليلا وتحولت إلى وكر لممارسات مشبوهة في ظل غياب حارس ليالي.

- تواصل أشغال بناء قاعتين آيلتين للسقوط دون إتمامها إلى اليوم، رغم مرور سنوات على انطلاق المشروع.

- التراجع عن إنجاز القسط الثاني الذي كان مبرمجا (قسم للتحضيري، مكتب المدير ملعب، تهيئة الساحة وبناء السور من قبل المندوبية الجهوية للتربية، في خطوة تعكس احتقارا وتمهيشا واضحا للمؤسسة ولأبناء المنطقة.

● نذكر أنه كانت هناك ميزانية مخصصة لإحداث مدرسة ثالثة بتكلفة تقدر بحوالي 2.5 مليار على ميزانية الوزارة، لكن بعد أن آل المشروع إلى جمعية قطر الخيرية، بقيت هذه الاعتمادات دون استغلال، وكان من الممكن تخصيص جزء منها لاستكمال أشغال مدرسة الجعاونية وإنقاذها من وضعها المأساوي.

السيد الوزير،

إن هذا التعطيل الممنهج والتمهيش المتواصل من قبل المندوبية الجهوية للتربية يمثل إهانة للمؤسسات التربوية والمعتمدية السواصي بصفة عامة، ويهدد حق التلاميذ في التعلم في ظروف تحفظ كرامتهم وسلامتهم.

وعليه، فإننا نطالبكم بالتدخل العاجل من أجل

1 - استكمال أشغال المدرسة الابتدائية بالجعاونية في أقرب الأجل.

2 - بناء السور وتوفير الحراسة الليلية لحماية المؤسسة من كل التجاوزات.

3 - محاسبة المسؤولين عن هذا التعطيل المتواصل والاستخفاف بمصلحة التلاميذ.

السيد الوزير،

إن ترك المدرسة في هذه الحالة هو وجه صارخ للتمهيش واللامبالاة، وهو ما يقتضي تحركا سريعا وحازما من وزاراتكم.

راجين من سيادتكم التفاعل العاجل مع هذا الملف الحيوي

وتقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعويض بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد عماد أولاد جبريل

الموضوع: حول الحالة الكارثية للمدرسة الابتدائية بالجعاونية - معتمدية السواصي.

وبعد، جوابا على سؤالكم حول وضعية المدرسة الابتدائية بالجعاونية - معتمدية السواصي، أشرف بإفادتكم بما يلي:

تبعا لما شهده مشروع صيانة المؤسسة من صعوبات في التنفيذ بالرغم من بلوغ نسبة الأشغال المنجزة 80% إلا أنه وتبعا لإخلال المقاول صاحبة الصفقة بالتزاماتها التعاقدية وعدم قدرتها على استكمال المشروع وبعد استيفاء كافة الإجراءات المنظمةة للصفقات العمومية تم فسخ الصفقة مع المقاول.

كما تم التدخل عن طريق الباعث الشاب لصيانة عدد 3 قاعات تدريس لتكتميم الأسطح وكذلك صيانة المجموعات الصحية بالإضافة إلى مساهمة المجتمع المدني في إعادة بناء سياج المؤسسة.

وتعمل مصالحننا الجهوية على ضبط الأشغال المتبقية وإعداد طلب عروض لاستكمال الأشغال وفق ما تقتضيه الترتيب المنظمة للصفقات العمومية.

أما فيما يتعلق بإحداث مدرسة ابتدائية جديدة بمعتمدية السواصي فنيديكم أنه تم استكمال الملف المرجعي الخاص بالمشروع وترسيمه ضمن ميزانية التنمية في إطار برنامج تأهيل البنية التحتية المدرسية والمشروع حاليا في مرحلة تعيين المصممين.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير التربية

الموضوع: حول تهيئة وصيانة المدرسة الابتدائية أولاد الصغير بمعتمدية سيدي الهاني

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى إجاباتكم بتاريخ 27 سبتمبر 2024، والتي أفدتكم فيها بأنه قد تم إدراج مشروع التهيئة الشاملة للمدرسة الابتدائية أولاد الصغير بمعتمدية سيدي الهاني ضمن برنامج التعهد والصيانة لسنة 2024 - دراسات كما تم إعداد اختبار فني لهياكل المؤسسة، وأن

السؤال الكتابي

لنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تطبيق إتفاقية 23 ماي 2023 في نقطها المتعلقة بالمفعول المالي الرجعي تحية طيبة،

أحيط سيادتكم علما وأن هناك محضر اتفاق بين وزارة التربية والجامعة العامة للتعليم الثانوي تم بمقتضاه التنصيب على أن المفعول المالي الرجعي لكل الترقيات المهنية يكون من 01 جويلية من كل سنة.

إلا أنه تم الإخلال بهذا الاتفاق هذه السنة واحتساب مفعول مالي رجعي بداية من ماي من السنة الموالية علما وأنه تم العمل بهذا الاتفاق بالسنوات الفارطة.

• لماذا لم يتم الالتزام بمحضر الاتفاق الممضى من كل الأطراف المتداخلة خلال هذه السنة؟
وتقبلوا بفائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص-2026-3000-10-00003 بتاريخ 06 فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعليق بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام.

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد مختار عيفاوي

الموضوع: حول تطبيق محضر اتفاق بين وزارة التربية والجامعة العامة للتعليم الثانوي مؤرخ 23 ماي 2023 بالمفعول المالي الرجعي لكل الترقيات المهنية.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول تطبيق محضر اتفاق بين وزارة التربية والجامعة العامة للتعليم الثانوي مؤرخ 23 ماي 2023 بالمفعول المالي الرجعي لكل الترقيات المهنية، وحيث أفدتم أنه تم بمقتضى الاتفاقية المذكورة التنصيب على أن المفعول المالي الرجعي لكل الترقيات المهنية الخاصة بسلك مدرسي التعليم الثانوي يكون من 01 جويلية من كل سنة في حين تم احتساب هذا المفعول بداية من 01 ماي من السنة الموالية.

المصالح المختصة بصدد إعداد الدراسة التمهيدية المفصلة للمشروع، على أن يتم الإعلان عن طلب عروض الأشغال إثر استكمال الدراسات.

وحيث إن وضعية المؤسسة التربوية لا تزال تشهد تدهورا ملحوظا في بنيتها التحتية، وهو ما أثار تشكيات متكررة من قبل أولياء التلاميذ، لما يشكله ذلك من خطر على سلامة أبنائهم ويؤثر سلبا على السير العادي للعملية التربوية؛

فإننا نرجو من سيادتكم التفضل بتوضيح النقطة التالية:

• متى تعترم الوزارة الشروع فعليًا في التدخل لهيئة وصيانة المدرسة الابتدائية أولاد الصغير بمعتمدية سيدي الهاني، وذلك في ضوء ما تم إنجازه من دراسات واختبارات فنية؟

وتفضلوا، سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص-2026-26-3000-10-00003 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعليق بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد محمود العامري

الموضوع: حول صيانة المدرسة الابتدائية أولاد الصغير بمعتمدية سيدي الهاني.

وبعد، جوابا على سؤالكم، حول صيانة المدرسة الابتدائية أولاد الصغير بمعتمدية سيدي الهاني، أشرف بإفادتكم بما يلي:

شهد المشروع تعطلا في مرحلة الدراسات باعتبار أنه تم إلغاء التعيين الخاص بالمهندس المعماري المكلف بإعداد الدراسات نظرا لإخلاله بالتزاماته فيما يتعلق بأجال تسليم الدراسات الفنية المفصلة بعد استكمال جميع الإجراءات الترتيبية.

تم في مرحلة لاحقة تعيين مهندس معماري ثاني لإنجاز الدراسات المعمارية إلا أن المندوبية الجهوية للتربية بسوسة وبعد تمكنه من الملفات الفنية فوجئت برغبة المهندس المعين في التخلي والاتحاق بالوظيفة العمومية بعد نجاحه في مناظرة انتداب صلب وزارة التجهيز والإسكان.

وحاليا جاري استكمال إجراءات التخلي وإعادة التعيين بهدف التسريع في إعداد الدراسات في أقرب الأجال وأفضلها.

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد مصطفى البوبكري

الموضوع: حول الوضع التربوي بولاية تطاوين.

وبعد جوابا على سؤالكم، أتشرّف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

السؤال عدد 1: متى يقع تسوية ملف المدرسة الإعدادية الفارابي بتطاوين؟

الإجابة: تم تحويل إعدادية الفارابي سنة 2014 من مقرها المحدث من طرف وزارة التجهيز والإسكان إثر انهيارات أرضية بالمؤسسة إلى إعدادية حي النور أين تم تقسيم هذه المؤسسة إلى إعداديتين، جزء خاص بإعدادية حي النور وجزء ثان خاص بإعدادية الفارابي كما تم الانطلاق في إنجاز أشغال مشروع مطعم مدرسي بإعدادية حي النور موفي شهر أكتوبر 2025 ليؤمن الأكله لمدرسية لتلاميذ الإعداديتين.

السؤال عدد 2: متى تنطلق أشغال المدرسة الإعدادية المزطورية بتطاوين الجنوبية؟

الإجابة: تمت برمجة إحداث إعدادية المزطورية ضمن ميزانية 2014 إلا أن هذا المشروع شهد تعطلا بسبب عدم توفر رصيد عقاري مناسب، وقد تم خلال سنة 2024 انتزاع عقار لفائدة وزارة التربية وجاري حاليا التنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز والإسكان قصد إعداد الدراسات الفنية اللازمة.

السؤال عدد 3: ما هو نصيب المندوبية الجهوية للتربية بتطاوين من التجهيزات الإعلامية؟

الإجابة: تمّ تعميم مخابر الإعلامية المتنقلة على كافة المدارس الإعدادية والمعاهد بجهة تطاوين. كما تم دعم المدارس الابتدائية بمخابر إعلامية ضمن برنامج دعم أساسيات التعليم (PREFAT).

السؤال عدد 4: هل وقع رصد وتوفير الاعتمادات المخصصة لصيانة معهد غمراسن 2 ليكون جاهزا خلال السنة الدراسية 2025/2026؟

الإجابة: تتوفر بمعتمدية غمراسن عدد 02 معاهد تم غلق أحدهما (معهد غمراسن) الذي تم إدراجه ضمن برنامج التعهد والصيانة لميزانية 2026 لتحويله كفضاء ثقافي ورياضي في حين تم برمجة توسيع وصيانة معهد 02 مارس غمراسن في إطار تأهيل البنية التحتية للمؤسسة كما يلي:

- برمجة توسعة على حساب ميزانية 2024 متمثلة في قاعتي تدرّيس.

- برمجة توسعة على حساب ميزانية 2025 متمثلة في قاعة اختصاص

- كما تم برمجة مشروع صيانة شاملة وفق أفساط للمؤسسة وترسيم القسط الأول منها ضمن ميزانية 2024 والمشروع في طور اعداد الدراسات الفنية اللازمة.

السؤال الكتابي

للنايبين محمد ماجدي والنوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية المعلمين والأساتذة النواب وما يتعرض إليه بعضهم من ظلم واستخفاف في تعييناتهم

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي تتقدم إلى السيد وزير التربية بالسؤال الكتابي التالي:

وجوابا على ذلك، نفيديكم أنّ الإدارة العامة للشؤون المالية قامت باستشارة مصالح وزارة المالية حول تاريخ المفعول المالي الواجب اعتماده والخاص بالترقيات للرتب المنتميه لمختلف الأسلاك الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية، حيث أفادتنا بضرورة احتساب هذا المفعول بداية من تاريخ إمضاء محضر مداوات اللجان من طرف عناية السيد وزير التربية وبالنسبة إلى كل الأسلاك.

السؤال الكتابي

للنائب مصطفى البوبكري

الموضوع: سؤال كتابي حول الوضع التربوي بولاية تطاوين.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- متى يقع تسوية ملف المدرسة الإعدادية الفارابي بتطاوين؟
- متى تنطلق أشغال المدرسة الإعدادية بالمزطورية بتطاوين الجنوبية؟
- ما هو نصيب المندوبية الجهوية للتربية بتطاوين للتجهيزات الإعلامية؟
- هل وقع رصد وتوفير الاعتمادات المخصصة لصيانة معهد غمراسن 2 ليكون جاهزا خلال السنة الدراسية 2025-2026؟

• نسبة إنتداب أبناء الجهة من المعلمين والأساتذة النواب وأصحاب الشهادت العليا الذين طالت بطالتهم في الاختصاصات التربوية للثلاث السنوات الأخيرة؟

• الرجاء مدنا بقائمة مفصلة ومدققة لإنتدابات أبناء الجهة في الثلاث السنوات الأخيرة في وزارة التربية؟

• ماهو توجه الوزارة في تسوية وضعية أعوان الخدمة المدنية التطوعية وأيضا تنظير الشهادت العلمية للعملة المباشرين في المؤسسات التربوية؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026.

المصاحب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام.

السؤال الكتابي

لنائبين أنور المرزوقي ونورة الشبرك

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية المساكن الوظيفية في المدارس الابتدائية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

على إثر ما آلت إليه وضعية المساكن الوظيفية بعدد هام من المدارس الابتدائية حيث أصبح جلها شاغرا نظرا لحالتها الرديئة بسبب عدم تعيها وإصلاحها منذ عقود.

ولغاية ترشيد استغلال العقارات التابعة لوزارة التربية وحسن التصرف فيها.

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

إعطاء الإذن لمصالحكم المختصة للقيام بجدد في المساكن الشاغرة.. وحسن استغلالها إما في إيواء السادة مديري المدارس الابتدائية وإن تعذر ذلك نقترح تخصيصها لدعم الأنشطة الثقافية بالمؤسسات التربوية في إطار إتفاقيات مع وزارة الشؤون الثقافية أو مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لترتكز مكتبات للتلاميذ ونواد ترفيهية وكذلك قاعات مراجعة للتلاميذ.

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المراجع: الإحالة عدد ص-2026-3000-10-2000 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب

السيد أنور المرزوقي والسيدة نورة الشبرك

الموضوع: حول وضعية المساكن الوظيفية في المدارس الابتدائية. وبعد جوابا على سؤالكم بخصوص وضعية المساكن الوظيفية في المدارس الابتدائية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تضمن مقترحكم إعادة توظيف الفضاءات الشاغرة وخاصة منها المساكن الوظيفية وفي هذا الإطار نفيديكم ان الوزارة عملت في السنوات الأخيرة على إعادة استغلال جزء من الفضاءات الشاغرة حسب حاجيات كل مؤسسة تربوية حيث تم إعادة توظيفها في المرافق التالية:

- فضاءات الأقسام التحضيرية،

- إعادة استغلالها كمساكن وظيفية،

• إزاء ما اتسمت به عملية انتداب الدفعة الثانية ومن المعلمين والأساتذة النواب من تعثر واضطراب وغموض يمل إلى شبهة الفساد المتعمد، ما الذي يبرر التغييرات الحاملة في مستوى الترتيب والمعايير المعتمدة في تسوية وضعية المعلمين والأساتذة النواب في الدفعة الثانية والتي نكاد نجزم أنّ شهباء فسادٍ عديدة حامت حولها؟

• وما الذي يبرر التغييرات الحاملة في سدّ الشغورات باستبدال العديد من المعلمين والأساتذة في عديد المندوبيات دون موجب قانوني؟ وبماذا تفسّر الوزارة تراجعها عن عديد الاعلانات بالمباشرة وحرمان أصحابها بعد يومين أو ثلاثة من حقهم في الانتداب واستبدالهم بغيرهم دون سند أو مبرر؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المراجع: الإحالة عدد ص-2026-3000-10-0000 بتاريخ 06 فيفري 2026.

المصاحب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيد محمد ماجدي والنوري جريدي

الموضوع: حول وضعية المعلمين والأساتذة النواب وما يتعرض إليه بعضهم من ظلم واستخفاف في تعييناتهم.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص وضعية المعلمين والأساتذة النواب وما يتعرض إليه بعضهم من ظلم واستخفاف في تعييناتهم، أتشرف بأن أفيدكم بالمعطيات التالية:

➤ تم اعتماد مقياسي العمر والحالة العائلية عند تعيين النواب دفعة 2026 وهما مقياسان غير قابلين للتغيير أو الاعتراض عليهما حيث تم إعطاء الأولوية للأكبر سنًا وللمتزوجين والذين لديهم أبناء في الكفالة. وقد تم اعتماد منظومة إعلامية تقوم بتوزيع النواب حسب الشغورات الموجودة وبالتالي تم توفير كافة شروط الشفافية دون تدخل بشري في توزيع النواب.

➤ لم يقع التراجع عن التسميات بالمندوبيات الجهوية إلا عند عدم توفر الشروط القانونية لشهباء المعنيين (عدم تطابق الشهباء مع نظام أمد) أو لعدم تطابق اختصاص الشهادة الجامعية مع مادة التدريس.

➤ تعيين النواب بالمؤسسات التربوية من مشمولات مصالح المندوبيات الجهوية للتربية وفي صورة وجود إخلالات في التعيين أو تراجع فالمرغوب تمكين وزارة التربية من هذه الوضعيات وسيتم فتح أبحاث إدارية لتحديد المسؤوليات.

وقد أثمرت هذه التدخلات نتائج إيجابية على مستوى الوظيفة من ناحية والاقتصاد في الكلفة وسرعة الإنجاز من ناحية ثانية بالإضافة الى التوقى من كل المخاطر التي يمكن أن تسببها هذه الفضاءات. وعليه تم الإذن للمصالح الفنية المركزية والجهوية على تعميم هذه التجربة وتوسعة نطاقها مع اتخاذ الإجراءات اللازمة في المباني التي زال الانتفاع بها وعدم الجدوى من إعادة تهيئتها.

السؤال الكتابي

للفائزين السيد يوسف التومي والسيدة هالة جاب الله

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية طيبة،

حيث وصلتنا العديد من التمشكيات حول وجود عديد الشغورات في الأساتذة بولاية سوسة منها أساتذة الرياضيات بالمدرسة الاعدادية الرياض وأساتذة الفيزياء بالمعهد الثانوي الرياض وأساتذة اللغة العربية بالمدرسة الاعدادية الزاوية والقصبية والثريات وعديد المعتمديات الأخرى.

• هل من المعقول تلاميذ دون معلم أو أستاذ منذ انطلاق السنة الدراسية إلى اليوم؟

• هل هذا النقص في الأساتذة ناتج عن تسوية وضعية الأساتذة النواب والمعلمين وتعيينهم بولايات أخرى دون اعتبار للشغورات التي ستحصل وحصلت بولاية سوسة نتيجة إحالة الأساتذة والمعلمين على التقاعد أو عطل مرض طويلة الأمد؟

• هل هناك اتجاه إلى إعادة تعيين الأساتذة النواب والمعلمين النواب الذين وقع تعيينهم خارج ولاية سوسة بالمدارس والمعاهد التي تشكو نقصاً في الإطار التربوي بولاية سوسة؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المراجع: الإحالة عدد ص3000-26-2026-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعاً لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقاً لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائبي الشعب

السيد يوسف التومي والسيدة هالة جاب الله

الموضوع: حول وجود عديد الشغورات في الأساتذة والمعلمين بالمؤسسات التربوية بالقصبية والثريات وعديد المعتمديات.

وبعد، جواباً على سؤالكم الذي تفضلتما به بخصوص وجود عديد الشغورات في الأساتذة والمعلمين بالمؤسسات التربوية بالقصبية والثريات وعديد المعتمديات أتشرف بإفادتكم بأنه لا وجود لشغورات فعلية في إطار التدريس بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر إلى المندوبية الجهوية للتربية بسوسة. مع وجود بعض الشغورات الظرفية التي تم التعامل معها وتسديدها في الإبان.

السؤال الكتابي

لنائبية ريم الصغير

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول تسوية وضعية الأساتذة العرضيين لمعهد بورقيبة للغات.

حيث تلقينا العديد من التمشكيات من قبل مجموعة من أساتذة هذا المعهد المشار بالمرجع أعلاه وهم يعملون لسنوات تتراوح بين خمس وعشرين واثني عشرة سنة (25 سنة إلى 12 سنة بصفة متواصلة ومستمرة طيلة السنة الجامعية كما معمول به مع الأساتذة القارين ويعملون بصفة عرضية برتبة أستاذ تعليم ثانوي بمعدل يتراوح بين 14 و 32 ساعة اسبوعياً إلى غاية 2013 ووقع انتدابهم بخطة أستاذ تعليم ثانوي درجة 1 وصنف 2 وتمكنهم من معرف وحد للضمان الاجتماعي دون انقطاع إلى غاية 2020 ووقع التخلي عنهم بتعلة جائحة كورونا واغلبهم درسوا عن بعد أو حضورياً،

ولهذه الأسباب وغيرها نطلب منكم التدخل العاجل في تسوية وضعياتهم.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المراجع: الإحالة عدد ص3000-26-2026-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعاً لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقاً لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة ريم الصغير

الموضوع: حول تسوية وضعية الأساتذة العرضيين لمعهد بورقيبة للغات.

وبعد، جواباً على سؤالكم بخصوص تسوية وضعية الأساتذة العرضيين لمعهد بورقيبة للغات أفيدكم بأن معهد بورقيبة للغات يرجع بالنظر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالتالي فإن تسوية وضعية الأساتذة العرضيين بهذا المعهد من صميم مشمولاتها.

السؤال الكتابي

للناتبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول الوضعية الكارثية لإعدادية سيدي عمر الكرم الغربي من ولاية تونس.

المصاحب: صور توثق حالة المدرسة الإعدادية سيدي عمر الكرم الغربي والتي تم توثيقها

تحية طيبة وبعد،

نظرا للوضعية الصعبة التي تعيشها المدرسة الإعدادية سيدي عمر بالكرم الغربي نتيجة غياب التدخل العاجل لصيانة البنية التحتية ولضمان ظروف تربوية ملائمة.

• ماهي أسباب غياب التدخل رغم تفاقم الوضع المتردي منذ سنوات؟

• ماهي التدابير العاجلة التي تعتمزم وزارتكم إتخاذها لإصلاح وضعية هذه المؤسسة التربوية؟

• كيف تضمن وزارتكم حق التلاميذ في التعلّم في ظروف صحية وأمنة طبقا لما ينص عليه الدستور؟

• هل توجد اعتمادات مالية مرصودة لصيانة المدرسة الإعدادية سيدي عمر؟

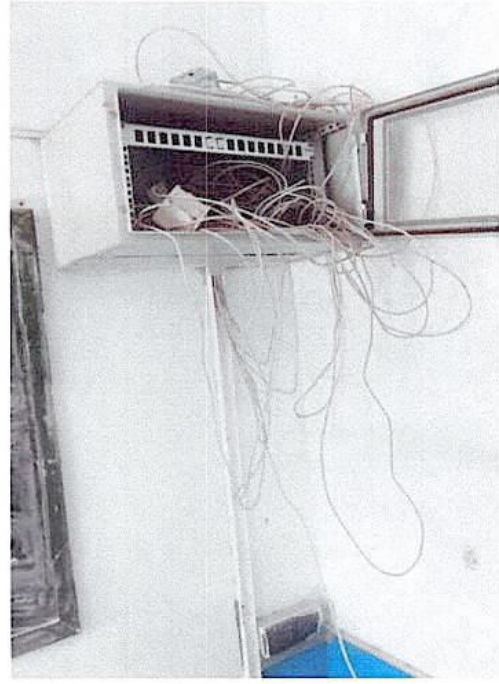
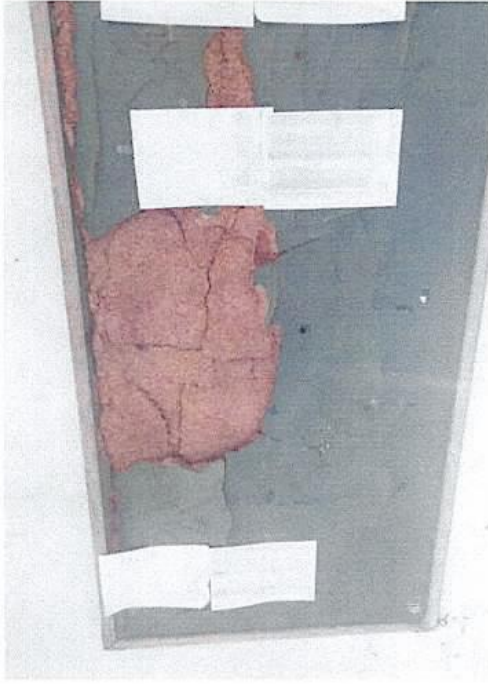
• من يتحمل مسؤولية هذا الإهمال الذي يهدد أرواح التلاميذ ويشوه صورة المدرسة العمومية؟

• هل هناك خطة واضحة من الوزارة لضمان عدم تكرار مثل هذه "الفضائح" في مؤسسات تربوية أخرى؟
تقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام













إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000--20000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (09) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة سنياء بن المبروك

الموضوع: حول الوضعية الكارثية لإعدادية سيدي عمر الكرم الغربي من ولاية تونس.

وبعد، جوابا على سؤالكم بخصوص وضعية البنية التحتية للمدرسة الإعدادية سيدي عمر الكرم الغربي من ولاية تونس أتشرف بأن أفيدكم أنه تمت برمجة المؤسسة ضمن برامج تأهيل البنية التحتية المدرسية من صيانة وتوسعة ورصد اعتمادات جمالية ناهزت 1 مليون دينار.

في ذات السياق قامت مصالحنا الجهوية بإعداد اختبار في معمق لكامل الفضاءات المكونة للمؤسسة وتمت المصادقة على نتائجه والمتثلة أساسا في تقوية الهيكل الحامل ومراجعة مختلف الشبكات الكهربائية وشبكات تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي بالإضافة إلى الرفع من مستوى تركيز بعض فضاءات التدريس وهو ما تطلب تعميق الدراسات الفنية والمعمارية ورصد اعتمادات إضافية لإنجاز المشروع.

هذا وتشهد الدراسات سائلة الذكر تقدما ملحوظا ومن المتوقع الإعلان عن المنافسة في غضون شهر ماي المقبل بعد الحصول على المصادقات المطلوبة من قبل مكتب المراقبة الفنية.

السؤال الكتابي

للناتبة ضحي السالمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف أن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول تفعيل نسبة 2% في انتدابات الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التربية

سيدي الوزير،

في إطار احترام الالتزامات الوطنية والدولية لضمان تكافؤ الفرص وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، يهمني الاستفسار حول مدى تفعيل نسبة 2% في انتدابات وزارة التربية لفائدة هذه مع الإشارة بصفة خاصة إلى المكفوفين الذين يواجهون تحديات إضافية في الاندماج المهني.

وعليه، أتمنى من سيادتكم توضيح ما يلي:

1- هل تم تفعيل نسبة 2% في انتدابات وزارة التربية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تخصيص الاعتبار الكافي للمكفوفين؟ وهل توجد خطة واضحة لضمان تحقيق ذلك؟

2- ما هي الإجراءات التي تعتمدها الوزارة لتسهيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك برامج التأهيل والتكوين الموجهة للمكفوفين؟

3- هل توجد خطة زمنية واضحة لانتداب الأشخاص ذوي الإعاقة بما يراعي النسبة المشار إليها؟ وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة ضحي السالمي

الموضوع: حول تفعيل نسبة انتدابات ذوي الإعاقة بوزارة التربية. جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص تفعيل نسبة 2% في انتدابات الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التربية أفيدكم بما يلي:

➤ الانتدابات الحاصلة بوزارة التربية (تطبيق أحكام الأمر عدد 21 لسنة 2025 المؤرخ في 8 جانفي 2025 بتسوية وضعية النواب المدرجين بقاعدة البيانات).

➤ لم يقع فتح مناظرة خارجية للانتداب لتخصيص النسبة من الانتدابات لذوي الإعاقة.

السؤال الكتابي

للناتبة نجلاء اللحياني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

الموضوع: بخصوص الوضعية المهنية للمرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير الناجحين الغير المتعاقدين (مناظرة 2021) تحية طيبة،

في إطار دوري الرقابي والتشريعي وحرصني على الدفاع عن حقوق كافة أبناء الأسرة التربوية أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

بخصوص وضعية المرشدين التطبيقيين واعوان التأطير الناجحين في مناظرة 2021 والذين مازالوا إلى اليوم خارج أي إطار تعاقدي أو مهني رسعي، هذا رغم اجتيازهم المناظرة الوطنية بنجاح.

إن تأخر تسوية وضعياتهم المهنية تسبب في أضرار اجتماعية ومهنية جسيمة وعليه التمس منكم التدخل التسوية وضعياتهم وتمكينهم من حقوقهم.

(1) لماذا لم يتم بعد ادماجهم ضمن المسار القانوني الذي يضمن لهم الاستقرار المهني والاجتماعي؟

(2) لماذا لم تضع الوزارة حدا لحالة الانتظار التي استمرت سنوات طويلة؟

إن انصاف هذه الفئة من شأنه أن يعزز الثقة بين المربين ومؤسسات الدولة ويكرس قيم العدل وتكافؤ الفرص التي نؤمن بها جميعا؟

(3) وإذا كانت هناك اخلالات في هذه المناظرة بالذات كما صرحت في مداخلتكم بتاريخ 23 جانفي 2025 تحت قبة البرلمان فالرجاء تفسير ذلك ومتنا بكل المعطيات والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة نجلاء اللحياني

الموضوع: بخصوص الوضعية المهنية للمرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير الناجحين غير المتعاقدين (مناظرة 2021)

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أشرف بإفادتكم أنه تم بصدور الأمر عدد 403 لسنة 2025 مؤرخ في 1 سبتمبر 2025 إدماج الأعوان المكلفين بتأطير ومرافقة التلاميذ بالمدارس الإعدادية والمعاهد والأعوان المكلفين بمساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد بالمخابر، والذين وصلوا العمل إلى تاريخ 30 جوان 2025 (وعدددهم 1226) باعتبار أنه تربطهم بوزارة التربية علاقة شغلية وفق عقود. كما أفيدكم في خصوص الإجراءات الإدارية والمالية أنه تم إنجاز قرارات انتداب وتنصيب المعنيين بالأمر.

وبالنسبة لغير المتعاقدين، فإنهم معترضون على نتائج المناظرة، وبالتالي فإن وضعيتهم لا ترتبط بمجال تطبيق النصّ باعتبار عدم وجود علاقة شغلية تعاقدية بالوزارة.

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشراك

الموضوع: سؤال كتابي حول إحداث فرع للمندوبية الجهوية للتربية بقرية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:
تحية طيبة وبعد،

في إطار تقرب الخدمات التربوية والتعليمية من المواطنين ومن المهنيين التابعين لوزارة التربية بمعتمدية قرية وكافة المعتمديات المجاورة.

واعتبارا للإشعاع الذي تميزت به قرية طيلة عقود في الحقل التربوي حيث تم تأطير وتكوين اجيال من المدرسين من كافة انحاء الجمهورية التونسية بمعهد ترشيح المعلمين بقرية والذي أصبح اليوم معهد محسن التربية.

ونظرا لوجود عقارات على ملك الدولة بمحيط معهد ممن التربية مهملة وغير مستغلة. وبالنظر الى كل هذه المعطيات ولعراقة الفعل التربوي بقرية. ولغاية تخفيف الضغط على المندوبية الجهوية للتربية بنابل.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

• إعطاء الإذن لمصالحكم المختصة قصد إحداث فرع للمندوبية الجهوية للتربية بقرية لتقريب الخدمات في قطاع التربية والتعليم من كافة مدن الولاية.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام.

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.
للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة نورة الشراك

الموضوع: حول إحداث فرع للمندوبية الجهوية للتربية بجهة قرية.

وبعد جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به حول إحداث فرع للمندوبية الجهوية للتربية بجهة قرية أشرف بإفادتكم بما يلي:

لقد أولت وزارة التربية ضمن برنامج عملها لتحسين البنية التحتية لمقراتها الإدارية عناية خاصة بتطوير الخدمات بالمندوبيات الجهوية للتربية ومن بينها المندوبية الجهوية للتربية بنابل التي حظيت ببرنامج توسعة لإضافة مكاتب إدارية جديدة. وقد استكملت جميع الأشغال وجاري العمل على الاستغلال الفعلي لهذه المكاتب في خطوة مهمة لتطوير الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين وتحسين مناخ العمل.

كما تضمن برنامج العمل ضمن ميزانية 2026 تهيئة مدخل المندوبية الجهوية للتربية بنابل وفضاءات الاستقبال وجعلها مواكبة

لحجم الخدمات التي توفرها المندوبية للمواطنين بجهة نابل وستنطلق الأشغال عما قريب.

بالنسبة لمعهد المهن قرية فهو من المرافق العمومية المهمة جدا في المنظومة التربوية وتجويد الخدمات وتحسين الأداء الإداري إلى جانب تحسين مكنسبات التلاميذ وتحرص الوزارة ضمن برنامج عملها خلال المرحلة القادمة على استغلال الرصيد العقاري التابع لمعهد المهن في ظل ندرة الرصيد العقاري وارتفاع كلفة الشراء، حيث تمت برمجة إحداث معهد فنون وحرف بجهة قرية والذي سيشكل دعامة أساسية ومهمة لتطوير الخارطة المدرسية وخلق بيئة تعليمية جاذبة وآمنة.

هذا، وتحرص الوزارة ضمن مخطط عملها للفترة 2020-2026 على تعزيز انخراطها في التحول الرقمي الشامل للمنظومة التربوية وتطوير الخدمات الإدارية ورقمها في خطوة مهمة لتقريب الخدمات المواطنين وتخفيف الضغط عن المندوبيات الجهوية للتربية.

السؤال الكتابي الأول

للتأنيب هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي

الموضوع: بخصوص وضعية أستاذ مباشر راجع بالنظر لمندوبية التربية بسوسة

المصاحيب: 8 نسخ من مراسلات تخص المعني بالأمر.

تحية طيبة وبعد،

بلغنا طلب من أستاذ التعليم الثانوي (ك.ت) صاحب المعرف الوحيد 0081495***، المباشر بمؤسسات تربوية راجعة بالنظر إلى مندوبية التربية بسوسة منذ أكثر من عشرين سنة، يُفيد فيه بأن وضعيته المهنية لم تُسوّ، بعد، وأنه لم يتحصل على الترقية المستوجبة وفق السلم الإداري والمهي المعتمد بالنسبة للأساتذة المباشرين والمُرسّمين باستثناء "الاستثنائيتين"، رغم مشاركته المتواصلة في مختلف المناظرات ورغم حصوله على شهادة ماجستير.

كما نعلمكم أنه توجد عدة مراسلات وكتابات مرفقة بهذه المراسلة، كان قد توجه بها الأستاذ المذكور إلى مصالح المندوبية الجهوية للتربية بسوسة وإلى وزارة التربية، طالباً من خلالها تسوية وضعيته المهنية وتمكينه من حقوقه الإدارية.

وتؤكد على أنّ تسوية هذه الوضعيات تندرج في إطار تكريس العدالة الاجتماعية والمساواة بين الموظفين، وتمكينهم من حقوقهم المهنية والاقتصادية المستوجبة.

وعليه، نرجو من سيادتكم توضيح أسباب عدم تسوية وضعيته المهنية وعدم تمتيعه بالترقيات وحقوقه التي يتمتع بها زملاؤه في نفس الوضعية، مع طلب تسوية الوضعية طبقاً للتراتب القانوني الجاري بها العمل.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب بطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض.

للتفضل بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة هالة جاب الله

الموضوع: حول وضعية أستاذ مباشر راجع بالنظر للمندوبية الجهوية للتربية بسوسة.

وبعد، جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص وضعية السيد ك.ت أستاذ تعليم ثانوي مميز نفيدكم أنّ المعني بالأمر تخلف عن المشاركة في المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة أستاذ تعليم أول فوق الرتبة في دورة 2019 وحيث أن المعني بالأمر شارك في المناظرة الداخلية بالملفات (دورات 2022 و 2023 و 2024) لكن مجموع نقاطه لم يمكنه من الارتقاء إلى رتبة أستاذ تعليم أول فوق الرتبة وحيث أنّ المعني بالأمر متحصل على شهادة الماجستير سنة 2021 وترشح للمناظرات الداخلية بالشهاد دورة 2024، فإنّ مجموع نقاطه لم يخوّل له الارتقاء إلى رتبة أستاذ تعليم أول فوق الرتبة.

السؤال الكتابي الثاني

للتأنيب هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: بخصوص وضعية السيد ك.ع، صاحب بطاقة تعريف تحت عدد 02097*** حول عدم ادراجه بقاعدة البيانات للمعلمين النواب.

المصاحيب: شهادة علمية / قائمة خدمات / بيان في الحالة الاجتماعية جملة من المراسلات الى المندوبية الجهوية للتربية بالقيروان والى وزارة التربية.

تحية طيبة وبعد،

ورد علينا طلب من المواطن ك.ع، مفاده أنه قام بمباشرة نيابات خلال فترة سابقة ضمن مؤسسات تربوية راجعة بالنظر إلى مندوبية التربية بولاية القيروان.

وعليه نرجو منكم توضيح سبب عدم إدراجه ضمن قائمة المعلمين النواب الذين سيتم تسوية وضعياتهم وترسيمهم، في حال كان من المشمولين بهذه التسوية.

علماً وأنّ هذه القرارات ذات صبغة اجتماعية هامة جداً، تُكرس مبدأ المساواة والعدالة وتعزز الحقوق الاجتماعية للمواطنين، خاصة وأنّ المعني بالأمر يعوّل أسرة ووضعه الاقتصادي هش مما يستوجب إيلاء حالته مزيداً من العناية والاهتمام.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 0000310-3000-26-2026 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعاً لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقاً لما هو مبين بالجدول المصاحب لبطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعليق بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة هالة جاب الله

الموضوع: حول وضعية السيد ك ع حول عدم إدراجه بقاعدة البيانات للمعلمين النواب.

جواباً على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص وضعية السيد ك.ع، أفيدكم بما يلي:

➤ السيد ك.ع غير مدرج بقاعدة بيانات وزارة التربية المعنيين بالتسوية تبعاً للأمر 21 بتاريخ 08 جانفي 2025.

➤ تمت مطالبة المعارضين بتقديم ملفاتهم بالمندوبيات الجهوية للتربية الراجعين إليها بالنظر.

➤ سيتم عرض ملفات الاعتراض على لجنة وطنية لدراستها.

➤ سيتم مناقشة ملفات المعنيين مع مصالح الهيئة العليا للوظيفة العمومية للنظر في إمكانية إدراجهم.

السؤال الكتابي الثالث

للناتبة هالة جاب الله

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقدم لسيداتكم بأسئلة كتابية.

الموضوع: حول الاستعداد لامتحانات الرياضة لدورة البكالوريا 2026

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة مدى جاهزية المؤسسات التربوية استعداداً لامتحانات الرياضة لدورة البكالوريا 2026، يُطرح التساؤل بخصوص وضعية معاهد معتمدة سوسة الرياض التي تضم ثلاث مؤسسات ثانوية تعرف نسبة اكتظاظ مرتفعة وعدداً هاماً من المترشحين لهذه الدورة هذه المؤسسات تواجه نقصاً في الإمكانيات والتجهيزات الضرورية للاستعداد لهذه الامتحانات من ذلك:

* محدودية الفضاءات والقاعات الرياضية

* بنية مهترئة جداً للميادين الرياضية

* نقص التجهيزات الخاصة بالاختبارات التطبيقية

* الافتقار إلى فضاءات تغيير ملابس آمنة

* عدم توفر فضاء مطابق للمواصفات المعمول بها لإجراء امتحان الرياضة مما يحتم على تلاميذنا إجراء الامتحانات خارج المعتمدة

وعلى ضوء ما سبق نتساءل عن:

1- الإجراءات المزمع اتخاذها لتدعيم معاهد معتمدة سوسة الرياض بالتجهيزات الرياضية الضرورية استعداداً لامتحانات الرياضة لدورة البكالوريا 2026؟

2- مدى إمكانية إحداث أو التعهد بصيانة أحد الملاعب الرياضية المتوفرة بالمعتمدة لتمكين تلاميذ المنطقة من اجتياز امتحانات الرياضة داخل معتمدة سوسة الرياض بما يساهم في تخفيف عبء التنقل وتحسين ظروف إجراء الامتحانات والحد من العبء النفسي لدى التلاميذ وعائلاتهم؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: الإحالة عدد ص 2026-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعاً لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقاً لما هو مبين بالجدول المصاحب لبطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعليق بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة هالة جاب الله

الموضوع: حول الاستعداد لامتحانات الرياضة لدورة البكالوريا 2026.

وبعد، جواباً على سؤالكم الذي تفضلتم به بخصوص ما يتعلق باختبار آخر السنة في مادة التربية البدنية لامتحان البكالوريا دورة 2026، أشرف بإفادتكم بما يلي:

➤ اختبار آخر السنة لمادة التربية البدنية ضمن امتحان البكالوريا ينظم بالاشتراك بين وزارة التربية (الإدارة العامة للامتحانات) ووزارة الشباب والرياضة (الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث)

➤ تعقد جلسات دورية بين مسؤولي الإدارة العامة للامتحانات ومسؤولي الإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين والبحث وذلك بالنسبة إلى كل دورة من دورات امتحان البكالوريا.

➤ تفرز هذه الجلسات إصدار مذكرة مشتركة بين وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة والتي تتضمن جميع الجوانب التنظيمية للاختبار وتحدد الأطراف المشاركة في كل مرحلة من مراحل الإعداد.

➤ تعقد جلسات مشتركة جهوية يشارك فيها مسؤولين عن المندوبيات الجهوية للتربية ومسؤولين عن الإدارات الجهوية للشباب والرياضة وكذلك بالتنسيق التام مع السلط الجهوية والمحلية.

➤ تفرز هذه الجلسات خطة عمل، تُؤمن من خلالها السير الأمثل لاختبار آخر السنة لمادة التربية البدنية ضمن امتحان البكالوريا.

➤ تُحدّد مراكز الاختبار آخر السنة في مادة التربية البدنية من قبل المصالح المختصة لوزارة الشباب والرياضة وفق مواصفات مضبوطة وذلك بعد وصول القوائم النهائية لمترشحي امتحان البكالوريا موزعة حسب معاهدهم الأصلية من المندوبيات الجهوية للتربية.

السؤال الكتابي للنواب

(محمد ماجدي -النوري جريدي- نجيب عكرمي)

-بسمه الهامي -على زغدود)

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الوضعية المهنية للمرشدين للتطبيقيين للتربية المترسمون والمنتدبون بصفة قانونية تحت عنوان مناظرة 2017 تحية وبعد،

في إطار التسوية الشاملة التي انطلقت فيها وزارة التربية لتسوية وضعية الأعوان المتعاقدين والمكلفين بمساعدة المدرسين بالمدارس الإعدادية والمعاهد بالمخابر وانتدابهم بصفة أعوان وقتيين منظرين حسب شهادتهم العلمية، نلفت انتباهكم هنا أنّ مصالح وزارتك بصدد التعسف إداريا على فئة صغيرة بهذا القطاع ألا وهي المرشدون التطبيقيون للتربية المترسمون في رتبهم منذ ثمان سنوات، نبلغكم سيدي بالمعطيات التالية:

إن المرشدين التطبيقيين للتربية المترسمين والمتعاقدين قد اجتازوا معا نفس المناظرة وهي المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب مرشدين تطبيقيين للتربية سنة 2017 إن المرشدين التطبيقيين للتربية المترسمين قد اجتازوا المناظرة بنجاح وظلوا قابعين في أسفل سلم الرتب في الصنف الفرعي 3 منذ ثمان سنوات أما الأعوان المتعاقدون فقد وقع انتدابهم تحت الأمر 1046 لسنة 2018 الذي ينص صراحة على الانتداب بالصنف الفرعي 3.

وعليه واستنادا على:

- قرار من وزير التربية مؤرخ في 28 جوان 2016 يتعلق بفتح مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب مرشدين تطبيقيين للتربية.

- قرار من وزير التربية مؤرخ في 27 نوفمبر 2014 يتعلق بكيفية تنظيم المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب مرشدين تطبيقيين للتربية.

- أمر حكومي عدد 1046 لسنة 2018 المؤرخ في 18 ديسمبر 2018 يتعلق بضبط أحكام خاصة بعقود تسديد الشغورات الظرفية بالمؤسسات التربوية الراجعة بالنظر الى وزارة التربية.

- الأمر عدد 55 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المرشدين التطبيقيين للتربية.

ومن هنا يمكن أن نستخلص بما لا يدعو مجالا للشك بتعرض فئة المرشدين التطبيقيين للتربية المترسمين والمنتدبين سنة 2017 (150 مرشد) إلى مظلمة إدارية يمكن أن تعصف بمسارهم المهني وعليه ندعوكم إلى وجوب احترام المناظرات الوطنية، فالناجحون في هذه المناظرة لهم الأولوية القانونية باعتبارهم اجتازوا مناظرة تم الإعلان عنها بصفة رسمية ومن هذا المنطلق نتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية:

• هل تم الأخذ بعين الاعتبار أن الأعوان المترسمين هم الناجحون في مناظرة وطنية معلنه ولهم الأولوية القانونية والإدارية؟
• ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لتدارك هذا الخلل وإنصاف الناجحين المترسمين وضمن احترام حقهم في التدرج الوظيفي؟

• هل تنوي الوزارة مراجعة تصنيف الأعوان الناجحين في المناظرة وتمكينهم من الترقية إلى الصنف 2؟
• هل هناك نية للنظر في التسوية الجاري بها العمل حاليا وذلك لضمان عدم المساس بحقوق المترسمين الناجحين؟
وفي انتظار ما ستشيرون به تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المراجع: الإحالة عدد ص 2025-26-3000-0000310 بتاريخ 06 فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقات (17) حول أسئلة كتابية.

وبعد، تبعا لما ورد بالإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه أسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب، يشرفني موافاتكم وفقا لما هو مبين بالجدول المصاحب ببطاقات إجابات حول الأسئلة الكتابية الموجهة في الغرض. للتعليق بالإحاطة ولما يتعين.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنواب الشعب

السيدة بسمه الهامي والسادة محمد ماجدي والنوري جريدي

ونجيب عكرمي وعلي زغدود

الموضوع: حول الوضعية المهنية للمرشدين للتطبيقيين للتربية المترسمون والمنتدبون بصفة قانونية.

وبعد، جوابا على سؤالكم بخصوص الوضعية المهنية للمرشدين التطبيقيين للتربية المترسمون والمنتدبون أتشرف بإفادتكم بأنّ الوضعية المهنية للمرشدين للتطبيقيين للتربية المترسمون والمنتدبون (مناظرة 2017) قيد الدرس والتفاوض مع مصالح الهيئة العامة للتوظيف العمومية.

السؤال الكتابي

للنائب فتحي المشرقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص تسوية وضعية المبسطين (هم خبراء التكوين والتنشيط)

تحية طيبة،

المبسطين هم خبراء تكوين وتنشيط وقع تكوينهم من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على دفعات منذ 1995 وساهموا منذ ذلك الحين في تنشيط وتقديم الدورات التكوينية لتكوين الباعثين وبعث المؤسسات CEFE.

وامتدت فترة عملهم في هذا المجال لأكثر من 28 عام حيث كانت البداية من خلال التعيين والمتابعة من قبل خلية سفي CELLULE CEFE واعتبرت المهام التي يقومون بها جزء لا يتجزأ من النشاط الأساسي للوكالة في دعم التشغيل.

• متى يتم تسوية وضعية المبسطين بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تطبيقاً للقانون عدد 9 لسنة 2025 والصادر بتاريخ 21 ماي 2025 والمتعلق بمنع وتجريم المناولة والمنقح لمجلة الشغل؟

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل النائب السيد فتحي مشرقي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال:

المبسطون هم خبراء تكوين وتنشيط وقع تكوينهم من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على دفعات منذ سنة 1995 وساهموا منذ ذلك الحين في تنشيط وتقديم الدورات التكوينية لتكوين الباعثين وبعث المؤسسات CEFE.

وامتدت فترة عملهم في هذا المجال لأكثر من 28 عام حيث كانت البداية من خلال التعيين والمتابعة من قبل خلية CELLULE CEFE واعتبرت المهام التي يقومون بها جزءاً لا يتجزأ من النشاط الأساسي للوكالة في دعم التشغيل.

متى يتم تسوية وضعية المبسطين بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تطبيقاً للقانون عدد 9 لسنة 2025 والصادر بتاريخ 21 ماي 2025 والمتعلق بمنع وتجريم المناولة والمنقح لمجلة الشغل.

الإجابة:

تعد مناولة اليد العاملة على معنى الفقرة الأولى من الفصل 28 (جديد) من القانون عدد 9 لسنة 2025 والصادر بتاريخ 21 ماي 2025 والمتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة. "كل العقود أو الاتفاقيات المبرمة بين مؤسسة مؤجرة لليد العاملة ومؤسسة مستفيدة يتم بمقتضاها إجارة اليد العاملة ووضعها من المؤسسة المؤجرة على ذمة المؤسسة المستفيدة" وبالتالي فإن مقتضيات هذا القانون تهدف لمنع مناولة اليد العاملة وهو ما لا ينطبق على وضعية الحال (وضعية المبسطين الخارجيين) التي لا تعتبر وضعية مناولة لليد العاملة وهو ما سيتم تبيانه وتأكيداه.

حيث يتجه أولاً، تعريف العملية التكوينية حسب طريقة "بعث المؤسسات وتكوين الباعثين CEFE"; وهي عملية تكوين تندرج في إطار المرافقة الأولية للباعثين المحتملين، وتدوم عشرون يوماً وتهدف إلى:

➤ تنمية روح المبادرة لدى الباحثين عن شغل وتشجيعهم على إحداث مؤسساتهم الخاصة،

➤ مرافقة الباعثين المحتملين أثناء المرحلة الأولية لبعث المشروع (الفكرة- الدراسة- التمويل الانطلاق).

➤ تمكين الباعثين من إعداد دراسة مشروع (Plan d'affaires / Business Plan) قابلة للتمويل والتنفيذ.

كما أن تنظيم الدورات التكوينية حسب طريقة "بعث المؤسسات وتكوين الباعثين" لا يتم بصفة متواصلة ومسترسلة خلال السنة، بل يتم خلال فترات متقطعة حسب احتياجات فضاءات المبادرة ومكاتب التشغيل والعمل المستقل والتي يتم تحديدها بالرجوع إلى عدد المطالب المقدمة من قبل أصحاب أفكار المشاريع الراغبين في إنجاز مشاريع لحسابهم الخاص.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أنه:

➤ تم منذ سنة 1995، تكوين مجموعة من المبسطين الخارجيين من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بهم وذلك إلى غاية سنة 2011، حيث يتم تكليفهم عن طريق التعيين المباشر بإسداء خدمات التكوين ضمن دورات بعث المؤسسات وتكوين الباعثين CEFE.

➤ بداية من سنة 2012، تم التخلي عن التعيين المباشر وأصبح تدخل المبسطين الخارجيين يتمثل أساساً وحصرياً في تقديم خدمات لفائدة هياكل التكوين الخاصة التي تسند لها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل مهمة إنجاز عمليات التكوين في إطار استشارة حسب مقتضيات الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بالصفقات العمومية وطبقاً لكراس الشروط المعتمد في الغرض والذي يفرض على هذه الهياكل اختيار المبسطين المعتمدين للقيام بعملية التكوين وبالتالي، فإنه خلال إنجاز العملية التكوينية، لا توجد أية علاقة تعاقدية مباشرة بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والمبسط، حيث أن العلاقة التعاقدية للمبسط تكون مع الهيكل الخاص للتكوين القائم بعملية التكوين فحسب.

➤ خلال السنوات الأخيرة قام جل المبسطين بإحداث هياكل تكوين خاصة يشاركون غيرها في الاستشارات العمومية المقدمة من الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وغيرها من مختلف هياكل المساندة العمومية والخاصة والمشاريع الممولة في إطار التعاون الدولي، بالإضافة إلى المنظمات الدولية على غرار "منظمة العمل الدولي" و"منظمة التعلم من أجل التوظيف (EFE)".

لذا، وبناء على ما سبق بيانه، فإن وضعية المبسطين لا تعد مناولة لليد العاملة على معنى الفقرة الأولى من الفصل 28 (جديد) من القانون عدد 9 لسنة 2025 ويتعذر على الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تقديم آجال لتسوية الوضعية المهنية للمعنيين بالأمر.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن رزق شعباني

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: أحداث مركز الفتاة الريفية مشترك لمعتمدي ماجل بلعباس فريانة.

لتوفير تكوين أساسي وتكوين مستمر للفتاة في المناطق الريفية بمعتمدي ماجل بلعباس وفريانة وتوفير يد عاملة مختصة وتمكينها من بعث مشاريع خاصة تنتشل الفتاة الريفية من البطالة والتهميش نطلب من سيادتكم التفاعل الإيجابي مع هذا المطلب الملح.

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 سبتمبر 2025

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل النائب السيد محمد بن رزيق شعباني، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال: إحداث مركز فتاة ريفية مشترك بين معتمديتي ماجل

بلعباس وفريانة

الإجابة:

تعتمد الوزارة في توفير عروض التكوين وتطوير خدمات الإيواء على مقارنة تقوم على ضمان التكامل بين العروض التي تؤمنها مختلف مراكز التكوين المهني سواء داخل الجهة أو في الجهات المجاورة بما يمكن من الاستجابة لحاجيات سوق الشغل والمتطلبات الأفراد والجهات من التكوين من خلال اعتماد مقارنة تقوم على إعداد دراسات الجدوى للمشروع. وفي صورة تأكد وإقرار الحاجة والجدوى، يتم العمل على إدراج المشروع ضمن المخططات التنموية وترسيمه في الميزانيات السنوية.

وفي هذا السياق، وفي إطار أشغال إعداد مخطط التنمية الجديد 2026-2030، تم إقرار توجه يستند على مقارنة تعتمد على التداول والتأليف على مستوى المجالس المنتخبة (المحلية والجهوية والإقليمية) والأعمال الفنية على المستوى الوطني، حيث تم إسناد دور مهم للمجالس المنتخبة في اقتراح المشاريع الجديدة (مراكز التكوين المهني) وسيتم إقرار إحداث مشاريع جديدة بناء على نتائج المداولات والتأليف بين مقترحات مجالس الجهات والاقاليم ومقترحات الوزارة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي.

تحية طيبة وبعد،

• لماذا لا يقع بعث مركز للتكوين المهني بمعتمدية الزاوية والقصبية والثريات؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 سبتمبر 2025.

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل النائب السيد يوسف التومي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال: بعث مركز للتكوين المهني بمعتمدية الزاوية والقصبية

والثريات.

الإجابة:

تعتمد الوزارة في توفير عروض التكوين وتطوير خدمات الإيواء على مقارنة تقوم على ضمان تكامل عروض التكوين بين مختلف مراكز التكوين المهني داخل الجهة وتحقيق التكامل والتوازن بين الجهات المجاورة بما يمكن من الاستجابة لحاجيات سوق الشغل الوطنية والجهوية من الكفاءات وطلبات الجهات ولتحقيق طلعات الأفراد من التكوين، من خلال اعتماد مقارنة تقوم على إعداد دراسات الجدوى للمشروع وفي صورة تأكد وإقرار الحاجة والجدوى يتم العمل على إدراج المشروع ضمن المخططات التنموية وترسيمه في الميزانيات السنوية

وفي هذا السياق وفي إطار أشغال إعداد مخطط التنمية الجديد 2026-2030 تم إقرار توجه يستند على مقارنة تعتمد

على التداول والتأليف على مستوى المجالس المنتخبة (المحلية والجهوية والإقليمية) والأعمال الفنية على المستوى الوطني، حيث تم إسناد دور مهم للمجالس المنتخبة في اقتراح المشاريع الجديدة (مراكز التكوين المهني) وسيتم إقرار إحداث مشاريع جديدة بناء على نتائج المداولات والتأليف بين مقترحات مجالس الجهات والاقاليم ومقترحات الوزارة.

والسلام

السؤال الكتابي

للناتبة مهي عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

تحية طيبة،

في إطار متابعتنا ملف الشركات الأهلية المحدثة في قطاع النقل سبق وأن تواصلنا مع وزارتك بخصوص الإشكاليات التي حالت دون انطلاق نشاط هذه الشركات، وقد لمسنا من جانبكم تجاوبا وتعهدا بالعمل على تدليل العقبات لا سيما تلك الناجمة عن غياب التنسيق بين وزارة الصناعة والطاقة والمناجم ووزارة النقل بخصوص الإجراءات التنظيمية لهذه الشركات

وعليه، نطلب منكم مدنا بتفاصيل مدى تقدم وزارتك في معالجة هذه الإشكاليات وتوضيح الخطوات العملية التي تم اتخاذها لتيسير انطلاق نشاط هذه الشركات على أرض الواقع.

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل النائبة السيدة مهي عامر، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال: الاطلاع على تفاصيل مدى تقدم الوزارة في معالجة الإشكاليات وتوضيح الخطوات العملية التي تم اتخاذها لتيسير انطلاق الشركات الأهلية.

الإجابة:

مؤسسة جامعية ترغب في انتداب مدرّسين متعاقدين جدد أن تيرم معهم في الغرض عقود انتداب تمتد على سنتين جامعتين، وفي صورة تجديد هذه العقود يكون ذلك بسنة جامعية واحدة.

هذا، وفي إطار ضمان استمرارية المرفق الجامعي وتوفير كفاءات علمية مؤهلة وأخذا بعين الاعتبار لبعض الوضعيات الاجتماعية، تولّت الوزارة توجيه استشارة لمصالح الوظيفة العمومية حول إمكانية الترخيص في إبرام عقد تدريس استثنائي خامس (5) مع بعض حاملي شهادة الدكتوراه والتي تولّت إجابتنا بأنه يمكن وبصفة استثنائية إبرام عقد خامس مع بعض حاملي شهادة الدكتوراه خلال الفترة المتبقية من السنة الجامعية 2025-2026 وذلك في الاختصاصات النادرة أو بعض المراكز الشاغرة بالمناطق الداخلية (مكتوب مؤرّخ في 27 جانفي 2026).

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أنشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إعادة فتح المدرسة العليا لعلوم التمريض تحية طيبة وبعد،

أعلن وزير الصحة، الدكتور مصطفى الفرجاني على هامش زيارته إلى ولاية القصرين بتاريخ 26 افريل 2025، عن إعادة فتح المدرسة العليا لعلوم التمريض، الكائنة بالمستشفى الجهوي بالقصرين، والتي كانت متوقفة عن النشاط منذ أكثر من أربع سنوات، وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي. وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

• متى ستفتح المدرسة العليا لعلوم التمريض بالقصرين أبوابها؟

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص 0000192-3000-26-2026 الواردة علينا بتاريخ 03 فيفري 2026 تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السيد النائب "حاتم لباوي" حول فتح المدرسة العليا لعلوم التمريض بالقصرين، يشرفني إفادتكم بما يلي:

على إثر تلقي مصالح الوزارة مقترح إحداث المعهد العالي لعلوم التمريض بالقصرين تمت دراسة المشروع وتم عرضه على أنظار مجلس الجامعات الذي صادق عليه خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 03 جويلية 2025 وتمت إحالته إلى المصالح المختصة للنشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بعد استيفاء جميع الإجراءات.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إيماناً بالدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به الشركات الأهلية ولتجاوز الإشكاليات التي تم عرضها خلال المجالس الوزارية المخصصة للغرض ولمزيد الإحاطة بهذه الشركات تم إصدار المرسوم عدد 3 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025 المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية، وقد تضمن تنقيحات لعدة أحكام تتعلق خاصة بالتخفيض في عدد المشاركين المستوجب لتأسيس الشركات الأهلية، التخفيض في رأس المال، رقمنة إجراءات التأسيس، إحداث سجل فرعي خاص بالشركات الأهلية ليكون بمثابة قاعدة بيانات لتجميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بها، كما أحدث هذا التنقيح منصة إلكترونية تشرف عليها الوزارة المكلفة بالشركات الأهلية تتضمن كل البيانات والمعطيات المتعلقة بالشركات الأهلية كما ضبط طرق المرافقة والامتيازات المخولة لهذا الصنف من الشركات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال: عدم تمكين الدكتورة الباحثين بجامعة جندوبة من عقد عمل للسنة الجامعية 2025-2026 تحية طيبة،

سيد الوزير إن مجموعة من الدكتورة الباحثين باسروا مهامهم الجامعية لثلاثة عقود تمتد على أربعة سنوات عقد أول لمدة سنتين (2021-2022) - (2022-2023) عقد ثاني لمدة سنة (2023-2024) وعقد ثالث لمدة سنة (2024-2025) وتمّ إعلامهم في بداية السنة الجامعية الحالية بأنه سيتم تمكينهم من العقد الخامس الذي يعتبر في الواقع العقد الرابع وانطلاقاً من مبدأ المساواة بين الدكاترة واحتراماً للتراتبية الجاري بها العمل وبالنظر إلى وضعيتهم القانونية التي لم تصل بعد إلى إطار العقد الاستثنائي.

نطلب من الجنب تمكين الدكاترة الباحثين من عقد مستحق للسنة الجامعية الحالية.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص 0000192-3000-26-2026 الواردة علينا بتاريخ 03 فيفري 2026 تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به السيد النائب "الطيب الطالبي" حول عدم تمكين الدكاترة الباحثين بجامعة جندوبة من عقد عمل للسنة الجامعية 2025-2026، يشرفني إفادتكم بما يلي:

منذ مفتتح السنة الجامعية 2020-2021 وحسب أنموذج العقد المصادق عليه من قبل مصالح رئاسة الحكومة أصبح بالإمكان لكل

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول تعطل إنجاز مشروع المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر، ووضعية المساكنة ومال البنية الجامعية بالجهة تحية طيبة،

تبقى جهة توزر من أكثر الجهات التي تعاني من ضعف البنية الجامعية وتوقف المشاريع الهيكلية المبرمجة وفي هذا السياق أترح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

(1) ما هي أسباب تعطل إنجاز مشروع المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر، رغم صدوره في الرائد الرسمي منذ سنة 2012، وإتمام الدراسات سنة 2015، ورصد اعتمادات بلغت 7.5 مليون دينار، ورغم المرور بخمس طلبات عروض فاشلة ثم التفاوض المباشر دون نتيجة؟

(2) من يتحمل مسؤولية التأخير المستمر وتعدد تحيين الدراسات الذي أدى إلى عزوف المقاولين. وإلى تعطيل مؤسسة جامعية لمدة تفوق 12 سنة؟

(3) ما هو التفسير القانوني للوضعية الحالية للمؤسسة التي تعمل في إطار مساكنة مع المعهد العالي للدراسات التطبيقية، وتتحمل ما لا يقل عن 40% من ميزانيتها كمعاليم كهرباء لقائدة الجي الجامعي؟

وهل تعتبر وزارتك هذا الوضع قانونياً ومقبولاً إدارياً، خصوصاً وقد حرم الطلبة من البحوث العلمية والأنشطة البيداغوجية الضرورية نتيجة غياب مقر مستقل وتجهيزات خاصة بالمؤسسة؟

(4) ما هي الإجراءات التي تعترزم وزارتك اتخاذها بصفة عاجلة لإرجاع هذا المشروع إلى مصلحة البناءات المركزية قصد استكماله في أقرب الأجل، بعد فشل إنجازها جهوياً؟

(5) وهل تنظر وزارتك في المقترح المتعلق بتحويل مركز التكوين الفلاحي بالمناشي إلى جامعة للعلوم الفلاحية أو معهد وطني للابتكار الفلاحي، بما يتماشى مع خصوصيات الجهة ووزنها الوطني في منظومة التمور والنخيل؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-0000192-3000-26-2026 الواردة

علينا بتاريخ 03 فيفري 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على أسئلة كتابية تقدم بها السيد النائب "رمزي الشتوي" حول تعطل إنجاز مشروع المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر ووضعية المساكنة ومال البنية الجامعية بالجهة، يشرفني إفادتكم بما يلي:

فيما يتعلق بمشروع بناء المعهد العالي للدراسات التطبيقية في

الإنسانيات بتوزر:

توجهت الوزارة من السنة الجامعية 2016-2017 نحو دعم حوكمة استغلال المباني والفضاءات الراجعة بالنظر للوزارة.

وحيث تم ضبط الحاجيات الخاصة بمشروع بناء المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر، فإنه تم إعداد البرنامج الوظيفي للمشروع وإرساله إلى ولاية توزر في 07 فيفري 2017 وحيث تعهدت المصالح الجهوية بالمشروع، تولت مصالحنا تأمين المساندة الفنية خلال مختلف اللجان الفنية الجهوية للبنائيات المدنية لمتابعة الدراسات والتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز وحضور مختلف جلسات الحضائر في إطار متابعة الأشغال

علما وأنه ولم يتم التوصل بتخصيص استثنائي لإنجاز المشروع إلا في ماي 2019 لأسباب متصلة بالموقع.

فيما يتعلق بالوضعية القانونية للمساكنة مع المعهد العالي

للدراسات التكنولوجية بتوزر:

في إطار الحرص على دعم حسن التصرف في الممتلكات العمومية وتنفيذا للتوصيات على المستوى الوطني المتعلقة بمزيد ترشيد استغلال الموارد العمومية تم التوجه نحو دعم الاستغلال الأمثل للفضاءات والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات الجامعية وفقا لحاجيات التدريس أو النشاط البحثي وتمكين المؤسسات الجامعية المجاورة والتي تعمل في فضاءات مؤقتة أو التي تشهد اكتظاظا من المساكنة والاستغلال المشترك للفضاءات وللتجهيزات المتوفرة بها.

هذا ولقد تم إصدار منشور بتاريخ 26 سبتمبر 2017 حول ترشيد استغلال الفضاءات والتجهيزات بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والخدمات الجامعية (منشور عدد 17/37)

فيما يتعلق بإمكانية تغيير صبغة المشروع وتنفيذه من طرف

الوزارة:

تعمل مصالح الوزارة بالتنسيق مع المصالح الجهوية لإيجاد الحلول اللازمة لتجاوز الإشكاليات التي عرفها تنفيذ المشروع وفقا للنصوص المنظمة للبنائيات المدنية خاصة الأمر 967 لسنة 2017 والنصوص المتعلقة بتسريع إنجاز المشاريع على غرار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 9 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

فيما يتعلق بتحويل مركز التكوين الفلاحي بالمناشي إلى جامعة

للعلوم الفلاحية أو معهد وطني للابتكار الفلاحي:

تندرج المعاهد العليا للفلاحة ضمن مؤسسات التعليم العالي ذات الإشراف المزدوج بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي تتولى تأمين الإشراف الإداري والمالي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تتولى تأمين الإشراف البيداغوجي عن طريق الجامعات.

وعليه، فإن بعث معهد عال للفلاحة يستوجب الدراسة المسبقة للمشروع المقترح من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي) والتي تتولى بعد ذلك، في صورة التبني إحالة الملف إلى مصالحنا لاستكمال الإجراءات.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يسبق أن ورد المقترح المذكور على مصالحنا.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و29 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول:

* أحداث مؤسسات تعليم عالي في سليانة

* ما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس

وبعد، كنت قد توجهت اليكم يوم 17 نوفمبر 2025 بسؤال حول خطتكم واستراتيجية الوزارة في علاقة بولاية سليانة حقها في انشاء مؤسسات التعليم العالي ولاية سليانة كانت تحسب على انها ولاية من ولايات الشمال الغربي الا انها لم توجد في جامعة جندوبة ولم تحظ باي كلية ولا بأي معهد عالي لا للهندسة الفلاحية ولا للمهندسين بعد التقسيم الجغرافي والاداري الجديد أصبحت سليانة ولاية من ولايات الإقليم الثالث

● فماهي خطتكم في علاقة بحق سليانة في مؤسسات التعليم العالي؟

● ماهي استراتيجية الوزارة من اجل انصاف ولاية سليانة والحاقها بكبقية الولايات التي تتميز بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟

● ولاية سليانة في هذه المرحلة تتطلب إجراءات استثنائية ايمانا بحقها في الانصاف والعدالة الجهوية فماذا اعدتكم لسليانة من تدابير استثنائية في علاقة بإنشاء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟

● في علاقة بالبحث العلمي وما يحدث في مؤسساتنا من وجود شبكة داخلية للسيطرة على مخابر البحث وتوزيعها حسب الولايات وليس حسب الكفاءات السيد المدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية يشغل خطة مدير عام للمؤسسة ويترأس وحدة تسيير البحث كما يدير بعض المخابر الأخرى وكل ذلك دون سند قانوني منشور بالرائد الرسمي هل لديكم علم بذلك؟

● ماهي تدابيركم في علاقة بمسؤول يسمح لنفسه ان يقترح نفسه ويعين نفسه ويمضي على تعيينه بنفسه وكأنه في بلد بلا قانون ولا تراتيب وإجراءات؟ ماهي تدابيركم فيما يحدث للكفاءات المعترف بها منذ سنوات من اقضاء وتمهيش على يد من يبحثون على توحيد السلط وتدمير مخابر البحث العلمي؟

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2026-26-3000-000192 الواردة علينا بتاريخ 03 فيفري 2026.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على أسئلة كتابية تقدمت بها السيدة النائبة "بسمة الهمامي" بخصوص أحداث مؤسسات تعليم عالي في ولاية سليانة وحول ما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس يشرفني إفادتكم بما يلي:

فيما يتعلق بأحداث مؤسسات تعليم عالي في ولاية سليانة:

➤ تولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أهمية كبرى لتطوير خارطة المؤسسات الجامعية ومراجعتها والعمل على إعداد مسالك تكوين تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل وتواكب التطورات التكنولوجية بهدف تحقيق التوازن الجهوي وتعزيز التنمية المستدامة.

➤ يخضع طلب إحداث مؤسسة جامعية جديدة إلى دراسة دقيقة تأخذ بعين الاعتبار عدة معايير من بينها الحاجيات الوطنية والجهوية من حيث التكوين في الاختصاصات وتوفير البنية التحتية الضرورية والتجهيزات وإطار التدريس بالإضافة إلى مدى مساهمة الاختصاص الجديد في دفع التنمية المحلية وتلبية حاجيات سوق الشغل وتتم الدراسة الأولية لهذه الملفات على مستوى الجامعة المعنية.

➤ أما بالنسبة إلى إحداث مؤسسات تحت الاشراف المزدوج مع وزارات أخرى، فان مصالحنا تتولى دراسة المطالب التي حظيت بموافقة الوزارة المعنية.

➤ تجدر الإشارة إلى أن الإقليم الثالث يضم حاليا 51 مؤسسة جامعية موزعة على 6 ولايات بالإضافة إلى 34 مؤسسة خدمات جامعية.

➤ هذا وتعمل الوزارة، طبقا لتوجهات سيادة رئيس الجمهورية على مزيد حوكمة التصرف في المؤسسات العمومية قصد تحقيق متطلبات النجاحة والتصرف وجدوى التدخلات والتوظيف الأمثل للموارد.

فيما يتعلق بما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس:

➤ يضم المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس 07 مخابر بحث.

➤ تتم تسمية مخابر البحث طبقا لمقتضيات الأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 والمتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها

➤ ينص الفصل 13 من الأمر المشار إليه أعلاه على أنه "يسير مخبر البحث رئيس مخبر يسمى لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرتين اثنتين وذلك بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا وعند الاقتضاء بقرار مشترك من الوزير المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا والوزير المعني بالأمر باقتراح من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مؤسسة التعليم العالي والبحث أو باقتراح من رئيس المؤسسة العمومية المعنية بالأمر" كما ينص الفصل 14 من نفس الأمر على أنه "يُعين رئيس مخبر البحث من بين أعضاء المخبر المنتخبين للمؤسسة التي تقترح إحداثه والذين لهم رتبة أستاذ تعليم عال أو مدير بحث أو أستاذ استشفائي جامعي. وفي صورة عدم توفر باحث من هذه الرتبة فمن بين الذين لهم رتبة أستاذ محاضر أو أستاذ باحث أو أستاذ محاضر مبرز استشفائي جامعي أو الذين لهم رتب معادلة".

➤ هذا، وتضمن المنشور الصادر عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي تحت عدد 29 لسنة 2024 توضيحات في خصوص كيفية تسيير مخبر البحث وشروط الترشح لرئاسة مخبر البحث وكيفية اقتراح رئيس المخبر وضبط مهامه. علما وأنه تضمن تنصيحا على انه في صورة تعذر مباشرة رئيس المخبر لمباشرة مهامه يتولى رئيس المؤسسة تسيير المخبر الى حين عودة رئيس المخبر او تعيين رئيس مخبر جديد.

➤ وفي إطار المتابعة، تولت مصالح الوزارة مراسلة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لتسوية وضعية المخابر التي يشرف على تسييرها رئيس المؤسسة بالنيابة ودعوتها الى اقتراح رؤساء مخابر جدد طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل.

وتفضلوا، سيدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تحويل نادي شباب الدغرة إلى دار شباب.

نظراً لتزايد عدد المنتفعين من خدمات نادي شباب الدغرة واتساع حاجيات المنطقة، فقد أصبح من الضروري تحويل نادي شباب الدغرة إلى دار شباب تتوفر فيها التجهيزات والبنية الأساسية الملائمة للنشاط الثقافي والرياضي، بما يسمح بتوسيع طاقة الاستيعاب وتنوع الأنشطة لفائدة الشباب.

- فهل تعتزم الوزارة إدراج هذا التحويل ضمن برامجها العاجلة؟
- وهل تم إجراء تقييم فني وإداري لتحديد كلفة التحويل والتجهيز؟
- ومتى سيتم ذلك؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلهم الإيجابي بخصوص هذا الموضوع، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول تحويل نادي الشباب الدغرة إلى دار شباب.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 28-11-2025 تحت عدد ص 2025-0003198-3000-26 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0016234-23-2025 وبتاريخ 01-12-2025

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد العزيز الشعباني، حول إمكانية إدراج تحويل نادي شباب الدغرة ضمن برامجها العاجلة، والقيام بتقييم فني وإداري لتحديد كلفة التحويل والتجهيز، والأجل المحتملة لإنجاز هذا التحويل في صورة برمجته، أتشرف بإفادتكم أنه تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035، وعملاً على إحياء المناطق الريفية انطلاقاً من تنفيذ الأنشطة والبرامج الشبابية المتنوعة، وإحداث مؤسسات شبابية دامجية ومتعددة الفضاءات والنشاطات فإن النادي المذكور مقترح في إطار الخطة الوطنية التي وضعتها الوزارة لتحويل عدد من نوادي الشباب الوظيفية إلى دور شباب قارة ومدج في المشاريع المقترحة في مخطط التنمية 2026-2030.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد،

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: طلب إجراء اختبارات باكالوريا رياضة 2026 في معتمدية القلعة الصغرى

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بتوجيه هذا السؤال الكتابي إلى سيادتكم بشأن اختبارات باكالوريا رياضة 2026، والتي يتم إجراؤها حالياً في مركب النادي السوسمي لألعاب القوى في سوسة بالنسبة لتلاميذ المعاهد الثانوية بالقلعة الصغرى ونظراً للتحديات التي قد يواجهها التلاميذ في التنقل إلى مدينة سوسة، فإننا نود أن نطرح تساؤلاً حول إمكانية نقل مكان إجراء هذه الاختبارات إلى معتمدية القلعة الصغرى. فإن تغيير مكان الاختبارات سيوفر على التلاميذ الكثير من الوقت والجهد مما يمكنهم من استغلال الوقت المتاح للتحضير بشكل أفضل وتجنب الضغط النفسي الناجم عن التنقلات. كما أن معتمدية القلعة الصغرى تمتلك بنية تحتية رياضية جيدة يمكن أن تستوعب مثل هذه الاختبارات بشكل مريح وفعال، مما يعزز قدرة التلاميذ على أداء الامتحانات في ظروف ملائمة.

وبناء على ما تقدم، نأمل من سيادتكم النظر في إمكانية الموافقة على هذا الطلب بما يعود بالنفع على جميع التلاميذ، ويضمن لهم أفضل الظروف لإجراء اختبارات باكالوريا رياضة 2026 والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول النظر في إمكانية إجراء اختبارات باكالوريا رياضة 2026 في معتمدية القلعة الصغرى.

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 11-7-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0010193-23-2025 بتاريخ 15-7-2025

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد محمود العامري حول النظر في إمكانية إجراء اختبارات باكالوريا رياضة 2026 في معتمدية القلعة الصغرى أتشرف بإفادتكم بأنه لا مانع من حيث المبدأ، وستتولى المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بسوسة دراسة إمكانية فتح مراكز الاختبارات في معتمدية القلعة الصغرى.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إحداث دار شباب بعمادة الشواشي معتمدية حاجب العيون ولاية القيروان

تحية طيبة وبعد،

أحيطكم علماً أن عمادة الشواشي معتمدية حاجب العيون ولاية القيروان تضم عدداً كبيراً من المتساكنين وهي في حاجة إلى إحداث دار

شباب من شأنها تقديم خدمات لشباب المنطقة وتأطيرهم وحمايتهم من مخاطر الانحرافات مع العلم أن بلدية الشواشي مستعدة لتوفير مقر للغرض.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: حول إحداث دار شباب بعمادة الشواشي بمعتمدية

حاجب العيون بولاية القيروان

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 31-10-2005 والمضمنة لدينا بمكتب

الضبط المركزي تحت عدد 20015407-23-2025 بتاريخ 10-31-

2015

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد وليد حاجي، حول إحداث دار شباب بعمادة الشواشي بمعتمدية حاجب العيون بولاية القيروان، أتشرف بإفادتكم أن الوحدة الترابية المعتمدة في إحداث دور الشباب هي المعتمدية، مع التوجه مرحلياً نحو التوسع على مستوى البلديات، وذلك في إطار مقارنة تراعي الأولويات والإمكانيات المتاحة، دون اعتماد مبدأ إحداث دار شباب بكل عمادة.

هذا ولئن كانت عمادة الشواشي تتبع ترابيا لبلدية الشواشي من معتمدية حاجب العيون غير أنه لم يتم اقتراح إحداث دار شباب بالمنطقة البلدية بالشواشي ضمن مقترحات المجلس المحلي بحاجب العيون أو المجلس الجهوي بالقيروان بالمخطط التنموي 2026-2030 الذي اعتمد مسارا تصاعديا بإعطاء الأولوية للمقترحات المحلية والجهوية، وعليه فإنه يتعذر علينا الاستجابة لهذا الطلب.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول مصير العملة المؤجرين مع سلك

الديوانة.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

يساعد عدد من العمال سلك الديوانة في القيام بأعمالهم في ميناء حلق الواد ومحطة البضائع التابعة لمطار تونس قرطاج وعدة أماكن أخرى. وحيث يشتغل هؤلاء بدون عقود عمل مبرمة ويتلقون أجرهم نقدا من الإدارات التي يباشرون بها دون تغطية اجتماعية وهو أساس التشغيل الهش

لذا أتقدم بالسؤال الكتابي التالي:

• ما هو مصير هؤلاء العملة في ظل القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي من طرف نائب بمجلس

نواب الشعب

المرجع: مراسلتكم عدد 2025-26-3000-000343429 بتاريخ 29

ديسمبر 2025

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، أتشرف بإعلامكم أن النائب أيمن بن صالح تقدم بسؤال كتابي هذا نصه:

" يساعد عدد من العمال سلك الديوانة في القيام بأعمالهم في ميناء حلق الوادي ومحطة البضائع التابعة لمطار تونس قرطاج وعدة أماكن أخرى وحيث يشتغل هؤلاء بدون عقود عمل مبرمة ويتلقون أجرهم نقدا من الإدارات التي يباشرون بها دون تغطية اجتماعية وهو أساس التشغيل الهش:

• فما هو مصير هؤلاء العملة في ظل القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة؟

وحيث نفيد الجنب أنه تمت تسوية جميع وضعيات العملة العرضيين العاملين بالإدارة العامة للديوانة وذلك منذ سنة 201 والسنوات التي تلتها غير أن الوضعية المعروضة علينا تنطوي على إشكالية تأجير الأعمال الاستثنائية التي يقوم بها بعض العملة لفائدة قباض الديوانة وتتعلق بتعداد وترصيف وتنظيم عمليات بيع البضائع المحجوزة بمكاتب الديوانة وذلك استنادا على الفقرة الأولى من الفصل 271 من مجلة الديوانة ونصه كما يلي: "يخصص محصول البيع حسب الأولوية وحدود ما يفي به :

✓ لتسديد المصاريف وغيرها من النفقات الأخرى المترتبة عنها مهما كان نوعها والتي تعهدت بها إدارة الديوانة أو أذنت بتعهدها قصد إيداع البضائع وبقائها تحت قيد الإيداع وبيعها...".

وحيث يتولى قابض الديوانة خلاص مستحقات هؤلاء العملة الظرفيين بموجب الوثيقة المصاحبة لهذا والتي تنص على استحقاق العامل للعمل المنجز وذلك من محصول البيع دون أن تربطه به أي علاقة تعاقدية للعمل.

وعليه، تولت الإدارة العامة للديوانة سنة 2023 إصدار المذكرة الإدارية التي تلزم قباض الديوانة بالإيقاف الفوري لعملية سد الشغورات عن طريق تعيين عملة عرضيين بصرف النظر عن المبررات الداعية لذلك وموافاة الإدارة بقائمة مفصلة في العملة العرضيين قصد تسوية الوضعية الإدارية.

هذا وسيتم النظر في هذه الوضعيات مع كافة الأطراف المتدخلة في هذا الخصوص (الهيئة العامة للتوظيف العمومية، الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية بوزارة المالية وحدة الشؤون القانونية بوزارة المالية وإدارة الانتدابات والتكوين بالإدارة العامة للديوانة) لدراسة الوضعيات ولتقديم مقترح تسوية على أسس قانونية ومقاييس موضوعية وفق شروط وإجراءات سارية المفعول ومتناغمة مع المشاريع الحالية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية شركة جينور والكائنة بـ 19 نهج ألمانيا تونس.

نرجو من الوزارة الموقرة التدخل لدى البنك الوطني الفلاحي (BNA) والبنك المركزي التونسي والإذن له برفع أو تعليق التصنيف

الدوني لشركة جينور حتى يتسنى للبنوك تمويل موسم زراعة اللفت
السكري لسنة 2025-2026.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

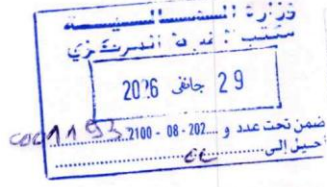
الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدّم به نائب مجلس
نواب الشعب بخصوص شركة "جينور" للحصول على تمويل الموسم
زراعة اللفت السكري

المرجع: مکتوبکم عدد ص 2025-26-3000-0003429 بتاريخ 29
ديسمبر 2025.

المصاحيب: مذكرة حول إجابة البنك الوطني الفلاحي

وبعد، تبعا لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بالسؤال
الكتابي الذي تقدّم به النائب حاتم الهواوي بخصوص شركة "جينور"
للحصول على تمويل الموسم زراعة اللفت السكري، أتشرف بأن
أوافيکم طيّ هذا، بإجابة السيد المدير العام للبنك الوطني الفلاحي.
والسلام

تونس في 29 جانفي 2026



La Direction Générale

الى عناية السيدة وزيرة المالية

الموضوع : حول إجابة البنك الوطني الفلاحي حول سؤال كتابي تقدّم به نائب بمجلس نواب الشعب بخصوص طلب شركة جينورا الحصول على تمويل لموسم زراعة اللفت السكري.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمراسلتكم بتاريخ 9 جانفي 2026، نتشرف بعرض على جنابكم إجابة البنك الوطني الفلاحي حول سؤال كتابي تقدّم به نائب بمجلس نواب الشعب بخصوص طلب شركة "جينور" الحصول على تمويل لموسم زراعة اللفت السكري.

سيدتي الوزيرة،

لقد تمّ عرض ملف شركة جينور على أنظار لجنة المخاطر بتاريخ 29 أكتوبر 2025، علماً وأن الشركة المذكورة تحسّلت سابقاً على موافقة تمويل مبدئية من البنك التونسي مشروطة برفع تصنيفها لدى البنك الوطني الفلاحي، غير أنّ مراقبي حسابات البنك، تمسّكوا بتصنيف الشركة نظراً لارتفاع مخاطر عدم الاستخلاص، واعتبروا أنّ أي تخفيض في التصنيف دون ترخيص كتابي من البنك المركزي التونسي من شأنه أن يترتب عنه تحقّق في تقريرهم حول القوائم المالية للبنك بعنوان سنة 2025، مما قد يمنع البنك من توزيع أرباحه.

كما أكدت لجنة المخاطر ومجلس الإدارة أهمية إنقاذ الشركة باعتبارها تنشط في قطاع استراتيجي مرتبط بالأمن الغذائي، مع التذكير بأن الجلسة العامة الخارقة للعادة لشركة جينور بتاريخ 31 جويلية 2025 ألزمتها بإعداد خطة إصلاح مالية وضح أموال جديدة، وهو ما لم يتم تفعيله إلى حدّ الآن.

وفي هذا الإطار، تم التداول خلال انعقاد مجلس إدارة البنك بتاريخ 11 نوفمبر 2025 في جملة من الحلول المقترحة من الإدارة العامة، من بينها إعادة هيكلة الديون ومنح الشركة فرصة لتسوية وضعيتها، غير أنّ مراقبي الحسابات رفضوا مراجعة تصنيفها لغياب ضمانات كافية واستمرار المخاطر وغياب ترخيص البنك المركزي التونسي.

وبعد النقاش والتداول المعمق في مختلف الجوانب المالية والرقابية للملف، وفي ضوء الآراء المقدّمة من الإدارة العامة للبنك وقطب المخاطر وملاحظات السادة مراقبي الحسابات، قرّر مجلس إدارة البنك ما يلي:

- عرض شروط البنك لتسوية وضعيتها الشركة على الحريف؛
- إحالة هذه الشروط على مراقبي الحسابات لإبداء الرأي قبل اعتمادها؛
- إعلام البنك المركزي التونسي وسلطة الإشراف بالتممّي المعتمد.

سيدتي الوزيرة،

انطلاقاً مما سبق، تأتي هذه القرارات في إطار الحرص على التوفيق بين دعم شركة ذات بعد استراتيجي واحترام قواعد الحيطّة والحوكمة والرقابة البنكية.

وختاماً، نحن على دمتكم بمدكم بأية معلومات او معطيات إضافية في الغرض، وتقبلوا منا السيدة الوزيرة، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

المدير العام بالنيابة

للبنك الوطني الفلاحي

أحمد بن مولاهم



السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول بناء مقر القباضة المالية بسيدي حسين. تحية طيبة وبعد،

بناء على المراسلة الواردة علينا بتاريخ 22 ديسمبر 2023، حول اقتناء قطعة أرض بتقسيم الزهر سيدي حسين بطريق العطار (MC37) التابع للرسم العقاري عدد 141643 وتمسح 2م808 وهو تقسيم مصادق عليه من قبل البلدية حسب كراس الشروط ومن ضمن التقاسيم المخصصة للحي الإداري.

● متى سيتم بناء مقر القباضة المالية بسيدي حسين وهل تم رصد اعتمادات للغرض نظرا للحاجة الملحة لذلك حيث أن القباضة الحالية التي هي على وجه الكراء لا تفي بالحاجة خاصة وان الكثافة السكانية في ازدياد مما أثر سلبا على ضعف الخدمات المقدمة للمواطن؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على السؤال الكتابي للسيد عادل ضياف، عضو مجلس نواب الشعب حول موعد الشروع في بناء قباضة مالية ومكتب مراقبة الأداء بمنطقة سيدي حسين.

المرجع: مراسلتكم عدد 0000200-3000-26-2026 بتاريخ 30 جانفي 2026.

وبعد، فقد تقدّم النائب بمجلس نواب الشعب السيد عادل ضياف بسؤال كتابي حول موعد الشروع في بناء قباضة مالية ومكتب مراقبة الأداء بمنطقة سيدي حسين.

وجوابا على ذلك يشرفني إعلامكم بما يلي :

✓ استكملت مصالح وزارة المالية إجراءات اقتناء قطعة أرض كائنة بتقسيم الزهر سيدي حسين بطريق العطار تم تخصيصها لبناء قباضة مالية ومكتب مراقبة الأداء بالجهة بتكلفة جمالية تقدر ب 2356 أ.د.

✓ تم ترسيم اعتمادات دراسات تقدر ب 236 أ.د على تصريف سنة 2025.

✓ تم الإعلان عن استشارتين بتاريخ 04 أفريل 2025 و18 جوان 2025 تتعلقان بالدراسات الجيوتقنية والرفع الطبوغرافي لقطعة الأرض،

هذا، ومن المتوقع خلال سنة 2026 الانتهاء من إعداد الدراسات والملف المرجعي وتعيين المصممين وإعداد ملف طلب العروض على أن تنطلق الأشغال بداية سنة 2027.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ التنسيق متواصل مع جميع الأطراف المتداخلة في المشروع لإتمام الإجراءات المستوجبة حتى يتسنى الانطلاق في إنجاز الأشغال في أحسن الأجال والظروف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول التعجيل في إنشاء مقر مجمّع مالية يشمل القباضة المالية ومكتب مراقبة الأداءات بمعتمدية وادي الليل.

نظرا لتزايد عدد السكان بمعتمدية وادي الليل أصبح من الضروري التعجيل بتوفير مقر مجمّع ماليّة يشمل القباضة المالية ومكتب مراقبة الأداءات بمعتمدية وادي الليل، مع العلم وأنه تم تخصيص قطعة أرض على ملك وزارة المالية لبناء المقر المذكور في الأرض المحاذية لمركز الوسيط لمعتمدية وادي الليل.

● فمتى يتم برمجة إحداث المقر الجديد لتسهيل وتيسر الخدمات للمواطنين؟

ولكم مني كل الاحترام والتقدير. مع الشكر.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على السؤال الكتابي للسيدة مريم الشريف، عضو مجلس نواب الشعب حول طلب التدخل لإحداث قباضة مالية ومكتب مراقبة الأداءات بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة.

المرجع: مراسلتكم عدد 0000200-3000-26-2026 بتاريخ 30 جانفي 2026.

وبعد، فقد تقدّمت النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة مريم الشريف، بموجب السؤال الكتابي طلب التدخل لإحداث قباضة مالية ومكتب مراقبة الأداءات بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة.

وجوابا على ذلك يشرفني إعلامكم بما يلي:

✓ تم تخصيص قطعة أرض لفائدة وزارة المالية كائنة بوادي الليل تم تخصيصها لبناء قباضة مالية ومكتب مراقبة الأداءات وأرشيف جهوي بالجهة بتكلفة جمالية تقدر ب 3 مليون دينار،

✓ تم ترسيم اعتمادات دراسات تقدر ب 270 أ.د على تصريف سنة 2025.

✓ تم استكمال الملف المرجعي المتعلّق بالدراسات الجيوتقنية والطوبوغرافية لقطعة الأرض سنة 2025.

هذا، ومن المتوقع خلال سنة 2026 الانتهاء من إعداد الدراسات وتعيين المصممين وإعداد ملف طلب العروض على أن تنطلق الأشغال بداية سنة 2027

كما تجدر الإشارة إلى أنّ التنسيق متواصل مع جميع الأطراف المتداخلة في المشروع لإتمام الإجراءات المستوجبة حتى يتسنى الانطلاق في إنجاز الأشغال في أحسن الأجال والظروف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور التونسي و129 من النظام الداخلي للبرلمان، أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية.

تحية طيبة وبعد،

1- إحداث فرع للبنك الفلاحي في معتمدية زانوش، أصبح أمراً ضروريا نظرا للزيادة في عدد سكان المعتمدية في حدود 20 ألف ساكن وتنوع الأنشطة الاقتصادية خاصة أهمية القطاع الفلاحي المزدهر ولتطوير المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الفلاحين والتجار وكذلك للحد من المعاملات المالية نقدا التي تسببت في تعطل أنشطة العديد من الفلاحين نظراً لتحديد كمية الأموال المحمولة بالنسبة للتجار والفلاحين.

2- إحداث فرع للقباضة المالية في معتمدية زانوش لتقريب الخدمات الادارية والجبائية للحرفاء وشكرا

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: إجابة على عريضة السيد نجيب عكرمي، عضو مجلس نواب الشعب عن ولاية قفصة، حول طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية زانوش

المرجع: مراسلتكم الواردة علينا بتاريخ 13 مارس 2025.

وبعد، فقد قدّم السيد نجيب عكرمي، عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة زانوش، القصر، سيدي عيش وقفصة الشمالية من ولاية قفصة بموجب العريضة المؤرخة في 03 مارس 2025 طلب التدخل لإحداث قباضة مالية بمعتمدية زانوش

وجوابا، يشرفني إفادتكم أنّ وزارة المالية قد دأبت تدريجيًا على إحداث قباضات مالية اعتمادا على معايير مضبوطة من بينها توقّر النسيج الجبائي الملائم وإيجاد مقرّ يمكن إستغلاله لإيواء مصالح القباضة وفقا للمواصفات المطلوبة وكذلك ضرورة توقّر العنصر البشري بالعدد الكافي لتأمين سير العمل وإسداء الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف.

هذا، وبالنظر إلى أهمية مقترح السيد النائب، فقد تمّ الإذن لمصالحنا بدراسة إمكانية برمجة إحداث القباضة المذكورة طبقا للمعايير المعتمدة.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول أسئلة كتابية تقدم بها نواب بمجلس نواب الشعب.

المرجع: المراسلات الواردة على وزارة المالية بتاريخ 31 ديسمبر 2025 و5 جانفي 2026.

المصاحيب: مراسلة البنك الوطني الفلاحي الواردة على وزارة المالية تحت عدد و-08-2026-2100-762 بتاريخ 19 جانفي 2026.

وبعد، تبعا للمراسلات المنصوص عليها بالمرجع أعلاه، حول أسئلة كتابية تقدم بها نواب بمجلس نواب الشعب بخصوص طلب إحداث فروع بنكية للبنك الوطني الفلاحي بالجهات التالية:

- معتمدية سيدي بورويس من ولاية سليانة.

- معتمدية سيدي بوزيد

- معتمدية نفضة من ولاية توزر

- معتمدية زانوش من ولاية قفصة.

- معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس.

- معتمدية نبر من ولاية الكاف.

- معتمدية العيون من ولاية القصيرين.

وإعادة فتح فرع البنك بمعتمدية رمادة من ولاية تطاوين.

أتشرف بموافاتكم طي هذا بردّ البنك الوطني الفلاحي في الغرض.



19 جانفي 2025

السيدة وزيرة المالية

الموضوع: الإجابة عن الأسئلة الكتابية المتعلقة بإحداث وفتح فروع بنكية

وبعد،

تبعاً للمراسلات المشار إليها بالمرجع، والمتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل عدد من نواب مجلس نواب الشعب بخصوص طلبات إحداث فروع بنكية جديدة أو إعادة فتح بعض الفروع بعدد من الجهات، يشرفنا أن نفيديكم بما يلي:

إن دراسة إحداث أو إعادة فتح الفروع البنكية تخضع، وجوباً، إلى جملة من الدراسات المعمقة، ولا سيما دراسات الجدوى التجارية والمالية، وذلك قصد ضمان ديمومة النشاط البنكي وحسن توظيف الموارد، وتحقيق التوازن بين متطلبات القرب من المواطن ومقتضيات النجاعة والحوكمة الرشيدة.

وتُنجز هذه الدراسات في إطار الاستراتيجية التجارية المعتمدة للبنك، وبالاستناد إلى الاعتمادات المالية المرصودة ضمن الميزانية المخصصة لهذا الغرض، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، والمؤشرات الاقتصادية المحلية، وحجم الطلب على الخدمات البنكية، إضافة إلى الكلفة الاستثمارية والتشغيلية المرتبطة بإحداث الفروع.

وفي هذا السياق، سيتم، حال استكمال هذه الدراسات، عرض نتائجها والمقترحات المنبثقة عنها على أنظار مجلس الإدارة، قصد التداول فيها واتخاذ القرارات اللازمة في شأنها، طبقاً للترتيب والإجراءات الجاري بها العمل.

هذا ونفيديكم أنه قد تمّ في سنة 2025 فتح إدارة جهوية بسيدي بوزيد، وبرمجة فتح فرع بماجل بن عباس بولاية القصرين وبقى البنك الوطني الفلاحي حريصاً على المساهمة في دعم التنمية الجهوية وتعزيز الشمول المالي، في إطار رؤية متوازنة تجمع بين البعد الاجتماعي ومتطلبات الاستدامة الاقتصادية.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.



السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: حول مراجعة المقر الاجتماعي لشركة إسمنت قرطاج وآلية توزيع العائدات الجبائية للمؤسسات ذات الأثر البيئي تحية تليق بمقامكم.

تباشر شركة إسمنت قرطاج، وهي شركة مصادرة كامل نشاطها الإنتاجي بمنطقة مرناق. حيث تسبب منذ سنوات في انعكاسات بيئية وصحية خطيرة طالت المواطنين والمجال الطبيعي والفلاحة والفلاحين على حد سواء، من تلوث للهواء وانبعاثات غبار صناعي وأضرار صحية ومادية ملموسة.

ورغم تحمل المنطقة لهذه الأضرار، فإنها لا تستفيد إلا بنسبة ضعيفة جداً من العائدات الجبائية المرتبطة بنشاط الشركة باعتبار أن مقرها الاجتماعي يقع خارج مرناق في حين تتحمل الجهة عبء التلوث وأثاره على صحة المواطنين ومواردهم وعليه التمس من سيادتكم التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل من الممكن مراجعة المقر الاجتماعي لشركة إسمنت قرطاج ليكون بمنطقة مرناق تماشياً مع موقع الإنتاج الفعلي وتمكين الجهة من مواردها الجبائية المستحقة؟

2- وفي حال تعذر ذلك هل تدرسون إمكانية إعادة النظر في طريقة احتساب المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية أو المهنية بما يسمح بتخصيص الجزء الأكبر من العائدات لفائدة بلدية مرناق المتضررة بيئياً من هذه الأنشطة ضماناً للعدالة الجبائية والإنصاف الترابي؟

3- وما هي الإجراءات والحلول العملية التي تعتمدها الحكومة اتخاذها للحد من التلوث الصناعي الناتج عن نشاط المصنع وتحميل الأطراف المسؤولة عن هذه الانعكاسات البيئية مسؤولياتها القانونية والاجتماعية حفاظاً على حق المواطن في بيئة سليمة ومحيط عيش آمن؟

وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عزيز بن الأخضر
المرجع: مکتوبکم عدد ص-2025-26-3000-0002796 بتاريخ 17 أكتوبر 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عزيز بن الأخضر، عضو مجلس نواب الشعب إلى السيدة رئيسة الحكومة حول "شركة إسمنت قرطاج".

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي توجه من طرف النائب عزيز بن الأخضر

المرجع: مکتوبکم عدد ص-2026-01-30-0000277 بتاريخ 07 جانفي 2026.

المصاحيب: بطاقة إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق ببعض الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل أعضاء مجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بما يلي وذلك بالنسبة للسؤال الصادر عن النائب عزيز بن الأخضر والمتعلق بشركة إسمنت قرطاج.

تحصلت الشركة المعنية على قرار ترخيص في فتح واستغلال مؤسسة مرتبة من الصنف الأول مسجل تحت عدد 0811 بتاريخ 26 أوت 2011 يتمثل نشاطها في مصنع للإسمنت كائن بجبل الرصاص بمنطقة مرناق من ولاية بن عروس، ويبقى هذا الترخيص ساري المفعول ما دامت المؤسسة قائمة شريطة عدم إدخال تغييرات جوهرية على الهيئته الداخلية للمؤسسة أو غيرها من الشروط التي تبطل العمل بقرار الترخيص سالف الذكر وذلك طبقاً لمقتضيات القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966 المتعلق بإصدار مجلة الشغل وخاصة الفصول من 293 إلى 324 منه.

كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال إجراءات البحث العمومي التي قامت بها مصالح إدارة السلامة التابعة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة بخصوص مطلب فتح واستغلال مؤسسة مرتبة من الصنف الأول واستشارة الإدارات والهيئات المعنية حول مدى الإزعاج المحتمل للمؤسسة، تم تعليق إعلان في الغرض للعموم بمقر الولاية وبلدية المكان لمدة شهر. لم تتلق هذه المصالح وإدارة السلامة أي ملاحظات أو اعتراضات صادرة عن العموم بشأن إنشاء واستغلال شركة إسمنت قرطاج. مما يؤكد المقبولية المجتمعية للمشروع من خلال إجراءات الترخيص.

أما فيما يخص الوضع البيئي المتعلق بنشاط مصنع الإسمنت فهو من مشمولات الوزارة المكلفة بالبيئة والهيئات الإدارية الراجعة لها بالنظر وخاصة الوكالة الوطنية لحماية المحيط كهيكل مختص في كل ما يتعلق بتشخيص الوضع البيئي للمؤسسة وتقييم التأثيرات على البيئة والمحيط والحلول التقنية المستوجبة للحد من التلوث الناجم عن نشاطها.

هذا، وستتعهد مصالح إدارة السلامة بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة بإجراء مهمة رقابية بخصوص الوضعية القانونية ووضعية السلامة والوقاية بالوحدة الصناعية سالف الذكر والتثبت من مدى مطابقتها لنشاطها للتشريع الجاري به العمل في المجال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين محمد ماجدي والنوري جريدي

الموضوع: حول وضعية الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:
تحية طيبة وبعد،

تعيش الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية انحدار حاد ما أثر سلبا على الحركة الاقتصادية والاجتماعية بكافة البلاد التونسية، حيث أن الشركة تغرق في مشاكل هيكلية ولوجستية ومادية منذ سنوات خاصة نقص المعدات العتاد والأعوان وعاجزة عن توفير الخدمات سواء نقل البضائع أو المسافرين واقتصر دور الشركة في السنوات الأخيرة على الإقتراض لتوفير الأجور وفقدت دورها الريادي في النقل وتحولت من شركة ربحية إلى شركة على مشارف الإفلاس تخلد بذمتها كم هائل من الديون خاصة لدى الصناديق الاجتماعية بل أصبحت عاجزة عن توفير أبسط مستلزمات العمل. إن تواصل نفس سياسة التعامل والتسيير لإيجاد أنصاف الحلول لا يزيد إلا من تأزم وضعية الشركة.

فإلى متى يتواصل تجاهل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وما هو برنامج الحكومة لإنقاذها، وإلى متى تتواصل معاناة الأعوان الذين يضحون من أجل ديمومة الشركة بالعمل في ظروف غير لائقة بالمرّة من كل الجوانب؟
ولماذا يضل القانون الأساسي الجديد المتعلق بالشركة يراوح مكانه لدى رئاسة الحكومة؟

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به السيدين النائبتين محمد ماجدي والنوري جريدي.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002558 بتاريخ 22 سبتمبر 2025

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير النقل.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيدين النائبتين محمد ماجدي والنوري جريدي، عضوي مجلس نواب الشعب إلى السيدة رئيسة الحكومة حول " وضعيّة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدين النائبتين المعنيين.

والسلام

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	السيد النائب محمد ماجدي والسيد النائب النوري جريدي بمجلس نواب الشعب .
موضوع السؤال	-حول وضعيّة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية .
رد وزارة النقل	
جوابا على السؤال الكتابي الذي توجه به كلّ من السيد النائب محمد ماجدي والسيد النائب النوري جريدي بمجلس نواب الشعب	

حول وضعية الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، تجدر الإفادة بما يلي:

1- بخصوص النقص في المعدات:

وضعت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية برنامجا يمتدّ على فترة 2026-2028 لتحسين جاهزية معدّات النقل، حيث تم تمكين الشركة من دعم استثنائي في إطار قانون المالية لسنة 2026 بقيمة 100 مليون دينار لاقتناء قطع الغيار الخاصة بصيانة القاطرات والعربات بالإضافة إلى تحسين مراكز الصيانة، علما وأتّه سيتم في مرحلة لاحقة تجديد الأسطول، حيث سيتم خلال سنة 2026 الشروع في إعداد كراس الشروط الخاصة باقتناء 10 قاطرات وسيتم التنفيذ بعد دراسة الاعتمادات اللازمة .

2- بخصوص البنية الأساسية للسكّة:

إنّ أهم مشاريع الإستثمار في البنية الأساسية للشبكة الحديدية تنقسم إلى 3 أقسام:

2-1 - صيانة وتأهيل الشبكة الحديدية المستغلة: هي مشاريع متواصلة مدرجة ضمن ميزانية الدولة، حيث تم تمكين الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بالنسبة لسنة 2026 من اعتمادات اضافية لتمكين من القيام بعملية تدخل شاملة وإبرام صفقات لإقتناء معدّات السكّة وقطع الغيار الخاصّة بالتشوير الضرورية لإنجاز عملية الصيانة وكذلك التجديد بصفة تدريجية على النحو التالي :

* الأجزاء ذات الأولوية من سكك الخطوط الأكثر اهتراء) في مرحلة أولى تجديد 17 كلم في السنة لمدة 3 سنوات ثم الترفيع التدريجي إلى 80 كلم في السنة وذلك في إطار التعاقد المباشر مع شركة أشغال السكك الحديدية.

* التقاطعات ذات الأولوية (30) تقاطعا في سنة (2026) وذلك في إطار نشر طلب عروض.

2-2 - مشاريع تجديد وتطوير الشبكة الحديدية المستغلة تهدف إلى التجديد الكلي للمحاور الرئيسية للشبكة. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بصدد الانطلاق في إنجاز المشاريع الممولة وهي:

✓مشروع تجديد 190 كلم من السكّة على خطوط نقل الفسفاط والذي يمثل الجزء الأول من مشروع تجديد كامل الشبكة الحديدية لنقل الفسفاط (606 كلم)، وسيتم إنجاز المشروع خلال الفترة 2026-2028.

✓مشروع تأهيل جزء من الخط عدد 6 الرابط بين تونس والقصرين ومضاعفة الخط) 22 (سوسة-منستير – المهديّة) في جزئه الرابط بين المكين والمهديّة وسيتم إنجاز المشروع خلال الفترة 2026-2030.

وللإفادة فإنّه يتم البحث حاليا على تمويل مشاريع ودراسات للخطوط الأساسية المستغلة، وهي:

✓مشروع تأهيل الخط عدد 1 الذي يؤمّن السفرة من تونس إلى بززرت: دراسة بصدد الإنجاز، ومن المتوقع الإنتهاء منها خلال الثلاثية الأولى لسنة 2026

✓دراسة تأهيل الخط TA (تونس - الحدود الجزائرية)

✓دراسة تأهيل الخط 5 (تونس-قابس).

2-3 - إعادة فتح الخطوط غير المستغلة وإحداث خطوط جديدة:
تجدر الإشارة أنّ الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية بصدد استكمال دراسة تتعلق بما يلي:

✓إعادة استغلال الخط 2 الرابط بين تونس وطبرقة

✓إعادة استغلال الخط 11 الرابط بين القلعة الصغرى والقصرين .

كما تسعى الشركة إلى توفير الاعتمادات الضرورية للقيام بالدراسة التمهيدية لإحداث محور نقل حديدي ذو أداء عالي يربط شمال البلاد بجنوبها، بحيث يربط الشبكة الحديدية مع الحدود الجزائرية والحدود الليبية وتبلغ قيمة الدراسة حوالي 10 مليون دينار، مع العلم وأنّ كراس طلب العروض لاختيار مجمع الدراسات تمّ إعداده وهو بصدد المراجعة حالياً .

3- بخصوص مراكز الصيانة وظروف العمل:

تمّ رصد مبلغ 70 مليون دينار ضمن ميزانية الاستثمار للفترة من 2025-2028 لصيانة وتطوير مراكز الصيانة والمستودعات، ومن أهم المشاريع من:

• استكمال انجاز وتجهيز مستودع وورشة حديثة لصيانة عربات الجر من نوع DMU-AEX ؛

بقيمة 20 مليون دينار وسيقع نشر طلب العرض خلال الثلاثية الاولى من سنة 2026 ؛

• استكمال بناء وتجهيز مستودع وورشة لصيانة القاطرات بقفصة.

هذا وقد تمّ تمكين الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من دعم استثنائي بقيمة 80 م.د على مدى 03 سنوات 2026-2028 لتأهيل مراكز ومستودعات الصيانة وتجهيزها بمختلف المعدات اللازمة للقيام بأعمال الصيانة الضرورية لأسطول النقل .

4- بخصوص العنصر البشري: تجدر الإفادة في هذا الخصوص بما يلي:

• تم نشر بلاغ لانتداب 575 عوناً في اختصاصات مختلفة بتاريخ 29 ديسمبر 2025،

• تمت الموافقة مبدئياً من قبل وزارة الاشراف لانتداب 139 عوناً لخطوط الشبكة الحديدية السريعة RFR على الخطّين D و E بعنوان سنة 2026.

• تمت الموافقة من قبل مجلس إدارة الشركة على انتداب 255 عوناً معظمهم أعوان لصيانة المعدات .علماً وأنّه تمّ ادراج الانتدابات ضمن ميزانية الاستغلال لسنة 2026 .

5- بخصوص النظام الاساسي للأعوان: نظراً للانعكاس المالي المرتفع مقارنة بالتوازنات المالية الحالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية، تسعى الشركة إلى إيجاد الحلول المناسبة بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول ما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس

وبعد، في مناقشة مهمة وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية توجهت بسؤالي الى السيد الوزير عما يحدث بالمعهد الوطني للبحوث الزراعية؟ عن وجود شبكة داخلية للسيطرة على مخابر البحث وتوزيعها حسب الولايات وليس حسب الكفاءات السيد المدير المعهد الوطني للبحوث الزراعية يشغل خطة مدير عام للمؤسسة ويتأرض وحدة ترمين البحث كما يدير بعض المخابر الأخرى وكل ذلك دون سند قانوني منشور بالرائد الرسمي:

• فهل فعلتم اليات الرقابة او التدقيق لمالي والإداري لذلك؟
• هل هناك تقارير في ذلك؟ ماذا جاء في تقارير اللجنة التي كلفت بالرقابة والتدقيق؟

• ماهي تدابيركم في علاقة بمسؤول يسمح لنفسه ان يقترح نفسه ويعين نفسه وبمضي على تعيينه بنفسه وكأنه في بلد بلا قانون ولا تراتيب وإجراءات؟ ما هي تدابيركم فيما يحدث للكفاءات المعترف بها منذ سنوات من اقضاء وتهميش على يد من يبحثون على توحيد السلط وتدمير مخابر البحث العلمي؟

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة بسمة الهمامي.

المراجع: مكتبكم عدد ص-2026-26-3000-182-0000 بتاريخ 30 جانفي 2026.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة بسمة الهمامي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئيسة الحكومة بخصوص ما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

والسلام

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بطاقة إجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة "بسمة الهمامي"

السؤال الكتابي:

حول ما يحدث في مؤسسات البحث العلمي وخاصة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس.

عناصر الإجابة:

- يضم المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس 07 مخابر بحث.

- تتم تسمية مخابر البحث طبقا لمقتضيات الأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 والمتعلق بضبط تنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومجمعات البحث وطرق تسييرها

- ينص الفصل 13 من الأمر المشار إليه أعلاه على أنه : " يسير مخبر البحث رئيس مخبر يسمى لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرتين اثنتين وذلك بقرار من الوزير المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا وعند الاقتضاء بقرار مشترك من الوزير المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا والوزير المعني بالأمر باقتراح من رئيس الجامعة بعد أخذ رأي مؤسسة التعليم العالي والبحث أو باقتراح من رئيس المؤسسة العمومية المعنية بالأمر". كما ينص الفصل 14 من نفس الأمر على أنه : "يُعين رئيس مخبر البحث من بين أعضاء المخبر المنتميين للمؤسسة التي تقترح إحداثه والذين لهم رتبة أستاذ تعليم عال أو مدير بحث أو أستاذ استشفائي جامعي. وفي صورة عدم توفر باحث من هذه الرتبة فمن بين الذين لهم رتبة أستاذ محاضر أو أستاذ باحث أو أستاذ محاضر مبرز استشفائي جامعي أو الذين لهم رتب معادلة".

- هذا، وتضمن المنشور الصادر عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي تحت عدد 29 لسنة 2024 توضيحات في خصوص كيفية تسيير مخبر البحث وشروط الترشح لرئاسة مخبر البحث وكيفية اقتراح رئيس المخبر وضبط مهامه. علما وأنه تضمن تنصيحا على انه في صورة تعذر مباشرة رئيس المخبر لمباشرة مهامه يتولى رئيس المؤسسة تسيير المخبر الى حين عودة رئيس المخبر او تعيين رئيس مخبر جديد.

- وفي إطار المتابعة، تولت مصالح الوزارة مراسلة المعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لتسوية وضعية المخابر التي يشرف على تسييرها رئيس المؤسسة بالنيابة ودعوتها الى اقتراح رؤساء مخابر جدد طبقا للإجراءات الجاري بها العمل.

السؤال الكتابي

للنايبة نور الهدى سباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إدماج أعوان شركة الصيانة بالمجمع الكيميائي التونسي.

• مدى تقدم الملف الخاص بطلب إدماج أعوان الصيانة صلب المجمع الكيميائي التونسي خاصة وأنه تمت إفادتي بعد أن تواصلت مع وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بأنه تمت إحالة الملف لرئاسة الحكومة؟

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به السيدة النائبة نور الهدى سباني

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2025-26-3000-0002558 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

المصاحيب: نسخة من إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

وبعد، في إطار تطبيق أحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائبة نور الهدى سباني عضو مجلس نواب الشعب إلى السيدة رئيسة الحكومة حول " إدماج أعوان شركة الصيانة بالمجمع الكيميائي التونسي "

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائبة نور الهدى سباني

السؤال:

حول إدماج أعوان شركة الصيانة بالمجمع الكيميائي التونسي.

الإجابة:

في إطار الحرص على تطبيق الأحكام المضمنة بالقانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة والأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025 المتعلق بمنع المناولة في القطاع العام وحل شركة الإتصالية للخدمات قامت مصالح المجمع الكيميائي التونسي بالتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة بدراسة ملفات أعوان شركة الصيانة والإنشاء الصناعي لتحديد مدى استجابتهم للشروط المنصوص عليها بالقانون عدد 09 المذكور.

وقد تم الشروع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدماج واحد وثلاثين (31) عوناً من أعوان شركة الصيانة والإنشاء الصناعي لدى المجمع الكيميائي التونسي والذين تتوفر فيهم الشروط القانونية المستوجبة، ومن المنتظر أن يتم إدماجهم خلال شهر فيفري 2026.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنايبة نورة الشيرك

الموضوع: سؤال كتابي حول تسوية وضعية العملة المنتدبون على الإعتمادات المفوضة بالبلديات.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد.

العملة العرضيون الذين تم إنتداهم على الاعتمادات المفوضة من طرف وزارة الداخلية لفائدة البلديات وللذين يناهز عددهم حاليا 2000 عامل، يعانون من غياب الحقوق المهنية والاجتماعية رغم سنوات خدمتهم طيلة عقود من الزمن بالمرافق العمومية.

ويعتبرون حاليا في وضعية هشّة لغياب الاستقرار الوظيفي وغياب الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الموظفون والعملة النظاميين.

ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه الاشكالية في غياب الإطار التشريعي والترتيبي وايضا غياب أي إجراء جدي لتسوية وضعيتهم.

ونظرا لما آل إليه وضعهم، وفي إطار البرنامج الوطني للقضاء على كل أشكال التمييز والتشغيل الهش ولضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية وانصافهم.

يشرفني ان اتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

• الرجاء ايجاد حل سريع لمشكلة عمال الاعتمادات المفوضة لضممان حقوقهم الاجتماعية والمهنية وضممان استقرارهم الوظيفي. تقبلوا السيد وزير الداخلية أسى عبارات التقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "نورة الشبراك" عن دائرة قربة (ولاية نابل)

ملخص السؤال:

حول وضعية الأعوان المتعاقدين المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات المحدثة بالموارد البشرية.

نص الإجابة:

بخصوص وضعية الأعوان المتعاقدين المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات المحدثة بالموارد البشرية نفيديكم بالمعطيات التالية:

➤ يتم تجديد التعاقد مع المعنيين بالأمر لمدة سنة إضافية وفي حدود الإعتمادات المتوفرة على حساب البرنامج الخصوصي طالما وأن البرنامج مازال متواصلا إلى غاية سنة 2026 ويتم إبرام العقود مع المعنيين بالأمر وإحالتها إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتحويل الإعتمادات المرصودة لخلاص الأعوان المتعاقدين على حساب البرنامج الخصوصي، وللغرض تم الإذن إلى كافة السادة الولاة قصد تعميمها على البلديات المحدثة الراجعة لهم بالنظر والمعنية بهذا الإجراء للعمل بمقتضى الرأي الإستشاري لمصالح رئاسة الحكومة.

➤ هذا ويجري التنسيق حاليا مع مصالح رئاسة الحكومة للنظر في كيفية تطبيق الإجراء المتعلق بترسيمهم.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي حول التصدي لظاهرة اكتساح الأرصفة وأجزاء من الطريق العام خلافا للصيغ القانونية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية وبعد،

نظرا لما آلت إليه الأوضاع من خطورة على المترجلين ومستعملي الطريق العام من جراء الاكتساح المفرط والعشوائي للأرصفة وللأجزاء المتاخمة لها من الطريق العام سواء من طرف أصحاب المقاهي او أصحاب المحلات التجارية مما يتسبب في حرمان المواطنين من الحق في استعمال الرصيف والسير الآمن إلى جانب اضطرابهم الى السير جنبا الى جنب مع السيارات والحافلات والشاحنات والدرجات النارية مما يعرضهم الى اخطار الطريق ويتسبب لهم في حوادث مرورية ويهدد سلامتهم ويعطل حركة الانسياب الطبيعي للمرور .

ونظرا لأهمية وخطورة الموضوع يشرفني ان اتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

• هل بإمكانكم إعطاء الإذن للبلديات للتسريع بإزالة الانتصاب العشوائي المكتسح للأرصفة والمستغلة خارج الاطر القانونية من طرف اصحاب المقاهي بوضع الكراسي والطاولات وايضا من طرف أصحاب المحلات التجارية بوضع السلع والبضاعة بمختلف انواعها واحجامها والعمل على إخلاء الأجزاء من الطريق العام المتاخمة للأرصفة والمستغلة لوضع الدرجات النارية وغيرها من وسائل النقل بطرق غير قانونية.

تقبلوا السيد الوزير فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب "نورة الشبراك" عن دائرة قربة – تازركة

السؤال:

حول التصدي لظاهرة اكتساح الأرصفة وأجزاء من الطريق العام خلافا للصيغ القانونية.

الإجابة:

تُولى بلدية تازركة الأهمية الكبرى لملف الانتصاب الفوضوي والاستيلاء على الطريق العام من طرف أصحاب المحلات المفتوحة للعموم وذلك حفاظا على سلامة المترجلين وجمالية المدينة باعتبارها مدينة سياحية وقبلة للمصطافين والزوار من داخل الولاية وخارجها وفي هذا الصدد قامت مصالح بلدية تازركة بالعديد من الحملات بالتنسيق مع مصالح الأمن الوطني والشرطة البلدية بالمنطقة تمثلت في:

- حجز العديد من تجهيزات ومعدات المقاهي والمطاعم والمحلات المخالفة للترتيب خلال شهر ماي 2025
- بتاريخ 08/07/2025 قامت البلدية بحملات تحسيسية على الموقع الرسمي لها وتعليق بلاغات بالأماكن العمومية وحث أصحاب المحلات على خلاص معلوم الانتصاب واحترام المساحة المخصصة،
- تم القيام بحملات ميدانية ورفع المخالفات قبل العودة المدرسية بالتنسيق مع مصالح الأمن الوطني بالمكان،
- تواصلت الحملات خلال الاستعداد للاحتفال برأس السنة الميلادية وتواصلت هذه الحملات بصفة دورية وقد كان لها الأثر الطيب في نفوس المترجلين والمواطنين بالجهة،

هذا وتتواصل حملات التصدي لمظاهر الانتصاب الفوضوي واكتساح الأرصفة بصفة دورية ضمنا لراحة وسلامة المترجلين والمواطنين من ناحية وحفاظا على حركة المرور من ناحية أخرى خاصة مع حلول شهر رمضان المعظم.

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعيّة المتعاقدين ضمن البرنامج الخصوصي لدعم البلديات المحدثة
السيد الوزير،

لقد وقع انتداب 241 إطارا من الصنفين أ 2 و أ 3 ضمن البرنامج الخصوصي لدعم البلديات المحدثة موزعين على 86 بلدية في أنحاء الجمهورية يعقود محدّدة المدة لستنان تنتمي أغلبها في 31 جويلية 2025 ويعتبر هذا الانتداب شكلا من أشكال التشغيل الهش التي يسعى السيد رئيس الجمهورية رأسا إلى محاربته حفاظا على كرامة الأجراء أينما كانوا في بلادنا،
السيد الوزير،

لم يصدر أي توضيح رسمي من طرف وزارتك الموقرة حول مآل هؤلاء المتعاقدين الذين أفنوا سنتان من أعمارهم في خدمة الصالح العام، وبما أن بلادنا ماضية في القطع مع كل أشكال التشغيل الهش فمن باب أولى أن يقع تسوية وضعية هؤلاء المتعاقدين قبل نهاية أجل عقودهم،

لذا السيد الوزير،

• هل تنوي وزارتك الموقرة مواصلة مساعي رئيس الجمهورية في تسوية كل وضعيات العمل الهش وتسوية وضعية المتعاقدين ضمن البرنامج الخصوصي لدعم البلديات المحدثة وذلك بانتدابهم مباشرة في البلديات العاملين بها؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب "منال بديدة"

عن دائرة بئر علي بن خليفة ولاية صفاقس

السؤال: بخصوص وضعية الأعوان المتعاقدين المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات المحدثة بالموارد البشرية

الإجابة:

بخصوص وضعية الأعوان المتعاقدين المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات المحدثة بالموارد البشرية نفيديكم بالمعطيات التالية:

- بعد استشارة مصالح رئاسة الحكومة فإنّه في إطار تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين المنتدبين في إطار البرنامج الخصوصي لتدعيم البلديات المحدثة بالموارد البشرية يتم تجديد التعاقد المعنيين مع بالأمر لمدة سنة إضافية وفي حدود الاعتمادات المتوفرة على حساب البرنامج الخصوصي طالما وأن البرنامج مازال متوصلا إلى غاية سنة 2026 يتم إبرام العقود مع المعنيين بالأمر وإحالتها إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتحويل الاعتمادات المرصودة لخلّاص الأعوان المتعاقدين على حساب البرنامج الخصوصي وللغرض تم الإذن إلى كافة السادة الولاة قصد تعميمها على البلديات المحدثة الراجعة لهم بالنظر والمعنية بهذا الإجراء للعمل بمقتضى الرأي الاستشاري المذكور.

السؤال الكتابي

للنايبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

ما هي استراتيجية الوزارة لمكافحة الكلاب السائبة وإيجاد حلول جذرية لهذه المسألة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "مريم الشريف"

عن دائرة وادي الليل (ولاية منوبة)

ملخص السؤال: بخصوص استراتيجية الوزارة لمكافحة الكلاب السائبة وإيجاد حلول جذرية لهذه المسألة.

نص الإجابة:

تعتمد وزارة الداخلية على مقارنة شاملة لمكافحة داء الكلب والحدّ من إنتشار الكلاب السائبة وتقوم هذه المقاربة على عنصري التعقيم والتنوعية عبر حملات مشتركة بين وزارة الداخلية بهيكلها المركزية والجهوية والمحلية ووزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والصحة،

من جانب ثان يتم دعوة السادة الولاة والبلديات دوريا إلى:

- عقد اللجان الجهوية لمكافحة داء الكلب وإعداد خطط عمل جهوية،

- تنفيذ الأنشطة الوقائية المتعددة الأطراف للبرنامج الوطني لمكافحة داء الكلب،

- تطبيق قرارات التعفن للبوّز الحيوانية،

- تطوير آليات الحدّ من إنتشار الكلاب السائبة بالاعتماد على المنهج العلمي وخاصة عمليات التعقيم (Sterilisation ou Castration)،

- الرفع من مؤشرات النظافة والقضاء على النقاط السوداء مع إيلاء أهمية خاصة للتحسيس والتنوعية لضمان إنخراط المواطن ونجاعة التدخلات واستدامتها.

وتبقى وزارة الداخلية تعمل بكثافة بالاشتراك مع الأطراف المتدخلة في هذا المجال على ضمان السلامة الصحية للمواطنين لتحقيق العيش في بيئة سليمة وأمنة.

السؤال الكتابي

للنايبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

متى يتم تعيين كاتب عام بولاية بنزرت؟

متى يتم تعيين معتمد أول بولاية بنزرت؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "سيرين بوصندل" عن دائرة منزل جميل - جرزونة (ولاية بنزرت)

ملخص السؤال: حول تعيين كاتب عام ومعتمد أول بولاية بنزرت،

نص الإجابة:

بالنسبة إلى تعيين كاتب عام ولاية فقد تم تسديد الشغور الحاصل في خطة كاتب عام بولاية بنزرت بتاريخ 19 نوفمبر 2025. وبالنسبة إلى تعيين معتمد أول سيقع تسديد الشغور المسجل من بين من تتوفر فيهم الكفاءة للاضطلاع بهذه الخطة.

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

- تمسح بلدية سيسب الكبرى 312 كلم وهي تضم 40 ألف ساكنو 05 عمادات:

- 01 مدرسة إعدادية

- معهد ثانوي في طور الإنجاز

- حوالي 15 مدرسة ابتدائية

- عدد 05 مستوصفات

- بلدية محدثة (تضم 3 مراكز بريد دار الشباب نادي طفولة، مركز حرس، عدد 02 أسواق أسبوعية)

- وهي تعتبر الأولى وطنيا في إنتاج الفلفل والجلبانة والباكورات (4500 بيت مكيفة)

- 20 معصرة زيت زيتون،

- يحدها ترابيا: شرقا وشمالا سوسة، وغربا وشمالا زغوان وجنوبا معتمدية السبيخة

فمتى يتم إحداث معتمدية لمنطقة سيسب الكبرى؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب

"نبيل الحامدي"

عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة ولاية القيروان

موضوع السؤال:

حول إمكانية إحداث معتمدية لمنطقة سيسب الكبرى من معتمدية السبيخة من ولاية القيروان

نص الإجابة:

- تم بمقتضى الأمر عدد 590 لسنة 2023 مؤرخ في 21 سبتمبر 2023 تقسيم الدوائر الانتخابية وضبط عدد المقاعد المخصصة لها لانتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم، كما تم بمقتضى قرار وزير الداخلية المؤرخ في 25 جويلية 2023 ضبط الحدود الترابية للعمادات التابعة لمعتمديات ولاية القيروان ومن بينها عمادة سيسب.

وعليه فإن إحداث معتمدية جديدة سيسب من معتمدية السبيخة يتطلب النظر في إمكانية تنقيح النصوص النافذة في مجال ضبط الحدود الترابية لمعتمدية السبيخة والعمادات التابعة لها وما يترتب عنه من مساس بالتقسيم الحالي للدوائر الانتخابية.

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

أمام غياب كلي لأي مشروع تنموي بجهة القيروان الجنوبية خاصة المسالك الفلاحية والتزود بالماء الصالح للشرب في سنتي 2024-2025، نطلب من الجناب مدنا بكيفية توزيع المشاريع للمجلس الجهوي للتنمية بالقيروان وبرنامج التنمية المندمجة الخاصة بمعتمدية القيروان الجنوبية، وتحديد نصيب معتمدية القيروان الجنوبية في توزيع الاعتمادات للمجلس الجهوي للتنمية. وتقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "الطيب الطالبي"

عن دائرة: القيروان الجنوبية (ولاية القيروان)

ملخص السؤال:

بخصوص نصيب معتمدية القيروان الجنوبية في توزيع الاعتمادات للمجلس الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة لسنتي 2024-2025

نص الإجابة:

تتوزع المشاريع المدرجة بالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة والتي تخص معتمدية القيروان الجنوبية لسنتي 2024 و2025 كما يلي:

* بخصوص البرنامج الجهوي للتنمية:

سنة البرمجة	بيان المشروع	المحتوى المادي	الكلفة (د)	ملاحظات
2024	تهيئة تعبيد مسالك الكعائبية	3	850.000	بصدد الانجاز
2025	تهيئة وتعبيد مسالك الرمضانية	2.5	500.000	في طور طلب العروض
	تهيئة وتعبيد طريق القواسم	2	800.000	
	تزويد قرية فرزاي بالماء الصالح للشرب	اشغال	343.000	بصدد الانجاز
	الجملة		2493.000	

ملاحظات	المحتوى المادى	الكلفة (د)	بيان المشروع
- تعديل العنصر الى سوق مشتركة مع القيروان الشمالية بمبلغ 10991 الف دينار - مساهمة بلدية القيروان 1265 أد. - الربط بالشبكات بكلفة 142 أد على حساب البرنامج بصدد الإنجاز	1	5353.000	إحداث سوق يومية للخضر والغلل /سوق مركزية مشتركة بسيدي عرفة
بصدد الانجاز	4.3	818.000	تهيئة وتعبيد مسلك الرماضلية- الخزازية
بصدد الإنجاز	3.5	730.000	تهيئة وتعبيد مسلك أولاد التومي
قسط 1: تمويل من BAD بمبلغ 2145 أد . قسط 2: تمويل من PDI بمبلغ 1559 أد .	اشغال	3319.000	تزويد بريكات العرقوب بالماء الصالح للشرب
		10219.000	الجملة

تدهور حالة البنية التحتية للمبنى، وخاصة الأسقف المهتدة بالسقوط والوضعية غير ملائمة لاستقبال المواطنين والعاملين بالمركز.

بناءً على ما تقدم، نتساءل:

1. متى سيتم صيانة المركز الحالي وتوفير المعدات اللوجستية اللازمة؟
2. وماهي برامج الوزارة الموجهة لمعتمدية سوسة الرياض ولولاية سوسة بصفة عامة؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة " هالة جاب الله " عن دائرة سوسة – الرياض (ولاية سوسة)

ملخص السؤال:

حول برامج الوزارة بمعتمدية سوسة الرياض

نص الإجابة:

* بخصوص بناء مقر جديد لمعتمدية سوسة الرياض:

- تم تخصيص إحدى المقاسم المنجزة من طرف الوكالة العقارية للسكنى لفائدة وزارة الداخلية بمنطقة حي الرياض سوسة بغية بناء مقر جديد لمعتمدية سوسة الرياض يكون بديلا عن المقر الحالي الملاصق لمقر معتمدية سوسة سيدي عبد الحميد الراجع بالملكية للدولة ،
- ويجري التنسيق حاليا مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية صاحبة العقار المذكور قصد إتمام إجراءات التخصيص وإبرام العقد بثمن قدره 96.200 ألف دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.
- هذا وإن الوزارة بصدد برمجة الاعتمادات اللازمة بميزانية التنمية لسنة 2026.

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول برامج الوزارة في معتمدية سوسة الرياض

تحية طيبة،

نحيطكم علماً بوضعية مقر معتمدية سوسة الرياض، حيث أنه لا يزال إلى اليوم خارج الحدود الترابية للمعتمدية، إذ يتواجد حالياً بسوق الحد، وهو ما يتنافى مع مبدأ القرب من المواطن ومع التوجهات العامة للدولة في تكريس اللامركزية وتحسين الخدمات الإدارية.

نذكركم بأن قطعة أرض قد خصصت منذ سنوات لفائدة بناء مقر جديد للمعتمدية داخل حدودها الترابية، كما أن وزارتم كانت قد شرعت في فترات سابقة في البحث عن مقر مناسب، غير أن الملف لم يشهد إلى اليوم أي تقدم ملموس.

وعليه فالمرجو من سيادتكم التوضيح حول الأجل المبرمجة لإنجاز مقر المعتمدية الجديد داخل حدودها؟

كما نود الاستفسار بخصوص قطعة الأرض عدد 27 التي تم اقتناؤها من طرف الوزارة والمخصصة لبناء مركز أمن بالمعتمدية، حيث ورد في مراسلتكم بتاريخ جويلية 2025 أنها تقع في منطقة غير آمنة ولا يمكن البناء فيها إلا أنه من المعلوم أن إحداث مراكز أمن داخل الأحياء الشعبية والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية يساهم في تعزيز الأمن وحماية المواطنين، والتقليل من مظاهر العنف، وترسيخ مبادئ المواطنة.

لذلك نتساءل عن إمكانية إعادة النظر في هذا القرار وبرمجة بناء مركز أمن جديد في أقرب الأجل.

مع الإشارة إلى أن مركز الأمن الحالي بسوسة الرياض يعاني نقائص لوجستية عديدة، من بينها غياب سيارة محمية ومعدات عمل أساسية

■ بخصوص تهيئة مركزي الأمن الوطني ببوحسينة وسوسة الرياض:

- تم الإعلان عن استشارة للقيام بأشغال تهيئة المركزين المذكورين عبر منظومة TUNEPS بتاريخ 2025/08/20 وقد تم تقييم العروض الواردة وعددها 10 عروض وتم أعداد الوثائق المالية وإصدار طلب تزود في الأشغال بتاريخ 2025/11/05 وتم اختيار شركة SRBTP كصاحبة أقل عرض بمبلغ قدره 54.859.000 دينار،

ويتم العمل حالياً على استكمال كل الإجراءات المتعلقة بتهيئة مركزي الأمن الوطنيين ببوحسينة وحي الرياض والانطلاق الفعلي في أشغال التهيئة والصيانة.

السؤال الكتابي

للناشطة منال بديدة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: تذكر في خصوص وضعية المركز النموذجي للتربية المختصة بئر علي بن خليفة.

يتزايد عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين والمصابين بالتوحد في معتمدية بئر علي بن خليفة سنة بعد أخرى في بيئة تكثر فيها نسب الفقر وتبعد فيها عن المراكز المختصة للإحاطة بالمعاقين الموجودة في مركز ولاية صفاقس باعتبار الامتداد الجغرافي للمعتمدية والتي تمثل ثاني أكبر معتمدية جغرافياً في ولاية صفاقس، وقد استبشرنا خيراً بإلحاق الجمعية العاملة في مجال الإعاقة بمعتمدية بئر علي بن خليفة إلى المركز الدولي للتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وأصبح يطلق عليها المركز النموذجي للتربية المختصة بئر علي بن خليفة الذي ظل على حاله بل تدهور حاله بعد تسليمه لمؤسسة تابعة للدولة و كنت قد راسلتكم عديد المرات في خصوص ضرورة تحسين هذا المركز حتى يصبح قادراً على استيعاب عدد أكبر من المعوقين و أجدد السيد الوزير أسئلتني في خصوص هذا المركز وأذكركم بالآتي:

1. متى يقع بناء سجاج للمركز فوضيعته الحالية تشكل خطراً على الأطفال المعاقين حيث أنه يقع على طرف طريق معبدة رئيسية؟

2. متى يقع تدعيم المركز بحافلة لنقل التلاميذ المعاقين؟

3. متى يقع الترفيع في ميزانية المركز حتى يكون قادراً على تقديم خدمات لائقة للتلاميذ من حيث النظافة والأكل وكل خدمات التسيير؟

4. متى يقع توسعة المركز وإضافة قاعات أخرى ليتم الترفيع في طاقة استيعابه حيث يتواجد حالياً بمعتمديتنا عدد كبير من الأطفال المعاقين الذين يرغب أهلهم بتسجيلهم في المركز إلا أن طاقة الاستيعاب وعدم توفر وسائل النقل لا تسمح بذلك؟

5. متى يقع تهيئة فضاء حديقة المركز لإقامة نادي بستنة لئلا من تأثير نفسي إيجابي على الأطفال المعاقين؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2025-26-3000-0001030 بتاريخ 26 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول وضعية المركز النموذجي للتربية المختصة بئر علي بنخليفة، طرحته النائبة السيدة منال بديدة.

وتبعاً لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

الإجابة:

تم إلحاق المركز النموذجي للتربية المختصة وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بئر علي بن خليفة بالمركز الدولي للتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة تبعاً للمقرر عدد 10 لسنة 2023 الذي ينص على فسخ اتفاقية وضع المركز النموذجي للتربية المختصة بئر علي بن خليفة على ذمة جمعية شمس لرعاية المعوقين، وتم يوم 22 سبتمبر 2023 إمضاء محضر التسلم والتسليم بين الممثل القانوني للجمعية المذكورة ولجنة تتكون من ممثل عن المركز الدولي للتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية ممثلة في السيد المنسق الجهوي للجمعيات.

عند الانتهاء من أشغال بناء المركز المذكور منذ 2009 تبقت بعض الفواضل لدى المجلس الجهوي لولاية صفاقس تبلغ 21.500د تم الإعلام بها الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بصفاقس حيث أن المعاينة الميدانية من قبل الفريق الفني لمصالح التجهيز بصفاقس لم تؤيد استثمار المبلغ المذكور في تشييد سجاج المركز المذكور لتكاليفه العالية اختيار استثماره في تركيز الحديد المقوي لشبابيك المركز تغليباً للجانب الحمائي للمركز من السرقة، وقد تمت المصادقة على ذلك من قبل الفريق الفني للتجهيز ويتم حالياً استكمال الإجراءات الخاصة باختيار المزود من قبل مصالح المجلس الجهوي بولاية صفاقس .

من جانب آخر فإن المركز النموذجي بئر علي بن خليفة لا يتوفر على سائق حافلة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة لاستقالة السائق السابق لأسباب تخصه وسيتم تفادي ذلك بانتداب سائق وتوفير حافلة للمركز في أقرب الأجل.

هذا ويتولى المركز الدولي للتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة الإنفاق من ميزانيته بتأمين الحاجات الأساسية والحيوية التي هم سير نشاط وتلبية حاجيات المستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة في انتظار تمكين المركز المذكور من ميزانية للتسيير وتلافي النقائص الموجودة وتعمل الإدارة العامة للمركز الدولي على التفاعل الإيجابي مع مكونات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية بالجهة في إطار المسؤولية المجتمعية لتلبية الحاجات المتأكدة.

السؤال الكتابي

للناشطة سنياء بن المبروك

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول وضعية أعوان المركز الدولي للتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول تحسين البنية التحتية ومقرات النهوض الاجتماعي بياجة.

سيدي الوزير،

تحية احترام وتقدير وبعد،

- إن قطاع النهوض الاجتماعي قطاع مفصلي وهام يستوجب الرعاية والاهتمام لعلاقته بتوجهات الدولة وخياراتها الاجتماعية وإسداؤها لخدمات ذات صلة بالفئات الهشة والوضعيات الاجتماعية لذلك ننتظر من سيادتكم.

- تدعيم سلكي الأخصائيين الإجتماعيين ومتفقدني الشغل.

- صيانة مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بياجة الشمالية خاصة.

- تدعيم مراكز التربية المختصة بالحافلات وتعويض السواق المحالين على التقاعد.

- توفير سيطرة إدارية خاصة بوحدة النهوض الاجتماعي بياجة الشمالية.

- العمل على إيجاد آلية في علاقة بالتقاطعات مع الإدارات والحصول على الوثائق اللازمة في أقل وقت ممكن حرصا على تسوية الملفات العالقة.

- إيجاد صيغة في تقاطع مع الإدارة الجهوية للملكية العقارية لعدم الإبطاء في تمكين وحدة النهوض الاجتماعية من الحصول على الوثائق.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد ص -0001514-3000-26-2025 بتاريخ 16 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي تضمن العديد من الفروع التي لها علاقة بمجال الشؤون الاجتماعية طرحته النائبة السيدة بثينة غاني .

وتبعاً لذلك أتشرف بموافاتكم طى هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

الإجابة:

1) تم خلال سنة 2023 تدعيم سلك تفقد الشغل بعدد 150 حاسوب مكتبي توزعوا على كامل الجهات حسب أهمية الجهة من حيث عدد متفقدني الشغل وحجم العمل المناط بعهدتهم ومن حيث أهمية النسيج الاقتصادي بالجهة، كما تم تدعيم السلك سنة 2022 بعدد 25 متفقد شغل توزعوا كذلك على كامل الجهات حسب المقاييس المذكورة أعلاه

كما تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2025 برمجة انتداب عدد 25 متفقد شغل جدد، وحيث أنهم يخضعون كسائر الأسلاك إلى مقتضيات قانون الوظيفة العمومية بخصوص الانتدابات الجديدة فإن تدعيم السلك بمتفقدني شغل جدد والعدد المقترح يبقى مرتبط بفتح مناظرة في الغرض كلما أمكن ذلك، طبعاً حسب ما تقرره مصالح

في إطار سياسة الدولة للقضاء على كل أشكال التشغيل الهش يعبر أعوان المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والمنتشرين عبر 26 مركزاً نموذجياً في مختلف جهات الجمهورية والموضوعين على ذمة مصالح الشؤون الاجتماعية وجمعيات رعاية ذوي الإعاقة عن استيائهم تجاه وضعيتهم.

وعليه نتوجه بالأسئلة التالية:

1. متى تتم المصادقة على النظام الأساسي لأعوان المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة؟

2. ومتى يتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين بصفة نهائية بما يضمن لهم حقوقهم المهنية والاجتماعية؟

تقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص -0001630-3000-26-2025 بتاريخ 26 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول وضعية أعوان المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، طرحته النائبة السيدة سنياء بن المبروك.

وتبعاً لذلك أتشرف بموافاتكم طى هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

الإجابة:

تم وضع المراكز النموذجية للتربية المختصة تحت إشراف المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 07 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره وقد تمت المحافظة على نظام انخراط كافة الأعوان بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتمكينهم من بطاقة العلاج غير أنّ البعض منهم رفض تسلمها مطالباً بالانخراط بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية دون أن يكون لهم سند قانوني في ذلك.

● بخصوص عدم إصدار ميزانية للتأجير ونظام أساسي للمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة:

تعمل الوزارة حالياً على إصدار النظام الأساسي للمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والذي يشمل المراكز النموذجية بمقتضى الأمر المنظم للمركز وهو ما يسمح لاحقاً برصد ميزانية خاصة بالتأجير لخلاص الأعوان والإطارات المتعاقدة مع المركز الدولي. والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة غاني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الوظيفة العمومية ووزارة المالية ورئاسة الحكومة وذلك في حدود ميزانية الدولة والميزانية المخصصة لسلك تفقد الشغل.

أما بخصوص وسائل العمل الأخرى ونخص بالذكر سيارات العمل، فإن الإشكال بقي مطروحا إلى تاريخ اليوم، حيث أنّ اقتناء سيارات للسلك يتم عبر إجراء صفقات عمومية التي تطول إجراءاتها ويعد اشكال عدم توفر السيارات الكافية الخاصة بالسلك من أبرز الإشكاليات الذي من شأنه أن يؤثر على أداء السلك خاصة في هذا الظرف الذي يتطلب تظافر الجهود وتوفير كل وسائل العمل اللازمة حتى يتسنى لمتفقد الشغل السهر على حسن تطبيق ومتابعة قانون الغاء المناولة.

كما تسعى الوزارة كلما سمحت ميزانية السلك إلى تحسين وضعية أقسام تفقديات الشغل بكل الجهات في حدود ما تسمح به الميزانية، وسيتم تدعيم الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بأخصائي اجتماعي حال الموافقة على تخصيص عدد منهم لفائدة الجهة إثر الإعلان عن نتائج مناظرة الانتداب.

(2) تمّ تغيير مقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بباجة الشمالية خلال شهر أفريل 2024، حيث يتم حاليا استغلال مقر من العي السكني التابع للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية على وجه الكراء وهو مقر مقبولا في مجمله، مع العلم وأن النية تتجه إلى بناء مقر جديد حيث تم اقتراح قطعة أرض تسمح ب700م أحيل ملفها إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإتمام إجراءات التخصيص.

(3) تعمل الوزارة على دعم جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة ماديا وفنيا وذلك بإسنادها منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت للأشخاص ذوي الاعاقة طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 458 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط اسناد الدولة والصناديق الاجتماعية لهذه المنح وتقدر بحوالي: 805 ألف دينار بعنوان سنة 2025 (73 ألف دينار منحة التسيير اليومية و 732 ألف دينار تكاليف استخدام عدد 41 إطار وعون) لفائدة عدد 04 مراكز مختصة تابعة للاتحاد التونسي لإعانة الأشخاص القاصرين ذهنيا فرع باجة والجمعية التونسية لمساعدة الصم فرع نفزة وفرع باجة وجمعية قرطبة للتربية المختصة تستور متعهدين بعدد 255 طفل ذو إعاقة.

كما يتم سنويا دعم الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة من حيث البناء والتوسعة والتهيئة والتجهيز وإصلاح الحافلات، وذلك حسب طلبات الجمعيات ومرتببة حسب الأولوية، وتوزيع 20 حافلة على الجمعيات منهم جمعية قرطبة للتربية المختصة تستور تحصلت خلال شهر ديسمبر 2022 على حافلة ذات 29 مقعد

وتم إحالة طلبات الحصول على حافلات إلى الجمعيات التالية:

- الجمعية التونسية لمساعدة الصم فرع نفزة،

- الجمعية التونسية لمساعدة الصم فرع باجة.

أما بالنسبة لتعويض السواق المحالين على التقاعد وعلى إثر إحالة أحد سواق جمعية قرطبة بتستور على التقاعد، تمّ مراسلة الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي للنظر في إمكانية الموافقة على تعويض هذا الشغور بانتداب سائق جديد على حساب الاتفاقية ونحن في انتظار الردّ لإتمام باقي الإجراءات.

(4) يتعدّر تخصيص حاليا سيارة إدارية على ذمة الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بباجة الشمالية لعدم وجود سائق وسيتم ذلك إذا ما كان هناك عون مؤهل للسياسة من بين الدفعة الجديدة من العملة المنتدبين الجدد في إطار تسوية وضعية عملة الحضائر.

(5) منذ بداية سنة 2024، يتم عقد جلسة جهوية فنية أسبوعية لبرنامج الأمان الاجتماعي وهو ما يعني أنّ الإدارة حريصة على عرض جميع الملفات والمطالب في أقل وقت ممكن.

أما في علاقة بالتقاطعات مع الإدارات الأخرى فإنّ الإشكال الوحيد يتمثل في التأخير في إجابة مكتب مراقبة الأداءات على قوائم المترشحين المحالة عليهم ويتم بصفة دورية ودائمة التواصل والتنسيق معهم للحصول على نتائج أعمالهم في أسرع الأجال وعند تسجيل حالات أكيدة ومستعجلة يتم إفراد الوضعية بمراسلة خاصة وتتم الإجابة في ظرف 24 ساعة.

(6) لا توجد صيغة للحصول على معطيات مباشرة من إدارة الملكية العقارية لعدم وجود اتفاقية في الغرض والموضوع محمول على كاهل المواطن لتوفير الوثائق الضرورية التي تثبت ملكيته لعقارات أو أراضي من عدمها.

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تخصيص عقار لإحداث مركز إقليمي تربوي واجتماعي للإحاطة بأطفال طيف التوحد.

المصاحيب: مراسلة إلى السيد المدير الجهوي للشؤون الاجتماعية حول تخصيص عقار كائن بمعمدية رجيش لإحداث مركز إقليمي تربوي واجتماعي للإحاطة بأطفال طيف التوحد.

تحية طيبة وبعد

أحيطكم علما أنه تم تخصيص عقار كائن بمعمدية رجيش وتحويله لوزارتكم لإحداث مركز إقليمي تربوي واجتماعي للإحاطة بأطفال التوحد وحيث لم يقع إلى تاريخ اليوم التدخل من طرف مصالحكم لحماية البناية المذكورة ولم يتم المصادقة على قرار الأحداث وبما أن البناية متواجدة على مقربة من مؤسسات تربوية وتعليمية وبالرغم من المجهودات المبذولة من السلط المحلية من غلق المنافذ المؤدية إلى الطابق العلوي إلا أننا نخشى أن تتحول البناية المذكورة إلى بؤرة فساد أو أن يقع استغلالها من طرف غرباء. لذلك نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

➤ متى تنطلق أشغال التهيئة ومتى يتم استغلال هذا العقار الهام لحل مشكل إنساني لفئة اجتماعية في أحوج ما يكون إلى فضاء يحتويها ويرافقها مع العلم أن الجهة ككل لا تحتوي على أي فضاء مشابه؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2025-26-3000-0001227 بتاريخ 24 أفريل 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول تخصيص عقار لإحداث مركز إقليمي تربوي واجتماعي للإحاطة بأطفال طيف التوحد، طرحه النائب السيد محمد بن حسين.

وتبعاً لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

الإجابة

تحصلت وزارة الشؤون الاجتماعية على عقار يتمثل في مجمع عمارات ذات خمس طوابق كائن بمعتمدية رجيش من ولاية المهديّة بمقتضى محضر تحويز منذ سنة 2024، وهي حالياً بصدد إنجاز مثال التهيئة الهندسية (TPD) للشروع في إجراءات التخصيص، وإعداد البرنامج الوظيفي للانطلاق في إحداث مركز إقليمي تربوي اجتماعي للإحاطة بالأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد.

وقد وضعت الوزارة برنامج عمل لإعادة توظيف عدد من العقارات في إطار إحداث شبكة من المراكز التربوية المتخصصة في التعهد بالأشخاص المصابين باضطرابات السلوك طيف التوحد انطلاقاً من المركز النموذجي لمعالجة التوحد بسيدي حسين.

السؤال الكتابي

للسادة : محمد ماجدي- النوري جريدي

- محمد علي ونجيب عكرمي

(نواب قفصة)

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نتشرف بأن نحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين.

الموضوع: حول تسوية وضعية عملة المناولة بالمعمل الكيميائي بالمظيلة قفصة في إطار التصدي للتشغيل الهش الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية.

تحية وبعد،

على إثر زيارتنا الأخيرة إلى المعمل الكيميائي بالمظيلة بمعوية السيد وزير البيئة التقينا عملة المناولة بوحداث لإنتاج (قرابة 216 عوناً) يشتغلون مع ثلاثة مقاولين ولأكثر من ثماني أو تسع سنوات ويُعتبرون العمود الفقري لعملية الإنتاج برمتها. ورغم المخاطر الكبيرة الناتجة عن الحامض الكبريتي والفسفوري، يفتقرون إلى أبسط وسائل الحماية فيتعرضون إلى مخاطر الأمراض والموت كل يوم ويفتقرون إلى أبسط الحقوق العمالية القانونية والصحية والاجتماعية.

فهل سيتواصل انتهاك حقوقهم الصحية والاجتماعية؟

ومتى سيقع تسوية وضعيتهم التشغيلية والقانونية لتخليصهم من مآسي التشغيل الهش والمناولة؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2025-26-3000-199000 بتاريخ 17 جانفي 2025.

أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال الكتابي الذي طرحه نواب جهة قفصة السادة محمد ماجدي والنوري الجريدي، ومحمد علي، ونجيب عكرمي حول تسوية وضعية عمال المناولة بالمعمل الكيميائي بالمظيلة فيما يخص التشغيل الهش وظروف الصحة والسلامة المهنية، تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه.

والسلام

الإجابة

إنّ الوضعية مع المعنيين كانت محلّ متابعة من قبل مصالح الوزارة لمتابعة كل المُستجدّات التي تطرأ على وضعيتهم في الإبان، وللغرض تتم القيام باتخاذ عديد الإجراءات والتدابير القانونية المتمثلة خاصة في ما يلي:

- القيام بزيارات التفقد والمتابعة في إطار النشاط العادي لتفقدية الشغل بمعدل زيارة في السنة لكل مؤسسة مناولة.
- الاتصال بالإدارة وبالعامل في إطار المتابعة اليومية للوضع الاجتماعي بالمعمل.
- متابعة اتصال العمال بمصالح الوزارة بصفة مباشرة أو غير مباشرة (عبر الهاتف أو بموجب عرائض) للإبلاغ عن وضعيتهم ما كالتأخير في صرف الأجور أو عند توتر المناخ الاجتماعي لأي سبب من الأسباب.

- إلزام المؤجرين المخالفين بتسوية وضعيتهم إزاء القانون أو اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية الردعية اللازمة بشأنهم كتحرير محاضر مخالفات ضدّهم وتوجيه بطاقات اتصال إلى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي علماً وأنّ عدد زيارات تفقدية الشغل بلغ 14 زيارة بين 2022 و 2024 من بينها 5 زيارات خلال سنة 2024 ومراسلة المؤسسة المستفيدة من العمال لتذكيرها بمسؤوليتها التضامنية مع المؤسسات المخالفة المتعاقدة معها على معنى أحكام الفصلين 28 و 29 من مجلة الشغل.

- علماً وأنّه عند زيارة السيد وزير البيئة رفقة السادة أعضاء مجلس نواب الشعب، تنشط بمعمل المظيلة 07 مؤسسات مناولة تشغل حوالي 183 عاملاً.

وقد قام فريق في من قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بقفصة بزيارة تفقد للمؤسسة المستفيدة "المجمع الكيميائي التونسي بالمظيلة" بتاريخ 23 جانفي 2025، وتبين أنها مؤسسة منخرطة بمجمع طب الشغل بقفصة، وبالتالي يخضع أعوانها للمتابعة الطبية للشغل، ولديها لجنة صحة وسلامة مهنية ومسؤول عن السلامة المهنية تلقى تكويناً في المجال، طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

كما قام فريق التفقد بزيارة لمؤسسات المناولة ودعوتها للحضور بقسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية، وقد تبين وجود إخلالات تتمثل في عدم توفير تغطية العمال بخدمات طب الشغل وعدم توفير وسائل الوقاية الفردية المناسبة لفائدة عمال هذه المؤسسات.

كما تم إرسال برقية تنبيه من طرف الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بتاريخ 02 ماي 2025 إلى السيد الرئيس المدير العام للمجمع الكيميائي التونسي بعدم إبرام اتفاقيات مع مؤسسات المناولة الناشطة بالمؤسسة إلا إذا قامت بتوفير كل ظروف الصحة والسلامة المهنية لفائدة عملتها (التغطية الصحية في مجال طب الشغل، توفير وسائل الوقاية الجماعية والفردية)، مع ضرورة

التنصيب على ذلك بكل دقة بكراسات شروط التعامل معها، وأن الحفاظ على صحة وسلامة العمال العاملين بالمؤسسة، بما في ذلك الغير التابعين لها، هي مسؤولية مشتركة بين المؤسسة المستفيدة ومؤسسات المناولة.

السؤال الكتابي

للنائبين ريم الصغير وأسماء الدرويش

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أتوجه إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول وضعية الأعوان والإطارات المتعاقدين مع المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.

المصاحيب: بيانين إحتجاجيين.

تحية طيبة وبعد،

لقد ورد علينا تشكيات من الأعوان والإطارات المتعاقدون مع المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث يشتكون من ظروف العمل المتردية من ذلك:

● تجميد التغطية الاجتماعية

● عدم إصدار ميزانية للتأجير

● عدم إصدار النظام الأساسي للمركز.

فما هي جملة التدابير التي يُمكن اتخاذها لتحسين وضعية هؤلاء الأعوان والإطارات والقطع مع التشغيل الهش؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص - 0001437-3000-26-2025 بتاريخ 12 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول وضعية الأعوان والإطارات المتعاقدين مع المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، طرحاه النائبتان السيدة ريم الصغير والسيدة أسماء الدرويش.

وتبعاً لذلك، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

الإجابة:

● بخصوص تجميد التغطية الاجتماعية:

تم وضع المراكز النموذجية للتربية المختصة تحت إشراف المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 07 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره وقد تمت المحافظة على نظام انخراط كافة الأعوان بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتمكينهم من بطاقة العلاج غير أنّ البعض منهم رفض تسلّمها مطالباً بالانخراط بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية دون أن يكون لهم قانوني في ذلك.

● بخصوص عدم إصدار ميزانية للتأجير ونظام أساسي للمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة:

تعمل الوزارة حالياً على إصدار النظام الأساسي للمركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والذي يشمل المراكز النموذجية بمقتضى الأمر المنظم للمركز وهو ما يسمح لاحقاً برصد ميزانية خاصة بالتأجير لخلاص الأعوان والإطارات المتعاقدة مع المركز الدولي.

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول بناء مساكن اجتماعية لفائدة العائلات محدودة الدخل

نظراً لارتفاع الطلب على السكن الاجتماعي وتدهور وضعيات بعض العائلات، فقد أصبح من الضروري برمجة مشروع بناء مساكن اجتماعية جديدة بمعتمدية حامي الفريد لفائدة العائلات محدودة الدخل

فهل تم إدراج هذا المشروع ضمن برامج السكن الاجتماعي الجهوية؟

وما هو عدد الوحدات السكنية المبرمجة في المرحلة القادمة؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني

المرجع: مکتوبكم عدد ص 2959-3000-26-2025 الموجه إلينا بتاريخ 31 أكتوبر 2025.

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالاً كتابياً تقدم به النائب السيد عبد العزيز الشعباني أشار من خلاله إلى إمكانية بناء مساكن اجتماعية جديدة بمعتمدية حامي الفريد لفائدة العائلات محدودة الدخل يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان تسعى لبناء مساكن اجتماعية لفائدة العائلات محدودة الدخل بمختلف معتمديات ولايات الجمهورية بما في ذلك معتمدية حامي الفريد من ولاية القصرين .

ويجدر التوضيح في هذا الإطار أن برمجة إنجاز المشاريع السكنية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي يتطلب توفير عقارات دولية سكنية قابلة للربط بمختلف الشبكات العمومية تخصص للغرض، ويتم ذلك بناء على مقترحات مدروسة صادرة عن الجهات حيث يتم التشخيص الأولي للأراضي السكنية التي يمكن وضعها على ذمة البرنامج واقتراح إنجازها من طرف اللجان الجهوية لمتابعة برنامج السكن الاجتماعي، المحدثة للغرض برئاسة السادة الولاة طبقاً للفصل 41 من الأمر الحكومي عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 المتعلق بتطبيق أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2012 المتعلقة بإحداث البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وجميع النصوص المنقحة والمتممة له . والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين مرابط

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع: حول الإخلالات الخطيرة في أداء المعهد الوطني للرصد الجوي ومسؤولية وزارة النقل .

تحية طيبة،

عملاً بأحكام الدستور، وتفعيلاً للدور الرقابي لمجلس نواب الشعب، وفي ضوء ما شهدته بلادنا من خسائر بشرية ومادية جسيمة جراء التقلبات الجوية الأخيرة خلال شهر جانفي،

أتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي، نظراً لخطورة الإخلالات المسجلة في أداء المعهد الوطني للرصد الجوي وتداعياتها المباشرة على السلامة العامة .

لقد أظهرت الوقائع، مدعومة بالمعطيات الميدانية وشهادات مختصين، أن ما حصل لا يمكن اعتباره مجرد قصور ظرفي، بل يعكس خللاً هيكلية ومنهجية متواصلًا في منظومة الإنذار الجوي، يتجلى خصوصاً في :

● الفشل في تفعيل الإنذار المبكر رغم توفر مؤشرات جوية واضحة وخطيرة

● التأخر غير المبرر في إسناد اللون الأحمر بخريطة اليقظة، وعدم تفعيله إلا بعد تسجيل كميات أمطار قياسية وغرق أحياء سكنية، وسقوط ضحايا .

● الاكتفاء ببلاغات عامة إنشائية تفتقر إلى الدقة العملية، ولا توفر للسلطات المحلية ولا للمواطنين أدوات حقيقية لاتخاذ القرار أو الوقاية.

● تكرار نفس الأخطاء التي عرفتها البلاد في كوارث سابقة، خاصة فيضانات نابل سنة 2018، دون محاسبة فعلية أو إصلاح مؤسسي حقيقي.

وباعتبار أن المعهد الوطني للرصد الجوي مؤسسة عمومية تخضع للإشراف الإداري والوظيفي لوزارة النقل، فإن هذه الإخلالات تطرح مسألة المسؤولية السياسية والإدارية المباشرة وليس فقط التقنية.

وعليه:

● هل ستتحمل وزارة النقل مسؤوليتها في الإخلالات الجسيمة المسجلة في أداء المعهد الوطني للرصد الجوي خلال التقلبات الأخيرة؟

● ماهي الأسباب الحقيقية لعدم تفعيل الإنذار الأحمر في توقيت وقائي، رغم المؤشرات الجوية الخطيرة؟ ومن يتحمل قرار التأخير؟

● هل تم فتح تحقيق إداري وفي مستقل لتحديد المسؤوليات الفردية داخل المعهد؟ وإن لم يتم ذلك، فما مبررات هذا الامتناع؟

● ما مدى استعداد الوزارة لتحمل تبعات هذه الإخلالات، بما في ذلك إعفاء المسؤولين الذين ثبت عجزهم أو تقصيرهم؟

● ماهي الإجراءات الاستعجالية الملموسة ذات الأجل المحددة التي تعتمدهم الوزارة لتخاذهما الإصلاح منظومة الإنذار الجوي وخريطة اليقظة؟

● هل تعتمدهم الوزارة مراجعة منظومة الحوكمة والتعيينات داخل المعهد الوطني للرصد الجوي، بما يضمن استقلالية القرار العلمي وتغليب حماية الأرواح على الحسابات الإدارية؟

نعلمكم سيدي الوزير أن هذا السؤال يأتي في إطار تحميل المسؤولين، وأن عدم تقديم إجابات واضحة ودقيقة سيضطرننا، كنواة تشريعية إلى الدعوة لجلسة مساءلة برلمانية علنية حول أداء وزارة النقل والمعهد الوطني للرصد الجوي، حمايةً للأرواح، وصوناً للمال العام، واحتراماً لحق التونسيين في السلامة

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للسيدة سيرين مرابط .

المرجع: مكتبكم عدد ص-26-2026-3000-0000288 الصادر بتاريخ 9 فيفري 2026.

المصاحيب: بطاقة رد .

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة السيجومي - الزهور، السيدة سيرين مرابط، بخصوص أداء المعهد الوطني للرصد الجوي ومنظومة الإنذار المبكر، أشرف بموافاتكم طي هذا بطاقة رد في الغرض.

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب السيدة سيرين مرابط عن دائرة السيجومي - الزهور .
فحوى السؤال	حول أداء المعهد الوطني للرصد الجوي ومنظومة الإنذار المبكر .
رد وزارة النقل	
جواباً على السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة السيجومي - الزهور، السيدة سيرين مرابط حول ما وصفته بإخلالات خطيرة في أداء المعهد الوطني للرصد الجوي، تجدر الإفادة بما يلي :	
أولاً : يهمننا التأكيد بأن الدور الأساسي للمعهد الوطني للرصد الجوي يقتصر وفقاً لاختصاصاته على رصد العناصر الجوية واعداد التوقعات وإصدار النشرات التحذيرية ذات الطابع التقني الجوي (مثل خريطة اليقظة)، ولا يشمل هذا الدور اتخاذ قرارات تفعيل أو إطلاق الإنذار المبكر بمفهومه الشامل، أو تقدير التأثيرات الميدانية للتقلبات الجوية أو اتخاذ أي قرارات أو إجراءات ميدانية، إذ تندرج هذه المهام ضمن منظومة وطنية متكاملة تستوجب تدخل عدة قطاعات ومؤسسات، ولاسيما الهياكل الوطنية المكلفة بمجاهة الكوارث الطبيعية .	
ثانياً : فيما يخص الوضعية الجوية الاستثنائية التي شهدتها بلادنا من مساء يوم الإثنين 19 جانفي 2026 إلى ظهر يوم الثلاثاء 20 جانفي 2026، فقد شرع المعهد الوطني للرصد الجوي بصفة استباقية منذ يوم السبت 17 جانفي 2026 في الإعلام عن توقع تقلبات جوية ذات	

لم يتم تنفيذ أي من هذه الوعود بل تفيد المصالح الجبهوية أن الوزارة أجابت بعبارة: "ما ثماش فلوس خليوها هكا".

فهل من المعقول أن تخصص الدولة أكثر من مليار من المليمات لإنجاز مشروع يُترك بعد سنتين دون حماية أو استكمال، فيتحول تدريجياً إلى منشأة مهددة بالانهيار بدل أن تكون فضاء آمناً للأسرة والطفولة؟

وعليه نرجو من سيادتكم توضيح:

1. ما هو سبب عدم رصد الاعتمادات التكميلية التي وعدتم بها؟

2. ما هو موقف الوزارة من الوضعية الخطيرة الحالية للسرور والفضاء الأمامي؟

3. متى سيتم استكمال المشروع وفق المواصفات التي تم التعمد بها خلال زيارتكم الميدانية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة

والمرأة والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيد عماد أولاد جبريل

المراجع: مکتوبکم عدد 2971 الوارد بتاريخ 3 نوفمبر 2025.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمراجع أعلاه، والمتعلق بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد عماد أولاد جبريل بخصوص استكمال إنجاز الأشغال بفضاء الأسرة بالسواسي من ولاية المهديّة وتوفير الاعتمادات المخصصة لاستكمالها، يشرفنا إفادتكم بما يلي:

- بخصوص التساؤل حول عدم توفير اعتمادات لاستكمال الأشغال، نفيدكم بأن الوزارة قد وفرت كامل الاعتمادات لتغطية كلفة إنجاز المشروع والتي بلغت حوالي 1.8 مليون دينار، وتم رصد اعتمادات قدرها 700 ألف دينار لتجهيز المؤسسة بعنوان سنة 2026، علماً وأن الأشغال بلغت حوالي 95% من الإنجاز ومن المرتقب أن يتم إطلاق نشاط الفضاء خلال 2026 على إثر اقتناء التجهيزات.

- بخصوص وضعية السرور الخارجي لفضاء الأسرة بالسواسي، فهو لا يمثل مكوناً من مكونات المشروع خاصة وأن وضعيته لا تشكل تهديداً واضحاً، غير أن جزءاً منه تعرض لتشققات بسبب الأشغال المنجزة والمتعلقة بفتح باب خارجي، وقد تمّ تبعاً لذلك دعم السرور بإضافة عدد 04 أعمدة، وصيانة التشققات من طرف المقاول تحت إشراف مكتب المراقبة ومصالح الإدارة الجبهوية للتجهيز والإسكان ومصالح المندوبية الجبهوية لشؤون المرأة والأسرة.

- أما بخصوص تبليط الفضاء الأمامي الداخلي لفضاء الأسرة وإحداث ملعب بالمؤسسة، فإنّ مصالح الوزارة بصدد درس المقترحين وسيتم تخصيص الاعتمادات اللازمة للغرض خلال المخطط التنموي 2026-2030، مع إعطائهما الأولوية في التنفيذ.

أفدناكم بذلك وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

والسلام.

فاعليّة، تشمل خاصة الشمال الشرقي وجبهة الساحل، وقد تمّ ذلك عبر العديد من النشرات والمدخلات الإذاعية إضافة إلى تقرير تلفزي أنجزته التلفزة الوطنية من مقر المعهد صباح يوم السبت 17 جانفي 2026 حُصص لعرض التقلبات الجوية المرتقبة.

كما تولّى المعهد يوم الأحد 18 جانفي 2026 إصدار نشرات تحذيرية للعموم تمّ إرسالها بالتوازي إلى جميع الهياكل المعنية بمجاهمة الكوارث، وهو ما ترتب عنه انعقاد اللجان الجبهوية لتفادي الكوارث وتنظيم النجدة بالولايات المعنية. وفي اليوم نفسه، تمّ تحيين خريطة اليقظة الجوية وإقرار "مستوى يقظة برتقالي" بالولايات المذكورة، وهو ما استوجب درجة عالية من اليقظة نظراً لتوقع ظواهر جوية خطيرة. وقد رافق ذلك تأمين عدد كبير من المدخلات الإعلامية، إلى جانب البلاغات الصادرة عن الجهات المختصة (كالحماية المدنية ووزارة الفلاحة) استناداً إلى معطيات المعهد الوطني للرصد الجوّي.

وخلال يومي 19 و 20 جانفي 2026، وأصل المعهد تحيين نشراته وخريطة اليقظة حسب تطوّر العوامل الجوية، مع المرور إلى "مستوى يقظة أحمر" تبعاً لتوقع تواصل نزول أمطار غزيرة. ويجدر التنويه بأن تحديد مستويات اليقظة والمرور من مستوى إلى آخر يخضع إلى جملة من المقاييس والمؤشرات العلمية الدقيقة (seuils météorologiques de vigilance) الخاصة بكل ولاية وبكل ظاهرة جوية، يتم ضبطها مسبقاً بالتنسيق مع الهياكل الرسمية المتدخلة.

وفي ظلّ الطلب المتزايد على المعلومة، فقد قام المعهد الوطني للرصد الجوّي بتأمين عدد استثنائي من المدخلات الإعلامية، وحرص على التنسيق المباشر مع السلطات الجبهوية التي يترأسها السادة الولاة وهياكل التدخل والنجدة، فضلاً عن إجابة المواطنين.

ثالثاً: يجدر التأكيد بأنّ المعهد الوطني للرصد الجوي متحصل على شهادة إدارة الجودة Iso 900 - 2015، وتزخر هياكله بكفاءات تؤدّي المهام المنوطة ببعدها على الوجه الأمثل وتحرص على توفير المعطيات الدقيقة بما يساهم بصفة فعّالة في جهود مجاهمة الكوارث الطبيعية والحد من مخاطرها، وذلك بالتنسيق التام مع جميع المتدخلين. كما يواصل المعهد تطوير قدراته التقنية والعلمية والاتصالية بشكل مستمر، سواء من خلال تبادل الخبرات مع مراكز الأرصاد الجوية العالميّة، أو ضمن البرامج والمشاريع الوطنية ذات الصلة، وعلى رأسها البرنامج المندمج للصوص ضد الكوارث.

السؤال الكتابي

للنائب عماد أولاد جبريل

الموضوع: سؤال كتابي حول مشروع فضاء الأسرة بالسواسي

عملاً بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تفضلتم خلال زيارتكم إلى فضاء الأسرة بالسواسي بالإطلاع على سير الأشغال، ووعدتم حينها بإضافة تمويلات تكميلية لتبليط الفضاء الأمامي الداخلي للمبنى، نظراً لكونه لا يزال في وضعية ترابية وغير مهيأة وهو فضاء واسع ومنخفض يتجمع فيه الماء مما يهدد سلامة البنية التحتية للمشروع برتمته.

كما وعدتم كذلك بإتمام تهيئة السرور الخارجي الآيل للسقوط، وبإضافة ملعب مدمج للفضاء على غرار باقي الفضاءات المماثلة في مختلف جهات الجمهورية لكن، ورغم مرور فترة طويلة على تلك الزيارة

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

الموضوع: حول إحداث مكتبة عمومية بعمادة الدغرة.

نظراً لغياب فضاءات المطالعة والأنشطة الثقافية الموجهة للأطفال والشباب، فقد أصبح من الضروري إحداث مكتبة عمومية بالدغرة لتشجيع المطالعة ودعم الأنشطة التربوية والثقافية بالمنطقة. فهل تم إدراج هذا المشروع ضمن برامج الشراكة بين وزارتي التربية والثقافة؟

ومتى يتم بعث هذه المكتبة فعلياً؟

وفي انتظار ردكم وتفاعلکم الإيجابي بخصوص هذا الموضوع تقبلوا منّا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد عبد العزيز الشعباني بخصوص إحداث مكتبة عمومية بعمادة الدغرة معتمدية القصرين الجنوبية.

المرجع: إحالتكم الواردة بتاريخ 30 جانفي 2026

المرفقات: بطاقة إجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد عبد العزيز الشعباني بخصوص إحداث مكتبة عمومية بعمادة الدغرة معتمدية القصرين الجنوبية، أتشرف بموافاتكم، مرفقاً لهذا، ببطاقة تتضمن عناصر الإجابة عن السؤال المطروح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي

الموجه من قبل النائب السيد عبد العزيز الشعباني

السؤال:

بخصوص إحداث مكتبة عمومية بعمادة الدغرة معتمدية القصرين الجنوبية

الإجابة:

- تضم ولاية القصرين 16 مكتبة عمومية قارة و03 مكتبات متنقلة تؤمن 190 نقطة إغارة كما أن مقر المكتبة الجهوية موجود في معتمدية القصرين الجنوبية.

- نظراً لاهتراء البنية التحتية لشبكة المكتبات العمومية التي بلغت اليوم عدد 443 مكتبة فإن مشاريع أشغال صيانة وإعادة تهيئة المؤسسات القائمة تحظى بالأولوية القصوى في التوجهات الكبرى للوزارة.

- تم التنسيق مع المكتبة الجهوية بولاية القصرين لتركيز عدد 02 نواة مكتبة بالمدرسة الابتدائية وبمبيت المدرسة الإعدادية وتوفير الرصيد اللازم من الكتب.

هذا وتبقى إمكانية برمجة مشروع بناء مكتبة عمومية بعمادة الدغرة واردة، إذا ما تم توفير الرصيد العقاري وتخصيصه لفائدة الوزارة، مع العلم أنه لم يتم اقتراح بناء مكتبة عمومية بهذه المنطقة من قبل أعضاء المجالس المحلية والجهوية ضمن المخطط 2026-2030.

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول إحداث منطقة صناعية وتهيئة المنطقة اللوجستية.

رغم وجود الميناء التجاري المجهز والعقارات الشاسعة على ملك الدولة بجرجيس، لا يجد المستثمر الصناعي فضاءاً للانتصاب به ممّا عطلّ تشييد المؤسسات الصناعية بالجهة في نفس الوقت تحتاج المنطقة اللوجستية إلى تهيئة.

أطلب من سيادتكم إحداث المنطقة الصناعية بجرجيس وتهيئة المنطقة اللوجستية التي تحتاجها المدينة كي تصبح جزءاً من النسيج الصناعي التونسي وتساهم في تنمية البلاد.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: حول إحداث منطقة صناعية وتهيئة المنطقة اللوجستية بجرجيس.

المرجع: مراسلتكم عدد و-2025-26-2030-0012454

وبعد،

تبعاً للسؤال الكتابي الموجه من السيد النائب مسعود قريرة والمتعلق بإحداث منطقة صناعية وتهيئة المنطقة اللوجستية بجرجيس من ولاية مدنين، يشرفني موافاتكم بالمعطيات التالية:

أولاً: بخصوص إحداث منطقة صناعية:

قام المجلس الجهوي بمدنين باقتراح إدراج مشروع إحداث منطقة صناعية بفضاء الميناء التجاري بجرجيس ضمن مخطط التنمية للفترة 2026-2030 وذلك استجابةً للحاجيات التنموية بالمنطقة.

ثانياً: بخصوص تهيئة المنطقة اللوجستية:

ملف تهيئة وتطوير المنطقة اللوجستية يندرج هيكلياً وفنياً ضمن اختصاصات ومشمولات وزارة النقل.

والسلام

